

المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

مايكل جيه . بانزنر

عندما يسقط العمالقة

خريطة طريق اقتصادية لنهاية العهد الأمريكى

ترجمة: طارق راشد عليان

2037



"عندما يسقط العمالقة" كتاب ذو بصيرة وممتع حقا ومثير للغاية. فها هو مايكل جيه. بانزنر يتحدى من جديد إجماع من لا يرون أمامنا إلا مستقبلا مليئا بالخير والرخاء.

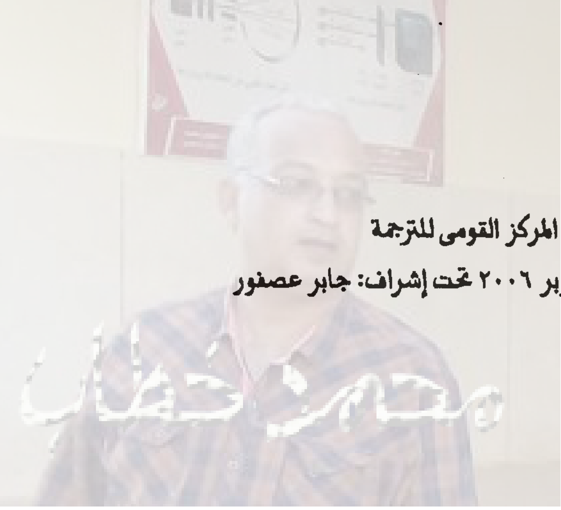
إن توقيت بانزنر مثالي، فمعظم التوقعات المروعة التي جاءت في كتابه السابق "معركة هرمجدون المالية" صدقت في غضون سنتين من نشره. وسوف يتبين - للأسف! - أن الكتاب الذى بين أيدينا بعيد النظر بالقدر نفسه، فيساعد قراءه على الفهم والاستعداد لاضمحلال أمريكا المتسارع الذي جرّته على نفسها.

إن وصف بانزنر الواضح واليسير لمستقبل مقلق بشدة يتيح لنا - بفضل أمانته التي لا تشوبها شائبة - فرصة جيدة للتخطيط والاستعداد ومن ثم المواجهة، وربما النجاح.



عندما يسقط العمالقة

خريطة طريق اقتصادية لنهاية العهد الأمريكى



المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 2037
- عندما يسقط العمالقة: خريطة طريق اقتصادية لنهاية العهد الأمريكى
- مايكل جيه. بانزنر
- طارق راشد عليان
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:

WHEN GIANTS FALL:

An Economic Roadmap for the End of the American Era

By: Michael J. Panzner

First published by John Wiley & Sons Inc, Hoboken, New Jersey

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554



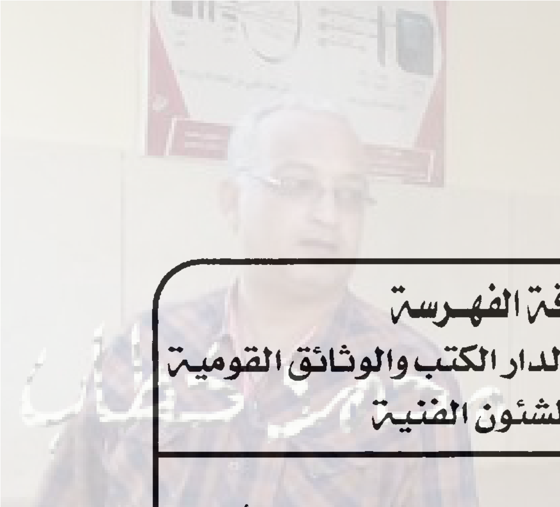
عندما يسقط العمالقة

خريطة طريق اقتصادية لنهاية العهد الأمريكى

تأليف : مايكل جيه. بانزنر

ترجمة : طارق راشد عليان

2012



بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

بانزنر، مايكل جيه.

عندما يسقط العمالقة: خريطة طريق اقتصادية لنهاية العهد الأمريكى/

تأليف: مايكل جيه. بانزنر، ترجمة : طارق راشد عليان.

ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٢

٣٤٠ ص، ٢٤ سم

١- العالم - الأحوال الاقتصادية

٢- الاستعمار الجديد

٣- أمريكا - تاريخ

(أ) عليان، طارق راشد (مترجم)

(ب) العنوان ٣٣٠,٩٠٩

رقم الإيداع ٢٠١١/٢٠٥٢٧

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 704 - 863 - 7

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .



المحتويات



تمهيـــد

يقـبلُ مـعظم الناس التـغـييـرَ على أنه عنصـر ثابت فى حـيـاتهم. فـهم يولدون، ويكبـرون، ويمـوتون، وتتـقلب أنمـاط حـيـاتهم وعـلاقـاتهم ووجـهـات نظرهـم وتتطور، وهم يتفاعلون مع الآخرين فى مجموعة متنوعة من البيئات، ويتعاملون مع الظروف الجديدة وغير العادية بشكل منتظم، ويضيفون ذلك بسهولة إلى سجل مصور حافل بالتجارب الفريدة دون الحاجة إلى بذل محاولات بالغة الصعوبة. وفى الوقت نفسه فإن مسيرة التقدم، ومعها منظومة من الأحداث التى تفرضـها الطبيعـة وتدَخُل البشـر، تقـحم نفسـها فى الطريق بشكل مـسـتـمـر، دافـعـةً الجمـيعَ إلى التكيف والتأقلم على طول الطريق.

وما برحت مـسـألة قـبـول التـغـيـيـر مـسـتـمـرة لكن إلى الآن فـقـط، فلو سـألت الأمريكيين، على سبيل المثال، كيف يمكن لحياتهم أن تتبدل إذا لم تعد الولايات المتحدة القائد العسكرى والسياسى والاقتصادى والثقافى الأول فى العالم - حتى قوة عظمى على جميع المستويات - لنظر الكثيرُ منهم إليك فى دهشة، كما لو كنت مخلوقًا برأسين.

لكن التاريخ يُعلِّمنا أن الإمبراطوريات دائمًا ما تأتى وتذهب، فمن قَبل الولايات المتحدة كان هناك بريطانيا العظمى وإسبانيا وهولندا، ولو رجعنا بالتاريخ للوراء أكثر لوجدنا روما. فلماذا ينبغى أن تكون هذه المرة مـختلفة؟ هل يمكن أن يتـحول العـهد الأمريكى تحولاً حقيقيًا يجعله الاستثناء الوحيد من نمط متكرر من الولادات والوفيات الجيوسياسية التى امتدت عبر آلاف السنين؟ بصراحة، إن كل الاحتمالات تقف ضد ذلك. فـهناك، فى الواقع، كـثـيـر من الأدلة التى تشـيـر إلى أن أيام الولايات المتـحـدة باعتبارها زعيماً للهيمنة باتت معدودة.

فـها هى الـولايات المتحدة، التى كانت ذات يوم تجسيداً للرخاء، تكتشف الآن أن مواردها المالية فى حالة يرثى لها، وتعتمد اعتماداً كليًا على الأموال المقترضة، وعلى ما يجود به الأجانب، ولم يعد الدولار مخزونًا للقيمة بلا منازع أو وسيطًا للتبادل مقبولاً عالميًا. وقد كانت الولايات المتحدة على مدى عقود منارة اقتصادية واجتماعية وثقافية تسطع مضيئة فى جميع أنحاء العالم، لكن الأساسات التى جعلتها كذلك تآكلت بشكل تدريجى فى السنوات الأخيرة. وفى الوقت نفسه نرى القوى الصاعدة، مثل الصين وروسيا والهند، تُعرِض بصورة متزايدة عن اتباع خطى الولايات المتحدة، وفى كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا تتحدى الأنظمة المستبدة سلطة الأمة بشكل متكرر، وحتى تفوّقُ الولايات المتحدة الممتد يقع تحت طائلة الشك فى ظل الانكسارات التى حلت بها فى العراق وأفغانستان.

ومما زاد الأمر سوءًا، ما كشفت عنه استطلاعات الرأى العديدة من أن زعيمة العالم الحر لفترة طويلة لم تعد تحظى بالاحترام أو الإعجاب كما كانت من قبل، فإن كثيراً ممن يعيشون فى أماكن مثل الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الجنوبية، وحتى فى أوروبا الغربية، يرفضون معايير الولايات المتحدة وقواعدها وأهدافها السياسية وتقاليدها الثقافية، لصالح معاييرهم. لقد أصبحوا أكثر ثقة بالنفس وأكثر حزمًا، مؤمنين بنهجهم فى العيش والعمل والحُكم، ومحققين إمكاناتهم الكاملة كأفراد، كما هو الحال بالنسبة للأمم، وبالجودة نفسها – أو أفضل من – الطريقة الأمريكية للقيام بهذه الأمور. وهم يتساءلون أكثر وأكثر عما إذا كانت الولايات المتحدة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحياتهم. وباختصار، فإن الأجانب يعترفون بوجود تحول هيكلى فى النظام العالمى، وهو أمر لا يعلم معظم الأمريكيين حتى بحدوثه.

ولكن يبدو أنه حتى أولئك الذين يقبلون بأن العالم يتغير، لم ينظروا فى الأمور بشكل كامل، وبالطريقة نفسها نرى فى أيامنا هذه أن الكثيرين يعتقدون أنه مهما جرى من أحداث، على الوجه الأعم، فلن يكون لها تأثير كبير على حياتهم. ويفترض آخرون أنه فى حين أن الأمور قد تنطوى على بعض المخاطر، فإننا مع ذلك نعيش فى

عصر متطور. وليس فى مصلحة أحد، من وجهة نظرهم، أن يتسبب فى إحداث الكثير من الإزعاج، أو أن يتدخل فى نظام يبدو أنه يعمل بكفاءة، بغض النظر عن أصوله. والنتيجة هى الاعتقاد بأن أى مشكلات تندلع سوف تنقشع على وجه السرعة. وأخيراً، فإن عدداً ليس بقليل من الناس لديه فكرة غامضة بعض الشىء، تقوم على أن أى مرحلة انتقالية قد تحدث ستكون ذات آثار حميدة أو حتى إيجابية – وهو أقرب، ربما، إلى ما وقع منذ عدة عقود، عندما انتزعت الولايات المتحدة عصا القيادة من سالفتها بريطانيا العظمى التى تتحدث اللغة الإنجليزية.

لكن الظروف مختلفة الآن عما كانت عليه آنذاك. كما أن الرهانات الحالية أعلى، فقد خططَ الانتشارُ النووى، وطفراتُ التقدم التكنولوجى المبهرة، والازدهارُ الاقتصادى الذى امتد لعقود طويلة، ساحةَ اللعب العالميةَ بشكل متزايد، كما أن الاضطرابات المالية والهيكلية التى لا تعد ولا تحصى، والتنافس للحصول على الطاقة والغذاء والمياه والموارد الأخرى، وتزايد الانقسامات السياسية والاجتماعية، قد عززت من تشعب المصالح وتزايد الاختلافات. ولو أخذنا هذه العوامل مجتمعة بعين الاعتبار، لوجدنا أنها تشير إلى أن العالم سيكون مكانًا خطراً جداً وغير مستقر فى السنوات المقبلة. وسيكون هناك وقت للضعف والفوضى والانقسام، حيث يكتشف الأفراد والجماعات والدول، أنهم يخوضون مع الآخرين فى صراع يائس غالبًا لا هوادة فيها – ليس بمحض الاختيار أحيانًا، بل بدافع الضرورة فى أغلب الأحيان.

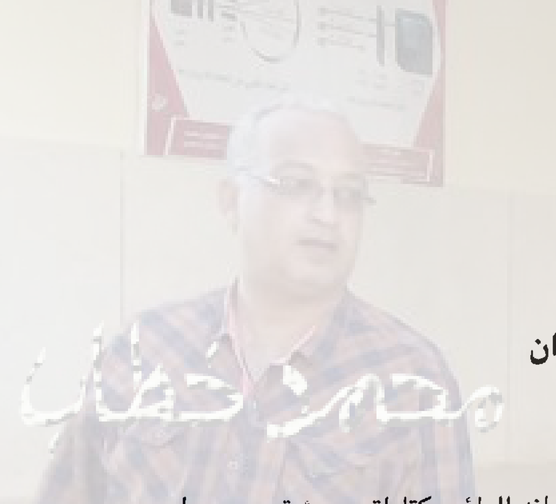
سوف تجد الشركات صعوبة فى البقاء، ناهيك عن النمو، وسط تزايد العنف والصراع، والعجز والاضطرابات اللوجستية، وانهيار الأسواق والآليات المالية. وسيضطر الأفراد إلى إعادة التفكير فى سبل كسب العيش وأنماط الحياة وترتيبات المعيشة وأماكن الاستقرار، وستكون الهياكل السياسية فى حالة تغير مستمر، حيث يكسب الزعماء المحليون والإقليميون النفوذ على حساب السلطات الوطنية. وفى جميع أنحاء العالم سوف يتنافس زعماء العصابات، والمجانين، والغوغاء مع أنظمة الحكم القائمة من أجل الحصول على مقاليد السلطة. وستصبح الهجمات النووية والإرهاب

الداخلى، وغيرها من التهديدات التى كانت تبدو بعيدة بالنسبة لمعظم الأمريكيين، حقيقة وواقعًا يتكرر كثيرًا. وسيكون هناك أيضًا انهيارات وأوبئة، وغيرها من التداعيات الناجمة عن التدهور الاقتصادى، وتزايد القلاقل الاجتماعية والإجرام، والتحول القسرى نحو قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى.

إن السنوات المقبلة لن تمثل بالنسبة لكثير من الأمريكيين شيئًا أقل من العصور المظلمة الحديثة، حيث يجلب كل يوم إليهم مخاوف جديدة ومخاطر غير مألوفة وإحساسًا عميقا بهواجس الشر، ولكن بالنسبة لقلة من المستنيرين الذين يدركون المدى الكامل لما يجرى، والذين يتخذون الخطوات اللازمة لتسليح أنفسهم لأى شىء قد يحدث لاحقًا، فإن ما يأتى بعد نهاية العهد الأمريكى قد يكون لحظة فريدة بالنسبة لهم، عندما يتمكنون من تحقيق الأهداف المالية التى لم يحلموا أبدًا بتحقيقها، أولئك الذين يولون اهتمامًا كبيرًا، ويخططون بعناية، ويتصرفون على هذا النحو ربما يحققون درجة من الثراء والأمن والسلام الداخلى الذى يجعلهم فوق رءوس الجميع.

ولعمل ذلك، سيتعين على الناس، بطبيعة الحال، أن يفهموا كيف وصلت الأمور إلى ما هى عليه الآن، والأهم من ذلك أنهم سيكونون بحاجة لمعرفة كيف ستمضى الأمور على جميع المسارات فى المستقبل.

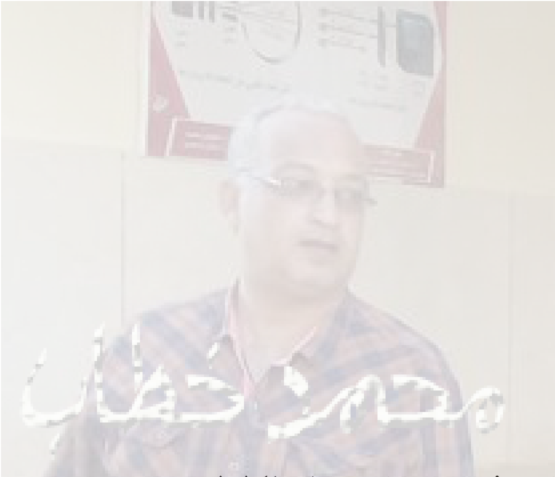
إن كتاب "عندما يسقط العمالقة: خريطة طريق اقتصادية لنهاية العهد الأمريكى" يجيب عن هذه الأسئلة وأكثر، فبدءًا من دراسة القضايا الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، والاجتماعية الرئيسة، ووصولاً إلى الحقائق العملية لكسب العيش، وحماية الثروة والحفاظ عليها، وإدارة الأعمال التجارية، ورعاية من نحبهم، تقدم الصفحات التالية لمحة واضحة وشاملة لتحقيق أكبر استفادة فى أشد الأوقات تزعزعًا وعدم استقرار. وبالنسبة لأولئك الذين ليس بمقدورهم توفيق الأوضاع لصالحهم فإن كتاب "عندما يسقط العمالقة" هو بمثابة مرشد واضح وسلس من شأنه أن يساعدهم على ضمان توفيقها.



شكر وعرفان

أود أن أشكر وكيل أعمالى، جون فيليج، لإيمانه الدائم بكتاباتى وبرؤيتى، وديبرا إنجلاندر وكيلى أوكونر وكيفن هولم وأندريا جونسون الذين كانت جهودهم أكثر من كافية لإقناعى لماذا كان جون ويلى وأولاده من بين الأفضل فى صناعته؛ وأشكر المؤيدين المتحمسين من عائلتى الممتدة النسب، بما فى ذلك أمى وأبى، وإيرين وإلسى وبيرنى ودوين وجينيفر وأندرو وتيريزا وماكس وليندا وراشيل وبيج وإدوارد ومارية وآن؛ وكاثرين زوجتى بالطبع، وبناتى صوفى وإيميلى ومولى ونيللى، الذين لولاهم لكنت قد ضعتُ منذ زمن طويل.


محمد خطاب



مقدمـــــة

فى أواخر عام ٢٠٠٧، "برزت" غواصة صينية فجأة فى وسط تدريبات الولايات المتحدة العسكرية التى تجرى فى المحيط الهادى. ووفقًا لماثيو هيكلى Matthew Hickley من صحيفة ديلى ميل Daily Mail بالمملكة المتحدة، فإن الغواصة المقاتلة من طراز سونج، التى يبلغ طولها ١٦٠ قدمًا وتعمل بالديزل والكهرباء "أبحرت داخل نطاق حيوى يسمح لها بإطلاق طوربيدات أو صواريخ" على حاملة الطائرات كيتى هوك، التى يبلغ طولها ١٠٠٠ قدم، وكانت تقل على متنها ٤٥٠٠ فرد، ويحرسها اثنتا عشرة سفينة حربية وغواصتان على الأقل. وأضافت الصحيفة – فى تقريرها الذى لم يلق اهتمامًا كبيرًا لدى وسائل الإعلام الأمريكية – أن قادة الجيش الأمريكى "كانوا مشدوهين"، وصرح مسئول فى منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) قائلاً: "إن التأثير كان "صدمة كبيرة مثل التى كانت عندما أطلقت روسيا قمرها الصناعى سبوتنك" – فى إشارة إلى أول قمر صناعى للاتحاد السوفيتى، الذى اتخذ مداره فى عام ١٩٥٧ وكان علامة على بداية عصر الفضاء".

لكن الأمر ليس مرتبطا بالساحة العسكرية وحسب، حيث توجد علامات على أن الولايات المتحدة ليست قابعة وحدها فى عالمها الخاص، فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز New York Times فى أغسطس ٢٠٠٧ مقالاً افتتاحيا تحت عنوان "أفضل رعاية طبية فى العالم"، والذى أشار إلى دراستين كشفتا أن نظام الرعاية الصحية الأمريكى، خلافًا للاعتقاد السائد، قد انخفض بشكل ملحوظ، ليصبح أقل من مستويات الدول الأخرى. وقامت منظمة الصحة العالمية بنشر أولى الدراستين قبل سبع سنوات،

والتى صنفت الولايات المتحدة فى المرتبة السابعة والثلاثين من بين ١٩١ دولة على مستوى العالم.

وجاءت الدراسة الثانية فى شهر مايو مفصلة من قبل صندوق الكومنولث، حيث صنفت الولايات المتحدة "فى المرتبة الأخيرة أو قبل الأخيرة مقارنة بخمس دول أخرى هى: أستراليا وكندا وألمانيا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة - وذلك فى معظم مقاييس الأداء، بما فيها نوعية الرعاية الصحية والوصول إليها".

كانت النتائج متضاربة بشكل عجيب، بالنسبة لأمة لطالما اعتبرت نفسها زعيمة الزعماء. ولكن هكذا حال الفجوة بين الوضع الاقتصادى الظاهر للولايات المتحدة وصحتها المالية طويلة المدى. وقد برز هذا الوضع فى تعليق يأسر الانتباه نشر فى إصدارة يوليو/أغسطس ٢٠٠٦ لبنك الاحتياط الفيدرالى فى نشرة سانت لويس، بقلم لورنس جيه. كوتليكوف Laurence J. Kotlikoff، وهو أستاذ الاقتصاد فى جامعة بوسطن، حيث طرح المقال سؤالاً استفزازيًا: "هل أفلست الولايات المتحدة؟" مشيرًا إلى وجود "فجوة مالية" بلغ نصيب الفرد منها ٦٥,٩ دولارًا، وهى ناتجة عن استحقاقات غير محسوبة لفوائد المعاشات والرعاية الصحية التى يتوقع ٧٧ مليون نسمة من جيل الأربعينيات أن يحصلوا عليها فى سنوات عمرهم الذهبية، وأوضح كوتليكوف أنه "ما لم تتحرك الولايات المتحدة بسرعة لإحداث تغيير وتضبط سلوكها المالى، فإن إفلاسها سيصبح نهاية حتمية".

يرى كثير من الأمريكيين، إن لم يكن معظمهم، أن مكان بلدهم فى العالم لا يختلف كثيرًا عما كان عليه منذ عقدين من الزمان، عندما بقيت الولايات المتحدة بعد سقوط جدار برلين القوة العظمى الأخيرة الموجودة فى العالم. وتعود بعض الذكريات إلى أبعد من ذلك، فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة سندًا عطوفًا يمد يد العون للحلفاء والخصوم على حد سواء للتعافى من ويلات الحرب العالمية الثانية، لكن مثل هذه المآثر - جنبًا إلى جنب مع غيرها من الأدلة - تشير إلى الحقيقة، مثلما كتب أسطورة الموسيقى بوب ديلان Bob Dylan ذات مرة أن "الأزمان من طبعها التغير".

وفى الواقع إن الولايات المتحدة لا تفقد فقط قبضتها على زمام القيادة العالمية، بل إن الدول الأخرى، بما فيها الصين وروسيا والهند وإيران وفنزويلا، تؤكد على حقها فى وضع جدول الأعمال الدولى.

بالنسبة لمن يتمتعون ببعض الحس التاريخى، لا ينبغى أن يكون احتمال قيام نظام عالمى جديد أمرًا يبعث على الدهشة. وفى الحقيقة، عندما يتعلق الأمر بالثروات النسبية للدول والإمبراطوريات فإن الشىء الوحيد الذى يمكنك التأكد منه هو أن الفائزين فى الغد سيكونون مختلفين عمن يفوزون اليوم. وإن المزايا التى ربما دفعت أمة ذات مرة إلى القمة قد تتحول إلى أعباء لا يمكن دفعها، وأحيانًا يكون التقدم التكنولوجى قادرًا على تخطيط ساحة اللعب بشكل غير متوقع. ويحاول أولئك الذين لم يتمكنوا من اللحاق بالركب بذل جهد أكبر آملين فى أن يصل بهم للقيادة، والناس أحيانًا يملون كل ما هو قديم ببساطة ويسعون فى طلب كل ما هو جديد. وأيا كانت الأسباب، فإن فقدان الولايات المتحدة لمكانتها، واحتمال حدوث مناورات مكثفة للوصول إلى السلطة من جانب الأفراد والجماعات والأمم فى جميع أنحاء العالم، سيكون له عواقب بعيدة المدى على الاقتصاد والأسواق.

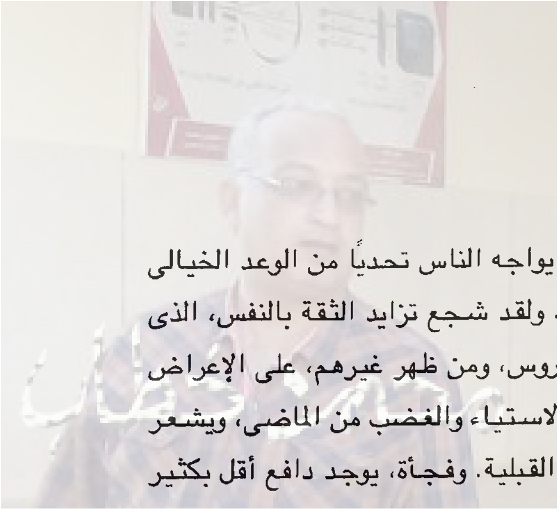
ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك. فمثلما يحدث الاضطراب الشديد من جراء التحول الجيوسياسى العنيف، لن يكون ذلك فقط التحدى الكبير الذى سيواجهه العالم فى السنوات المقبلة. فإن التطورات التى لعبت دورًا فى تشجيع الثورة الجيوسياسية ستزيد أيضًا حدة التوترات الأخرى. ومن بين أكثر الأمور تهديدًا مسألة القيود المفروضة على الموارد. ومن الواضح، بالنسبة لأى أمريكى عانى من الآثار المؤلمة للارتفاع الحاد فى أسعار الوقود فى محطات الغاز، أن الظروف تختلف عما كانت عليه منذ بضع سنوات. ويصدق الشىء نفسه فيما يتعلق بالأسعار وتوافر الموارد المهمة الأخرى، ومجموعة كبيرة من السلع المتداولة عالميًا. وفجأة نجد أن الوعد بأرض تتميز بالوفرة قد أصبح فى عداد المفقودين.

وبفضل سنوات من النمو الاقتصادى المزدهر فى دول حول العالم أصبح لدى المزيد من الناس الآن الفرصة – وكذلك الرغبة – فى التمتع بما اعتبره الأمريكيون وغيرهم فى الدول المتقدمة اقتصادياً، منذ فترة طويلة، أمراً مسلّمًا به. ففى أماكن مثل الصين، على سبيل المثال، التى يبلغ عدد سكانها ١,٣ مليار نسمة، كان هناك ضجة للسيارات ومكيفات الهواء وأنظمة التدفئة، ومنتج حيوانى كان ينظرُ إليه العديد بوصفه عنصراً للرفاهية يقدم فى المناسبات الخاصة فقط، ألا وهو اللحوم. وفى الوقت نفسه لم تقف بقية العالم بلا حراك. فقد اشترى مئات الملايين من الناس منازل وسيارات وأجهزة تلفاز ذات شاشات مسطحة، وأجهزة حاسب آلى، وزادت الأميال التى يقودون خلالها سياراتهم والإجازات التى يأخذونها، وواصلوا الاستهلاك كما لو كان قرن الوفرة لا يمكن إلا أن ينمو بشكل أكبر.

الرجوع للمأوى

والآن، فإن الظروف تتبدل برغم كل شىء، وها هى أخطاء الماضى وتجاوزاته تعود للمأوى طلبًا للراحة. مثال ذلك أن الأمر يزداد تكلفة وصعوبة للحصول على الوقود الضرورى للوفاء بالنفقات وعادات الاستهلاك فى عالم يعتمد على الطاقة بشكل متزايد، كما أن الشهية المتنامية للطعام أنهكت النظام البيئى العالمى، مقللة توافر الموارد التى اعتمد عليها البشر منذ زمن سحيق. ولقد فشلت إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحى ليس فقط فى مواكبة النمو السكانى فى القرن الماضى، بل إنها تخلفت فى الدول النامية، فيما يتعلق بمستويات نصيب الفرد من الاستهلاك، عن الزيادات التى حدثت خلال العقد المنصرم.

لقد تسببت هذه المخاوف فى الضجر والاحتجاجات وأعمال الشغب فى جميع أنحاء العالم، بيد أن الأدلة تشير إلى أن جذور عدم الاستقرار الاجتماعى المتزايد متشعبة على نطاق واسع. فبعد سنوات من الضغط والدعاية من الشركات وصناع



السياسات من أجل تحقيق المزيد من التكامل، يواجه الناس تحديًا من الوعد الخيالى للعولمة الشاملة والتجارة المنفتحة عبر الحدود. ولقد شجع تزايد الثقة بالنفس، الذى يأتى من تحسن الأحوال، الصينيين والهنود والروس، ومن ظهر غيرهم، على الإعراض عن الخضوع لرغبات الغرب أو قمع مشاعر الاستياء والغضب من الماضى، ويشعر الكثير منهم بروح النضال القوية ذات الجذور القبلية. وفجأة، يوجد دافع أقل بكثير لإخفاء الاحتياجات الأولية.

إن النجاحات الاقتصادية الكبيرة، التى حققتها القوى الناشئة بمساعدة إستراتيجيات التداول التجارى والتميز الجغرافى والمصاهرة القوية بين الاقتصاد والسياسة، قد ساعدت على حدوث تطورات أخرى من شأنها زعزعة الاستقرار على الساحة الاقتصادية والمالية فى المستقبل، فقد ظهرت اضطرابات عديدة فى جميع أنحاء العالم كثير منها غير مسبوق، كما أن الدول التى توجه طاقاتها للتصدير، الغنية بالسلع، مثل الصين واليابان وروسيا والبرازيل، والدول المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط، قد تراكمت لديها احتياطيات العملة الأجنبية بشكل غير عادى، مع احتفاظها بكثير من ممتلكاتها، حتى وقت قريب على الأقل، فى صورة دولارات أمريكية، وتم ضخ النسب الكبيرة منها، بدورها، فى الأسهم والعقارات والسندات الأمريكية، وخاصة الأوراق المالية التى تصدرها الحكومة والوكالة.

لقد بدت عملية إعادة التدوير هذه تكافلية إلى حد ما لفترة من الزمان، كنوع من الآلات دائمة الحركة. أى أن الولايات المتحدة - بحكومتها ومواطنيها - ستنفق أكثر مما يمكن أن تتحمله على أصناف كثيرة من السلع والخدمات المقدمة فى أماكن أخرى. وعلى الباعة الأجانب -أو، على الأرجح، المشرفين على قطاعهم العام- إعادة توجيه العائدات إلى الأصول الأمريكية، مما يساعد على الحفاظ على وفرة السيولة واستقرار أحوال السوق وخفض تكلفة الاقتراض. ومن شأن هذا المزيج أن يعزز من وهم السعادة القصوى التى لا تنتهى أبداً، ويشجع الجميع على مواصلة السير كما كان من قبل: أنفق. اقترض. دواليك. لقد كان فيما يبدو عصراً ذهبيا للسلام والرخاء للجميع.

فى النهاية، وعلى الرغم مما مضى، فإن الأمور لم تسرِ تمامًا على الوجه الذى كان يؤمله كثيرون. فقد ارتفعت مستويات الديون بالقطاعين العام والخاص فى الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وهبطت الأجور، واختفت الفرص المحلية، وارتفعت تكاليف المعيشة بشكل مفاجئ لتخرج عن متناول طبقة العمال الأمريكيين العاديين، كما أن مسألة الإغراء بشراء المنتجات الرخيصة من المصنعين الأجانب، جنبًا إلى جنب مع تدافع الشركات متعددة الجنسيات بالولايات المتحدة نحو نقل الإنتاج إلى مواقع خارجية حيث تكون العمالة وتكاليف التشغيل الأخرى منخفضة؛ كل ذلك أدى إلى إضعاف القوة التصنيعية للدولة وتقويض فرص النمو فى المستقبل. وفى خلال ذلك أدت دائرة الاعتماد على الغير إلى تداعى الدعم للعملة التى كانت لفترة طويلة عملة الاحتياطى الرئيسة فى العالم.

كسب المزايا

من المؤكد أن أولئك الذين تولوا إطعام الوحش قد عانوا من بعض عسر الهضم، حيث انخفضت قيمة الممتلكات المقوَّمة بالدولار. ومع ذلك، فإن التراكم المستمر للفوائض الخاصة بهم عبر الحدود، ومواردهم الاقتصادية الأخرى، أعطتهم أسلحة فعالة، سامحة لهم بضمان الميزة الجيوسياسية. فقد استغلت دولٌ مثل الصين وروسيا، على سبيل المثال، قوتها المالية بشكل زائد فى إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وتفاوضت على صفقات تجارية، وأقامت منشآت إنتاجية ولوجستية؛ وقدمت منحًا وقروضًا ومشاريع مكتتبة للبنية التحتية؛ وقامت بتوريد الأسلحة والقدرات الدفاعية ذات التكنولوجيا الفائقة - وهى العُملة المفضلة على نحو متزايد فى عالم مضطرب- كل ذلك فى مقابل ما يريده غيرها الآن.

لقد سلك الجيوسياسيون الوافدون مسلكًا عدوانيًا بشكل متزايد فى تعاملاتهم مع القوى الراسخة، حيث كشفت الصين فى السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، النقاب

عن خطط لتنويع ١.٨ تريليون دولار من احتياطياتها الرسمية، لتبين لنا من المسئول عن مستقبل الولايات المتحدة الاقتصادى، كما حذرت هذه الدولة الآسيوية أكثر منافسيها قوة فى الظاهر من أى خطوات يمكن أن تقوض من إستراتيجية التصدير، مؤكدةً أنها، إذا لزم الأمر، ستلجأ إلى ما يسمى بالخيار النووى - مفرغةً جميع ما فى جعبتها من الأصول الأمريكية دفعة واحدة، غير عابئة بالضرر الذى قد تسببه لمصالحها الخاصة. وفى الوقت نفسه لم تتورع روسيا عن زيادة إحكام قبضتها على إمدادات الطاقة لأوروبا، أو أن ترمى بثقلها فى جميع أنحاء آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

لقد ساعدت هذه المكائد على زيادة الكراهية النامية بالفعل للتجارة الحرة وزيادة التعاون عبر الحدود، فى الغرب وفى أماكن أخرى، واكتسبت المشاعر التى تؤيد الإنتاج الوطنى قوة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانكماش النشاط الاقتصادى بشكل سريع. وطغت الحقائق القاسية من اضطرابات وتشوهات على نظريات التحرر الاقتصادى النبيلة (النيوليبرالية) بشكل متزايد، وتطورت الشرائح إلى تنظيمات سياسية جماعية، ووقعت الاتحادات النقدية ومؤسسات ربط العملات بالدولار، التى كانت محل اتفاق عندما كانت الأمور تسير على ما يرام، وقعت تحت طائلة الشك حين تردَّت الأحوال. وفسدت التعددية فى العالم بالتحول إلى الإقليمية والثنائية والأحادية.

وفى تلك الأثناء، مهدت الديناميكية المتغيرة لأسواق الموارد الرئيسة الطريق لصراع منهك على نحو متزايد من الانقسام من أجل كسب المزايا، ولقد أشار مارتن وولف Martin Wolf، معلق صحيفة فايننشال تايمز Financial Times، إلى "عالم حاصل اقتصاده صفر"، حيث يوجد نقص فى الطاقة الإنتاجية بشكل قد يدير عقارب الساعة إلى الوراء إلى زمن لا يمكن أن تتحقق فيه المكاسب إلا على حساب الآخرين. كما يشير احتمال حدوث المزيد من الاضطرابات العالمية العديدة بشكل فوضوى - بصرف النظر عن الثورات الاستثنائية التى رأيناها بالفعل - يشير إلى حدوث مشكلة

خطيرة فى المستقبل، وبالمثل يكون انعكاس المكاسب الإنتاجية فى السنوات الأخيرة، الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية المتزايدة، والمؤشرات الاقتصادية الآخذة فى الهبوط بسرعة، والاتجاهات الديموغرافية المعاكسة.

ومما يزيد التوقعات سوءًا، بطبيعة الحال، فقدان الولايات المتحدة مكانتها – اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، ويرجع ازدهار النمو العالمى على مدى العقود العديدة الماضية إلى أسباب عديدة، يبرز منها سببان على وجه الخصوص: الأول هو وجود مظلة الولايات المتحدة الواقية، مما أتاح توجيه موارد هائلة إلى الأنشطة الإنتاجية فى وقت السلِم، والثانى هو حدوث تحفيز للنظام الاقتصادى فى الغرب، تمركز فى جدول أعمال اللِيبرالية الرأسمالية الجديدة، ولكن مع الشك فى الاستقرار العالمى، وتعرُض قواعد وآليات النظام المالى والتجارى القائمة للانتهاك، وتحول أكبر سوق فى العالم للسلع والخدمات إلى فوضى، فإن الدول المتقدمة والنامية، على حدٍ سواء، سوف تعانى من العواقب.

لن يطول هذا التأثيرُ توقعات النمو وحسب، فسوف تؤدى التحولات الاقتصادية والصدمات إلى زعزعة استقرار العوالم الأخرى أيضًا. وفى الواقع، لقد اتضحت معالم الانشقاقات بالفعل. وعزز تزايد التفاوت فى الثروة والتهافت على السلع الرئيسة من حدة التوتر والصراع بين من يملكون ومن لا يملكون.

ولم تعد سلاسل توريد الوقود الهيدروكربونى لمسافات طويلة فى العالم توفر الأرباح التى كانت تحققها من قبل، مما قلل من جاذبية زيادة الترابط العالمى، ومما أثار الشكوك حول نوايا الآخرين الحقيقة القائلة بأن عددًا قليلاً نسبيًا من الدول تمكنت من تحقيق المكاسب العملاقة فى ظل نظام تجارى قائم على أساس ظاهرى من المساواة والمعاملات المنصفة، وبدلاً من أن تعمل النجاحات التى تحققت فى الماضى على تقريب الناس من بعضهم البعض ها هى تفرقهم.

لقد أثارت النزعة القومية المستوحاة من الأوضاع الاقتصادية مشاعر الغطرسة والعداء تجاه الغرباء فى أنحاء العالم، وشجعت مسألة التأكيد على التنوع

على قبول هذا الانقسام. وإن الأعداد الغفيرة من المهاجرين غير الشرعيين، الذين كانوا محتملين عندما خلق النمو المزدهر طلبًا نَهِمًا على العمالة الرخيصة، أصبحت فجأة هدفًا لانتقادات غاضبة. وفى أماكن مثل جنوب إفريقيا وإيطاليا والولايات المتحدة، ضمن أماكن أخرى كثيرة، كان هناك عقاب للحركات الشعبية، وافتراس، وطرد للرعايا الأجانب، كما أثار القلق العام نداءات متزايدة للاستجابة السياسية الفعالة. وفى تلك الأثناء، أدى التعب والاستياء من الأعمال العسكرية طويلة الأجل فى العراق وأفغانستان إلى أن توسع المشاعر الانعزالية نطاق سيطرتها فى الولايات المتحدة.

الاستجابة لنهاية العهد الأمريكى

لو أخذنا فى الاعتبار مختلف هذه التطورات، سنجد أنها تشكل خطرًا واضحًا وقائمًا على الرفاهية الاقتصادية لكل أمريكى، لاسيما أولئك الذين تم وضعهم فى ظروف تجعلهم يؤمنون بأن الحياة لا يمكن إلا أن تتحسن فى المستقبل، وسوف تتطلب الأوقات المتغيرة بشكل مثير طرقًا جديدة للتعامل مع الروتين اليومى، وسيحتاج الناس إلى النظر فى احتمال أن تصبح سبل العيش فى خطر بشكل مستمر، وسيضطر عدد كبير منهم إلى بذل الكثير من الوقت والطاقة فى معرفة طرق جديدة لمواصلة العيش والتدبير، وسوف يتعين إعادة النظر بشكل كامل فى ترتيبات المعيشة وخيارات نمط الحياة التى كانت تبدو كطبيعة أخرى، عندما تستهلك جهود الحصول على الأساسيات – الوقود والغذاء والماء – وقتًا أطول وأصعب بكثير من ذى قبل.

سيضطر أولئك الذين يعيشون فى الولايات المتحدة وفى أماكن أخرى لدفع المزيد من الاهتمام إلى مسألة أين وكيف يعيشون فيها، وعلى من يعتمدون، وما الخيارات المتاحة لهم عندما تسوء الأمور، وسيحتاجون أيضًا إلى التفكير فى الخطوات التى يلزم اتخاذها الآن تحسبًا للهزات التى ستحدث فى المستقبل.

وسيكون من الضرورى أن تمثل الشواغل المتعلقة بالصحة والأمن، على سبيل المثال، محوراً رئيسًا للاهتمام عندما تتدهور الأوضاع المالية العامة، وينتشر الفشل التجارى على نطاق واسع، وتعزز البنية التحتية المتداعية الجريمة، وتتعطل شبكات الأمان، وتُهمَل الخدمات الحيوية، بما فى ذلك الرعاية الطبية، وهو وضع من الصعب جداً المرور به. ولا شك فى أن العالم سيكون أيضًا مكانًا أكثر خطورة عندما يزداد التنافس على الموارد الشحيحة وتتنافس المصالح القوية فى الداخل والخارج لكسب اليد العليا - بأى طريقة ممكنة.

إن معظم الشركات، إن لم يكن جميعها، سرعان ما ستكتشف أن النماذج القائمة إما أن تكون متصدعة بشكل لا رجعة فيه، أو يجب إعادة صياغتها بشكل كبير لاستيعاب المخاطر والتحديات المرتبطة ببيئة تشغيل أكثر تقلبًا واضطرابًا. وعلى عكس ما حدث خلال عصر العولمة، فإن الأكبر لن يكون بالضرورة هو الأفضل، بل من المحتمل، فى الواقع، أن يصبح الحجم الكبير عبأ خطيراً عندما تكون المرونة والاستجابة السريعة أمراً لابد منه، وسيصبح النمو من أجل النمو ذاته طريقًا إلى الانهيار عندما تكون التكاليف والمخاطر المترتبة على زيادة الرواتب، وزيادة الوحدات والمعدات، والتعهد بالالتزامات المالية الضخمة، أكثر بكثير من المكاسب المتوقعة.

إن الاضطرابات اللوجستية المتزايدة، وتشديد الرقابة على الحدود، وتفاقم عدم الاستقرار الجيوسياسى، وارتفاع تكاليف المدخلات الرئيسة مثل المياه والطاقة، ووجود مجموعة متنوعة من الاضطرابات، ستؤدى إلى إبطال العديد من النظريات القديمة حول كيفية تحسين الكفاءة وتعزيز النمو، وبالنسبة لمعظم الشركات، فإن الأساليب التى ربما زادت من احتمالات النجاح من قبل، بما فى ذلك إدارة أعمال الجرد فى وقتها، وتطوير سلاسل توريد طويلة ومعقدة، والاستعانة بمصادر خارجية بنقل الوظائف للمواقع الأخرى، كل ذلك سيؤدى إلى تراجعها. والأكثر من ذلك، أنه بدلاً من التركيز على تقليص العمليات بشكل جائر لخفض التكاليف، سوف يضطر أصحاب ومدراء

الشركات إلى إيجاد توازن بسيط بين ما يمكنهم الاستغناء عنه وما يجب أن يتوفر لديهم للبقاء فى سوق العمل عند وقوع الكوارث.

ومن نافلة القول، إن المستثمرين لديهم أوقات أكثر صعوبة للحفاظ على الثروة وزيادتها فى إطار هذه الأنواع من الظروف، فلن يقتصر الأمر على أن تخلق الظروف الاقتصادية والمالية بيئة تجارية غادرة بشكل أكبر مما كانت عليه قبل ذلك فى العصر الحديث، ولكنْ حتى القرارات الصحيحة فى الظاهر يمكن أن تبدو فادحة عندما تتدخل التطورات الأخرى التى كانت أقل توقعًا فيما مضى.

وإن الرهان فى مقابل الدولار، على سبيل المثال، أمر منطقى على العديد من المستويات. ومع ذلك، فإن المخاطر الناجمة عن الاستثمار فى العملات أو الأسواق أو الاقتصاديات الأخرى، أو نقل الأموال إليها خلال فترة الاضطرابات والصراع الجيوسياسى المتزايد، قد تعوض جميع المكافآت المحتملة. ومن المفارقات، ألا يكون الحصول على ما يريده الآخرون بالضرورة فكرة جيدة فى التخطيط الجديد للأمور، ففى وقت كان فيه كل شىء فجأة لقمة سائغة، سيكون من الأفضل أن تظل بعض الأشياء بعيدة المنال.

فى النهاية، فإن الطريق سيكون محفوفًا بأخطار لا تعد ولا تحصى بشكل يستحيل على أى شخص تجنبه أو تجاهله، بغض النظر عن الظروف الحالية. والأسوأ من ذلك أن التطورات التى أوصلتنا إلى هذه النقطة توضح أن البيئة الجديدة الأكثر تحديًا ليست مجرد عاصفة عابرة، وأنها تستعد لتهب علينا سريعًا. وبدلاً من التطلع إلى العودة إلى ما كانت عليه الأمور من قبل، فإنه سيتعين على الأمريكيين - والمستثمرين على وجه الخصوص - أن يعتادوا على "طبيعة جديدة"، لن يستطيع البقاء فيها على قيد الحياة، ناهيك عن الخروج من عنق الزجاجة، سوى أولئك الذين يتمتعون بالمرونة واتساع الأفق وعلى استعداد تام لمواجهة أسوأ الظروف. أما الذين يرفضون أخذ هذه التهديدات على محملٍ خطير جداً فسيخسرون كل شىء، ولقد حان الوقت الآن أكثر من أى وقت مضى، لنصبح متأقلمين مع خريطة طريق فريدة من نوعها بشكل تام.


محسن خطاب



الجزء الأول

خطوط تصدع إمبراطورية آخذة فى الأفول


محمد خطاب



الفصل الأول

الانزلاق إلى الفوضى

"أيها الأمين العام جورباتشوف ... إذا كنت تسعى إلى السلام، إذا كنت تطلب الرخاء للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، إذا كنت تسعى للتحرير، فلتأتِ هنا إلى هذه البوابة. يا سيد جورباتشوف، افتح هذه البوابة. يا سيد جورباتشوف، اهدِم هذا الجدار"!

الرئيس رونالد ريجان.

تكهربت الأجواء عندما تفوه الرئيس الأربعين لأمريكا بهذه الكلمات خلال خطاب ألقاه في يونيو ١٩٨٧ فى قاعدة براندنبورج جيت Brandenburg Gate، بالقرب من الجدار الخرسانى المهيب الذى كان يقسم مدينة برلين الألمانية إلى شرق وغرب. ويعتقد كثيرون أن خطاب ريجان الشهير كان بشارة بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان تحت سيطرة الحزب الشيوعى ثم قيادة الأمين العام ميخائيل جورباتشوف، ولم يمض وقت طويل بعد ذلك، ووقفت الولايات المتحدة وحدها، قوة عظمى لا ينازعها أحد.

ولكن بالنسبة لكثير من دول العالم، فإن الحضور الطاغى للولايات المتحدة على الساحة الدولية، وتحولها إلى ما يبدو كإمبراطورية العصر الحديث المنيعة، كان أمراً واضحًا لبعض الوقت. ومع وصول الحرب العالمية الثانية، فى الواقع، كشفت الولايات المتحدة عن قدرات عسكرية مذهلة وقوة اقتصادية لا مثيل لها، ولم تكتف الولايات

المتحدة بلعب دور رئيس فى الحلفاء وهزيمة دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان، بل ساعدت الصديق والعدو على حد سواء فى إعادة بناء الاقتصاد الذى أصابه شلل بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد رحبت الدول فى جميع أنحاء العالم، سواء أكان ذلك برغبتها أو من خلال القبول على مضض، بما عرضته عليها الولايات المتحدة خلال العقود التى أعقبت ذلك الصراع المدمر، على الرغم من أن المساعدة كثيراً ما كانت تنطوى على قيود. وإلى جانب المساعدات المالية وغيرها جاء الوعد بالأمن والاستقرار، يعززه إلى حد كبير ترسانة الولايات المتحدة النووية الهائلة ووجودها العسكرى النشط والممتد إلى كل قارات العالم تقريبًا، ولقد كانت الهيمنة الأمريكية الجيوسياسية، فى الواقع، وإلى الآونة الأخيرة على الأقل، مصدراً استفادت منه الدول بجميع أشكالها وأحجامها، بما فيها الدول التى تقوم على الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى كانت وما تزال على خلاف مع مبادئ الديمقراطية والرأسمالية والليبرالية.

لقد يسّرت الولايات المتحدة - من خلال توفير ما وصفه خبراء الاقتصاد بأنه "السلع العامة"، بما فى ذلك الحفاظ على الاستقرار السياسى، وقيامها بدور شرطى العالم الذى يمثل الملاذ الأخير- عملية توثيق التكامل بين الدول (العولمة)، وتكفلت بعهد جديد من الرخاء لم يسبق له مثيل، وهناك دول كثيرة أيضًا حققت مكاسب من كونها منفتحة نسبيا على السوق الأمريكية، أكبر سوق بهامش شاسع امتد حتى قيام الاتحاد الأوروبى. ووفقًا لما ذكره روبرت جيه. صمويلسون Robert J. Samuelson من صحيفة واشنطن بوست Washington Post، نقلاً عن المؤرخ أنجوس ماديسون Angus Maddison فى كتابه "وداعا للسلام الأمريكى" Farewell to Pax Americana، "لقد توسع الاقتصاد العالمى ٦ أضعاف" من ١٩٥٠ حتى ١٩٩٨، فى حين أن "التجارة العالمية زادت عشرين ضعفًا".

وليس من الصعب، فى ظل هذه الظروف، أن نرى لماذا أحجمت معظم الدول تاريخيًا عن تحدى الهيمنة الأمريكية - أو ما وصفه المعلقون فى عصرنا الحديث بأنه

عالم "أحادى القطب". والآن، على الرغم من ذلك، توجد أدلة متزايدة على أن ظروفنا ومواقف الآخرين هى فى حالة تغير مستمر، وأن السلطة الأمريكية تقع تحت طائلة الشك على عدد من الجبهات، ولقد كشفت الحروب الطويلة الباهظة التكلفة فى العراق وأفغانستان عن حدود قدراتنا العسكرية، وأدت اضطرابات أمتنا الخارجية الكبيرة والأزمة المالية المدمرة إلى تقويض مسألة قبول قيادتنا فى الأمور الاقتصادية، وكانت لدى الدول رغبة متزايدة فى الوقوف في وجه الولايات المتحدة أو استبعادها من المائدة عندما كانت تعتقد أن من مصلحتها القيام بذلك.

علامات زوال الإمبراطورية

إن هذه العوامل وغيرها تشير إلى أن يوم الحساب الجيوسياسى قريب، وهناك دليل إضافى يمكن النظر إليه فى ضوء بوادر تبرز من الماضى، فالمؤرخون، أمثال إدوارد جيبونز Edward Gibbons، الذى ألف كتاب "تدهور وسقوط الإمبراطورية الرومانية" The Decline and Fall of the Roman Empire، وبول كينيدى Paul Kennedy مؤلف كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى" The Rise and Fall of the Great Powers، هم من بين أولئك الذين حددوا الخصائص التى دقت ناقوس الخطر للإمبراطوريات السالفة المترامية الأطراف، التى كانت هى الأخرى - عن طريق الخطأ - تؤمن بمصيرها الأبدى.

ويعد "التمدد الإمبراطورى" من أكثر علامات التحذير شيوعًا، والذى وصفه الباحث والكاتب فريد هاليداى Fred Halliday بأنه "عدم توافق الأهداف السياسية والإستراتيجية مع الواقعين الاقتصادى والمالى"، ومن الأمثلة الدالة على ذلك روما وبريطانيا العظمى، فكلتاهما نشرت بتكلفة باهظة إمبراطوريات مترامية الأطراف زرعت بذور خرابها فى نهاية المطاف. فهل يصدُق هذا الوصف على الولايات المتحدة؟ قد يجيب البعض بالنفى. وهم يشيرون، من بين أشياء أخرى، إلى حقيقة أن إنفاق

٦٤٣,٩ تريليون دولار على الدفاع للسنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨، لا يمثل سوى ٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى - (إنتاج الدولة من السلع والخدمات) - وهو أقل بكثير من متوسط يقترب من ٦٪ على مدى عدة عقود، فضلاً عن حقبة حرب فيتنام التى بلغ متوسطها ٩,٤٪، وفقًا لتقارير حكومية رسمية.

لكن خبراء مثل تشالمرز جونسون Chalmers Johnson، وهو مؤرخ ومؤلف كتاب "نيميسس: الأيام الأخيرة لجمهورية أمريكا Nemesis: The Last Days of the American Republic، يرون أن بيانات وزارة الدفاع لا تأخذُ فى اعتبارها قدرًا كبيرًا من النفقات الأخرى ذات الصلة بالجيش. وفى حساباته، التى تشمل تكاليف القتال فى الحرب العالمية على الإرهاب، والمساعدات العسكرية لدول أجنبية والتى تتحملها ميزانية وزارة الخارجية، والنفقات التى تقدمها وزارة شئون المحاربين القدامى للجنود المصابين، والعديد من البرامج الأخرى، لا يقل الرقم الحقيقى عن ١,١ تريليون دولار، أو ما يقرب من ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ولكن حتى بدون افتراض أن الإحصاءات التى ذُكرت تم تخفيضها إلى حد كبير، فإن الأدلة الأخرى ترسم صورة واضحة للتمدد. ووفقًا لمعهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام، فإن نفقات الولايات المتحدة العسكرية فى عام ٢٠٠٦ كانت مساوية تقريبًا لنفقات جميع الدول الأخرى مجتمعة - ٤٦٪ من الإجمالى العالمى.

كما تعزز الإحصاءات أيضًا مفهوم الإمبراطورية "المترامية الأطراف" بشكل غير عادى (ستالنهايم Stalenheim وآخرون). وتكشف بيانات وزارة الدفاع، على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة لديها ٧٣٧ قاعدة عسكرية فى ١٣٠ دولة حول العالم. ووفقًا لأستاذة جامعة براون Brown المؤلفة كاثرين لوتز Catherine Lutz، فإن "الجيش يمتلك (أو يؤجر) أكثر من ٢٨ مليون فدان من الأراضى، وما يساوى ٦٠٠ مليار دولار من العقارات". هذا بالإضافة إلى ٦٠٠٠ قاعدة، مثلما أشار تشالمرز جونسون، توجد فى الولايات المتحدة والأقاليم التابعة لها.

علاوة على ما سبق، فإن عملية شن حملات طويلة الأمد فى اثنتين من دول الشرق الأوسط قد كشفت إلى أى مدى شكلتْ الولايات المتحدة ضغطًا على مواردها المتاحة. ونقلَ تقرير إخبارى أذاعته بى بى سى نيوز BBC News، فى يناير ٢٠٠٦، تحت عنوان "الجيش الأمريكى على حافة الانهيار"، دراستين، إحداهما من قبل مسئول فى إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون، والأخرى من وزارة الدفاع نفسها، محذرًا من أن الجيش قد "أصبح منهكا بشكل خطير بسبب حجم عملياته فى العراق وأفغانستان". وفى استطلاع للرأى أُجرى فى ٢٠٠٨ وشمل ٣٤٠٠ ضابطًا من العاملين والمتقاعدين على أعلى مستويات القيادة من قِبل مجلة فورين بولسى Foreign Policy ومركز الأمن الأمريكى الجديد، ويطلق عليه "المؤشر العسكرى للولايات المتحدة"، نجد أن ٦٠٪ من المستطلعة آراؤهم يرون أن "الجيش الأمريكى اليومَ يبدو أضعف مما كان عليه قبل خمس سنوات. وعند السؤال عن السبب يستشهد أكثر من نصفهم بالحروب التى دارت فى العراق وأفغانستان، وسرعة نشر القوات التى تتطلبها تلك الصراعات ... ويصرح ما يقرب من ٩٠٪ منهم بأنه يعتقد أن مطالب الحرب فى العراق قد "ضغطت على الجيش الأمريكى بشكل خطير".

هناك أمارة أخرى على زوال الإمبراطورية الوشيك تنبع من وجود نمطٍ للمسئولية المالية يبدو مستعصيًا على الحل، وتزايُد المشكلات الاقتصادية، مع انخفاض الناتج القومى بانتظام لأقل من المؤشرات التى كانت مرتفعة فى العقود السابقة. ومن المؤكد أن المؤرخين لاحظوا وجود علاقة قوية بين الحيوية الاقتصادية وبراعة الأمة فى صنع الحرب. وإن عددًا قليلاً، فى الواقع، سيشك فى أن مكانة الولايات المتحدة العالمية قد عززتها القدرات العسكرية التى ترجع فى جزء كبير إلى ثرواتها السابقة. ففى نهاية الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تنتج نحو النصف من إجمالى سلع العالم، مما سمح بحشد كبير لقوتنا العسكرية. ومنذ ذلك الحين، خسرت البلاد اقتصاديًا. ويعزو ذلك جزئيًا إلى النمو القوى فى أماكن أخرى، كما يرجع أيضًا إلى السياسات التى شجعت نقل فرص العمل والإنتاج إلى الأماكن المنخفضة التكلفة، وزيادة التركيز على الهندسة المالية، وإلى أخلاقيات العمل المتحللة.

لكن صحة الأمة المالية لم تعانِ فقط من فقدان التركيز و"تفريغ" قاعدتنا الصناعية، التى اعتبرها الكثير بشكل تقليدى علامة قوة فى حد ذاتها. فقد أصيبت القوة العظمى الوحيدة فى العالم أيضًا بمرض الإسراف فى الإنفاق والاقتراض، والذى طالما كان السمة المميزة لدول العالم الثالث المعتلة - والإمبراطوريات المحتضرة. ويشمل ذلك عجزًا فى الحساب الجارى -الفرق بين ما ننتجه وما نستهلكه - من ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٧، مقابل رقم بلغ ٦,٦٪ فى العام السابق، إلا أنه ينذر بالخطر رغم ذلك.

ومما يزيد الأمور سوءًا حقيقة أن هذا الخلل المالى المستمر والمتزايد مع بقية العالم قد تطلب تدفقًا لرأس المال وصلت قيمته إلى مليارى دولار أو أكثر فى اليوم، وكثير منه اقتراض من دول مثل الصين واليابان والدول المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط. ويمكننا رؤية عدم استقرار أمتنا ماليًا أيضًا من خلال مؤشر صافى استثماراتنا الدولية، والذى يقيس الفارق بين قيمة الأصول الأجنبية التى نمتلكها وأصول الولايات المتحدة لدى الأجانب. وقد كان هذا المؤشر فى الإحصاء الأخير يدل على وجود عجز تصل قيمته إلى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو تجاوز غير منظور حتى الآن، وصرخة بعيدة كل البعد عن فوائض النصف الأول من عام ١٩٨٠.

وترسم البيانات الأخرى صورة لأمة مجردة من الانضباط المالى. ففى نهاية عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، بلغ إجمالى الدين الحكومى والخاص رقمًا استثنائيًا هو ٣٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، استنادًا إلى بيانات من وزارة الاحتياطى الفيدرالى والتجارة، ليتجاوز بقدر كبير الرقم الذى سُجل لعدة عقود وهو ٢٦٥٪، والذى لا يُرى إلا فى ذروة الكساد الكبير. وإن ركود الأجور المعدلة حسب التضخم، وتفاقم ميزانيات الأسر، وتزايد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، والتداعيات الناجمة عن أزمة مالية مدمرة بعيدة المدى، لا تضيف إلا الشعور بالفساد والانحراف. ولم يكن مفاجئًا لأحد، فى ظل هذه الظروف، أن ٤٠٪ من الأمريكيين الذين استُطلعت آراؤهم فى فبراير ٢٠٠٨ من

خلال استطلاع للرأى أجراه المحلل الإحصائى جالوب Gallup (كما ذكرت ليديا سعد Lydia Saad) رأوا أن الصين هى "القوة الاقتصادية الرائدة فى العالم اليوم". ويرى ٣٣٪ فقط، أى أقل من الأغلبية الواضحة التى كانت قبل ثمانِ سنوات، أن الولايات المتحدة تستحق أن تتربع على القمة.

كان من بين علامات أفول الإمبراطوريات الماضية أيضًا ما يمكن أن يوصف بأنه وباء التدهور الثقافى والأخلاقى والاجتماعى، على الرغم من أن هذا الجانب لا يمكن قياسه بسهولة من ناحية الكَمّ. وأحيانًا تكون المسألة من باب "ستعرفه عندما تراه"، ولكن من الصعب أن يفوتنا الدليل. فقد أصبحت الولايات المتحدة "ليِّنة" بكل بساطة.

والناس يفضلون المشاهدة أو التظاهر بدلاً من الفعل. وقد أُخرسَ التعليم. ووفقا للبرنامج الدولى لتقييم الطلبة (Programme for International Student Assessment) عام ٢٠٠٦، وهو استقصاء يجرى كل ثلاث سنوات للبالغين من العمر ١٥ عامًا فى جميع أنحاء العالم، جاءت الولايات المتحدة فى المرتبة التاسعة والعشرين فى العلوم، والخامسة والثلاثين فى الرياضيات من بين ٥٧ دولة من حيث الأداء الشامل. وأظهر استطلاع للرأى أجراه برنامج كومون كور Common Core عام ٢٠٠٨ أن نسبة كبيرة من المراهقين يعيشون "فى حالة جهل مذهل بالتاريخ والأدب". ذكر ذلك سام ديلون Sam Dillon من صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان "استقصاء يكشف جهل المراهقين بالأسئلة الأساسية فى التاريخ والأدب".

لقد تراجعت المعايير الاجتماعية. وسقطت الأخلاق مع احترام الكبار على جانبى الطريق، وحلت محلها اللغة الخشنة، والبلطجة، وانتشار عدم الاحترام للسلطة، وفضائح يوتيوب YouTube، وسيطرة الانتقاد اللاذع على الحجج السليمة، وإغراق الخطابة بخطب الهجوم اللاذعة، وطغيان الأحاسيس والخيال على الحقائق والأصول. وهناك مبادرات وتحركات جادة من قبل الحكومة لإحلال نظرية خلق العالم محل طريقة داروين فى العلوم. ووفقًا للكاتبة سوزان جاكوبى Susan Jacoby، فإن

نصف عدد الأمريكيين البالغين يؤمنون بوجود الأشباح، وثلث يعتقد فى علم التنجيم، وأربعة أخماس يؤمنون بالمعجزات. كما كشف مسح قامت به المؤسسة الوطنية للعلوم أن واحداً من كل خمسة أفراد يعتقد بتفكيره المذهل أن الشمس تدور حول الأرض.

إن نظام الرعاية الصحية عندنا يعد انعكاساً ملائماً يبين أين نحن كأمة. وعلى الرغم من أننا ظللنا نزهو بأنفسنا طويلاً على الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة هى الأفضل عند الطلب، فإن سلسلة متنوعة من البيانات - بما فى ذلك عمليات المسح المشار إليها آنفا - توحى بغير ذلك. وإن معدلات وفيات الرضع بالولايات المتحدة تأتى من بين أعلى المعدلات فى الدول الصناعية. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ارتفع عدد الأمريكيين البدناء إلى أكثر من الضعف. وعند مقارنة متوسط العمر المتوقع بنصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية فإن الولايات المتحدة يأتى ترتيبها خارج المخططات نسبة إلى الدول الأخرى - ولكن ليس بشكل إيجابى.

أيام الاحترام المتلاشى

إن بعض أوجه الشبه بين الولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين والأيام الأخيرة من عهد الإمبراطورية الرومانية تبدو لها دلالة خاصة، على الرغم من أن التطورات الراهنة، بطبيعة الحال، تقع فى ضوء عصر يفترض أن يكون أكثر تعقيداً.

وبدلاً من الخبز والسيرك، كما يقترح المؤرخ نيال فيرجوسن Niall Ferguson (فى مقاله "الإمبراطورية تسقط")، هو وآخرون، فإن لدينا سباق العربات، وألعاب الفيديو، وتليفزيون ريالتى. لكن الحقيقة هى أن الأمر لا يقتصر فقط على علامات التحذير. وثمة دليل آخر يشير إلى أن قوتنا وقدرتنا على إملاء الأجندة العالمية **والهيمنة** عليها، هى الأخرى فى طريقها إلى الزوال، وهو تطور من المرجح **أن معظم الأمريكيين** لا يتصور حدوثه أبداً فى حياتهم.

هناك نوعان من القوة بشكل عام، واللتان تسيران جنبًا إلى جنب. الأول، القوة اللينة، وهى التى تنبع من سمعتنا كأمة، ومن حسن النية الذى عززناه بمرور الوقت، وجاذبية قيمنا، وقدرتنا على أن نكون قدوة وأن يقتفى غيرنا أثرنا بطبيعة الحال. ولقد وصف جوزيف ناى، الكاتب والخبير فى السياسة الخارجية، هذا المفهوم بأنه "القدرة على تحصيل ما تريد من خلال الجذب بدلاً من الجبر" - بمعنى أن تكون مؤثرا بالكلمات لا الأفعال.

وعلى الرغم مما سبق، فإن الظروف التى جعلت الولايات المتحدة منارة وواضعة للأجندة الاقتصادية والثقافية على مدى عقود كثيرة، تتغير الآن، إذ يلقى كثيرون باللوم على المغامرات العسكرية المشئومة فى العراق وأفغانستان، فضلاً عما تم اكتشافه حديثًا من قبول أساليب التعذيب الهمجية والفضائح، مثل إساءة معاملة السجناء فى سجن أبو غريب بالعراق. وقد أرجع آخرون ذلك إلى وجود شعور عام بالغطرسة، واتخاذ القرارات من جانب واحد، ومبدأ الاستثنائية المتعجرفة، خصوصاً خلال فترتى بقاء الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش فى المنصب. أو ربما أن هذه الأفعال تعكس حالة من عدم الرضا المتراكم، ذلك النوع الذى يولد تحولات تترنح فى المجتمعات الديمقراطية من اليسار إلى اليمين ثم تعود مرة أخرى.

وأيًا كانت الأسباب، هناك بعض التطورات ليست بالقليلة تؤكد على أننا قد فقدنا مكانتنا. ففى عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، كشف مسح أجراه مركز بيو Pew عن المواقف العالمية أن عدم الثقة فى الولايات المتحدة قد نما فى جميع أنحاء العالم. وأظهر الاستطلاع أن ٢٦ من أصل ٣٣ دولة تنظر إلى الصورة العالمية للولايات المتحدة على أنها "أقل تفضيلاً" مما كانت عليه فى عام ٢٠٠٢، إضافة إلى الآراء التى تأثرت إلى حد كبير بتزايد القلق إزاء السياسة الخارجية المضطربة للبلاد، واستعدادها للعمل بطريقة وقائية، وعدوانية - وبمفردها. وكشف استطلاع آخر أجراه مركز هاريس Harris للأبحاث لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية (وفقا لدانيال دومبى Daniel

Dombey وستانلى بجنال (Stanley Pignal أن الأوروبيين ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها "أكبر تهديد لاستقرار العالم".

لقد ألقى جوزيف ناى Joseph Nye الضوء على تحول أكثر إثارة فى المواقف التى التقطها خلال حضوره المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس بسويسرا عام ٢٠٠٨.

ففى تعليق مختصر لموقع هافينجتون بوست Huffington Post الإخبارى، ذكر ناى ما أشارت إليه أنجيلا ميركل Angela Merkel، أول مستشارة فى ألمانيا، فى (كلمتها) الرئيسة من أهمية القوة اللينة، حيث قالت: "لكن أكثر ما جذب انتباهى اليومَ دبلوماسى آسيوى محنك أخبرنى أنه فى جميع أسفاره لم ير القوة اللينة الأمريكية فى مثل هذا المستوى المتدنى، مشيراً فى كلامه إلى إلا أن الإسرائيليين والهنود والفيتناميين فقط هم الذين لديهم وجهة نظر إيجابية عن الولايات المتحدة".

ومما يضاعف الشعور الواسع النطاق بتناقص احترام القوة العظمى طويلة الأجل، أن المنافسين أصبحوا أكثر وأكثر صراحة فى خطبهم المعادية للولايات المتحدة – ووجدوا تجاوباً من الجمهور على نحو متزايد. فإن الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز، على سبيل المثال، "اكتسب ترحيبًا حماسيًا وضحكًا من زعماء العالم الموجودين"، وفقًا لما ذكره نيل كينج جيه. أر. Neil King J. R. من صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journalفى تقرير إخبارى بعنوان "معاداة أمريكا تسجل نجاحًا باهراً فى الأمم المتحدة"، عندما وصف شافيز الرئيس جورج دبليو بوش "بالشيطان" و "شبه الولايات المتحدة "بسيف مسلط على الرءوس"" خلال خطاب ألقاه فى الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٦.

وبالمثل، قال الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، فى خطاب ألقاه فى فبراير ٢٠٠٧ فى مؤتمر ميونخ الثالث والأربعين عبر المحيط الأطلنطى حول سياسة الأمن، "إن دولة واحدة، هى الولايات المتحدة، قد تجاوزت حدودها الوطنية فى كل اتجاه". وذكر ذلك

ديليب هيرو Dilip Hiro مؤلف كتاب "دماء الأرض: معركة من أجل موارد النفط المتلاشية فى العالم" Blood of the Earth: The Battle for the World's Vanishing Oil Resources، فى صفحته على موقع " TomDispatch.com وفى إدانة لمفهوم "العالم الأحادى القطب،" أضاف بوتين قائلاً: ربما كان المرء قادراً على تجميل هذا المصطلح، لكنه فى النهاية يقدم وصفا لسيناريو يوجد فيه مركز واحد للسلطة، مركز واحد للقوة، مركز واحد لصنع القرار ... إنه عالم لا يوجد فيه سوى سيد واحد، وملك واحد. وهذا أمر سيئ". ووفقا لهيرو فقد "لقيت وجهات نظر بوتين آذاناً مصغية فى عواصم معظم الدول الآسيوية والإفريقية ودول أمريكا اللاتينية."

عملة أصابها التآكل

ولكن ليس نفوذنا ومكانتنا العالمية فقط هما اللذان أصابهما الوهنُ. فإن قوتنا الأساسية – ما يصفه المحللون الجيوسياسيون "بالقوة الصلبة"– مُعرَّضة هى الأخرى للاعتداء. وتشير القوة الصلبة بشكل أساسى إلى قدراتنا العسكرية، على الرغم من أنها تشمل أيضًا الموارد الرئيسة الأخرى التى تقع تحت تصرفنا، مثل قدرتنا على تسجيل ما تم، حتى وقت قريب على الأقل، وعملة احتياطى العالم، ومخزونٍ للثروة يقدر بقيمة كبيرة جداً، ووسيطٍ للتبادل على مستوى العالم.

ولقد أثبت التاريخ أن الإمكانات المالية وإظهار القوة يسيران جنبًا إلى جنب، فبدون الحصول على التمويل الرخيص، على سبيل المثال، سوف يستحيل على أى دولة أن تضمن تغطية تكاليف إبقاء إمبراطورية عالمية لفترة طويلة من غير أن ينتهى الأمر بإفلاس الخزينة العامة.

وفى الإطار ذاته، سلط مؤرخون أمثال نيال فيرجوسن الضوء على مجموعة من الأبحاث التى تؤكد على أهمية وجود وضع مالى سليم للحفاظ على مكانة عسكرية متفوقة، لكن الأدلة تشير إلى أن هذا الدرس قد ضاع تدريجيًا من قيادة القوة العظمى

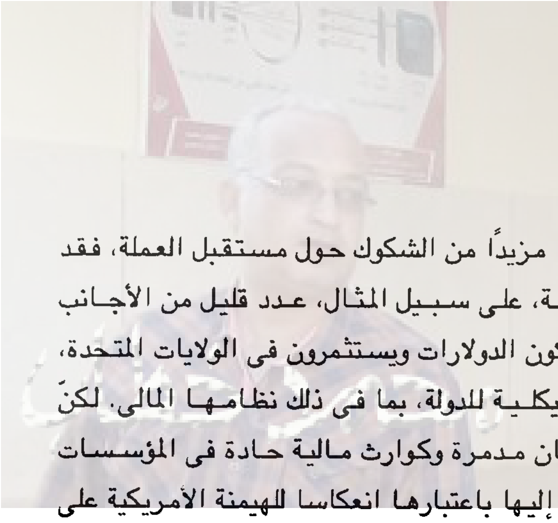
للقرن العشرين. فعلى مدى عقدين من الزمان أدى ارتفاع الميزانية واختلال التوازن التجارى إلى تحويل الولايات المتحدة من أكبر دائن فى العالم إلى أكبر مدين فيه، وهو تحول للأحداث ثبت ضرره على الأسلاف الذين ساروا على طريق مماثل من الإسراف. وإن الولايات المتحدة لتعتمدُ الآن واقعيًا على ما يجود به الأجانب، وخصوصًا الصين والدول الأخرى التى لا تتوافق أجندتها السياسية والعسكرية والاجتماعية مع أجندتنا بالضرورة، ومن الطبيعى أن يحدَ ذلك من خيارات صنع السياسة ويتركَ الولايات المتحدة عرضة لاحتمال الابتزاز الاقتصادى.

لكن هذه التبعية ليست هى السبب الوحيد الذى يُضعف قوتنا، فقد تم الوفاء، حتى الآونة الأخيرة، بكثير من احتياجاتنا التمويلية الهائلة من خلال المشتريات الأجنبية من البنك المركزى للحكومة الأمريكية وضمانات الوكالة التى ترعاها الحكومة، على شروط تعكس ماضيًا مطليًا بالذهب بدلاً مما يمكن أن يتصف بأنه مستقبل من الرصاص - مع عُملة فقدت ثلث قيمتها فى أقل من عقد من الزمان، ولقد أجبر ضعف الدولار أكبر دائنينا على تحمل خسائر مادية. وبالتالى بدأ عدد متزايد من الدول فى إعادة التفكير فى تكوين احتياطيات أجنبية فى ثقل الدولار، والتى ما برحت تُستخدَم لدفع فواتير الاستيراد والتصدى لاضطرابات السوق، وقد كدَست الصين، من بين دول أخرى، أرصدة كبيرة من الدولار الأمريكى تواصلاً مع السياسات التجارية العدوانية الموجهة للتصدير.

فى أكتوبر ٢٠٠٦، على سبيل المثال، ذكر موقع ماركت ووتش **MarketWatch** لأخبار المال والأعمال أن البنك المركزى الروسى، عقب نهاية تحول مماثل حدث منذ عدة أشهر فى صندوق تثبيت أسعار النفط الذى يخضع لسلطة الدولة، قد عمد إلى توسيع نطاق استثماراته من العملات الأجنبية عن طريق رفع نسبة الين اليابانى فى حافظته من الصفر إلى عدة درجات فى المائة، ("حديث روسيا عن التنويع يؤذى الدولار ويعزز الين").

وفى أوائل تلك السنة ألَمحت الصين فى خططها إلى "تنويع احتياطياتها من النقد الأجنبى، التى تنمو سريعًا، بعيداً عن الدولار الأمريكى وسندات الحكومة"، وفقا لما ذكرته صحيفة فاينانشال تايمز فى مقال لجيوف دايرGeoff Dyer وأندرو بولز Andrew Balls بعنوان "الصين تشير إلى تحويل الاحتياطيات بعيداً عن الدولار".

لقد ضغطت الخصوم الصاخبة، بشكل متزايد، من أجل تهميش استخدام الدولار فى التجارة عبر الحدود وكمقياس لتسعير السلع الأساسية فى العالم. وفى اجتماع قمة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) فى نوفمبر ٢٠٠٧، كرر الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد النداءات السابقة بعدم استخدام الدولار فى تعاملات المنظمة وكذلك فى بنكها. وصرح كل من رئيس فنزويلا هوجو شافيز ورئيس الإكوادور رافاييل كوريا بدعمهما لأسعار النفط المبنية على وجود سلة من العملات. علاوة على ذلك، فإن الدول التى ربطت عملاتها بالدولار، كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، قد بدأت تزنُ البدائل. وذلك لأن استمرار ضعف الدولار قد ولّدَ ضغوطا تضخمية غير مرغوبة، وتزايداً فى عدم الاستقرار الاجتماعى. وفى مقال نشر فى ديسمبر ٢٠٠٧ فى صحيفة ديلى تلجراف Daily Telegraph بلندن، أشار أمبروز-إيفانز بريتشارد Ambrose Evans-Pritchard إلى أن ٢٦ شيخًا من كبار رجال الدين فى المملكة العربية السعودية قد دعوا الحكام الذين تحالفوا مع الولايات المتحدة لعقود طويلة إلى التخلى عن "ربط العملة بالدولار"، فيما وصفته الصحيفة بأنه "فتوى" - مرسوم دينى - ضد العملة الأمريكية. كما كانت قطر، التى تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أمريكية فى الشرق الأوسط، تعيد النظر فى وقف ربط عملتها بالدولار، طبقًا لما ذكره سيميون كير Simeon Kerr من صحيفة فاينانشال تايمز فى وقت لاحق من الشهر. وتشير البيانات الواردة من المصادر الرسمية إلى أن مثل هذه المشاغل كان لها أثر تضاؤلى بشكل مُعدٍ مع مرور الوقت. ووفقا لصندوق النقد الدولى، فإن حصة الدولار من احتياطيات العملات العالمية قد انخفضت من ٨١,١٪ فى الربع الأول من عام ١٩٩٩ إلى ٦٣,٨٪ فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.



وهناك عوامل أخرى أثارت أيضًا مزيدًا من الشكوك حول مستقبل العملة، فقد كان يوجد إلى سنوات قليلة ماضية، على سبيل المثال، عدد قليل من الأجانب الذين تبدو عليهم السعادة؛ لأنهم يمتلكون الدولارات ويستثمرون فى الولايات المتحدة، طالما أنهم يؤمنون بقوة الأسس الهيكلية للدولة، بما فى ذلك نظامها المالى. لكنّ هذا الإيمان قد عصفت به أزمة ائتمان مدمرة وكوارث مالية حادة فى المؤسسات الشهيرة التى كانت تمتلك ثروات ينظر إليها باعتبارها انعكاسا للهيمنة الأمريكية على العالم، وإن رؤية العديد من البنوك الأمريكية الكبيرة وهى تتوجه بشكل مخزٍ إلى المستثمرين الآسيويين فى أواخر عام ٢٠٠٧ لم تعكس شعوراً مطمئنا عن الاستقرار والقوة.

كما أن كفالات خريف عام ٢٠٠٨ لمؤسستى فانى ماى Fannie Mae وفريدى ماك Freddie Mac، وهما أكبر مقرضين بالرهن فى البلاد، وكذلك المجموعة الأمريكية الدولية، التى كانت أكبر شركة تأمين فى العالم، لم تزد الأمور إلا سوءًا. فى الواقع، لقد صنف تقييمٌ للنظم المصرفية أجراه المنتدى الاقتصادى العالمى الولايات المتحدة فى المرتبة الأربعين، وفقًا لتقرير روب تايلور Rob Taylor 2008 من وكالة رويترز بعنوان " استطلاع للرأى: كندا تُصنَّف على أنها أسلم نظام مصرفى فى العالم".

ويؤكد المعلقون أن التداعيات تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية، وذلك لأن نضال الدولار قد ساعد على "تقويض مكانة واشنطن على الساحة الدولية"، وفقًا لتقرير كتبه دانيال دومبى من صحيفة فايننشال تايمز فى ديسمبر ٢٠٠٧ "تواجه أمريكا عقوبة دبلوماسية حيث يتضاءل الدولار. وهذا هو البُعد المهمَل فى تراجع الدولار". ويقول فلينت ليفريت Flynt Leverett، مسؤول كبير سابق فى مجلس الأمن القومى فى عهد الرئيس جورج بوش: "إن ما قيل عن هبوط الدولار كله قد صِيغ بعبارات اقتصادية تقريبًا، لكن سياسة العملة قوية للغاية، وهى جزء مما جعل الولايات المتحدة قوة مهيمنة لفترة طويلة، مثل بريطانيا من قبل ذلك". والحقيقة أنه من غير الواقعى الافتراض بأن عملة هشة، فى مرحلة ما، لن تجعل الآخرين يقدحون فى دورنا القيادى على العديد من الجبهات.

صُدوعٌ فى الدرع

ليس مستغربًا، بطبيعة الحال، أن أولئك الذين يختلفون مع الاعتقاد القائل بأن نجم الولايات المتحدة يفقد بريقه يسارعون إلى توجيه المناقشة مرة أخرى إلى قدراتها على صنع الحرب. فى الواقع، سنجد عددًا قليلاً من الناس فى الولايات المتحدة أو فى أى مكان آخر يقف ضد فكرة أن القوة العظمى فى العالم لزمن طويل تمتلك الآلة العسكرية الأكثر فتكًا وتقدمًا من الناحية التكنولوجية على وجه الكوكب. ولكنْ هل الولايات المتحدة منقطعة النظير كما يبدو فى اعتقاد الكثيرين؟ لسببٍ واحد، فإن الحملات العسكرية طويلة المدى فى العراق وأفغانستان قد كشفت عن وجود فجوات خطيرة فى درع البلاد. وبالأخص، فإن الولايات المتحدة هى أقل استعداداً لعمليات مكافحة التمرد عن شن حرب حقيقية ضد منافس تقليدى كدولة ضد دولة.

أشار برنت سكاوكروفت Brent Scowcroft، مستشار الأمن القومى للرئيسين، فى تعليق كتبه لصحيفة ذى ناشيونال إنتريست The National Interest فى يوليو ٢٠٠٧، إلى أن "جزءًا كبيرًا من المشكلة يكمن فى أن طبيعة القوة تتغير.

كثيراً ما كنت أقول إن دفاعنا ومجموعاتنا الاستخباراتية ما تزال على استعداد تام للتعامل مع التهديدات العسكرية فى القرن العشرين". ولكن، كما نرى فى العراق، فإننا نتصارع فننتهى إلى التعادل مع قوات المعارضة التى لا تمثل حتى خصمًا منظما ضد الدولة. وإن ما نمتلكه من حاملات فرق مقاتلة، وفرق الدبابات الثقيلة، وأنظمة التصوير بالقمر الصناعى – وجميع مقومات قدرتنا على إظهار القوة لاحتواء وصد تحديات قوة عظمى تقليدية منافسة – جميعها ليست ذات فائدة كبيرة". والواقع إن وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس Robert Gates قدم مزيدا من التأكيد على ذلك فى خطاب سبتمبر ٢٠٠٨ للضباط العسكريين المتقدمين فى جامعة الدفاع الوطنى، وفقًا لمقال نشرته وكالة الصحافة الفرنسية Agence France-Press، بعنوان "جيتس يحذر من محدودية القوة العسكرية للولايات المتحدة".

بغض النظر عن مسألة ما إذا كانت القدرات العسكرية للولايات المتحدة تعتبر مناسبة تماماً للواقع الجيوسياسى الجديد، هناك قلق آخر عما إذا كان لدينا ما يكفى من القوات لإنجاز كل ما هو مرغوب - أو مطلوب. فقد أشار تقرير، على سبيل المثال، لمجلة "ذى إيكونومست" The Economist نُشر فى يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "الهيمنة العرجاء"، إلى أن الولايات المتحدة على الرغم من أن لديها ١,٥ مليون من الرجال والنساء الذين يحملون السلاح فى شتى بقاع الأرض، فإن عدد القوات لا يكفى لتلبية الالتزامات القائمة و"إبقاء القوات على استعداد للتعامل مع تطورات غير متوقعة فى أى مكان آخر". وأضافت المجلة أنه "من الواضح أن أمريكا بحاجة إلى جيش أكبر".

ومن نافلة القول، إن الضغوط المالية المرتبطة بمؤشرات العجز المتصاعدة، وسجلات الاقتراض، والعملة الواهنة، وثمن الشعور الدفين بالضيق الاقتصادى، ليس من شأنها إلا أن تزيد الأمور سوءاً. ففى أوائل عام ٢٠٠٨، أشارت التقارير بالفعل إلى أن التحديات المالية المتنوعة كانت تهدد "بدفع أولويات الدفاع جانباً"، وفقاً لصحيفة "ذى كريستيان ساينس مونيتور" The Christian Science Monitor، فى تقرير لجوردون لوبولد Gordon Lubold تحت عنوان "نفقات وزارة الدفاع الأمريكية تسجل ارتفاعاً، لكنَّ الميزانيات المستقبلية قد تشهد انخفاضاً". ويقول فنسنت رينارت Vincent Reinart، وهو باحث مقيم بمعهد أمريكان إنتربرايز إنستتيوت American Enterprise Institute، "إن هناك مطالب كثيرة جداً تتنافس من أجل الموارد، وعدمَ رغبة فى رفع الضرائب لفرض زيادة شاملة. وأضافت الصحيفة أنه "بالإضافة إلى ذلك فإن ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٩ هى نفسها تكاد "تلمح إلى أن الإنفاق العسكرى قد يصل إلى ذروته"، على حد قول ستيفن كوزياك Steven Kosiak، وهو محلل مالى كبير فى مركز التقييمات الإستراتيجية والميزانية ... ويضيف ستيفن أنه "فى إطار خطة [الإنفاق العسكرى]، بين السنة المالية ٢٠١٠ و ٢٠١٣، فإن ميزانية [وزارة الدفاع] الأساسية ستنخفض بنسبة ١,٥٪. وبالتالى، فإن الإدارة تقترح أن الحشد، الذى بدأ

بشكل جدى بعد الهجمات الإرهابية فى سبتمبر ٢٠٠١، ينبغى أن ينتهى فى السنة المالية ٢٠١٠".

وفى الوقت نفسه، وفى خضم الرياح المعاكسة التى تَعينَ على الجيش الأمريكى أن يتعامل معها، كانت الدول الأخرى تعزز قدراتها على صنع الحرب، يساعدها فى ذلك سنوات من فوائض التجارة المزدهرة، والطفرة التى حدثت فى أسعار الطاقة والسلع الأخرى بعد عام ٢٠٠٠، وكشف بحث أجراه معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام، على سبيل المثال، أن نفقات الصين العسكرية الرسمية واصلت التسارع فى عام ٢٠٠٦، متجاوزة نفقات اليابان للمرة الأولى، مما يجعل الصين "أكبر منفق على الجيش فى آسيا ورابع أكبر المنفقين عسكريا على مستوى العالم" (ستالنهايم وآخرون). ووفقا للكاتب ومحلل السياسة الخارجية مارك هيلبرن **Mark Helprin**، فإن "الصين تعمل على تحويل قواتها إلى جيش كامل الطاقة بشكل يجعله قادراً على القيام بالعمليات الكبرى واستعراض القوة من بعيد". ولا ريب فى أن كثيراً من الجهود المتصلة بالدفاع تكون بعيدة عن الأنظار فى بلد لا يُعرف عنه الشفافية عندما يتعلق الأمر بمصالحه الإستراتيجية.

وبدلاً من محاولة اللحاق بركب الولايات المتحدة ببساطة، ركز المنافسون على نقاط ضعفها، مقللين بذلك من المخاطر التى قد تتبع التصادم معها. وقد أشارت مجلة "ذى إيكونومست"، فى مقالها "الهيمنة العرجاء" الذى استشهدنا به سابقًا، إلى أن الصين كانت "تؤكد على استخدام وسائل "لا نظير لها" مصممة لتقليل تفوق أمريكا التكنولوجي: آملة فى أن تحرم أمريكا من استخدام البحار مع الغواصات والصواريخ طويلة المدى المضادة للسفن، وتشل حركة قواتها المحوسبة بشكل كبير من خلال حرب الإنترنت، وتُحيِّد أقمار الاتصالات المستخدمة فى التجسس". وتشير التقارير إلى أن هذه الإستراتيجية تؤتى ثمارها. فعلاوة على المواجهة القريبة بشكل غير متوقع بين القوات البحرية الأمريكية والغواصة الصينية، المشار إليها آنفًا، فإن القوة الناشئة قد

أجرت أيضًا اختبارًا ناجحًا لاستخدام الصواريخ الباليستية الأرضية فى إسقاط قمر صناعى قديم يستخدم لمعرفة الطقس يدور فى فلكه على بُعد أكثر من ٥٠٠ ميلاً فوق الأرض.

علاوة على ما سبق، ووفقًا لتقرير من صحيفة فاينانشال تايمز كتبه ديمترى سيفاستبولو Demetri Sevastopulo بعنوان "الصينيون اخترقوا البنتاجون"، فإن جيش القوة العظمى الناشئة فى آسيا قد "اخترق شبكة حواسب البنتاجون فى يونيو [٢٠٠٧]، فى أنجح هجوم له على وزارة الدفاع الأمريكية عبر الإنترنت ... "لقد أظهر [جيش التحرير الشعبى الصينى] القدرة على شن هجمات تعطل نظامنا ... والقدرة فى حالة الصراع على الدخول مجدداً والتعطيل على نطاق واسع جداً، على حد قول المسؤول السابق الذى صرح بأن جيش التحرير الشعبى الصينى اخترق شبكات شركات الدفاع ومراكز الأبحاث الأمريكية".

لقد سلك المنافسون الآخرون المحتملون دربًا مختلفًا، وإن كان متساويًا مع غيره من حيث الإزعاج، من خلال التركيز على تطوير قوة نارية وقدرات لوجستية لا تملكها الولايات المتحدة، أو من غير المحتمل أن تملكها. ففى ديسمبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، كشف تقرير لوكالة أسوشيتد برس Associated Press بعنوان "روسيا تنجح فى اختبار إطلاق صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات"، أن منافسة الولايات المتحدة فى الحرب الباردة "اختبرت بنجاح إطلاق صاروخ جديد عابر للقارات وقادر على حمل رءوس نووية متعددة، وهو سلاح من المزمع أن يحل محل صواريخ العهد السوفيتى. "وتم إطلاق الصاروخ من منصة متنقلة، مما يجعل من الصعب على أية دولة، بما فى ذلك الولايات المتحدة، مراقبة ما تحشده هذه الأمة من الأسلحة. وبعد تسعة أشهر، وفقًا لوكالة الصحافة الفرنسية فى تقرير بعنوان "روسيا تجرى تجربة لإطلاق جيل جديد من الصواريخ الإستراتيجية"، أعلنت روسيا أنها "أطلقت [من غواصة] أحدث صاروخ متعدد الرءوس مصمم لاختراق الدروع المضادة للصواريخ".

وعلى الرغم من هذه التطورات، ما برح العديد من الخبراء يصرون على أن الولايات المتحدة ما تزال متربعة عسكريًا على القمة. وحتى مع وجود ترسانة روسيا النووية الهائلة فإنها أضعف مما قد يبدو؛ لأن قواتها التقليدية في حالة يرثى لها، وفقًا لما أشارت إليه مجلة "ذى إيكونومست" (وإن كان من حق البعض، لنكون منصفين، أن يعترض بأن نجاح روسيا في سبتمبر ٢٠٠٨ في التوغل العسكرى في أوسيتيا الجنوبية يقدم بعض الأدلة التي تثبت عكس ذلك). وفي الوقت نفسه، فإن الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الداخل قد تؤدى إلى إحباط محاولات الصين لتوريط الولايات المتحدة في صراع كبير، خاصة حول القضايا التي ليس لها ارتباط مباشر بالمصالح الإقليمية. لكن هذه الحجج لا تنظر إلى الصورة الأكبر بعين الاعتبار. فمن بين جميع الدلائل التي ميزت الأيام الأخيرة من الإمبراطوريات السابقة، وكدليل على تلك القوة للولايات المتحدة، على الأقل، وأقل مما كان عليه، نجد أنه من الصعب ألا نستنتج أن نهاية الهيمنة الأمريكية اقتربت - إن لم تكن قد حانت بالفعل.

انحلال فوضوى

لكن ما هى الآثار المترتبة على مثل هذا التحول؟ يرى بعض المحللين أن انحطاط مكانة الولايات المتحدة النسبية لن يؤدى بالضرورة إلى الانقلاب أو الصراع، حيث إن دول العالم قد ازدهرت في ظل النظام الحالى على الرغم من أصوله المعروفة. ووفقًا لخبير السياسة الخارجية جى. جون إيكنبرى G. John Ikenberry، الذى يكتب في مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs، فإن "النظام الغربى بعد الحرب يُعد نظاما فريداً على مر التاريخ".

ويرى إيكنبرى أن أى نظام دولى تهيمن عليه دولة قوية يقوم على مزيج من الإكراه والقبول، أما النظام الذى تقوده الولايات المتحدة فيتميز بأنه كان ليبراليًا أكثر من كونه إمبرياليًا - ومن ثم يمكن الوصول إليه على نحو غير عادى، كما كان شرعيًا

أيضًا، وشديد التحمل ... وهو نظام متوسع، مع مجموعة شاسعة النطاق ومتزايدة من المشاركين وأصحاب الحقوق. وهو نظام قادر على توليد النمو الاقتصادى الهائل والقوة، بينما يشير فى الوقت ذاته إلى ضبط النفس – وكل ذلك يجعل من الصعب إلغاؤه ومن السهل الانضمام إليه.

وعلى الرغم من ذلك، هناك عدد من التطورات التى تشير إلى أن النجاحات السابقة لن تكون كافية لضمان سهولة سير النظام الحالى، أو حتى بقاؤه، مع ضعف نفوذ الولايات المتحدة. ولقد كشف انهيار جولة الدوحة لمحادثات التجارة العالمية فى عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، عن وجود العديد من خطوط التصدع فى النظام العالمى القائم، وخصوصًا بين الدول المتقدمة والدول الناشئة. وأظهر أن هناك استخفافًا متزايدًا بنهج الولايات المتحدة والغرب فى حل الاختلافات. وفى أعقاب الانهيار، ظهر فجأة تفضيل شعبى لعقد اتفاقات ثنائية وإقليمية، مانحًا المزيد من السيطرة للدول المعنية –لكنه يزيد أيضًا القلق لدى الآخرين جميعًا.

ظل الجيوسياسيون الجدد أيضًا يضغطون بشدة من أجل إسقاط نظام حكم يصفونه بأنه ظالم وينطوى على مفارقة تاريخية، فقد دعا زعيم روسيا فى يونيو ٢٠٠٧ إلى "وضع إطار اقتصادى عالمى جديد يقوم على التحالفات الإقليمية بدلاً من مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولى"، وفقًا لما ذكره أندرو إى. كرامر Andrew E. Kramer فى تقرير لصحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune تحت عنوان "بوتين يريد "بِنية" اقتصادية جديدة". وقال: "إن النظام الجديد، من شأنه أن يعكس القوة المتزايدة لاقتصاديات السوق الناشئة، مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، وانخفاض الأوزان الثقيلة القديمة للولايات المتحدة واليابان، والعديد من الدول الأوروبية". وبعد مضى ستة أشهر سعت كل من البرازيل وفنزويلا، وست دول أخرى من أمريكا اللاتينية إلى قطع العلاقات مع المؤسسات المرتبطة بهيمنة الولايات المتحدة، بما فى ذلك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، من خلال إطلاق بنك الجنوب. كما أن فنزويلا "تباحثت مع جواتيمالا وبوليفيا وكوبا بشأن

البدء فى إنشاء مصرف جديد للتنمية يوفر التمويل التنموى للدول الأعضاء"، وفقًا لتقرير فان جيانكينج Fan Jianqingمن موقع صحيفة بيبولز ديلى أونلاين People's Daily Online.

فى الوقت نفسه أوضحت دول كثيرة بالفعل أنها ملتزمة بالأطر الاقتصادية المخالفة للنظام الليبرالى المتبع، الذى يقوم فى الظاهر على أساس المثل العليا للرأسمالية الديمقراطية والمبادئ الراسخة للأسواق الحرة والتجارة المنفتحة عبر الحدود. وقد وصف روبرت جيه. صمويلسون النهج المتبع من قبل الصين والقوى الناشئة الأخرى بأنه "المذهب التجارى الجديد". وفى تعليق على مقال نُشر فى صحيفة واشنطن بوست فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "نهاية التجارة الحرة"، أشار روبرت إلى أن الدول فى جميع أنحاء العالم "تتجه أكثر نحو القومية. حيث تتبع سياسات تهدف إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة على حساب الآخرين".

إن المناورات الجيوسياسية الأخرى تشير إلى أن الدول تستعد لتحول أكثر تأثيرًا. ووفقًا لتقرير إيفان سكرتاريف Ivan Sekretarev من وكالة أسوشيتد برس فى أغسطس ٢٠٠٧، فإن "روسيا والصين تجريان ألعابًا حربية" وقد "أجرت قوات البلدين أولى مناورات مشتركة لها على الأراضى الروسية ... فى مظاهرة لتنامى العلاقات العسكرية بينهما، ورغبة مشتركة فى التصدى لنفوذ الولايات المتحدة فى العالم ... واختُتمت القمة ببيان بدا كأنه تحذير مستتر للولايات المتحدة من البقاء بعيداً عن المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية وتتميز بموقع إستراتيجى". وبعد مرور أشهر وافقت روسيا والهند على "إطلاق بعثة مشتركة بدون ملاحين إلى القمر، وكذلك تكثيف صفقات الأسلحة والطاقة"، وفقًا لتقرير نشرته شركة تومسون فايننشال Thomson Financial للمعلومات المالية فى مجلة فوربز Forbes بعنوان ("روسيا والهند تشتركان فى بعثة إلى القمر"). ودعا زعيما البلدين إلى تعزيز الروابط، "بهدف مضاعفة التجارة بشكل أكبر بحلول نهاية العقد الحالى ... وصرح بوتين بأن التكنولوجيا الفائقة، والتعاون العسكرى على وجه الخصوص، يقعان فى مركز العلاقات الثنائية".

وقـد أبرزَ تقـرير نشـرته وكـالة يونايتـد برس إنتـرناشـونال United Press International في ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان ("السعودية وإندونيسيا تشتريان أسلحة من روسيا") ما ينظر إليه كثير من المراقبين على أنه تطور مفاجئ بشكل خاص: حيث إن "المملكة العربية السعودية وإندونيسيا، وكلتاهما كانتا لأجيال طويلة من بين حلفاء الولايات المتحدة، قد [أبرمتا] بشكل مستقل مع الكرملين صفقات أسلحة أضافية عملاقة بمليار دولارًا في غضون أسابيع قليلة من بعضها بعضًا". وعلى الرغم من كون تلك الصفقات محفزةً جزئيًا من خلال عرض روسيا لبنود تمويل رخيص في ظل انتعاش عائدات النفط والغاز لعدة سنوات في هذا البلد، فمن المحتمل أن اتفاقات الأسلحة عكست أيضًا وجود تقييم أكثر مصلحة لترتيبات شراكة طويلة الأجل.

إن رياح التغيير لم تهب فقط في الشرق؛ فقد هبت على الساحة الخلفية للولايات المتحدة أيضًا. فقد أشار مقال كتبته باربرا سلافين Barbara Slavin في مايو ٢٠٠٦ لصحيفة يو إس إيه توداى USA Today بعنوان "بكين تبني علاقات مع الدول اللاتينية"، إلى أن "الصين [كانت] تتوسع في العلاقات العسكرية والاقتصادية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، مستفيدة من موجة من المرشحين المعادين لأمريكا الذين وصلوا للسلطة في وجود قانون أمريكي يحظر التدريب العسكري والمساعدات لأكثر من عشر دول لاتينية ...

"إن مكانة الصين في المنطقة تصاعدت بشكل حاد"، على حد قول توماس شانون Thomas Shannon، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون نصف الكرة الغربي". وأبرز ستيف جوترمان Steve Gutterman من وكالة أسوشيتد برس أطماع روسيا التوسعية على نحو مماثل في المنطقة، في تقرير نشر في سبتمبر ٢٠٠٨ بعنوان "بوتين يقول إن العلاقات مع أمريكا اللاتينية تأتي على رأس الأولويات".

ومن هنا نجد أنه في وقت كانت فيه آيات عديدة تشير إلى تغيير وشيك في النظام الدولي، تزداد الأدلة على أن المصالح المختلفة قد بدأت بالفعل في اتخاذ الخطوات اللازمة للتحضير لذلك. إنهم ليسوا في انتظار لحظة وصول الحقيقة، فهم

يناورون الآن للاستفادة من الوضع الذى يمكن أن يصبح هاوية آخذة فى الاتساع فى المستقبل. وفى حين أن البعض قد يميل إلى المواربة فى مسألة التوقيت، فإن السؤال الحقيقى الذى يطرح نفسه هو كيف ستسير الأمور مع ضعف هيمنة الولايات المتحدة. هل توجد دولة أخرى على وشك الأخذ بزمام القيادة، مثلما حدث مع الولايات المتحدة عندما أخذت مكانة سابقتها المماثلة لها ثقافيًا؟ عند النظر إلى اللغة والسياسة والاقتصاد، وغيرها من الاعتبارات، يجد المحللون صعوبة فى الاتفاق على وجود ولو مرشح واحد، على الأقل فى المدى القصير.

تحولٌ متذبذبٌ

لقد جادل بعض المراقبين فى أن النتيجة الأكثر ترجيحًا هى انتقال منظم نسبيًا إلى تعدد حميد للأقطاب، ربما تيسره الولايات المتحدة نفسها. ومن وجهة نظرهم، فإن ترسانة الأمة الهائلة من الأسلحة النووية والتقليدية ستواصل قدرتها على ردع معظم الفصائل الجامحة وإبقائها بعيدة حتى حين تفقد الولايات المتحدة مكانها فى أعلى القمة. وبما أن عددًا كبيرًا جدًا من الدول قد ارتضى الإطار الدولى الحالى، فإن عددًا قليلاً فقط هو الذى سيجد أى حافز حقيقى لتغيير الأوضاع أو إحداث اضطراب فيها. ومن باب إعادة صياغة قانون نيوتن الأول للحركة يعتقد المتفائلون أن النظام الحالى للقواعد والمؤسسات له قوة دافعة ذاتية، وأنه من المرجح أن يستمر فى شكله الحالى ما لم يقع تحت تأثير نفوذ آخر.

لكن وضع أمتنا المالى المتذبذب يمثل القوة التعويضية. إن الدول، التى كانت فى وقت ما تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها حجر الاقتصاد الحيوى وشريكًا ماليًا يعتمد عليه، ستضطر لإعادة تقييم وجهات نظرها وإعادة تقييم مساندتها فى مواجهة عملية الانهيار وإعادة التوازن الاقتصادى التى طال أمدها ولا يمكن وقفها بالفعل.

والذين اعتمدوا كثيرًا على المساعدات الأمريكية -أو حتى على الرشاوى الصريحة لزعمائهم الفاسدين - سيبحثون عن أى مكان آخر، حيث إن مورد الدولارات المتدفقة سرعان ما سيجف. وسينظر الغرباء إلى التحركات الانعزالية المتزايدة فى واشنطن وجميع أنحاء الأمة كدلالة واضحة على أن القواعد والعلاقات القديمة لم تعد صالحة للعمل.

فى غضون ذلك، ما زال الضغط المستمر- من أجل خفض الإنفاق العام المتفاقم الذى أصبح خارج نطاق السيطرة - يزداد بسبب الكفالات الباهظة الثمن بشكل غير عادى فى القطاع المالى خلال عام ٢٠٠٨، كما أن تحويل الموارد لصالح البرامج الاجتماعية فى ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة بسرعة سيحفز الجهود الجارية المبذولة لتقليص حجم وتفكيك الوجود العسكرى الشاسع للأمة فى الداخل والخارج. ولا شك فى أن التهديد من تدخل الولايات المتحدة العدوانى سيؤخذُ باستخفاف أكثر من ذلك بكثير، إذ لم تعد زخارف الإمبراطورية مرئية كما كانت من قبل. وفى أماكن مثل اليابان والشرق الأوسط، على سبيل المثال، فإن المعارضين منذ زمن طويل لبقاء القواعد الأمريكية سيجددون نداءاتهم بانسحاب أمريكا، بينما يختبر المحرضون بشكل متكرر حدود التزام الولايات المتحدة المتذبذب بالإمبريالية طويلة المدى.

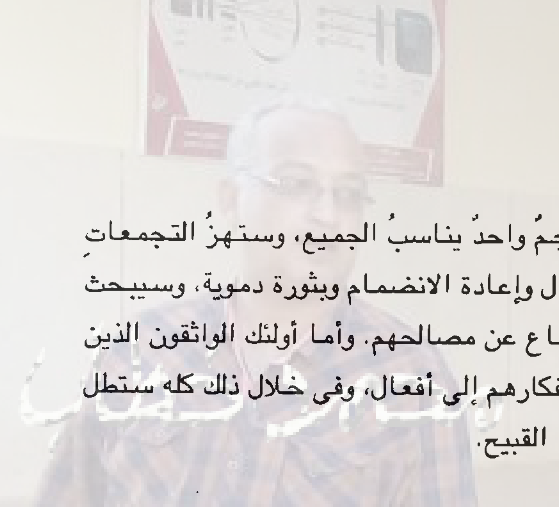
إن بداية حدوث انكماش عميق وطويل الأمد على نطاق أوسع فى الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع تصويبات لطفرات الازدهار الاستثمارى الفائقة لكن ليست قابلة للاستمرار فى النهاية، فى أماكن مثل الصين والشرق الأوسط، سوف تُرسى القواعد لقلقٍ مزمنٍ فى أرجاء العالم. ومن الطبيعى أن ذلك سيعيد تقييم جميع أنواع العلاقات والمعاهدات والنظم والهياكل التى كانت قائمة على أساس استمرار الظروف الاقتصادية المواتية، وسوف يزداد تركيز الدول المتقدمة والناضجة، على حدٍ سواء، على ضمان أنها لن تخسر، مما يجبر الآخرين على أن يحذوا حذوها. وبدلاً من نظام عالمى ثابت سيسود نظام عالمى متاح للجميع. وسوف تتسبب هذه الصراعات، جنبًا

إلى جنب مع الفراغ القيادى الناشئ، فى إثارة هزة فى التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى جميع أنحاء العالم.

إن التفكك الفوضوى للاتحاد السوفيتى، الذى تسببت فيه سلسلة من الكوارث الاقتصادية والإدراك الذى انتشر فجأة على نطاق واسع أن المركز يفتقر إلى الشرعية، سيكون بطرق عديدة نموذجًا لنوع الانقلاب الذى يمكن أن نتوقعه. ولو أننا استحضرنا رفض الجمهوريات القائمة المفاجئ لسلطة موسكو، فإن حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء سيصبحون غير مقيدين. إنهم سيصعدون التحديات للتفوق الأمريكى على جبهات لا تعد ولا تحصى. وستعمد القوى العالمية الناشئة، ومنها الصين وروسيا، جنبًا إلى جنب مع المنافسين الإقليميين الموجودين بالفعل، أمثال إيران وفنزويلا، إلى تأكيد نفوذها على الساحة، يحضها على ذلك بشكل ما زال متزايدا تذمراتُ أعداد السكان الغفيرة التى تبحث عن نصيبها من الكعكة الاقتصادية. وستنضم دول أخرى للمشهد عندما تطفو الخصومات القديمة جدا على السطح، لتهيج النداءات المطالبة بالثأر.

ستعود سنوات التدخل بغطرسة وأنانية فى شئون الآخرين لتلاحق الولايات المتحدة. وفى الشرق الأوسط، على سبيل المثال، سيحفز النظام العالمى المتغير بلا شك الأفراد والجماعات والدول على وضع التزامات الولايات المتحدة فى المنطقة على المحك، أملاً فى تقويض العلاقات الراسخة وفرضًا لتحول جذرى فى توازن القوى فى المنطقة. وسيكون حلفاء الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، بما فيهم إسرائيل والمملكة العربية السعودية، فى بؤرة الاهتمام بشكل شبه مؤكد.

عندما ينهار الإطار الموجود حاليًا ويتراجع التهديد بتطفل الولايات المتحدة، ستنشأ، من فراغ على ما يبدو، مشاعرُ قومية وحالةٌ من التمرد فى كل مكان، كما أن عدوى انتشار الأفكار على الإنترنت، وظهور الخدمات الإخبارية التى تدعمها الدولة فى السنوات الأخيرة، وغير ذلك من البدائل لمصادر وسائل الإعلام الغربية، من شأنها أن تمزج بين تحركات ثورية. وفى أرجاء العالم، سيكون هناك رفض للمؤسسات والمعايير



والأعراف الثقافية القائمة على مبدأ حجمُ واحدٌ يناسبُ الجميع، وستهزُ التجمعاتِ المحليةَ والدولَ والأقاليم نداءاتُ بالانفصال وإعادة الانضمام وبثورة دموية، وسيبحث أولئك المرتجفون المتشككون عن سبل للدفاع عن مصالحهم. وأما أولئك الواثقون الذين تجرءوا حديثًا فسيسعون إلى تحويل أفكارهم إلى أفعال، وفى خلال ذلك كله ستطل علينا طائفة من التأثيرات الأخرى برأسها القبيح.



الفصل الثانى

موجات من المد والسيول والأعاصير

" إن القوة الفائقة للسكان لا يمكن اختبارها بدون إنتاج البؤس أو الفساد، وسكب النصيب الوفير من هذين المكونين البالغين فى المرارة فى كوب الحياة البشرية، كما أن استمرار الأسباب المادية التى يبدو أنها قد أنتجتهما لَيحملُ لنا شهادةً مقنعة جدًا بذلك".

توماس مالذس

وضع الديمغرافى وعالم الاقتصاد السياسى الإنجليزى توماس مالذس Thomas Malthus، فى مقاله حول "مبدأ الكثافة السكانية" الذى نشر قبل قرنين من الزمان، نظريةً توضح أن المجتمعات البشرية تميل إلى التوسع بمعدل أسرع بكثير من الموارد المتاحة، مما يؤدى فى نهاية المطاف إلى عودة مفاجئة إلى ظروف العيش على الكفاف. ولكنْ، فى حين أن تعداد السكان فى العالم قد ارتفع باطراد منذ ذلك الحين، كانت هناك عوامل مختلفة حثت أيضًا على زيادة كبيرة مماثلة فى إمدادات العالم من الغذاء والضروريات الأخرى، محبطةً بذلك ما وصفه الكثيرون بأنه "كارثة مالذس".

ومن بين التطورات التى تفسر زيادة الإنتاج موجةُ الازدهار الاقتصادى العالمى طويلة الأمد، والابتكارات التكنولوجية المثيرة وتعزيزات الإنتاجية، وخطُ أنابيب الطاقة منخفضة التكلفة الذى يتدفق بحرية، خلال فترة ما بعد الحرب على وجه الخصوص. وفى لقاء أجراه تيرينس ماكنالى Terrence McNally من الموقع الإخبارى أولترنت

AlterNet عام ٢٠٠٧، أكد توماس هومر- ديكسون Thomas Homer-Dixon، مؤلف كتاب "الاتجاه لأعلى من الحضيض: النكبة والإبداع وتجديد الحضارة"The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization، أن الوصول إلى إمدادات النفط وأنواع الوقود الحفرى الأخرى التى لا تنضب فى الظاهر "قد سمح لنا بزيادة كمية الطاقة فى أنظمة الإنتاج الغذائى لدينا بنسبة ٨٠ ضعفًا" على مدار المائة سنة الماضية، مما أدى إلى حدوث ارتفاع ملحوظ فى المحاصيل الزراعية - ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى أنه إلى درجة أقل بكثير.

لكننا نجد الآن أدلة على أن تعداد سكان العالم الذى يبلغ ٦,٦ مليارات نسمة - الذى يقارب، وفقًا لمكتب الإحصاء الأمريكى، أربعة أضعاف ما كان عليه فى بداية القرن العشرين، وأكثر من ضعف العدد الذى كان موجوداً فى عام ١٩٦٠- يشكل حاليًا ضغطًا كبيرًا على الموارد المتاحة بدأً من الغذاء والماء وحتى مجموعة من السلع الأخرى المهمة. ومن المثير للاهتمام، على الرغم من التوسع السريع الذى حدث خلال القرنين الماضيين، أن معدلات النمو السكانى ليست بالضرورة هى مصدر القلق الرئيس فى الوقت الحاضر. وفى الحقيقة يرى العديد من الخبراء أن معدل الزيادة فى الواقع بلغ ذروته فى الستينيات.

ومما له تأثير أكثر وضوحًا على توازن العرض والطلب فى الموارد وجودُ تحولٍ هيكلى فى أنماط الاستهلاك الإقليمية، حيث إن السكان فى بلدان سريعة النمو مثل الصين والهند يطمحون إلى تذوق الثمار التى طالما استمتعت بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة اقتصاديًا. وقد ذكر جيرد دياموند Jared Diamond مؤلف كتاب "الانهيار: كيف تتخير المجتمعات بين النجاح والفشل"Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed، فى مقالٍ له نشرته صحيفة نيويورك تايمز عام ٢٠٠٨ بعنوان "ما هو عامل الاستهلاك الخاص بك؟" أن "إن ما يقدر بمليار نسمة ممن يعيشون فى البلدان المتقدمة يصل معدل الاستهلاك النسبى للفرد منهم إلى ٣٢، أما معظم الخمسة مليارات ونصف نسمة الآخرين الذين يشكلون الدول النامية فى العالم

فتقل معدلات استهلاك الفرد منهم عن ٣٢، بل وأغلبهم ينخفض معدل استهلاكه إلى ١". ولكنْ لو تمكنت الصين، على سبيل المثال، من الوصول إلى نفس مستوى الولايات المتحدة لكان إجمالى معدلات الاستهلاك فيها ضعف ما هو عليه الآن؛ ولو حققت الهند ذلك أيضًا لوصل الإجمالى فيها إلى ثلاثة أضعاف. وحذَّرَ دياموند قائلاً: "لو تمكن العالم كله من اللحاق بالركب فجأة لارتفعت معدلات الاستهلاك إلى أحد عشر ضعفًا على مستوى العالم. ولَبَدَا الأمرُ وكأن عدد سكان العالم قد تضخم ليصل إلى ٧٢ مليار نسمة (محتفظًا بمعدلات الاستهلاك الحالية)".

الديناميكية الديمغرافية

إن الاتجاهات السكانية الأخرى تشكل تهديداً أيضًا، وإنْ كان ذلك راجعًا لأسباب مختلفة. ففى حين أن الكثيرين قد ينظرون إلى تباطؤ المعدل العام للنمو السكانى على أنه تطورٌ نرحب به، فإن أنماط النمو تختلف اختلافًا كبيراً من بلد لآخر. ويؤدى هذا التفاوت فى حد ذاته إلى مشكلات. ففى روسيا واليابان وكوريا الجنوبية ومختلف بلدان أوروبا الغربية، على سبيل المثال، تشير البيانات الإحصائية لدى الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى أن معدلات الخصوبة – وهى متوسط الذُرية لدى النساء اللائى فى سن الإنجاب – قد انخفض إلى أقل بكثير من مستوى التوازن المقدر (٢,١)، مما يسبب ضغطًا تنازليًا على أحجام السكان. ومن شأن هذه الانخفاضات أن تخلق ضغوطًا اقتصادية من ضمنها عدم التطابق بين الاحتياجات الاجتماعية والموارد الإنتاجية، وانخفاض مؤشر الطلب فى المستقبل. وثمةُ قلق آخر ينبع مما يسمى بالأعاصير الديمغرافية فى الولايات المتحدة والدول الأخرى، حيث يتحمل عددٌ متناقصٌ من العمال أعباء تكاليف السكان الذين ينمون بشكل سريع، ويضع مثل هذا النقصِ الأساسَ للتصادمات بين الأجيال فى المستقبل، وإن نمط ارتفاع توقعات الحياة الذى دام طويلاً لن يزيدَ الأمور إلا سوءاً.

ولقد استمرت الكثافات السكانية فى العديد من الدول الأكثر فقراً، ذات الأغلبية المسلمة غالبًا، فى التوسع بوتيرة كبيرة فى الوقت نفسه، وذلك بفضل معدلات الخصوبة التى تبلغ فى ارتفاعها أكثر من ثلاثة أمثال معدل التوازن. ووفقًا للكاتب والمؤلف مارك ستاين Mark Steyn، الذى كتب تعليقًا فى صحيفة وول ستريت جورنال قال فيه: "إنها الديمغرافيا، أيها الأحمق"، فإن معدل الإنجاب فى الصومال يصل إلى ٦,٩١ أطفال لكل امرأة، والنيجر ٦,٨٣، وأفغانستان ٦,٧٨، واليمن ٦,٧٥، قارن ذلك مع معدلاتٍ تصل إلى ١,١ فى إسبانيا - التى تسمح بشكل فعال بأن يهبط عدد سكان البلاد إلى النصف فى غضون جيل واحد، ويقف الآخرون جميعًا على قدم المساواة - ومعدلٍ يصل إلى ١,٢ فى إيطاليا وروسيا. ولقد أفرزت هذه الفوارق فى معدلات المواليد الإقليمية عدداً من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار، ومنها الأعداد الكثيفة من المهاجرين غير الشرعيين إلى غرب أوروبا. ولقد أدى هذا التدفق إلى إجهاد الموارد العامة وتزايد كراهية الأجانب فى البلدان المقصودة بالهجرة، وكثير منها مثقلٌ بالفعل ببرامج الرعاية المكلفة. كما أدى ارتفاع أعداد السكان الفقراء وغير المتعلمين إلى تزايد الاضطرابات فى الداخل والخارج، مما يعزز جهود التجنيد التى يقوم بها الإرهابيون والمتطرفون.

وفى الوقت نفسه، وفى اثنتين من أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، نجد أن التفضيلات الاجتماعية القائمة منذ زمن طويل، وسوء تصور السياسات الحكومية الرامية إلى كبح النمو السكانى، ومجموعة متنوعة من القيود الاقتصادية، قد أدت إلى نتيجة أخرى غير مقصودة: ألا وهى اختلال التوازن بين الجنسين. فقد تبنت الصين، التى تقودها حكومة شيوعية، سياسة إلزامية بإنجاب طفل واحد منذ ثلاثة عقود، وكذلك شهدت الهند من الناحية الديمغرافية ارتفاعًا غير منطقى فى نسبة الذكور للإناث، والذى ساعد عليه، كما أفادت التقارير، عملياتُ الإجهاض وقتلُ الرُضَّع من أجل انتقاء جنس المولود. ويرى العديد من المحللين أن وجود وفرة فى عدد الذكور فقط يؤدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعى والميل إلى الصراع. وقد أجرت لينا إدلوند Lena

Edlund وآخرون دراسة فى عام ٢٠٠٧ بعنوان "مزيد من الرجال، مزيد من الجرائم: شواهد من سياسة الطفل الواحد بالصين"، توصلت إلى أن "زيادة معدل الذكورة فى الشباب من سكان [الصين] قد تكون مسؤولة عما يقدر بالثلث من إجمالى معدل ارتفاع الجريمة" ما بين عامى ١٩٨٨ و ٢٠٠٤. لكن هذا ليس كل شىء. وطبقًا لويليام بيزيك William Pesek من وكالة بلومبرج Bloomberg، فإن القلق فى تلك المنطقة "يتجاوز الشبان الذين لا أمل لهم فى العثور على زوجات فى العقود المقبلة، ويقول علماء الاقتصاد إن الفجوة قد تقوّض النمو والإنتاجية فى آسيا وتؤدى إلى عجز أكبر فى الميزانية".

نهاية عصر الوفرة

لو نظرنا إلى هذه السيول الديمغرافية مجتمعة لوجدنا أنها تشكل تهديدات أخرى، مترابطة إلى حد كبير، تتعرض لها الرفاهية والاستقرار فى وقت تستعد فيه الأنظمة الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالفعل لتغيير جذرى. وبعد مرور عقود - أو ربما ألفية أو أكثر- من الوصول السهل نسبيًا إلى ما كان يبدو وكأنه إمدادات غير محدودة من موارد مثل الطاقة والمياه - وربما والهواء النقى وأشعة الشمس - ها هم البشر يُجبرون على التصالح مع واقع جديد: ألا وهو نهاية عصر الوفرة.

لقد ازدهر الاقتصاد العالمى طوال فترة ما بعد الحرب - أو فترة "القرن الأمريكى" كما وصفها هنرى لوس الناشر السابق لمجلة تايم Time ذات مرة - مما ساعد على تحسين مستويات المعيشة فى أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ظلت على القمة لعدة عقود من حيث دخل الفرد، لم يقف الآخرون بلا حراك.

وفى الآونة الأخيرة تسابقت معدلات النمو الاقتصادى فى العديد من الدول النامية على مسار معدلات الولايات المتحدة وغيرها من القوى الناضجة، مما مكّن الصين، على سبيل المثال، من التقدم على اليابان وألمانيا لتصبح ثانى أكبر اقتصاد فى العالم. وبصرف النظر عن تحسن الأحوال الاقتصادية فى شتى بقاع الأرض، فإن النهضة الاقتصادية التى امتدت لعدة عقود طويلة قد ساهمت فى تعزيز الطلب والأسعار لعدد لا يحصى من الموارد، بما فى ذلك النفط وغيره من أنوع الوقود الحفرى التى تعتمد على الكربون، وكذلك المواد الغذائية، والمنتجات ذات الصلة، ومياه الشرب، والعديد من السلع الصناعية.

لقد اقتنعت هذه الشهية لوقت طويل بمصادر الإمداد التى تزداد سريعًا بشكل متساوٍ، وحفزها على ذلك التقدمُ التكنولوجى والجهودُ التى تبذلها الشركات الغنية متعددة الجنسيات التى تجوب العالم. ولكنْ على مدى العَقد الماضى كان هناك حشد ملحوظ من الضغوط والاختناقات، مما يشير إلى وجود تفاوت يبدو مستعصيًا بين العرض والطلب. فالموارد الأساسية والمواد الصناعية التى كانت ذات مرة متاحة بسهولة وبتكلفة منخفضة نسبيًا أصبحت الآن أكثر تكلفة وصعوبة فى العثور عليها. وعلاوة على ذلك، فإن أكبر المستهلكين والمشترين الأكثر إقبالاً ليسوا مستقرين بشكل تقليدى فى المناطق النهمة للموارد فقط، مثل الولايات المتحدة أو أوروبا، بل يطلون برءوسهم فى كل مكان، بما فى ذلك آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. وفى الوقت نفسه يوضح العديد من الموردين التقليديين أنه لم تعد لديهم الرغبة فى الالتزام بقواعد ما كان يعد لعبة يهيمن عليها الغرب.

هناك سبب واحد للتحول الديناميكى ينبع من حقيقة أن الموارد المتيسرة قد تلاشت كلها من أجل مجموعة كبيرة من الموارد، من ضمنها الطاقة على وجه الخصوص. وأصبحنا الآن نبذل الوقت والمال والجهد بشكل أكبر مما كان فى الماضى، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المصادر الحالية والكشف عن منابع جديدة للإمدادات. وفى كثير من الحالات، على الرغم من الاكتشافات المهمة التى تمت،

فإن الاحتياطـيات ما تزال تبدو فى حالة من التقلص السريع، مما يثير احتمال أن هذه الوفـرة سـتـتـضـاءل فى المسـتـقبل لتصل إلى نقطة اللاعـودة. وتؤكد مـثل هذه المنظوراتِ بشكل متزايد القبولَ المنتشـرَ على نطاق واسع لمفهوم "ذروة النفط". فبناءً على نظرية طورها الجيوفيزيائى إم. كينج هوبرت M. King Hubbert، الذى أثبت تنبؤه عام ١٩٥٦ بأن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيصل إلى القمة فى خلال ١٠ إلى ١٥ سـنة أنه كان يتمتع بالبصـيرة، وجاء هذا المصطلحُ ليصفَ نقطةً فى الزمان عندما بلغ إنتاج النفط ذروته فى العالم ثم تدحرج إلى الحضيض، وكانت النتيجة المحتومة: ألا وهى ارتفاعٌ فى الأسعار ونقصٌ فى السلعة التى كانت المحركَ الرئيس للنمو والازدهار.

ومن المؤكد أن المسئولين فى صناعة الطاقة والمتشككين فى مفهوم ذروة النفط، وكثير منهم هم على دراية جيدة، يقفون ضد فكرة أن إمدادات العالم من النفط وغيره من المواد الهيدروكربونية سوف تنضـب فى نهاية المطـاف. ويعتقد الكثيرون أن ارتفاع أسعار الطاقة، من بين أمور أخرى، يحفز دائمًا الجهود التى تساعد على زيادة إجماليات الاحتياطى العالمى، ويعزز الإنتاج المتاح. ففى أواخر عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، أعلنت شركة النفط الحكومية فى البرازيل أنها "اكتشفت ما يصل إلى ثمانية مليارات برميل من النفط الخام الخفيف فى حقل عميق جدًا قبالةَ ساحل ريو دى جانيرو، وهو عدد يمكن أن يساعد فى تحويل الدولة إلى واحدة من كبار مصدرى النفط فى العالم"، وفقًا لما ذكره آلان كليندينج Alan Clendenning من وكالة أسوشيتد برس فى تقرير بعنوان "حقل نفط البرازيل قد يحتوى على ٨ مليارات برميل". ويتوقع آخرون أن التحسينات التكنولوجية والكفاءات المختلفة ستتيح زيادةً كبيرةً من النفط تُستحَثُ من المصادر الحالية للإمدادات. وكتب نانسن جى. ساليرى Nansen G. Saleri، الرئيس السابق لإدارة المخزون بشركة أرامكو Aramco التى تملكها المملكة العربية السعودية، مقالاً نشر فى مارس ٢٠٠٨ بصحيفة وول ستريت جورنال، قال فيه: "لا شك فى أن أساليب الاستخراج الحديثة ستعمل على تمدد نقطةَ

اللاعودة" المشار إليها فى افتراضات هوبرت - التى احتج ساليرى بأنها كانت مبنيةً على "تقنيات عصر سبوتنيك Sputnik للفضاء - لفترة تصل إلى عقدين أو أكثر".

ولقد تساءل البعض عما إذا كان البترول مستمداً من أية أصول بيولوجية، مقوضًا المعتقد المنتشر على نطاق واسع بأن الإمدادات محدودة. واكتسب هذا الرأى قدراً يسيراً من المصداقية عندما اكتشف فريق من العلماء فى جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins أن قمر تايتان بكوكب زحل يحتوى على "كمية من المواد الهيدروكربونية السائلة تزيد مئات المرات عن جميع احتياطيات النفط والغاز الطبيعى المعروفة على وجه الأرض"، وفقًا لتقريرٍ كتبه جيروم أر. كورسى Jerome R. Corsi للموقع الإخبارى ورلد نت ديلى WorldNetDaily فى فبراير ٢٠٠٨.

وما يزال الباحثون بجمعية دراسة ذروة النفط والغاز وآخرون غيرهم يؤكدون على أن الحقيقة القائلة بأن الإنتاج فى حقول النفط الكبيرة فى أنحاء العالم قد تتبع منحنى الإنتاج الذى يتخذ شكل الناقوس، الذى رسمه هوبرت لأول مرة، تميل إلى تعزيز وجهة نظر أكثر تشاؤمًا. وفى يناير ٢٠٠٨ ألقى ألان أبيلسون Alan Abelson من مجلة بارونز Barron's الضوء على تقرير من خبير الطاقة مات سايمونز Matt Simmons، مؤلف كتاب "الشفق فى الصحراء: صدمة النفط السعودى القادمة والاقتصاد العالمى" Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy، يرى فيه أن "الإنتاج العالمى بلغ ذروته فى عام ٢٠٠٥ بعدد ٧٤٢٩٨٠٠٠ برميلٍ فى اليوم"، فى حين كان الاستهلاك "يقترب بسرعة من ٨٨ مليون برميل". ووفقا لمقال بقلم نيل كينج جيه. Neil King J. فى صحيفة وول ستريت جورنال بعنوان "البيت الأبيض يلقى نظرة طويلة على النفط"، فإن الطاقة الفائضة المتاحة لحالات الطوارئ بلغت نحو مليونى برميل يوميًا فى أوائل عام ٢٠٠٨، بانخفاض عن ٣,١ ملايين برميل قبل ثمان سنوات.

وكتب مايكل تى كلير Michael T. Klare، مؤلف كتاب "عواقب الدم والنفط: المخاطر والنتائج المترتبة على اعتماد أمريكا المتزايد على النفط المستورد" Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependence on Imported Petroleum، تعليقًا أورده مركز فورين بوليسى إن فوكاس للأبحاث Foreign Policy In Focus عام ٢٠٠٦ قال فيه: "منذ الستينيات، ذلك العقد المثمر للغاية فى اكتشاف حقول نفط جديدة على مستوى العالم، كان هناك انخفاض مطرد فى تحديد الرواسب الجديدة، . . . وفقًا لسلاح المهندسين بالجيش الأمريكى. ومما يبعث على القلق أكثر أن معدل اكتشاف حقول النفط انخفض إلى أقل من معدل الاستهلاك العالمى للنفط فى الثمانينيات، وانخفض هذا الرقم منذ ذلك الحين إلى ما يقرب من نصف معدل الاستهلاك، وهذا يعنى أننا نعتمد بشكل متزايد على رواسب مكتشفة فى العقود السابقة لنروى عطشنا المتزايد للنفط".

وحتى أولئك الذين يقفون ضد فكرة أن النفط والغاز وغيرهما من أنواع الوقود الحفرى من المتوقع أن تنفد يقرون بأن هناك قيودًا أخرى، ليست أقل خطورة، تحولُ دون جلب إمدادات جديدة إلى السوق. وكتب راسل جولد Russell Gold وآن ديفيز Ann Davis تقريرًا نشرته صحيفة وول ستريت جورنال فى نوفمبر ٢٠٠٧، تحت عنوان "مسؤولو النفط يرون النهاية تلوح على الإنتاج"، كشف فيه، على سبيل المثال، أن "عددًا متزايدًا من زعماء صناعة النفط أصبح يؤيد فكرةً لطالما اعتُبرت هامشية مفادها أن العالم يقترب من الحد العملى لعدد البراميل من النفط الخام الذى يمكن ضخه كل يوم". وكان من بين الأسباب التى ذُكرت "تقييد إمكانية الوصول إلى حقول النفط، وارتفاع التكاليف، والدراسة الجيولوجية المعقدة بشكل متزايد لحقول النفط". وعلى المنوال نفسه، لاحظَ محللون آخرون أنه فى حين أن الإمدادات الأدنى فى درجات الجودة من النفط هى أكثر وفرة من النوعية القياسية الخفيفة المكررة، فإن معامل التكرير والأنظمة يتم بناؤها بشكل كبير لمعالجة المنتج القياسى الأخير، مما يقدم تحديًا لوجستيًا يستهلك الوقت والمال.

عندما لا يفى العرض بالطلب

يمكننا القول إذن بأن القلق الحقيقى لا يكمن فيما إذا كان مؤيدو نظرية ذروة النفط على صواب بشكل حرفى. وبغض النظر عما إذا كانت الإشارة إلى الاستنفاد الكامل لاحتياطيات الهيدروكربون على الصعيد العالمى، أو إلى حقيقة أن الإنتاج الحالى لا يمكن أن يواكب الطلب، فإن من الواضح أن فجوة مزعزعة للاستقرار قد ظهرت بين الإنتاج والاستهلاك. وفى الحقيقة سيحتجُّ العديد من الخبراء بأن التطورات من جانب الطلب، مدفوعةً فى جزء كبير منها بالتطورات المذكورة آنفًا، تمثلُ الجانبَ الأكثر إشكالية فى معادلة الطاقة العالمية.

فقد قفز معدل استهلاك النفط العالمى لأعلى بشكل كبير خلال العقود الأربعة الماضية أو نحو ذلك. واستنادًا إلى البيان الإحصائى الذى نشرته شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum عن الطاقة فى العالم ٢٠٠٧، ارتفع الطلب من ٣١,٢ مليون برميل يوميًا فى عام ١٩٦٥ إلى ٨٣,٧ مليون برميل فى عام ٢٠٠٦، بزيادة تقدر بنحو ١٧٠٪. وفى تلك الفترة، زادت الحصة المجمعة من الإجمالى لكل من الهند والصين إلى ثمانية أضعاف، من ١,٥٪ إلى نحو ١٢٪، فى حين انخفضت حصة الولايات المتحدة من ٣٧٪ إلى أقل من ربع الاستهلاك العالمى.

وفى مقال نشرته صحيفة فاينانشال تايمز ٢٠٠٧ بعنوان "مرحبا بك فى عالم الطاقة الفارّة من الطلب"، أشار مارتن وولف إلى الإحصاءات الواردة من وكالة الطاقة الدولية عن توقعاتها الخاصة بالطاقة العالمية، والتى سلطت الضوء على الأثر الكبير لارتفاع مستويات المعيشة على الاستهلاك الكلى. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية فإن "زيادة الطلب على الطاقة فى الصين بين عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ كانت تعادل الاستخدام السنوى للطاقة فى اليابان فى الوقت الحالي". والأكثر من ذلك، حسبما أضاف وولف، "أن الحكومات لو تمسكت بالسياسات الحالية ... فإن احتياجات العالم من الطاقة ستزيد أكثر من ٥٠٪ فى عام ٢٠٣٠ عما هى عليه اليوم، حيث تمثل الدول النامية

٧٤٪، والصين والهند وحدهما ٤٥٪، من الزيادة على الطلب". كما أشار وولف إلى أن توقعات الوكالة بأن الوقود الحفرى "سيمثل ٨٤٪ من الزيادة فى الاستهلاك العالمى للطاقة بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٣٠.

إن النمو الاقتصادى المتفجر فى الدول المكتظة بالسكان مثل الصين، وإلى حد أقل فى الهند، قد عزز ورافق تحولها من أنظمة اقتصادية خفيفة الوزن تقوم على الزراعة إلى قوى اقتصادية صناعية وتجارية حديثة، مما ساند طلبهم الذى يبدو نهمًا على الطاقة. ووفقا لمقالةٍ بقلم ليلى عبود Leila Abboud وجون بيرز John Biers فى صحيفة وول ستريت جورنال بعنوان "شركات الأعمال على حِمية من الطاقة"، فإن شركات الأعمال تقع "ضمن أكبر المستهلكين للطاقة فى العالم، حيث تحتاج إلى كميات هائلة من الكهرباء لتشغيل مصانعها وتكييف متاجرها، وكذلك عدداً لا يحصى من جالونات البنزين لشاحناتها... وإن قطاع التصنيع وحده يمثل ما يقرب من ثلث استخدام الطاقة على الصعيد العالمى".

ومما يزيد المخاوف أن حصةً كبيرة من الدول المنتجة للنفط قد شهدت تحولاً جذريًا فى عادات الاستهلاك الخاصة بها فى السنوات الأخيرة، بفضل دعم الجمهور لاستخدام الطاقة، وكذلك زيادة التصنيع. وكشف تقريرٌ لكليفورد كروس Clifford Krauss، نشرته صحيفة نيويورك تايمز فى ٢٠٠٧ بعنوان "الدول الغنية بالنفط تستخدم المزيد من الطاقة، متسببة فى خفض الصادرات"، أن "اقتصادات العديد من الدول الكبرى المصدرة للنفط تنمو بسرعة لدرجة أن حاجتها للحصول على الطاقة داخل حدودها تؤثر سلبيًا على الكميات التى يمكنها تصديرها للخارج؛ مما يضيف أعباءً جديدةً إلى سوق النفط العالمية. ويقول الخبراء إن النمو الحاد، إذا ما استمر، سيعنى أن العديد من أهم الموردين فى العالم قد يحتاج إلى البدء فى استيراد النفط خلال عقد من الزمان لتشغيل جميع السيارات الجديدة والمنازل والشركات التى يشترونها وينشئونها من ثرواتهم النفطية". وفى السياق نفسه، أشار مقالٌ لكارل مورتيشد Carl Mortished، نشرته صحيفة تايمز Times (لندن) فى ٢٠٠٨، إلى أن

بعض البلدان فى الشرق الأوسط "قد تكون عمّا قريبٍ بحاجة إلى استيراد الفحم لإبقاء المصابيح مضاءة".

من المؤكـد أن بعض التطورات تلقى بظلال من الشك على الفكرة القـائلة بأن التعطش للطاقة يمكن أن يستمر فى النمو بوتيرة مذهلة فى السنوات الأخيرة. والسبب الأول فى ذلك هو مجموعة متنوعة من التباطؤ الاقتصادى بعيد المدى فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى، وخسارة أمريكا لمكانتها على الساحة العالمية، وكشفٍ فوضوى للاضطرابات المالية العالمية، وتصاعد سياسة حماية الصناعة والتجارة الوطنية، والتى من شأنها تقويض الرخاء المستمد من العولمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نمط الزيادات فى الأسعار فى السنوات الأخيرة يشير إلى احتمال أن هيكلية نطاق الأسعار للنفط قد تحولت إلى الزيادة، مما يستبعد العودة إلى الوقت الذى كان يساوى فيه سعر البرميل من النفط الخام ١٠ دولارات. وفى حين أن هاتين السمتين ستُخفّفان من الطلب على مستوى واحد، فإن التأثير سيقابله جزئيًا أو بشكل كامل زياداتٌ هامشيةٌ فى استهلاك الدول المكتظة بالسكان والدول الناشئة اقتصاديًا التى تسعى للحاق بركب العالم المتقدم.

إن أنماط الاستهلاك المتغيرة ستزيد من تفاقم مصدر التوتر القائم، وهو ما أبرزه الكاتب والمؤرخ نيال فيرجوسن وآخرون: متمثلاً فى التوزيع الجغرافى غير السوى للإمدادات المتاحة وتزايد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، فيما يتعلق بالطاقة وكذلك السلع الحيوية الأخرى. فعلى سبيل المثال، وفقًا لبيانات "ملفات الطاقة فى الدولة" من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن أكبر خمس دول مصدرة للنفط الصافى فى عام ٢٠٠٦ كانت المملكة العربية السعودية وروسيا والإمارات العربية المتحدة والنرويج وإيران، فى حين كان أبرز المستوردين هم الولايات المتحدة واليابان والصين وألمانيا وكوريا الجنوبية، حيث تمثلُ كل مجموعة ما يقرب من نصف الإجماليات ككل. وغنىٌ عن القول إن عدم التطابق قد أثار بالفعل الكثير من المواجهات والمناوشات.

ومع ذلك فإن المصالح المختلفة عندما تتنافس بقوة من أجل التفوق الجيوسياسى ستؤدى إلى ظهور المتاعب بشكل أوضح. وطالما أن سوق النفط فى حالة من التوتر فإن احتمال تركُزِ الإنتاج بين مجموعة متقلصة من المنتجين لا يمكن أن يعنى إلا مستقبلاً أكثر إثارة للخلاف بالنسبة لجميع المعنيين. وذكر وولف فى موضوع "نظرة على الطاقة العالمية ٢٠٠٧" الذى نشرته صحيفة فاينانشال تايمز، أن وكالة الطاقة الدولية تنبأت بأن "حصة الإمدادات العالمية القادمة من الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك سترتفع من ٤٢٪ إلى ٥٢٪ [بحلول عام ٢٠٣٠]. وعلاوة على ذلك، لا يمكن استبعاد حدوث أزمة من ناحية الإمداد فى الفترة حتى عام ٢٠١٥ التى تنطوى على تصعيد مفاجئ فى أسعار النفط".

ومن المثير للاهتمام أن مستهلكى الطاقة ليسوا الوحيدين الذين يشعرون بالخطر. فقد ذكرت تقارير صحفية عديدة شيئًا مفصلاً عن تدافعٍ حدث فى السنوات الأخيرة من جانب روسيا، أكبرِ منتجٍ للغاز الطبيعى فى العالم والموردِ لخمسة وعشرين٪ من احتياجات أوروبا من الغاز، من أجل تنويع قاعدة عملائها وتقليل اعتمادها على تسويق الإنتاج المتولد محليًا. وقد وقّعتْ منافسةُ الولايات المتحدة لفترة طويلة عقدًا مع مجموعة كبيرة من المنتجين فى آسيا الوسطى، وأبرمت اتفاقات لخطوط أنابيب إضافية لتوزيع الغاز فى أوروبا، وسَعتْ إلى فتح أسواقٍ جديدةٍ فى اليابان والصين وأماكن أخرى. وقد تم ذلك جزئيًا للتقليل من خطر حدوث تراجع جماعى من عملائها الأوروبيين، والذى يفسر توجيه حصة كبيرة من صادرات النفط والغاز الروسى إلى هناك.

أضرارٌ جانبية

إن عدم التوافق بين العرض والطلب لا يمثل مصدر القلق الوحيد كما يبدو، فسنواتٍ من النموِ القائم على الطاقة والاعتمادَ المفرطَ على الوقود الحفرى قد تسببت

أيضًا فى حدوث أنواع الأضرار الجانبية كافة، وخاصة فيما يتعلق بالبيئة. وليس من شأن هذا الوضع إلا أن يزداد سوءًا فى المستقبل. فقد تنبأت الوكالة الدولية للطاقة، على سبيل المثال، بأن حصة استهلاك الطاقة التى يمثلها الفحم الذى يُطلق لكل وحدة من الطاقة كميةً كبيرةً من الكربون فى الهواء - ناهيك عن المنتجات الثانوية الأخرى الخطرة - تزيد عن تلك التى تخرج من النفط وغيره من المواد الهيدروكربونية، سترتفع من ٢٦٪ إلى ٢٨٪ من الاستهلاك العالمى على مدى العقود الثلاثة المقبلة. وتتنبأ الوكالة بأن "الصين والهند معا [سوف] تمثلان ٧٢٪ من الزيادة المتوقعة فى الاستهلاك العالمى للفحم من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٣٠. إن النمو الاقتصادى القوى ... أمر ظاهر بوضوح بالنسبة لكلا البلدين، ومن المتوقع أن جزءًا كبيرًا من الزيادة فى الطلب على الطاقة لديهما، ولاسيما فى قطاعى الصناعة والكهرباء، سيتم الوفاء به باستخدام الفحم".

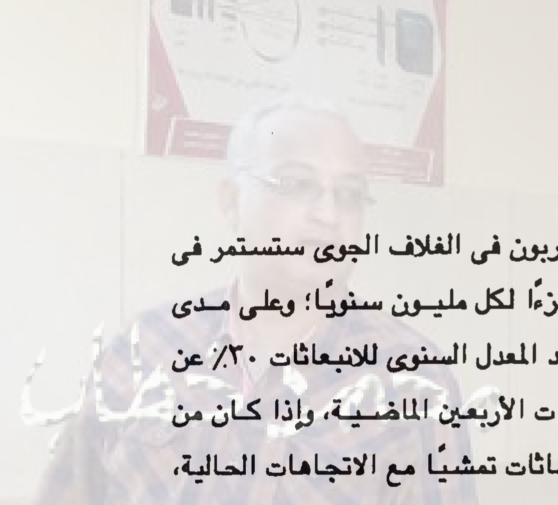
وبالطبع قد يثبت أن افتراضات الوكالة الدولية للطاقة مفرطة فى التفاؤل، خاصة فى ضوء الكوارث الاقتصادية الأخيرة، ولكن ما يزال من الممكن أن تترك القيود الأخرى لتلك الدول قليلاً من البدائل على قدر ما تعنيه خيارات الوقود بالنسبة لهم.

فى الواقع، فى حين أن أحد الآثار الجانبية لذروة النفط هو ارتفاع أسعار هذه السلعة، والذى يرى كثيرون أنه وسيلة مقبولة لكبح الطلب على منتجات الطاقة القائمة على البترول، فإن التحسن الهيكلى لأنماط الاستهلاك فى الدول النامية يلمح إلى عواقب أخرى غير مستحبة. ووفقًا لدانيل جروس Daniel Gros مدير مركز دراسات السياسة الأوروبية فإن "مرونة العرض بالنسبة للفحم أعلى بكثير من النفط، وبالتالى فإن ارتفاع الطلب يشجع على استخدام الفحم الملوث كبديل للنفط الذى هو أكثر نظافة -وإن التحول أمر سهل سابقًا لكنه صعب لاحقًا". وقال فى عمود على موقع فوكس "إن الصين سيكون لديها خلال السنوات العشر المقبلة قدرة على توليد الطاقة بشكل يزيد عن مخزون أوروبا الحالى. وإذا ما تحول الأمر برمته إلى حرق الفحم فسيكون من الصعب تقليل الانبعاثات على مدى عقود".

وقد تسببت التصريفات السامة فى إحداث مشكلات خطيرة بالفعل فى الدول النامية – وفى العديد من الدول الأخرى فى العالم. وفى مقالٍ نشر عام ٢٠٠٦ بعنوان "التلوث الناجم عن الفحم الصينى يلقى بظلاله على العالم"، أشار كيث برادشير Keith Bradsher وديفيد باربوزا David Barboza من صحيفة نيويورك تايمز إلى أن "ثانى أكسيد الكبريت الناتج عن احتراق الفحم يشكل تهديداً مباشراً لصحة المواطنين فى الصين، ويسهم فى حوالى ٤٠٠ ألف حالة وفاة مبكرة فى السنة، كما يتسبب فى سقوط الأمطار الحمضية التى تسمم البحيرات والأنهار والغابات والمحاصيل الزراعية". ووفقا لمقالٍ بقلم جاك ليسلى Jacques Leslie، نشرته صحيفة "ذى كريستيان ساينس مونيتور" بعنوان "كابوس التلوث فى الصين أصبح الآن كابوس تلوثٍ للجميع"، فإن الغبار المتطاير "يُلحق أضرراً فادحة بالغابات ومستجمعات المياه فى كوريا واليابان، ويؤثر سلبيًا على جودة الهواء فى الولايات المتحدة". وفى تقريرٍ نشرته صحيفة وول ستريت جورنال فى ٢٠٠٧، بعنوان "أعمدة الغبار الضخمة المتصاعدة من الصين تتسبب فى حدوث تغيرات مناخية"، قال روبرت لى هوتس Robert Lee Hotz: " إن تدفق كبير لغبار مختلط بكبريتات صناعية وضباب وأدخنة صناعية وحصباء كربون ونترات"، والذى قد عبر المحيط الهادى "على الرياح الجارية من الاقتصادات الآسيوية المزدهرة فى أعمدة هائلة، قد تسبب فى إحداث تغير فى المناخ".

وعلى الرغم من ذلك يرى كثيرٌ من الخبراء أن الانبعاثات الملوثة الناجمة عن حرق الفحم القذر وغيره من أنواع الوقود الحفرى، وكذلك التدهور البيئى الناتج عن التصنيع غير الخاضع للمراقبة الذى حدث فى الصين وغيرها من الدول النامية، قد لا تساوى شيئًا بالنسبة للأضرار التى يتعرض لها مناخ الأرض.

ومن بين التطورات التى تستحق النظر، يشير وولف من صحيفة فاينانشال تايمز نقلاً عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، إلى الآتى:



إن تركزات ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى ستستمر فى الارتفـاع بمعـدل ١,٩ جـزءًا لكل مليـون سنويًا؛ وعلى مـدى السنوات العشر الماضية زاد المعدل السنوى للانبعاثات ٣٠٪ عن المتـوسط على مـدى السنوات الأربعين الماضـيـة، وإذا كـان من المتوقع ارتفاع معدل الانبعاثات تمشيًا مع الاتجاهات الحالية، فإن مخزونات ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى قد تكون بحلول عـام ٢٠٣٥ ضـعف مـا كـانت عليه قـبل وضع المعـاييـر الصناعية؛ وهذا، على ما تـراه الهيئة [الحكومية] الدولية المعنية بتغير المناخ، من شأنه أن يسبب ارتفاعًا متوقعًا فى درجات الحرارة يصل إلى ٣ درجات مـئوية، بل إن حدوث ارتفـاع فى درجـات الحرارة لأكـثر من ٤,٥ درجـات مـئوية أمـر لا يمكن استبعاده.

لقد تسببت هذه المخاوف فى قيام العديد من الجماعات المدافعة عن البيئة، والسياسيين اليساريين التقليديين، والأحزاب السياسية، بدق ناقوس الخطر والضغط من أجل اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة. وشجع ذلك الموقفُ على توقيع اتفاقيات دولية تستهدف مكافحة التغيرات المناخية غير المرغوب فيها، على الرغم من أن النتائج التى ظهرت حتى الآن ليست واعدة بشكل كبير. ومن بين الأمثلة المعروفة على ذلك كان بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol، وهو معاهدة تم التفاوض فيها عام ١٩٩٧ وصدق عليها فى وقت لاحق أكثر من ١٧٥ دولة، حيث التزم الموقعون عليها بخفض انبعاثاتهم من ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات التى تسبب ارتفاعًا فى درجة حرارة الأرض. ويعيبُ الكثيرون على حقيقة أن دولاً نامية مثل الصين، أكبرِ مَصدر لانبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى العالم وفقًا لبيانات ٢٠٠٧ من الوكالة الهولندية للتقييم البيئى، لم يُطلب منها سوى رصد الانبعاثات والإبلاغ عنها.

ولنكون منصفين، فإن بعض الباحثين قد شكك فى أن الأنشطة البشرية تسبب الاحترار العالمى. ولكن على الرغم من احتجاجهم بأن الأدلة ما تزال غير واضحة والبيانات غير مكتملة والنماذج لا يعول عليها، وأن عوامل مثل التغيرات الشمسية يمكن أن تؤثر على مناخ الأرض، أكد تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، صدر فى ٢٠٠٧، أن هناك دليلاً "لا لبس فيه" على أن الأنشطة البشرية تؤثر فعليًا على المناخ. وفقًا لريتشارد بلاك Richard Black من إذاعة بى بى سى نيوز BBC News . ونقلاً عن العلماء الذين اتفقوا مع تقييم الهيئة الحكومية الدولية التى شكلتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أشارت الخدمات الإخبارية البريطانية إلى أنه كان يوجد "ميل إلى الارتفاع فى درجات الحرارة وصل إلى ٠.٨ درجة مئوية منذ عام ١٩٠٠، وأن أكثر من نصف هذه الدرجة [قد] سُجل بالفعل منذ عام ١٩٧٩".

وتمادت دراسة للاتحاد الأوروبى، أعدها اثنان من كبار مسئولى السياسة الخارجية فى المنطقة فى مارس ٢٠٠٨، لتزعم أن "المخاطر الناجمة عن تغير المناخ جاءت تحولاً من تهديدٍ للحقيقة يؤثر على الصراع فى دارفور، والهجرة من بنغلاديش التى تكثر فيها الفيضانات، والآمال فى تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط". وفقًا لما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية بعنوان "تغير المناخ عامل جديد فى التوترات العالمية: الاتحاد الأوروبى". "من إفريقيا إلى آسيا، ومن قطب إلى قطب، أصبح تغير المناخ 'مضاعفًا للتهديدات ويؤدى إلى تفاقم الاتجاهات والتوترات الحالية وعدم الاستقرار' ". وتشمل تلك التهديدات "قلة الأراضى الصالحة للزراعة، ونقص المياه على نطاق واسع، وتناقص المواد الغذائية والمخزونات السمكية، وتزايد الفيضانات ونوبات القحط الطويلة".

هل سنتوقف عن ارتكاب الأخطاء؟

في الواقع، في حين أن المخاوف المتصلة بالطاقة قد حازت اهتمامًا شبه مستمر منذ صدمات أسعار البترول التي حدثت إبّان فترة السبعينيات، فإن أنواع القيود المفروضة على الموارد، والتي كان توماس مالذس قد حددها بها، قد ظهرت على السطح أيضًا خلال السنوات القليلة الماضية. وفي مقال نُشر في مارس ٢٠٠٨ بعنوان "بالفعل لدينا أعمال شغب واحتكار وذعر: هل هذه دلالة على أشياء ستأتي؟" ذكر كارل مورتيشد من صحيفة نيويورك تايمز أن "شبح نقص المواد الغذائية يلقي بظلاله على العالم، متسببًا في حدوث أعمال شغب في إفريقيا، واحتجاجات المستهلكين في أوروبا، والذعر في الدول المستوردة للغذاء"، مع مخاوف تتمركز حول مدى توافر المواد الغذائية الأساسية. وأشار إلى أن "نصف الكوكب يعتمد على الأرز في حين أن المخزونات وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ منتصف السبعينيات عندما عانت بنجلاديش من مجاعة رهيبة. وسينخفض إنتاج الأرز هذا العام إلى ما دون مستوى الاستهلاك العالمي الذي يبلغ ٤٣٠ مليون طن".

وهناك عوامل كثيرة تفسر سبب حدوث فجوات بين العرض والطلب نسبيًا في الآونة الأخيرة، ومنها الزيادات في عدد السكان ونوبات الجفاف في أقاليم الزراعة الرئيسة. وعلى كلٍ فإن ارتفاع مستويات المعيشة قد ولّد موجة عارمة في الطلب على مجموعة متنوعة من المواد الغذائية، بما في ذلك البروتينات مثل الأسماك واللحوم. ويشير تيرينس ماكنالي، في لقاء له مع توماس هومر ديكسون، إلى أنه "منذ عام ١٩٥٠ خفض التصنيع القائم على صيد الأسماك من مجموع إجمالي الأسماك الكبيرة في محيطات العالم بنسبة ٩٠٪".

وفي تقرير نُشر في ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "نهاية الأطعمة الرخيصة" ذكرت مجلة "ذي إيكونومست" أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية "جاء نتيجة للتغيرات طويلة الأمد في النظام الغذائي، والتي صاحبت الثروة المتنامية للاقتصادات الناشئة – وإن

المستهلك الصينى الذى كان يأكل ٢٠ كيلوجراماً (٤٤ رطلاً) من اللحم فى عام ١٩٨٥ سيسخر إذا علم أنه يلتهم أكثر من ٥٠ كيلوجراما من مكونات الطعام هذا العام، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الطلب على الحبوب؛ حيث يستلزم الأمر ٨ كيلوجرامات من الحبوب لإنتاج صنف واحد من لحم البقر".

ومما يزيد الأمور سوءاً أن الإنتاج الحديث للأغذية قد أصبح، كما أشرنا سابقًا، مستهلكًا للطاقة بشكل مكثف جداً. وكتبت دانيال موراى Danielle Murray، من معهد إيرث بولسى Earth Policy Institute فى تعليق نُشر عام ٢٠٠٥، تقول: "من المزرعة إلى المائدة، يعتمد النظام الغذائى الحديث اعتماداً كبيراً على النفط الرخيص. وإن التهديدات التى تتعرض لها إمدادات النفط لدينا هى أيضًا تهديدات لإمدادات الغذاء. فبينما يخضع الطعام لمزيد من التجهيز ويسافر لمسافات أبعد، نجد النظام الغذائى يستهلك فى كل عام طاقة أكثر من أى وقت مضى". ووفقًا لموراى فإن "النظام الغذائى فى الولايات المتحدة يستخدم أكثر من ١٠ كادرليون وحدة حرارية ... من الطاقة فى كل عام، وهو ما يعادل إجمالى الاستهلاك السنوى للطاقة فى فرنسا. وتمثل زراعة المحاصيل الغذائية خُمسًا واحداً فقط من هذا الاستهلاك بينما تُستخدم الأربعة أخماس الأخرى فى نقل وتجهيز وتعبئة وبيع وتخزين المواد الغذائية بعد خروجها من المزرعة".

وأبرزت مجلة "ذى إيكونومست" أيضًا عاملاً آخر، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمخاوف الطاقة، ساعد على ارتفاع مؤشر الأسعار الغذائية بالولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له منذ ابتكاره فى عام ١٨٤٥: ألا وهو "الإعانات الأمريكية للإيثانول بشكل متهور". فقد استحوذ الوقود الحيوى على ثلث محصول الذرة بالولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٧، كما "إن الثلاثين مليون طن من الذرة الإضافية الموجهة لإنتاج الإيثانول [بلغت فى تلك السنة] النصف فى تراجع إجمالى مخزونات العالم من الحبوب"، حسبما أفادت المجلة. وفى يوليو ٢٠٠٨، ذكرت أديتيا شاكرابورتى Aditya Chakrabortty من صحيفة جارديان Guardian تفاصيل تقرير سرى للبنك الدولى

كشف أن الوقود الحيوى قد "تسبب فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة ٧٥٪". ووفقا لتقرير شبكة سى إن إن CNN بعنوان "انتشار الشغب وعدم الاستقرار نتيجة للارتفاع السريع فى أسعار المواد الغذائية"، وصف جين زيجلر Jean Ziegler، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بالحق فى الغذاء، "استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الإيثانول بأنه 'جريمة ضد الإنسانية' ". وإن الطلب المتزايد على الأراضى الصالحة للزراعة – وكذلك الأخشاب اللازمة للبناء ولمنتجات الأخشاب المصنعة – قد حفز على إزالة وحرق الغابات التى تمتص الكربون والغابات المطرية فى أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، وأماكن أخرى، مما يؤدى إلى زيادة الكوارث المناخية.

وعلى المنوال نفسه، حذر رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لشركة نِسله السويسرية العملاقة من حيث عدد المستهلكين، من أن "صناعة المواد الغذائية ستكون بحاجة إلى مكافحة صناعة الوقود الحيوى من أجل الوصول إلى الأراضى الصالحة للزراعة فى الوقت الذى يعانى فيه العالم من نقص فى المياه"، حسبما أفادت جينى ويجينز Jenny Wiggins فى تقرير لصحيفة فاينانشال تايمز بعنوان "رئيس مجلس إدارة نِسله يحذر من صدام بين موارد الأرض". وتشير الدلائل فى الواقع إلى أن هناك فجوة أكثر اضطرابًا قد انفتحت بين الطلب على مياه الشرب النظيفة وإمدادات المياه المتاحة.

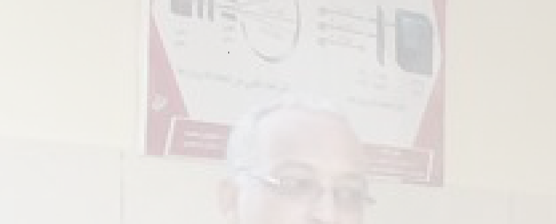
إن النمو الاقتصادى العشوائى، والتصنيع المنطلق بلا قيود، وسوء تصور برامج التحديث، وعدم كفاية مرافق المعالجة وتراخى المعايير البيئية، والإعانات الحكومية الموجهة فى غير محلها –جنبًا إلى جنب مع الفساد المدمر الذى غالبًا ما يكون وسيلة للحياة فى كثير من البلدان النامية – كل ذلك قد أدى إلى تزايد حالات نقص ما كان يسمى "بإكسير الحياة" فى المدن والبلدان والأقاليم فى كل صقع من أصقاع العالم.

وتكشف بيانات من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف أن ٢٠٪ من سكان العالم يفتقرون إلى الوصول إلى ما يعد موردًا أساسيًا بلا شك. ووفقًا لجيرد دياموند فإن

"ما يقرب من ٧٠٪ من المياه العذبة فى العالم مستغل بالفعل". وفى مقال بعنوان "تحويل المياه بشكل غير منطقى يهدد الملايين"، نقل جميل أندرلينى Jamil Anderlini من صحيفة فايننشال تايمز عن أحد المسئولين المحليين أنه "حذر من كارثة اجتماعية وبيئية وشيكة [فى الصين] بسبب الإفراط فى استخدام موارد المياه الشحيحة". وفى تقرير مفصل نشرته وكالة رويترز فى مارس ٢٠٠٨ أشار جيرارد وين Gerard Wynn إلى بحث أجرته إدارة الأصول المستدامة التى تتخذ من زيوريخ مقرًا لها يَعتبر أن "نقص المياه هو بالفعل مشكلة خطيرة فى العديد من مناطق العالم،..[بما فى ذلك] جنوب أسبانيا والمغرب العربى والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وباكستان وجنوب الهند وشمال الصين. وفى الأمريكتين، فإن وسط غرب الولايات المتحدة والمكسيك وجبال الأنديز تمثل أكثر المناطق تضررًا، كما تضرر شرق أستراليا كثيرًا".

لكنَّ هذا ليس إلا جزءًا من القصة، ويشير الخبراء أيضًا إلى قلق ذى صلة بالموضوع، ولكن قد يكون أكبر مما هو متصور. فطبقًا لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، يفتقر حوالى ٢,٦ مليار نسمة إلى المرافق الصحية الأساسية، ومنها المراحيض البسيطة. وبالتالى فإن أكثر من مليونى طفل يموتون كل عام من الإسهال، فى حين أن نصف أولئك الذين يعيشون فى الدول النامية يعانون من المرض نفسه أو غيره من الأمراض، مثل الكوليرا والتيفود والتراكوما والديدان الطفيلية. وفى مقالٍ يحتجُّ بأن قضية المياه وليس النفط، هى أكبر تهديد للازدهار الطويل المدى فى آسيا، أشار أندى موخيرجى Andy Mukherjee من وكالة بلومبرج إلى أن "احتمال نفاد المياه العذبة من المدن الآسيوية لن يزعج واضعى السياسات فى المنطقة بدرجة كبيرة مثل الخطر الأكبر المتمثل فى طغيان مياه الصرف عليهم".

لكن قائمة المخاوف المتعلقة بالموارد لا تنتهى عند هذا الحد. فقد انقلبت أسواق السلع المهمة الأخرى أيضًا رأسًا على عقب من جرّاء التحولات السلبية فى ديناميكية العرض والطلب، خاصة خلال السنوات الأخيرة. وفى تعليق لصحيفة وول ستريت جورنال فى ديسمبر ٢٠٠٦ وصف نيال فيرجوسن كيف أثّر الازدهار فى آسيا



فى الطلب على المعادن الصناعية المختلفة. "فبين عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وفقًا لصندوق النقد الدولى، استحوذت الصين حرفيًا على إجمالى النمو العالمى لاستهلاك الزنك والرصاص، وأكثر من ٨٠٪ من الزيادة فى استهلاك القصدير والنيكل". كما أدى ارتفاع مستويات المعيشة فى العديد من الدول النامية إلى الاهتمام المتزايد بالمعادن الثمينة، مثل المجوهرات، واعتبارها كسُورٍ واق من التضخم ومستودعٍ للثروة.

وفى الوقت نفسه، تعرقلت الإمدادات بسبب مجموعة متنوعة من العقبات، ومنها، كما أشار فيرجوسن، "نقص الاستثمارات وزيادة المخاطر السياسية". وفى مقال نُشر فى فبراير ٢٠٠٨ بعنوان "نقصٌ عالمى للمعادن يلوح بيديه"، ذكر بيتر هودسون Peter Hodson من صحيفة فاينانشال بوست Financial Post بكندا أن تجاوز التكاليف، وصعوبات التمويل، وتنامى المخاوف البيئية، وحتى الطبيعة الأم، كانت تعرقل خطط التوسع وتؤخرُ البدء فى مشاريع التعدين الجديدة التى من شأنها أن تساعد على ضمان توافر السلع الأساسية مثل النحاس والزنك والذهب فى المستقبل.

البحث عن بدائل صديقة للبيئة

ومن المؤكد أنه كانت هناك جهود مختلفة، بعضها أكثر نجاحًا من البعض الآخر، لمواجهة تزايد القيود المفروضة على الموارد وكذلك المخاوف ذات الصلة. ولا شك فى أن ارتفاع الأسعار والتكاليف الجانبية المرتبطة بالانبعاثات الضارة والنفايات غير المعالجة للمنتجات الثانوية، على سبيل المثال، كانت عاملاً محفزًا قويًا. لكن المناهج قد تنوعت هى الأخرى. ففى كثير من الحالات، وخاصة فى الدول المتقدمة اقتصاديًا، انصب كثيرٌ من التركيز على خفض الاستهلاك من خلال التعليم وتعزيز سبل الكفاءات والحوافز سواء التى ترعاها الحكومة أو غيرها. كما أصبحت شركات الأعمال أكثر اهتمامًا بخفض النفقات للحصول على الوقود وغيره من المدخلات للحفاظ على هوامش الربح. وكشفت دراسة لوكالة الطاقة الدولية، على سبيل المثال، أن "استخدام الطاقة

فى الصناعة الثقيلة يمكن أن ينخفض بنسبة ١٨٪ إلى ٢٦٪ فقط من خلال تطبيق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة"، وفقًا للمقال الذى نشرته صحيفة وول ستريت جورنال بقلم ليلى عبود وجون بيرز عن استخدام شركات الأعمال للطاقة الذى استشهدنا به آنفا.

إن الدول التى لديها شهية قوية ومتنامية للنفط والسلع الحيوية الأخرى، وخاصة فى الحالات التى يكون فيها مشاركة واسعة للدولة فى القطاع الخاص، قد تحولت إلى تطوير وتحسين وتوسيع نطاق الحصول على المصادر المحتملة للإمدادات - حيثما يمكن العثور عليها.

فقد وقّعت كل من الصين والهند، على سبيل المثال، اتفاقات وأقامتا علاقات تجارية مع عالم آخذ فى الاتساع من الطاقة ومنتجى السلع الأساسية، وكان كثيرٌ منهم على خلاف طويل الأمد مع الولايات المتحدة وغيرها من المصالح الغربية. كما تقوم الدول المستهلكة الكبيرة أيضًا بتحديد مصادر الإمدادات فى أكثر المناطق وعورة فى العالم، وتغطية تكاليف بناء خطوط الأنابيب وإنشاء قدرات لوجستية تسمح بتسهيل إعادة شحن المواد إلى الأسواق المحلية.

وإلى جانب الجهود الرامية إلى الحد من الطلب وزيادة المعروض من النفط وغيره من المواد الهيدروكربونية، على وجه الخصوص، كان هناك أيضًا تدافعٌ شديدٌ للتوصل إلى البدائل والخيارات البديلة. وكما أشرنا من قبل فإن أحد الآثار الجانبية للنمط الحديث لارتفاع أسعار النفط نسبيًا قد تمثل فى حدوث زيادة فى استخدام الفحم فى أماكن مثل الصين - حيث توجد وفرة فى المخزونات المحلية منه - على الرغم من آثاره الجانبية الضارة. ولكن حتى ذلك الحين كان هناك إدراك متأخر للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التى ينطوى عليها. وفى تقرير نُشر فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "الرقابة البيئية فى الصين تشحذ أسنانها"، ذكر أندرو باتسون Andrew Batson من صحيفة وول ستريت جورنال أن "الضوابط البيئية فى الصين، والتى طالما انتقدت بأنها غير فعالة، توشك أن تتسبب فى لطمة اقتصادية حقيقية".

لقد حفزت هذه المخاوف على البحث عن تقنية وعمليات معالجة تسمح بإعادة تدوير النفايات أو تحويلها إلى منتجات مفيدة. وأشار مقال نشرته مجلة بيزنس ويك Business Week فى يناير ٢٠٠٨، بقلم تشى تشو تشانج Chi-Chu Tschang، إلى خطط من قِبَل الصين "للاستفادة من غاز الميثان، أحد المنتجات الثانوية لتعدين الفحم، عن طريق استخدامه فى إمداد الطاقة لمصانع الصلب، وتدفئة المنازل، وكوقود للحافلات وسيارات الأجرة العامة". وجاءت جودة الهواء بالولايات المتحدة لتستفيد هى الأخرى من خفضٍ فى انبعاثات غاز الميثان، والتى "تحتوى على كمية من الكربون تزيد ٢١ مرة عن ثانى أكسيد الكربون"، وفقا لما جاء بالمجلة.

بينما كان من الواضح وجود عواقب غير مقصودة مرتبطة بالمحاولات الرامية إلى تحقيق الاستقلال من ناحية الطاقة وتقليل الانبعاثات من خلال التوسع فى استخدام الوقود الحيوى، حققت بعض الدول، على الرغم من ذلك، قدراً من النجاح فى هذا الصدد. وفى تقرير لديفيد لوناو David Luhnow، نشرته صحيفة وول ستريت جورنال فى فبراير ٢٠٠٦ بعنوان "كيف كسرت البرازيل عادتها النفطية"، وردَ تفصيلٌ عن كيفية تمكن قوة أمريكا اللاتينية الصاعدة من وضع حد "'لإدمانها' للنفط المستورد، جزئيًا عن طريق استخدام أنواع الوقود البديلة"، بما فى ذلك الإيثانول المشتق من قصب السكر، لكن الصحيفة أشارت إلى أن الأمر سيتطلب خيارات سياسية صعبة جداً بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأخرى لكى تحقق نتائج مماثلة.

وما زالت الاحتمالات تقول بأن الوقود الحيوى لن يكون محوراً رئيسًا للاهتمام. فعلى أقل تقدير ستُلقِى الاضطرابات فى الأسواق العالمية للمواد الغذائية، والتى بدأت بشكل جدى خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٧، بظلال الشك على العديد من مثل هذه الجهود، مما يحفز على القيام بعملية إعادة تقييم كبرى من جانب واضعى السياسات. وبدلاً من ذلك، سيكون من المحتمل وجود تركيز أكبر على بدائل أخرى صديقة للبيئة، ومنها طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية. ووفقًا لشبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادى والعشرين فإن الطاقة الكهرومائية تشكل

بالفعل ما يقرب من خمس الإنتاج العالمى من الكهرباء. وفى الوقت نفسه تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن "٢٠٪ من الطاقة فى البلاد يمكن أن يتم إنتاجه بواسطة الرياح بحلول عام ٢٠٣٠"، وفقًا لورين بيرى Lauren Berry من صحيفة "ذا شارلوت أوبزيرفر" The Charlotte Observer، صعوداً من ٣٪ فى عام ٢٠٠٦.

سخرية التحول إلى الطاقة النووية

وفى تحول ساخر للأحداث، كما يراه البعض، نرى عدداً متزايداً من البلدان يتبنى أيضًا الانشطار النووى كبديل نظيف لحرق الوقود الحفرى، لكن المخاوف المتعلقة بالسلامة، والناجمة عن كارثة ١٩٨٦ فى روسيا فى حادث محطة تشيرنوبل للطاقة النووية، جنبًا إلى جنب مع المشكلات المرتبطة بالتخلص من النفايات المشعة، قد أعاقت التوسع فى هذه الصناعة حتى السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن تلك المخاوف قد خفّت تدريجيًا وسط التحسينات التقنية والاعتقاد المتزايد على نطاق واسع بأن مصادر الطاقة التقليدية لن تكون كافية فى المستقبل. وحتى الحركة الساعية إلى بدائل صديقة للبيئة قد دارت حول فكرة أن خيار الطاقة الذرية هو أكثر منطقية من أنواع الوقود الحيوى على سبيل المثال.

هناك تقاريرُ مختلفة سجلت التغير الناشئ فى المواقف. مثالٌ واحدٌ يشمل مقالاً كتبه مارك سكوت Mark Scott لمجلة بيزنيس ويك فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "فى أوروبا، حياة جديدة للطاقة النووية"، والذى أفاد بأن بريطانيا كانت تقود "دعوة الاتحاد الأوروبى لإعادة النظر فى أحد مصادر الطاقة التى يمكن أن تقلل من الاعتماد على النفط والانبعاثات"، وأضافت المجلة أن "لندن ليست العاصمة الوحيدة التى تعيد النظر فى الطاقة النووية. فعلاوة على انخفاض ثانى أكسيد الكربون الناتج عن الطاقة النووية، ومقاومة ارتفاع أسعار النفط والغاز، فإن توليد الطاقة النووية يلبى متطلبات العديد من الدول الأوروبية التى تتطلع إلى تحقيق الأهداف الصارمة للاتحاد الأوروبى

لخفض نسبة الغازات المسببة للاحتباس الحرارى والحد من اعتماد الطاقة على واردات النفط والغاز من روسيا والشرق الأوسط".

من المؤكد أن مسألة تأييد نهضة الطاقة النووية لم تخل من اللبس، على الرغم من شعبيتها الجديدة. "بعض الدول الواثبة على العربة النووية لديها سجلات سلامة سحيقة وطرق ملتوية تجعل الكثيرين بحاجة إلى وقفة للتفكير"، وفقا لما جاء فى تقريرٍ كتبه جورج جان George Jahn لوكالة أسوشيتد برس بعنوان "دَور بلدان العالم النامى فى النهضة النووية يثير مخاوف السلامة". "فمن بين أكثر من ١٠٠ من المفاعلات النووية التى تُبنى حاليًا، أو المخطط لها، أو القائمة على مائدة الطلب، نجد ما يقرب من نصفها موجودًا فى الصين والهند، ودول نامية أخرى. وتخططُ كل من الأرجنتين والبرازيل وجنوب إفريقيا لتوسيع نطاق البرامج القائمة بها، وتأتى كل من فيتنام وتايلاند ومصر وتركيا ضمن الدول التى تنظر فى بناء أول مفاعل لها".

لكن القلق الرئيس ينبع من الخوف من أن انتشار هذه التقنية يمهد الطريق لتسريع سباق التسلح العالمى. ووفقا لمقال كتبه هوارد لافرانشى Howard LaFranchi لصحيفة "ذى كريستيان ساينس مونيتور" فى فبراير ٢٠٠٧ بعنوان "سعى إيران لامتلاك الطاقة النووية يدق نواقيس الخطر"، إذا كان هناك "حق فى الحصول على الطاقة النووية والسماح بانتشار الوقود الذى يجعلها ممكنة، فإن [خبراء الحد من الانتشار النووى] يقولون بأن العالم قد يجد نفسه قريبًا أمام عشرات من الدول النووية التى تمتلك الوسائل التى تجعلها تتحول من إنتاج الطاقة السلمية إلى بناء ترسانة نووية بين عشية وضحاها... وكثير من هذه الدول سيكون فى المناطق الساخنة، مثل منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا حيث يكون الإغراء المتزايد، لمواكبة الدول المجاورة التى قد تثير القلق، أمرًا لا يمكن مقاومته بأى حال".

فى الحقيقة، لقد فات الوقت، حيث اعترفت سبع دول أخرى على الأقل، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، بامتلاك أسلحة ذرية أو يُعتقد أنها ضمن أعضاء النادى النووى، وإن هذا وحده قد حفز الجهود المبذولة من قبل الآخرين للحاق بالركب. وعلى

الرغم من وجود اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، والجهود المبذولة للحفاظ على المعرفة والمواد الخاصة بذلك، حدثت بعض الانتهاكات. ففى يناير ٢٠٠٨، على سبيل المثال، فى تقرير بعنوان "للبيع: أسرار الغرب النووية الفتاكة" تناولت صحيفة "ذا صنداى تايمز" Times The Sunday (لندن) عن "سلسلة من الادعاءات غير العادية" التى قدمتها سيبل إدموندز Sibel Edmonds، المترجمة التركية السابقة بمكتب التحقيقات الفيدرالى وتبلغ من العمر ٣٧ عاما، "تبين كيف سمح مسؤولو الحكومة الفاسدون لباكستان ودول أخرى بسرقة أسرار الأسلحة النووية". وبعد ستة أشهر، ذكر جاى سولومون Jay Solomon، من صحيفة وول ستريت جورنال، تفاصيل عن اكتشاف السلطات السويسرية تصاميم لأسلحة نووية متطورة فى ملفات حاسب آلى استولت عليها من شبكة تهريب باكستانية.

لقد تسابقت البلدان فى كل أنحاء العالم لإيجاد البدائل، لتجنب نفسَها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى يطرحها تزايد القيود المفروضة على الموارد، وكان من بين الخيارات التى اختارتها خيارٌ واحدٌ من المؤكد أنه سيجلب عواقب غير مرغوب فيها. فبدون قصدٍ، وسَّعتْ الدول دائرة المخاطر فى عالم من المقدر له أن يصبح أكثر خطورة وعنفًا.


محمد خطاب



الفصل الثالث

مستقبل من العنف

" نعم؟ لمَ لا تسألين 'توم' عن أخيه الأكبر ريتشى؟ اسألى توم كيف حاول قلع عينى بالسلك الشائك، واسأليه يا إيدى كيف يبرع فى قتل الناس".

كارل فوجارتى (قام بدوره الممثل إد هاريس)

فى فيلم تاريخ من العنف

يقول شعار فيلم "تاريخ من العنف" الذى تم إنتاجه عام ٢٠٠٥: "كل واحد لديه ما يخفيه". وهو من إخراج ديفيد كروننبرج، وبطولة فيجو مورتينسين فى دور توم ستول، وماريا بيلو فى دور زوجته إيدى. وتدور قصة الفيلم حول صاحب حانة فى بلدة صغيرة، يبدو مسالمًا، حيث تنقلب حياته رأسًا على عقب بعد أن يقتل لصين محتملين لحماية نادلته. ويطلق عمله البطولى سلسلة غير متوقعة وعنيفة من الأحداث توقع أسرته فى الشرك، وتكشف فى النهاية عن ماضى توم الخفى كقاتل مأجور وحشى. ويبحث الفيلم فى إطاره الأوسع مسألة ما إذا كان البشر يميلون بطبيعتهم إلى العنف أم لا، لاسيما فى مواجهة النضال الداروينى من أجل البقاء.

سيقول كثيرون إن العدوانية موجودة فى جيناتنا. فقد نشر موقع لايف ساينس LiveScience مقالا لجيانا براينر Jeanna Bryner فى يناير ٢٠٠٨، بعنوان "البشر يتوقون إلى العنف توقانهم إلى الجنس تمامًا"، أشار فيه إلى بحث أجراه فريق من العلماء من جامعة فاندربيلت Vanderbilt ونشرته مجلة "سيكوفارماكولوجى"

Psychopharmacology كشف عن أن أمـخـاخ الفئران تتعامل مع السلوك العدوانى بالطريقة نفسها التى تتعامل بها عند الحصول على مكافآت أخرى. ووفقًا لمقال براينر، فإن "الفئران كانت تسعى إلى العنف فى الحقيقة، متمحّلةً للمشاجرات بلا سبب ظاهر غير الشعور بالمكافأة". ووفقًا لبراينر "يُعتقد أن مخ الفأر يشبه مخ الإنسان فى هذه الدراسة، وهو أمر من شأنه إلقاء الضوء على شغفنا بالرياضات الوحشية، وكذلك ولعنا بمشاجرات البارات القديمة ... ويبدو فى الحقيقة أن البشر – كما يقول الباحثون – يتوقون إلى العنف توقانهم إلى الجنس أو الطعام أو المخدرات".

سيكون من الصعب يقينًا أن نجادل بأن العنف بجميع صوره متفشٍ كما كان فى الماضى. ففى بقاع كثيرة من العالم، أدى طول فترة الانتعاش الاقتصادى، والاعتراف ظاهريًا على نطاق واسع بمنافع العيش فى مجتمع متحضر، إلى تلطيف الدوافع الوحشية والسادية التى كانت تكشف عن نفسها بانتظام فى الأزمنة الأشد بربرية. وفى حين أن الصراعات المسلحة ظلت تتأجج وتتفاقم حول العالم كما كانت فى الماضى، فإن البشرية لم ترَ شيئًا كالفوضى المدمرة على نحو يثير الغثيان التى حدثت منذ أكثر من ٦ عقود، عندما مات عشرات الملايين من الجنود ومن المدنيين الأبرياء خلال الحرب العالمية الثانية.

بالطبع هناك قليل من الشك فى أن هيمنة الولايات المتحدة العسكرية وترسانتها النووية الهائلة، وكذلك قبول الأمم الأخرى القديم بدورنا كشرطىٍّ عالمى يُلجأ إليه كحلٍّ أخير، ساعدت على تعزيز درجة من السِلم غير مسبوقة فى فترة ما بعد الحرب. أمّا الآن، ومع تهيؤ الولايات المتحدة لفقدان مكانتها على رأس المائدة الجيوسياسية، واحتمال حدوث تدافع شديد على الموارد الأساسية، فإن كثيرًا من التطورات توحى بأن العالم على شَفير تحوّل مزعزِعٍ لصالح العنف المتصاعد والتفجر المتكرر للأعمال العدائية بين الأفراد والجماعات والأمم.

من الممكن القول بأن مثل هذا التحول قد يكون جاريًا بالفعل. ففى التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦، الذى حمل عنوان "دول فى صراع مسلح"، ذكر برنامج أوبسالا

لبيانات الصراعات، التابع لقسم أبحاث السلام والصراعات بجامعة أوبسالا Uppsala، أن "عدد الصراعات فى العالم لم يعد يتراجع ... فإن مؤشر انخفاض عدد الصراعات ... الذى بدأ أوائل تسعينيات القرن العشرين يبدو الآن أنه توقف"، ووفقًا لبرنامج أوبسالا، الذى يتخذ من السويد مقرًا له، فقد جاء هذا الانعكاس بعد نحو عقد ونصف من التراجع المستمر. علاوة على ذلك، أعرب الباحثون عن مخاوف من أن الصراعات الحالية "مطولة للغاية"؛ لأن هذا التطور يدل على "أن جهود المفاوضات الناجحة فى التسعينيات لم تعد تُبذل بالقوة أو الفعالية نفسها".

وتلمح البيانات الخاصة بالجرائم فى الولايات المتحدة - وإن كانت لا تنطبق بالضرورة على البلدان الأخرى - أيضًا إلى حدوث انتقال من نوع ما، فطبقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالى، ارتفعت معدلات جرائم العنف فى الولايات المتحدة بنسبة ١,٩٪ فى ٢٠٠٦، وهى الزيادة السنوية الثانية على التوالى، وكانت قد انخفضت قبل ذلك على مدى ١٣ سنة على التوالى، وإن كانت وتيرة التراجع قد تباطأت منذ ١٩٩٨. وإنصافًا، فإن بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالى لسنة ٢٠٠٧ كشفت عن أن معدل جرائم العنف - التى تشمل القتل العمد والخطأ والاغتصاب بالإكراه والسطو والاعتداء الجسيم - انخفض من جديد بنسبة ١,٤٪. لكنَّ الزخْم الانخفاضى تضاءل بكل وضوح.

سيجادل كثيرون طبعًا بأن الاستقرار الظاهر لا يتساوى مع انعكاس الاتجاه. ولكنْ هناك دلائل أخرى تشير إلى مزاج اجتماعى يزداد سخطًا حول العالم. فقد صارت اللغة العدائية، والتأكيدات الجازمة بأن الصراع المسلح ربما يكون أفضل طريقة لحل الخلافات، شيئا اعتياديًا على نحو متزايد. ففى مارس ٢٠٠٨، على سبيل المثال، حذر الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز من أن هجوم كولومبيا على معسكر للمتمردين عبر الحدود فى الإكوادور "يمكنه إشعال حرب"، على حد قول مراسل وكالة أسوشييتد برس أيان جيمس Ian James. وقبل ذلك بشهر، كانت صحيفة ديلى ميل Daily Mail اللندنية قد ذكرت فى تقرير لها بعنوان "مخاوف الحرب تضع القوات

البريطانية فى وضع الاستعداد مع إعلان كوسوفو تحررها". أن "الخوف من اندلاع حرب جديدة فى البلقان استحوذ على العواصم الغربية ... بعد أن أعلنت دولة كوسوفو، التى تشبه برميل بارود، استقلالها عن جارتها القوية صربيا". ورغم أن الواقعتين تبينان أنهما إنذاران كاذبان، فإنهما تعكسان تحولاً فى المزاج يبدو -على نحوٍ متزايد - ملتهبًا أكثر من كونه تصالحيًا، عندما تثور الصراعات.

وفى الأثناء، حمل تقرير لجورج جان، نشرته أسوشييتد برس فى يناير ٢٠٠٨، تحذيرات من رئيس أركان الجيش الروسى من أن "موسكو قد تستخدم أسلحة نووية فى الضربات الوقائية". وفى ذلك الشهر نفسه، وعلى حد قول أيان تراينور Ian Traynor الصحفى فى جارديان البريطانية، فإن رؤساء أركان قوات مسلحة سابقين من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وهولندا وضعوا خطة "راديكالية" لإعادة تنظيم حلف الناتو تقوم على أن "الغرب يجب أن يكون جاهزًا للجوء إلى هجوم نووى استباقى لمحاولة وإيقاف انتشار وشيك للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى". فجأة، صار موضوع الضربة الأولى النووية المخيفُ -الذى كان من المحرمات سابقًا - مجرد خيار إستراتيجى آخر.

بوادر الوعى

إن الوعى المتزايد على نطاق واسع بنظام عالمى ناشئ، تواصل فيه أمم كالصين وروسيا وغيرهما إحراز تقدم على حساب الولايات المتحدة، يساعد أيضًا على رفع درجة الحرارة الجيوسياسية. وكما أشار خبير السياسة الخارجية جى. جون إيكنبرى، فإن "انتقالات السلطة مشكلة متكررة فى العلاقات الدولية" والتى تكون "محفوفة بالمخاطر ... عندما تحتل دولة مكانة قيادية فى النظام الدولى، فلا يكون هناك حافز - لديها ولا لدى الدول الضعيفة - لتغيير النظام القائم. ولكن عندما تنمو قوةُ دولةٍ متحديةٍ وتضعف قوةُ الدولة القائدة، ينشأ تنافس إستراتيجى، ويصبح الصراع - الذى قد يفضى إلى الحرب - أمرًا محتملاً".

لقد ظهرت هذه البوادر بطرق عديدة، فقد كثَّف منافسو الولايات المتحدة القدامى مثل فنزويلا وإيران، فضلاً عن روسيا، خطابهم المناوئ للأمريكان، ساعين إلى إثارة موجة كبيرة من الكراهية ضد الولايات المتحدة والمصالح الغربية الأخرى. وعلى سبيل المثال، أبرزت وكالة رويترز، فى تقرير نشرته فى يوليو ٢٠٠٧ بعنوان "إيران وفنزويلا فى محور وحدة ضد الولايات المتحدة"، ملاحظات للرئيس الفنزويلى شافيز بخصوص خطط البلدين "لهزيمة إمبريالية أمريكا الشمالية". وطبقًا لتقرير بقلم رايان لوكاس Ryan Lucas، نشرته وكالة أسوشييتد برس بعنوان "روسيا تنتقد التفكير الإمبريالى الأمريكى"، وصف وزير خارجية روسيا فى فبراير ٢٠٠٨ "الخطط الأمريكية لبناء درع دفاعى صاروخى عالمى بأنه مثال على التفكير الإمبريالى، وأشار إلى ... أن الولايات المتحدة تستخدم هذه المنظومة لمحاولة تطويق روسيا". وبعد ذلك بخمسة أشهر قالت روسيا إنها ستكون مضطرة إلى "الرد بوسائل عسكرية" إذا مضت الولايات المتحدة قدُمًا بعد الاتفاق على صفقة ذات صلة بهذا الموضوع مع جمهورية التشيك، وذلك وفقًا لما ذكرته بى بى سى نيوز تحت عنوان "روسيا تحذر من الدرع الأمريكى التشيكى".

فى عدد متزايد من المواقف، كانت الكلمات القاسية تقابل بأفعال استفزازية. فعلى سبيل المثال، كشف تقرير لمراسل صحيفة ديلى تلجراف ريتشارد سبنسر Richard Spencer، بعنوان "كوريا الشمالية تستفز الولايات المتحدة بتجربة صاروخية" نُشر فى مارس ٢٠٠٨، عن أن هذه الدولة المارقة "أطلقت وابلاً من الصواريخ التجريبية، فى ردّ يُعدّ تحديًا للمطالب الأمريكية بشأن إزالة أسلحتها النووية، ولحكومة محافظة جديدة فى الجنوب". كما ألقى تقرير لمراسل وكالة الصحافة الفرنسية نيك كولمان Nick Coleman، بعنوان "روسيا تتخلى عن معاهدة تسليح أساسية من زمن الحرب الباردة"، نشر فى نوفمبر ٢٠٠٧، الضوءَ على عدد من الخطوات العدوانية التى اتخذتها موسكو على مدار العام، ومن ضمنها قرارها "تجديد دوريات قاذفات القنابل الإستراتيجية والانسحاب من ... معاهدات نزع السلاح الأساسية". وفى مايو ٢٠٠٨،

أفادت أيضًا وكالة الأنباء، التى تتخذ من فرنسا مقرًا لها، تحت عنوان "استعراض عسكرى للصواريخ النووية عبر الساحة الحمراء" أن "الصواريخ النووية والدبابات ظهرت فى استعراض عسكرى ... عبر الساحة الحمراء، لأول مرة منذ العهد السوفييتى"، فيما "حذر" الرئيس الجديد ديمترى ميدفيديف "الدول الأخرى من الطموحات غير المسئولة التى قال إنها يمكن أن تشعل فتيل الحرب".

لكنَّ عددًا من المراقبين يرون أن قرار الرئيس الروسى، الذى صار رئيس وزراء فلاديمير بوتين فى أغسطس ٢٠٠٨، بإرسال قوات إلى إقليم أوستيا الجنوبية الجورجى الانفصالى، فى أعقاب هجوم القوات الجورجية على العاصمة تسخينفالى، كشف عن أسلوب جديد جازم وجرىء. ففى تحدٍ سريع ومباشر لحليفٍ رئيسٍ للولايات المتحدة فى المنطقة، أحرز بوتين نصرًا "ليس فقط على جورجيا بل أيضًا على الغرب، والذى ظل يحاول إبعاد البلدان الواقعة على حدود روسيا الغربية وتحويلها إلى بلدان ديمقراطية صديقة وموجهة نحو السوق"، وفقًا لتقرير نشرته مجلة "ذى إيكونومست" فى أغسطس ٢٠٠٩ بعنوان "روسيا تُبعث من جديد". "والآن، بعد أن أبانت روسيا عما يمكن أن يحدث لمن ينأون بأنفسهم عنها، فإن الإقدام على مثل هذا الفعل سيكون أصعب مستقبلاً".

ليس مفاجئًا أن الأمة التى يراها كثيرون كأخطر منافس للولايات المتحدة صارت أيضًا حازمة بشكل متزايد قولاً وفعلًا. فقد جاء فى تقرير نشرته صحيفة تشاينا ديلى China Daily فى مايو ٢٠٠٧، بعنوان "الصين تحذر من احتمال إشعال الولايات المتحدة سباق تسلح"، أن هذه القوة الآسيوية الصاعدة انضمت إلى روسيا "فى انتقاد خطة أمريكية لبناء منظومة دفاع صاروخى فى أوروبا، قائلةً إن المنظومة قد تشعل سباق تسلح". وقال ناطق رسمى باسم وزارة الخارجية الصينية، متحدثًا بلغة دبلوماسية موزونة لم تنجح إلا قليلاً فى التخفيف من خطورة الرد، إن "أثر منظومة دفاع صاروخى على الدفاع الإستراتيجى والاستقرار لا يساعد على الثقة المتبادلة بين الأمم الكبرى وعلى الأمن الإقليمى .... بل إنه قد يسبب أيضًا مشكلة انتشار للأسلحة".

لقد أورد تقرير للكاتب روان كاليك Rowan Callick، نشرته صحيفة أستراليان Australian فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "الصين تحذر الولايات المتحدة للابتعاد عن تايوان"، تفاصيل "سلسلة من الحوادث" بين البلدين، من ضمنها رفض الصين السماح لكاسحتى ألغام أمريكيتين جرفتهما العواصف بالاحتماء فى مرفأ هونج كونج العميق، ومنعها المفاجئ الإذن لحاملة الطائرات الأمريكية كيتى هوك والسفن الثمانية المرافقة لها بزيارة مخططة منذ فترة طويلة إلى هونج كونج بمناسبة عيد الشكر (وهو ما أعقبه حينذاك تغير مفاجئ وغير مفهوم فى المواقف بعد أن غادرت جميع السفن المنطقة)، وقرار الصين وقف زيارة معتادة ربع سنوية تقوم بها طائرة شحن تحمل إمدادات للقنصلية الأمريكية على الجزيرة.

كما أن الصين أغضبت الولايات المتحدة ودولاً أخرى كثيرة عندما أسقطت قمراً صناعياً متقادماً للأرصاد الجوية فى يناير ٢٠٠٧ بإنذار مسبق قصير، مستخدمةً فيما يبدو صاروخاً باليستياً متوسط المدى أُطلق من قاعدة أرضية. ووفقا لتقرير لجوزيف كان Joseph Kahn، ورد بصحيفة نيويورك تايمز بعنوان "الصين تظهر حزماً فى اختبار الأسلحة"، والذى تناول هذه الواقعة بالتفصيل، فإن هذا التحرك "اعتبره خبراء شؤون شرق آسيا العمل العسكرى الصينى الأشد استفزازاً منذ أن أجرت تجارب صاروخية قبالة ساحل تايوان منذ أكثر من عقد مضى". وقالت الصحيفة إنه "على خلاف ما حدث فى مناورة تايوان العسكرية، كانت الرسالة هذه المرة موجهة بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة فى الفضاء".

يرى البعض أن هذه التحديات ليست إلا عينة مما سيأتى. حيث ألقى مقال لجوناثان آر. لاينج Jonathan R. Laing، نشرته مجلة بارونز فى يونيو ٢٠٠٦ بعنوان "ما المشكلة التى يمكن أن تحدث مع الصين؟"، الضوء على تأكيد من جانب جون ميرشايمر John Mearsheimer، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، بأن "مواجهة حادة بين الولايات المتحدة والصين ستكون أمراً حتمياً فى غضون ٢٠ سنة، إذا استمرت الصين فى النمو بوتيرتها الحالية"، وأضافت المجلة أن "تنبؤات مماثلة

بشأن اليابان والولايات المتحدة نشرت فى العقود السابقة للحرب بين الدولتين"، وأشار محللون آخرون إلى عوامل مساعدة عديدة من شأنها أن تفجر صدامًا خطيرًا بين البلدين. ففى يناير ٢٠٠٨، على سبيل المثال، قال روبرت كاجان Robert Kagan، مؤسس مشروع القرن الأمريكى الجديد (مركز أبحاث تابع للمحافظين الجدد كان قد مارس ضغوطًا لغزو العراق)، لصحيفة دى تسايت Die Zeit الأسبوعية الألمانية، فى مقال بعنوان "مؤسس مشروع القرن الأمريكى الجديد يتنبأ بحرب بين الولايات المتحدة والصين"، بأن "مشكلة تايوان يمكن أن تنفجر فى أى لحظة". وذكر تقرير لوليام ميلور William Mellor ولى- مين ليم Le-Min Lim، نشرته صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون فى أكتوبر ٢٠٠٦، أن جين ريجوانج Jin Riguang، وهو مستشار للحكومة الصينية للنفط والغاز الطبيعى وعضو باللجنة الدائمة للمؤتمر الاستشارى السياسى للشعب الصينى، قال إنه يتوقع أن "يرى الصين والولايات المتحدة تدخلان فى صراع على الطاقة فى السنوات المقبلة".

حرارة منبعثة من البقاع الساخنة

لكنَّ هذه الأنواع من الثورات ليست نهاية المطاف. فبجانب احتمال حدوث مواجهات عسكرية واسعة النطاق قد تكون مدمرة، تشير الشواهد إلى أن الإرهاب العالمى بدأ يتحول إلى تهديد أكثر انتشارًا مما كان عليه فى العقود الماضية. ويعتقد كثير من المراقبين أن هذا التطور عززته إلى حد كبير الإخفاقات العسكرية فى العراق وأفغانستان وصور مشابهة مما يسمّيه المؤلف تشالمرز جونسون "الضربة المرتدة"، ويقصد بها الاستجابات العدائية تجاه التدخلات الأمريكية، مقنّعة كانت أم غير ذلك، فى الشرق الأوسط وفى بقاع ساخنة عديدة حول العالم. ووفقًا لتقرير أعده ديفيد ماكيبى David McKeeby، فإن وزارة الخارجية الأمريكية أوردت فى تقريرها السنوى، الذى حمل عنوان "تقارير حول الإرهاب على مستوى الدول ٢٠٠٦"، أن "تكتيكات

إرهابيـة جـديدة وارتفـا ع حـاد فى العنف فى العـراق أديا إلى زيادة بنسـبـة ٢٥٪ فى الحوادث الإرهابية حول العالم".

ولا ريب أن الشرق الأوسط الغنى بالنفط يمثل مرجل زعزعة جيوسياسـية منذ فـترة طويلة. ولكنْ فـى السنوات الأخـيـرة، تصـاعـد القلق بفـعل الغضب والكراهيـة المتصـاعـدين تجـاه إسـرائيل والولايات المتـحـدة فـيـمـا يتـعلق بمأزق عـدم وجـود دولة للفلسطينيين، وكـذلك الصـراعـات المسـتـمرة بين إسـرائيل والجمـاعـات الإرهابيـة مـثل حماس وحزب الله، والتى يعتقد أن كثيراً منها مدعوم من سـوريا وإيران وغيـرهما من المصالح الإرهابية فـى المنطقة. كما تنبع التوترات أيضًا من نفوذ الحركة الإسلامية الراديكالية المتسع، حيث ساعدت التيارات الديمغرافية المتعاكسة، التى أشرنا إليها آنفًا، على زيادة خطر الاتجاه نحو عدم الاستقرار والعنف فى المناطق التى تؤجج فيها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، بطبيعة الحال، المشاعر المناوئة للغرب.

لقد أثارت نوايا إيران الإستراتيجية فى المنطقة، لاسيما فيما يتصل بطموحات البلد النووية، مخاوف من حدوث صـرا ع مميت واسع المدى. فعلى الرغم من أن إيران، رابع أكبر منتج للنفط فى العالم، قد أنهت برنامجها للأسلحة النووية قبل ذلك بأربع سنوات، بحسب تقديرٍ للمخابرات الأمريكية فى ديسمبر ٢٠٠٧، فإن كثيرا من المراقبين ما زالوا يعتقدون أن اهتمام إيران المستمر بتعزيز قدراتها لتوليد الطاقة الذرية جزء من خطة أوسع نطاقًا تهدف إلى تطوير وجود نووى عدوانى. ووفقًا لتـقرير لبـاريسـا حافظى Parisa Hafezi، نشرته وكالة رويترز فى يوليو ٢٠٠٨ بعنوان "إيران تضرب تل أبيب والسفن الأمريكية إذا هوجمت"، فإن مثل هذه المخاوف فجرت تكهنات متزايدة بأن إسـرائيل أو الولايات المتـحـدة قد تشن هـجـمـة اسـتـبـاقـيـة ضـد هذه الدولة الشرق أوسطيـة، فـهـددت إيران بدورها بأن "تضـرب تل أبيب والسـفن الأمـريكيـة فى الخليج والمصالح الأمريكية حول العالم فى حال تعرضها للهجوم، على خلفية أنشطتها النووية محل النزا ع".

لقد حرّضت ضغوط مجاراة هذا الجار المزعج، علاوة على البحث عن بدائل للوقود الحفرى، الآخرين المجاورين له على السعى للحصول على التكنولوجيا النووية، لأغراض يزعمون من جديد أنها سلمية. ففى يناير ٢٠٠٨، على سبيل المثال، كشفت الإمارات العربية المتحدة عن خطط لإنشاء برنامج للطاقة الذرية، "لتكون أول دولة عربية تمضى قدمًا فى طموحاتها المعلنة لتطوير الطاقة النووية"، على حد قول راولا خلف Rhoula Khalaf المحررة بصحيفة فاينانشال تايمز، والتى أضافت قائلة إن الدول العربية فى منطقة الخليج الفارسى وغيرها أعربت عن اهتمام مماثل. لقد انتشرت الرغبة فى امتلاك سلاح نووى بسرعة بين تلك الدول، مما يُلمح إلى وجود تزاحم متسارع بينها وهى تشق طريقها قُدمًا خوفًا من أن تُترك فى المؤخرة. ومن بين الساعين إلى اقتناء الطاقة النووية، بحسب التقارير، ألبانيا ونيجيريا وغانا وفنزويلا وجورجيا وإندونيسيا وفيتنام. ومع ذلك، يزداد مع تنامى هذه الأعداد احتمالُ أن يكون هناك دول أخرى مثل إيران، أو حتى أسوأ منها. ووفقا لخبير استشهدت به صحيفة "ذى كريستيان ساينس مونيتور"، فى مقال لهوارد لافرانشى بعنوان "سعى إيران وراء الطاقة النووية يدق أجراس الخطر"، فإنه ليس "صعبًا جداً أن نتنبأ بعالم يضم عشرات من الدول الافتراضية التى تمتلك الأسلحة النووية القادرة على صنع قنبلة ذرية بسبب ما لديها من تكنولوجيا ومواد نووية، وإيران تمثل مركز الخطر فى هذا السيناريو المستقبلى".

فى الحقيقة، بعد إعلان كوريا الشمالية اختبارها قنبلة نووية فى أكتوبر ٢٠٠٦، حذر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة – طبقًا لوكالة رويترز– من أن "ما يصل إلى ٣٠ بلداً ربما تطور القدرة على إنتاج أسلحة نووية ما لم يتم بذل المزيد من الجهود للتعامل مع ظاهرة انتشار هذه التكنولوجيا". وذكرت وكالة الأنباء فى تقرير أعده كارين ستروهيكر Karin Strohecker بعنوان "مزيد من البلدان يمكنها تطوير قنابل نووية"، إن "خمسة بلدان، وهى الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، أعلنت سابقًا عن أسلحتها النووية ووقعت على اتفاقية منع الانتشار

النووى"، فى حين أن "الدول الأربع الأخرى ... المعروف أنها تمتلك قنبلة ذرية هى الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية".

بل والأكثر إنذاراً بالخطر أن التقارير تشير إلى أن الإرهابيين والعناصر المارقة الأخرى ضاعفوا جهودهم لوضع أيديهم على أسلحة نووية. ففى مارس ٢٠٠٨، على سبيل المثال، اتهم نائب الرئيس الكولومبى "مقاتلى العصابات الشيوعيين فى بلده بمحاولة الحصول على مواد مشعة تتيح لهذه الجماعة المسلحة إمكانية تطوير ما يسمى بالقنبلة القذرة"، وفقًا لمقال فى صحيفة وول ستريتيت جورنال بقلم جون ليونز John Lyons، تحت عنوان "كولومبيا تقول إن جماعة فارك المسلحة تسعى لصنع قنبلة قذرة". وكشف تقرير نشره موقع وورلد نت ديلى فى يناير، بعنوان "انطلاق البحث عن مكونات القنبلة القذرة"، عن أن "عملاء المخابرات البريطانية فى مواقع منتشرة فى أنحاء أوروبا يتزعمون عملية بحث عن يورانيوم مخصب ربما يكون مفقوداً من مخزونات روسيا التى لا تخضع لحراسة جيدة".

ويرى كثير من المراقبين أنه لا جدال حول مدلولات الحملة المتزايدة الانتشار لاقتناء التكنولوجيا والمعرفة النووية، سواء وصفت بأنها سلمية أم لا، فقد نقل تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية فى نوفمبر ٢٠٠٧، بعنوان "سيناريو كارثى إذا حصلت مصر والسعودية على التكنولوجيا النووية"، عن وزير إسرائيلى كبير تأكيده أن "الطموحات النووية المصرية والسعودية، إلى جانب نشاط إيران النووى، ستؤدى إلى سيناريو كارثى". وقبل ذلك بعشرة أشهر فقط، حذرت جماعة من العلماء البارزين على الجانب الآخر من الأطلنطى من أن "العالم اقترب من خراب نووى وكارثة بيئية" - بسبب الأزمتين الذريتين مع إيران وكوريا الشمالية بالدرجة الأولى- وحركت عقرب الدقائق بساعتها الرمزية المسماة "ساعة يوم القيامة" بمقدار دقيقتين ليشير إلى ٥ دقائق قبل منتصف الليل، طبقًا لأليكس موراليس Alex Morales من وكالة بلومبيرج.

حشد القوة النارية التقليدية

إن احتمال حصول طائفة، حتى ولو صغيرة، من الأنظمة غير المستقرة أو المعادية، على الأسلحة النووية يمثل بلا شك أسوأ نوع من التهديد للبشرية. لكنَّ المخاوف فى الواقع لا تنتهى هناك. فقد سعى عدد متزايد من البلدان والجماعات أيضًا إلى بناء مخزونات كبيرة ذات قدرة تدميرية من القوة النارية التقليدية، وساعدها على ذلك المحاولات الشرسة من جانب صانعى الأسلحة العالميين، ومن ضمنهم الولايات المتحدة وروسيا، لإبرام صفقات بيع الأسلحة. وفى حالة روسيا، نجد أن المكاسب المفاجئة المحققة من بيع النفط والغاز، وغيرهما من السلع، سمحت لموسكو بتقديم شروط مغرية لبيع صواريخ أرض جو ومقاتلات نفاثة، وغيرها من الأسلحة رفيعة التكنولوجيا، فى محاولة لاستعراض قوتها حول العالم.

لقد دفعت الظروف الجيوسياسية المتدهورة فى الشرق الأوسط الولايات المتحدة، التى تعانى ضغوطا مالية، إلى الاستمرار كمورد نشط للأسلحة، لهذه المنطقة ولغيرها. ففى يوليو ٢٠٠٧، على سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة "عن اتفاقيات عسكرية قيمتها ٢٠ مليار دولار مع السعودية، و١٣ مليار دولار مع مصر، و٣٠ مليار دولار مع إسرائيل، فى محاولة منها مقاومة إيران"، وذلك حسبما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية تحت عنوان "اتفاقيات أسلحة أمريكية لمقاومة إيران وسوريا". والهدف من هذه الاتفاقيات –وفقًا لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس– هو "مساندة انخراطنا الدبلوماسى المستمر فى المنطقة". هل كانت مجرد صدفة أن يذكر صحفى وكالة رويترز ديفيد برونستورم **David Brunnstrom** قبل ذلك بثلاثة أشهر فقط أن الولايات المتحدة "أعربت عن قلقها ... من مبيعات روسيا من الأسلحة لإيران وسوريا وفنزويلا، واتهمت موسكو بالاستئساد على جيرانها"؟

ولكن فى حين ظلَّ الشرق الأوسط الغنى بالنفط محور اهتمام أساسيًا، تشير التطورات إلى أن القلاقل المستقبلية يمكن أن تنشأ من عدد من الأماكن، من ضمنها

ما كان يسمى تقليديا "ساحة أمريكا الخلفية". حيث إن فنزويلا - كما هو الحال مع إيران، البلد جيد التسلح الذى يزداد جزمًا- أثارت قلاقل كثيرة، وعلى الأخص بين الدول الواقعة فى نطاق إطلاق النار بالنسبة لهذه الدولة المشاغبة فى أمريكا الجنوبية. فوفقا لتقرير نشرته صحيفة إل يونيفيرسال El Universal فى فبراير ٢٠٠٨، بعنوان "الولايات المتحدة: فنزويلا تشترى أسلحة تزيد أربع أضعاف عما تحتاج"، زعم اثنان من كبار قادة المخابرات الأمريكية أن فنزويلا "اشترت ما يصل إلى أربعة أضعاف عدد الأسلحة التى تحتاجها للدفاع الوطنى، وذلك بهدف زعزعة بلدان المنطقة القريبة من الولايات المتحدة".

ليس مفاجئًا أن تلك الجهود دفعت آخرين فى المنطقة إلى فعل الشىء نفسه، قلقًا من المخاطر التى تثيرها جارتهم المولعة بالقتال. فوفقا لمقال نشرته صحيفة "ذى كريستيان ساينس مونيتور" لأندرو داونى Andrew Downie فى يناير ٢٠٠٨، بعنوان "هل أمريكا اللاتينية مقبلة على سباق تسلح؟"، فإن "الإنفاق العسكرى الزائد من قبل فنزويلا والبرازيل والإكوادور، علاوة على مشتريات الأسلحة الكبيرة من قبل شيلى وكولومبيا، ربما يؤذن ببداية سباق تسلح فى أمريكا الجنوبية، وهى المنطقة التى لم تشهد حربًا كبيرة بين الأمم منذ عقود ... ويقول مايكل شيفتر Michael Shifter، نائب رئيس السياسات فى مركز الحوار بين الأمريكتين فى واشنطن: "هناك مخاطرة حقيقية أن يتصاعد هذا الوضع، ومن الممكن أن يصير بالغ الخطورة".

هناك بقاع أخرى من العالم شهدت أيضًا اندفاعا بادى التهور نحو العسكرة المتزايدة. يقول جون فيفر John Feffer، المدير المساعد لمشروع السياسة الخارجية تحت المجهر بمعهد دراسات السياسة بواشنطن، فى مقال نشرته مجلة جابان فوكاس Japan Focus فى مارس ٢٠٠٨، إن "خمسة من البلدان الستة المنخرطة فى المحادثات السداسية (الرامية إلى مجابهة التهديد النووى الكورى الشمالى) زادت إنفاقها العسكرى بنسبة ٥٠٪ أو أكثر. أما البلد السادس، وهو اليابان، الذى يعدّ قوة عسكرية إقليمية، فقد حافظ على نمو مطرد فى ميزانيته العسكرية، مع وضع رهانات كبيرة على

المظلة العسكرية الأمريكية فى الوقت نفسه. وكل بلد فى المنطقة يستثمر الآن مبالغ مذهلة فى منظومات الأسلحة الجديدة والقدرات الهجومية الجديدة".

وبالمثل، فإن مجموعة من الموردين العالميين يسعون بشراسة إلى مجاراة هذا الطلب بتكنولوجيا متطورة وأسلحة مدمرة. فقد جاء فى تقرير نشرته وكالة الصحافة الفرنسية فى مارس ٢٠٠٨، بعنوان "الولايات المتحدة وروسيا والصين فى صراع شرس على بيع المقاتلات النفاثة فى آسيا"، أن "الولايات المتحدة تستعد لمنافسة شديدة من روسيا والصين، بينما تضع الاقتصادات الآسيوية ذات الفائض النقدى أعينها على هذا الثلاثى للحصول على نوع جديد من المقاتلات النفاثة لتعزيز قواتها الجوية، على حد قول الخبراء". وأضافت وكالة الأنباء أنه "مع انطلاق آسيا قدمًا فى التحديث العسكرى ونمو قدرتها، تريد الولايات المتحدة الاحتفاظ بصدارتها فى المبيعات الدفاعية فى المنطقة التى جذبتها العروض منخفضة التكلفة المقدمة من روسيا والصين"

ارتفاع موجة التوترات

إن الميزة الإستراتيجية ليست هى الاعتبار الوحيد بالطبع. فهناك احتكاكات جيوسياسية أثارتها الضغوط الاجتماعية والضغوط على مستوى القاعدة الشعبية، ومن ضمنها الانقسامات الديمغرافية، والاختلافات الدينية والعرقية وغيرها من الاختلافات الأيديولوجية، والمخاوف الاقتصادية كتفاوت الثروات وركود الأجور، والصراعات ذات الصلة بالموارد. ففى تقرير بعنوان "تكاليف الأرز المرتفعة تثير مخاوف من حدوث قلاقل فى آسيا"، ذكر مراسل صحيفة نيويورك تايمز كيث برادشر فى مارس ٢٠٠٨ أن "قلة جميع أصناف الغذاء وارتفاع أسعارها تسببا فى توترات، بل وعنف حول العالم فى الشهور الأخيرة". وقالت الصحيفة إنه، علاوة على عمليات نشر القوات فى باكستان والاحتجاجات فى إندونيسيا وضوابط الأسعار فى الصين، "تفجرت أعمال الشغب

المرتبطة بالغذاء ... فى غينيا وموريتانيا والمكسيك والمغرب والسنغال وأوزباكستان واليمن". وبالمثل، كتب بن راسل Ben Russell، مراسل صحيفة إندبندنت Independent مقالا حمل عنوان "وزير يحذر: المياه ستكون سببًا للحرب إلا إذا تصرّف العالم الآن".

فى الواقع، لا يكاد يكون هناك شك فى أن الفجوات المتنامية بين إمدادات الموارد الأساسية والطلب عليها، وكذلك التوزيع غير العادل للإمدادات، ستكون قوة محركة كبيرة تثير المواجهة والصراع المسلح فى البلدان والمناطق حول العالم. فمعظم المراقبين، على سبيل المثال، يعتقدون أن تورط الولايات المتحدة القديم والمتصاعد – حتى وقت قريب على الأقل – فى الشرق الأوسط، بما فى ذلك الحربان المشئومتان فى العراق وأفغانستان، له علاقة – بل كل العلاقة – بتأمين إمدادات الطاقة لمن هو أكبر مستهلك للطاقة فى العالم حسب نصيب الفرد منذ فترة طويلة. وبالمثل فإن التعطش، الذى لا يبدو عليه الشبع، إلى النفط والغاز الطبيعى وغيرهما من السلع فى الصين وغيرها من الأمم الصاعدة اقتصاديًا، قد أفرخ عدوانية متزايدة فى كل قارة.

وفى مقال نشرته صحيفة فاينانشال تايمز فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "غازبروم تخطط لانتزاع غاز إفريقيا"، ذكر المراسلان ماثيو جرين Matthew Green وكاثرين بيلتون Catherine Belton أن مجموعة الطاقة الروسية التى تملكها الدولة "تتفاوض بحزم" و"تسعى إلى الفوز بإمكانية الوصول إلى الاحتياطيات الهائلة فى نيجيريا، مما يصعد المخاوف بين الحكومات الغربية حول قبضتها المتزايدة القوة على إمدادات الغاز إلى أوروبا". وعلى نحو منفصل، تناول تقرير نُشر فى يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "غزو بوتين القطب الشمالى" بالتفصيل "محاولة مذهلة" من قبل روسيا – وصفها بوتين بأنها "استعراض عضلات"– "لانتزاع مساحة شاسعة من القطب الشمالى لاستغلال إمكانياتها من النفط والغاز والثروة المعدنية". وطبقًا لصحيفة ديلى ميل، فإن "التحرك المثير استفز احتجاجات دولية عنيفة". وفى حين أن الولايات المتحدة، ودول غيرها، رفضت الزعم الروسى انطلاقًا من قواعد القانون الدولى المقررة، فإن واقع اليوم يدل

على أن الأمور لن تنتهى عند هذا الحد. والحقيقة أن مقالا لراندى بوسويل Randy Boswell، نشرته وكالة كانويست نيوز سيرفيس Canwest News Service فى أغسطس ٢٠٠٨، ألقى الضوء على ملاحظات صدرت عن أكبر مسئول أمريكى فى حرس السواحل كشفت عن "تحول مخطط فى السياسة الخارجية الأمريكية، من البحث العلمى إلى السيادة والوجود الأمنى فى مياه ألاسكا الإقليمية التى تحدّ الأراضى الكندية والروسية".

هناك مناطق أخرى نائية بشكل مماثل أثارت أيضًا اهتمامًا واسعًا، وكذلك التهديد بصدامات عنيفة وحرب شاملة. فقد كشف تقرير لليو لويس Leo Lewis، نشرته صحيفة تايمز البريطانية فى ديسمبر ٢٠٠٧، عن أن "الحكومة اليابانية تدبر فى الخفاء خططًا للبحث عن الكنوز تحت المائية فى أعماق بحر الصين الشرقى فى محاولة ملحّة لتأمين إمدادات فيتامينات الصناعة ... جلاميدُ ضخمة سوداء تحت سطح البحر يحتمل أن يوجد بها تراكمات من معادن نادرة منبثقة من باطن الأرض". وأضافت الصحيفة أنه فى حين أن "اليابان قد تحقق حلمًا قديمًا باستقلالها فى الموارد عن جارتها الصين المشاغبة أحيانًا، فإن التنقيب نفسه قد يصبح مفجرًا لنزاعات مريرة بين طوكيو وبكين".

فى الواقع، إن النفوذ الأمريكى المتضائل، والتجارة عبر الحدود المتراجعة، وآثار التدهور الاقتصادى المستمر، ستثير على الأرجح ادعاءاتٍ ملكيةٍ متزايدةَ العدوانية، تتجاهل القواعد الدولية المقررة والالتزامات تجاه الدول الأخرى. فحتى وقت قريب، كان معظم البلدان يعضد المعاهدات واتفاقيات التجارة. لكنَّ هذه الاتفاقيات "قامت على أساس الازدهار الاقتصادى"، وفقا لما كتبه المؤلف والمحلل الجيوسياسى جيفرى آر. نيكويست Jeffrey R. Nyquist فى تعليق له فى ديسمبر ٢٠٠٧، فعندما يتحول نظام "الكسب تلو الكسب" إلى "الوقوف عند نقطة الصفر"، سيتنحى كثيرون إلى جانب الطريق. وأشار كاتب العمود فى صحيفة واشنطن بوست روبرت جيه. صمويلسون أيضًا إلى أن النظام الاقتصادى العالمى "يعتمد على إحساس مشترك بأن معظم الأمم

تحصل المنفعة"، ولكن "كلما ازداد سعى بعض البلدان إلى تحقيق مصلحة خاصة، حذا الآخرون حذوهم".

إن الصين وروسيا تبدوان جادتين فى السعى لتحقيق هذه الغاية من قبل، مما يخلق منافسة شديدة بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا واليابان والدول الأخرى فى الاندفاع المحموم إلى تأمين السبْق فى الوصول إلى الأسواق الرئيسة والموارد الحيوية. فقد ذكر مقال بقلم "مايكل إليوت Michael Elliott، نشرته مجلة تايم فى يناير ٢٠٠٧ بعنوان "الصين تتحدى العالم" تفاصيل النهج التوسعى الذى بدأت تتبعه القوة الآسيوية من قبل. ووفقًا للمجلة الإخبارية الأسبوعية، فإن شهية الصين للمواد الخام "أحدثت تحولاً فى الاقتصادات من أنجولا إلى أستراليا". وأشار التقرير إلى أن هذه الدولة تسعى بنشاط فى كل أنحاء العالم إلى تحويل "القوة التجارية إلى عضلات سياسية حقيقية". وبعد ذلك بأحد عشر شهرًا، نشرت صحيفة إندبندنت البريطانية عنوانًا رئيسًا لأندرو جرايس Andrew Grice يقول: "الصين تنتصر بينما تخفق أوروبا فى تأمين اتفاقية تجارة مع أفريقيا".

كما أن ثالث أكبر مستهلك للطاقة فى آسيا دخلت أيضًا المنافسة الحامية. ففى تقرير نشرته فى مارس ٢٠٠٨ بعنوان "إيران والهند توقعان اتفاقيات نفطية"، كشفت مجلة بيرشيان جورنال Persian Journal أن مؤسسة النفط والغاز الطبيعى الهندية كانت تستعد لإبرام صفقات مع إيران لتطوير حقول نفط وغاز هائلة فى تلك الأمة. علاوة على ذلك، وتحت عنوان رئيس يقول: "سباق الطاقة بين الهند والصين"، كشفت مجلة آيجا نيوز Asia News عن أن الهند بدأت "تدشن إستراتيجيتها العالمية الخاصة" بعد "فوز الصين عليها فيما يتعلق بحقول النفط فى كازاخستان وميانمار"، حيث تتفاوض بشأن اتفاقيات استكشاف مع روسيا، وتعدل اتفاقيات النفط مع فنزويلا، وتتنافس مع الصين وآخرين على الوصول إلى النفط الأنغولى. والحقيقة أن أنغولا ونيجيريا وليبيا، وبلدانا أخرى فى المنطقة، تُعدُّ بشكل متزايد ساحة صيد من الطراز الأول. فبعد أن كانت إفريقيا ذات يوم "أكثر قارة مُهمَلة فى العالم" - كما كتب

كريستوفر طومسون Christopher Thompson الصحفي بمجلة نيو ستيتسمان New Statesman فى يونيو ٢٠٠٧ - نجدها "فجأة تكتسب أهمية عالمية متزايدة".

المناورة لكسب مناطق نفوذ

شبّه بعض المراقبين التطورات فى إفريقيا "بهجمة ذهب" العصر الحديث، ويجادل آخرون بأن الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا تعيد تمثيل "التدافع نحو إفريقيا" الذى شهده القرن التاسع عشر، وذلك عندما أكدت الأمم الأوروبية ملكيتها لأراض فى المنطقة على امتداد أربعة عقود من الزمن قبل الحرب العالمية الأولى. لقد أفرخ التنافس على المصالح تجارة سلاح رائجة، فضلاً عن تصاعد فى الوجود العسكرى الأجنبى. فوفقًا لمعهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام، أمدت روسيا السودان - منتج النفط الذى مزقته الحرب الأهلية - بمعظم الأسلحة التى تلقاها بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وجاءت البقية من الصين، التى ظلت أيضًا تسعى لتحسين روابطها العسكرية مع حكومة الخرطوم. وبشكل عام، مثلت الصين ١٠٪ من جميع مبيعات الأسلحة إلى أفريقيا فيما بين عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٣، وفقًا لدائرة بحوث الكونجرس.

بدأت الولايات المتحدة - وعيًا منها فجأةً بالأهمية الإستراتيجية المتنامية للمنطقة - تسرّع وتيرة جهودها الدبلوماسية ومبيعاتها من الأسلحة للأمم الإفريقية على مر السنوات القليلة الماضية، وإن كان هذا انطلاقًا من مستويات متدنية نسبيًا. وفى الآونة الأخيرة، تحركت الولايات المتحدة لإعادة تنظيم عملياتها العسكرية المتفرقة فى القارة فى هيكل موحد يعرف باسم القيادة الأمريكية فى إفريقيا (أفريكوم). فوفقًا لكريستوفر طومسون الصحفى بنيو ستيتس مان، فإن "التحول الكبير فى العلاقات الأمريكية مع أفريقيا يأتى فى مواجهة عدد ضخم من التهديدات، كالمنافسة الاقتصادية الشرسة من آسيا، وقومية الموارد المتزايدة فى روسيا وأمريكا الجنوبية، والقلاقل فى الشرق الأوسط التى تهدد بامتداد آثارها إلى إفريقيا".

هناك منطقة أخرى غنية بالموارد شمال قارة إفريقيا تمامًا، ومتاخمة لإيران وأفغانستان وباكستان، صارت أيضًا محط اهتمامات الأمم المستهلِكة، وكذلك محلاً لقلقها. فطبقًا لتقرير لإيفان سيكريتاريف Ivan Sekretarev، نشرته وكالة أسوشييتد برس فى أغسطس ٢٠٠٧ بعنوان "روسيا والصين تجريان مناورات حربية مشتركة"، فإن "الولايات المتحدة وروسيا والصين حبيسة تنافس شديد بدرجة متزايدة على السيطرة على ثروات آسيا الوسطى الهيدروكربونية الطائلة. وتساند واشنطن خططًا لمد خطوط أنابيب ستنقل نفط المنطقة وغازها إلى الغرب وتتجنب روسيا، فى حين تدفع موسكو بقوة فى اتجاه السيطرة على تدفقات الصادرات. كما أظهرت الصين أيضًا شهية متزايدة للطاقة لدفع عجلة اقتصادها المزدهر". وذكر مقال نشرته وكالة أسوشييتد بريس فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "روسيا وكازاخستان وتركمانستان توقع اتفاقية خط أنابيب لغاز بحر قزوين" تفاصيل خطط الدول الثلاث "لمد خط أنابيب للغاز الطبيعى بمحاذاة ساحل بحر قزوين من شأنه أن يقوى احتكار موسكو صادرات الطاقة من المنطقة الغنية بالموارد .... لكنَّ الخطة وجَّهت أيضًا ضربة قوية للآمال الغربية فى تأمين مسارات بديلة لصادرات الطاقة". وألقى مقال آخر نشرته وكالة الأنباء نفسها لدوجلاس بيرتش Douglas Birch ومنصور ميروفاليف Mansur Mirovalev، بعنوان "لعبة كبرى جديدة بسبب ثروات آسيا الوسطى"، الضوءَ على الكميات الهائلة من السلع المصنوعة فى الصين التى تغرق الأسواق "على امتداد طريق الحرير القديم فى آسيا الوسطى السوفييتية السابقة"، قائلاً إنها "أبرز أمارة على نفوذ بكين المتنامى فى المنطقة". وأشار المراسلان إلى أن الصين فيما يبدو "تكتسب اليد العليا" فى الصراع على المصالح المالية والإستراتيجية.

ليس كل المناورات الجيوسياسية تجرى على اليابسة؛ فالفضاء الخارجى صار أيضًا ساحة قتال رئيسة للقادة الجيوسياسيين ومن يتحدَّونهم على السواء. ففى تعليق نشرته مجلة آيجا تايمز فى نوفمبر ٢٠٠٧، يؤكد نيكولا كاساريني Nicola Casarini، زميل برنامج جان مونيه Jean Monnet فى مركز روبرت شومان للدراسات

المتقدمة Robert Schuman Center بمعهد الجامعة الأوروبية فى فلورنسا، أن "قوى آسيا الرئيسة فى مرحلة إحماء لسباق فضائى كبير ... مدفوع بالدرجة الأولى بما يسميه العلماء القومية التقنية". فرحلات الفضاء الناجحة تولد الكبرياء وطنيًا وتثبت القوة الفائقة دوليًا". وبالمثل، أشار محللون آخرون إلى أن "الصفقات والامتيازات" تميل إلى "التدفق نحو القادة"، لاسيما من يُنظر إليهم باعتبارهم واعدين يتسمون بالذكاء والجرأة.

لكنَّ المسألة أكبر من مجرد بريق الإنجاز ونيل تقدير الأمم الأخرى، إذْ يجادل كاسارينى بأن "بعثات الصين الفضائية تهدف إلى تعزيز القطاعين الاقتصادى والعسكرى". ويوضح أن واضعى السياسات "أكدوا على العلاقة بين مجالى الفضاء والمعلومات وكذلك حاجة الصين إلى تحديث قواتها الفضائية لمواجهة القوات المسلحة الأمريكية المتقدمة تكنولوجيا". ويشير كاسارينى أيضًا إلى ملاحظات أبداها رئيس أركان سلاح الجو الهندى الذى "أعلن أن سلاح الجو الهندى يعمل حاليًا على تأسيس قيادة للطيران والفضاء لاستغلال الفضاء الخارجى". وأشعلت مثل هذه الجهود قلقًا كبيرًا. فطبقًا لما ذكرته وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على سبيل المثال، فى فبراير ٢٠٠٨، نجحت إيران لأول مرة فى إطلاق صاروخ فضائى. كما ألقى جيروم آر. كورسى، من موقع وورلد نت ديلى، الضوء على هذا التطور، حيث قال إن "المراقبين الغربيين يواصلون تعبيرهم عن القلق من أن البرنامج الفضائى قد يكون ستارًا لمحاولة إيران تطوير برنامج للصواريخ الباليستية العسكرية قادر على توصيل رءوس نووية ذرية".

قبل ذلك بأشهر فقط، كشفت وكالة رويترز –تحت عنوان "روسيا تحذر من سباق تسلح فى الفضاء" – عن أن "قائد القوات الفضائية الروسية تعهد بالثأر بسباق تسلح إذا بدأ أى بلد فى وضع منظومات أسلحة فى مدار فى الفضاء". وأضافت وكالة الأنباء أن "التوترات بين روسيا وواشنطن تعمقت بسبب الخطط الأمريكية لإحياء برنامج حرب النجوم المتوقف، والذى يعود لثمانينيات القرن العشرين بجيل جديد من

الدروع الصاروخية". وتشتمل هذه الإستراتيجية على وضع أجزاء من منظومة دفاع صاروخي مقترحة في بعض بلدان الكتلة السوفييتية السابقة، من ضمنها بولندا وجمهورية التشيك. وليس مفاجأة أن هذا التطور صعّد المخاوف الروسية بشأن النوايا الغربية في المنطقة. والحقيقة أن تقريرا لجيم هاينتس Jim Heintz، نشرته وكالة أسوشييتد برس في أغسطس ٢٠٠٨ بعنوان "روسيا: بولندا تجازف بالتعرض لهجوم بسبب الصواريخ الأمريكية"، أورد بالتفصيل تعليقات لقائد عسكري روسي كبير قال إن "موافقة بولندا على وجود قاعدة أمريكية لاعتراض الصواريخ تعرّض الأمة السوفييتية السابقة لهجوم، ربما بأسلحة نووية".

إن روسيا ليست القوة الصاعدة الوحيدة التي لديها حساسية تجاه "التدخل" وغيره من صور التطفل غير المرغوبة في مجال نفوذها. فكما أشرنا سابقًا، إن علاقة الصين غير المستقرة بتايوان، التي ظلت حكومة البر الرئيس لفترة طويلة تعاملها كإقليم متمرد، كثيراً ما ينظر إليها باعتبارها عاملاً مساعداً محتملاً للصراع في ذلك الجزء من العالم. فعلى الرغم من أن الكومينتانج حكم الجزيرة حكمًا مستقلاً منذ فرار القوميين الصينيين من هناك في عام ١٩٤٩ في أعقاب الحرب الأهلية مع الشيوعيين، فإن حكومة البر الرئيس حذرت مراراً وتكراراً من أن أي تحرك من جانب تايوان أو الأمم الأخرى لتأكيد الاستقلال الرسمي للجزيرة ستكون له عواقب خطيرة.

ولم يتبين بعد ما إذا كان حل مسألة تايوان سلميًا ممكنًا أم لا، وهو الشيء الذي بدا - للبعض على الأقل - أقرب إلى الاحتمال في أعقاب انتخاب الجزيرة في مارس ٢٠٠٨ مرشحًا رئاسيًا مؤيدًا للصين. لكنّ هذا ليس نقطة التأكيد الصينية الوحيدة. فقبيل دورة الألعاب الأوليمبية في ٢٠٠٨، على سبيل المثال، تأججت الاضطرابات في التبت وإقليم شنجيانغ ذي الأغلبية المسلمة، في خضم مقاومة متنامية للحكم الصيني. ومع ذلك، جدير بأن يوضع في الاعتبار أن مثل هذه المشكلات ليست بالضرورة قاصرة على بلدان أو مناطق معينة، ويقال إن الصراعات التي فجرت القلاقل في الصين تمثل جزءًا من تيار خفيّ أوسع نطاقًا من الممكن تمامًا أن يكون

ما يؤججه، ضمن أشياء أخرى، هو فراغ سياسى عالمى يتكشف تدريجيًا. وحسب بعض الروايات، فإن الضغوط الانفصالية والانقسامية تغلى تحت السطح فى أكثر من ١٠٠ بلد حول العالم.

تمتد العوامل المحتملة التى تساعد على حدوث الاضطرابات من التفاوتات الاقتصادية إلى المخاوف الإستراتيجية. فعلى سبيل المثال، كشف تقرير لهيلينا ديمورا Helena DeMoura، عرضته شبكة سى إن إن فى ديسمبر ٢٠٠٧، عن أن "أفراد أقاليم بوليفيا الأربعة الأكثر إنتاجًا للغاز الطبيعى أعلنوا استقلالهم عن الحكومة المركزية" التى يترأسها رئيس بوليفيا الاشتراكى المثير للجدل إيفو موراليس. وبعد ذلك بأربعة أشهر، نقل مراسل وكالة رويترز كريستيان لو Christian Lowe عن مسؤول روسى كبير تأكيده أن "الأقاليم المتمردة المدعومة من موسكو فى جورجيا ستنفصل إذا تحرك الناتو لضم جورجيا إلى عضويته". وفى ضوء تدخل موسكو العدوانى فى أوستيا الجنوبية فى شهر أغسطس التالى، فإن مثل هذه التحذيرات لا يمكن أن تؤخذ باستخفاف.

بث البذور لعنف موهِن اقتصادياً

تنبع أنواع التوترات التى يمكن أن تتصاعد بسرعة فتتحول إلى عنف وصراع مسلح من صراعات دموية قديمة واختلافات إثنية وثقافية عصيّة على العلاج. وفى بعض الحالات، نجد أن الضغينة أثارتها من قَبل حدود سياسية وُضعت خلال أزمنة سابقة كانت فيها أنماط الحياة والظروف المعيشية مختلفة تمامًا عما هى عليه الآن. علاوة على ذلك، فإن ما يمكن أن يسميه البعض روابط قبلية يمكنها أن تقوض بسهولة التلاحم الاجتماعى والالتزام بالأفكار الليبرالية. وكما يقول روبرت جيه. صمويلسون فى تعليق له فى صحيفة واشنطن بوست فى ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان "وداعا للسلام الأمريكى"، فإن "العراق ذكّرتنا بأن الولاءات الدينية والعرقية تضعف جاذبية الديمقراطية والحرية والمادية".

مثل هذا الانقسام يمكن أن يتجاوز حدود الدولة القومية وخطوط التقسيم الجيوسياسية. فقد ألقى تقرير نشرته وكالة الصحافة الفرنسية فى سبتمبر ٢٠٠٦، بعنوان "كيسنجر يحذر من حرب حضارات محتملة" الضوء على تعليق فى واشنطن بوست لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنرى كيسنجر حذر فيه من "كارثة عالمية" و"حرب حضارات محتملة تنشأ نتيجة وجود شرق أوسط مسلح نوويًا". ففى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر فى مدينة نيويورك، سارع الأمريكيون وحلفاء أمريكا إلى قبول دعوة الرئيس بوش إلى "حرب عالمية على الإرهاب". وفى التعليق المذكور آنفًا بقسم الرأى فى صحيفة وول ستريت جورنال، جادل مارك ستاين بأن "[الدين الإسلامى] – مهما كانت حسناته بالنسبة للمؤمنين به – يمثل مشكلة لنا جميعا ... هناك العديد من بؤر الاضطراب حول العالم، ولكنْ كقاعدة عامة، من السهل أن تخمّن، تخمينًا قائمًا على الحقائق، من هم أطراف هذه الاضطرابات. إنهم المسلمون ضد اليهود فى فلسطين، والمسلمون ضد الهندوس فى كشمير، والمسلمون ضد المسيحيين فى إفريقيا، والمسلمون ضد البوذيين فى تايلاند، والمسلمون ضد الروس فى القوقاز، والمسلمون ضد السياح فى بالى. وكما هو الحال مع أنصار حماية البيئة، يفكر هؤلاء الناس عالميًا ويتصرفون محليًا".

تثير الظروف الاقتصادية المتدهورة وتنامى ردود الأفعال العنيفة تجاه الحملتين الكارثيتين فى العراق وأفغانستان احتمالات انسحاب أمريكى مفاجئ ومزعزِع من الشرق الأوسط. لكن بغض النظر عن الكيفية التى سينتهى بها هذا، فإن توليفة التوترات الدينية والصراعات على الموارد والتفاوتات الاجتماعية توحى بأن المنطقة مقدَّر عليها أن تصبح مرتعًا للتمرد والعنف أكثر خصوبة مما كانت عليه فيما مضى. وبعض البلدان يُعدّ من قبل لما هو أسوأ. فعلى سبيل المثال، ذكر تقرير ليوشى جيه. دريزين Yochi j. Dreazen وفيليب شيشكين Philip Shishkin، نشرته صحيفة وول ستريت جورنال فى سبتمبر ٢٠٠٦ بعنوان "مخاوف متنامية: ملاذات إرهابية فى الدول الفاشلة"، تفاصيل خطط سعودية "لمشروع استثنائى بتكلفة باهظة، وهو إقامة سور

مكهرب بمليارات الدولارات على طول حدودها مع العراق البالغ طولها ٥٦٠ ميلاً" فى خضم مخاوف بشأن حدوث غارات مسلحة من جانب سكان جارتها المضطربة.

ستطفو مخاوف مماثلة على السطح فى بقاع ساخنة أخرى، من ضمنها باكستان القريبة، وهى "بلد يتسم روتينيًا بالفتن والاضطراب منذ أن استقل لأول مرة فى ١٩٤٧"، كما يشير بيل شيلر Bill Schiller الكاتب فى صحيفة تورنتو ستار Toronto Star . ففى أعقاب اغتيال زعيمة المعارضة المؤيدة للغرب بنظير بوتو فى ديسمبر ٢٠٠٧، خفض كثير من المعلقين توقعاتهم بالنسبة للأمة المنقسمة ثقافيًا، المحرومة اقتصاديًا، والمسلحة نوويًا، التى مزقتها النزاعات، والتى تشترك مع أفغانستان فى حدود متزايدة الانفلات. وفى تقرير لسعيد شاه Saeed Shah، نشرته صحيفة إندبندنت فى يناير ٢٠٠٨، حذر آصف على زردارى، أرمل بوتو، من "اندفاع باكستان بسرعة نحو التفكك لتصبح دولة فاشلة" أو "صومالاً آخر"، على حد قوله.

سيُفرخ الاضطراب فى هذه المناطق وغيرها حالة من انعدام القانون ويغرى بقيام تحالفات خطيرة مع العناصر الإجرامية. وقد فصلّت مجلة فورين بوليسى واحداً من هذه الأمثلة فى "مؤشر الدول الفاشلة ٢٠٠٧"، حيث قالت:

> **إن القتال من جانب طالبانٍ المتمردة فى أفغانستان، فى إقليم الحدود الشمالية الغربية لباكستان الذى لا يخضع للقانون، قادر على نشر عدم الاستقرار عبر آسيا الوسطى. ولم تظهر باكستان وأوزبكستان إلا زيادات هامشية فى نقاطها على المؤشر خلال العام الماضى، وهى عُرضة للخطر ليس فقط من الآثار الجانبية لهذا الوضع، بل من الشقاق الداخلى المتنامى. لكنّ إنتاجية أفغانستان القياسية من الخشخاش هى ما يثير أشد القلق لدى الدول المجاورة. حيث إن طرق نقل المخدرات، التى تدعمها مصانع الهيروين المقامة تحت الأرض، تمتد لمسافات هائلة عبر**

دول الاتحاد السوفييتى السابق إلى الشمال، آتية بالجريمة والإدمان والإيدز على أثرها.

حذر مجلس الاستخبارات الوطنى الأمريكى من تطورات مماثلة أبعد من ذلك شرقًا. ففى تقرير له بعنوان "رسم خريطة مستقبل العالم" حول مشروع ٢٠٢٠، يؤكد مركز الأبحاث الذى ترعاه الحكومة أنه "إذا اتخذ الاقتصاد الصينى منعطفًا انخفاضيًا، فسيضعف الأمن الإقليمى، مما يسفر عن تصاعد احتمالات القلاقل السياسية والجرائم والاتجار فى المخدرات والهجرة غير الشرعية". وفى غضون ذلك، أشار يوسف بودانسكى Yossef Bodansky، مؤلف كتاب "الجهاد فى الشيشان: معسكر تدريب القاعدة وموجة الإرهاب التالية" Chechen Jihad: Al Qaeda's Training Ground and the Next Wave of Terror، إلى أن الجماعة الإرهابية التى عرفتها واشنطن على أنها تهديد رئيس للأمن الأمريكى هرّبت أسلحة نووية إلى الولايات المتحدة من روسيا بمساعدة عصابات الجريمة المنظمة فى جمهورية الشيشان المنخرطة فى الصراع.

إن تقاطع الجريمة والسياسة والاقتصاد هو مجرد عامل واحد من عوامل كثيرة سوف تقوّض الاستقرار وتفرخ طفرة فى عنف موهِن اقتصاديًا فى السنوات المقبلة. فالقلق والاستياء من الأجور المتناقصة والبطالة المتزايدة، والفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، ستثير أيضًا عداءً قوميًا وحمائيًا وعداءً مدفوعًا برهاب الأجانب، وسنرى فى كل أنحاء العالم ضغطًا من أجل حدود أكثر إحكامًا وضوابط على تدفق البشر والسلع ورأس المال. وسيكون المهاجرون والأجانب كباش الفداء للأسقام المحلية. وفى هذه الأثناء، سوف تثير مجموعة متنوعة من المحن النابعة من الداخل القلاقلَ الاجتماعية، مفجرةً ردود أفعال عائقة وعدائية. وفى كثير من الحالات، ستطبق الحكومات سياسات طائشة، من ضمنها التوسع فى المعروض النقدى بما يسبب تضخمًا مفرطًا، وهو ما سيولّد مزيدًا من عدم الاستقرار. وسترى الأمم المقوَّضة مقاليد السلطة وهى تُغتصب على أيدى شعوبيين أو طغاة. وسيلجأ البعض إلى الطاقة المدمرة، طاقة المنافسات

القديمة، أو إلى شيْطَنة المنافسين الأكثر ثراء، بما فى ذلك الولايات المتحدة، أو إلى السعى الحثيث وراء صراعات لتحويل الانتباه عن المحن الداخلية.

ومن المحتمل أيضًا أن تسعى الأمم التى تسيطر على موارد حيوية ومخزونات من الاحتياطيات الأجنبية إلى استغلال هذه المزايا تكتيكيًا، وقد بدأ البعض بالفعل فى اختبار قدرات قوتهم النارية الاقتصادية. فالعالَم المالى - كما هو الحال فى العالمين السياسى والاجتماعى - مصمّم على التحول إلى جبهة خطيرة.



الفصل الرابع

الكلمة العليا للمال

" هكذا نحن فى وضع نضطر فيه إلى الاقتراض من أوروبا للدفاع عن أوروبا، ونضطر فيه إلى الاقتراض من الصين واليابان للدفاع عن إمكانية حصول الصينيين واليابانيين على نفط الخليج، ونضطر فيه إلى الاقتراض من الأمراء والسلاطين والملوك العرب لنجعل العراق بلدًا آمنًا من أجل الديمقراطية ... نحن نقترض من الأمم التى ندافع عنها حتى نستطيع مواصلة الدفاع عنها ... والتشكيك فى هذا هرطقة لا تغتفر اسمها "الانعزالية"".

باتريك جيه. بوشانان (مؤلف ومعلق)

وفقًا لتقرير "حقائق الدَّيْن"، الصادر عن تحالف كونكورد، فإن الأجانب كانوا يملكون رقمًا قياسيًا يبلغ ٢,٣٥٤ تريليون دولار - أو نحو النصف - فى جميع سندات دَيْن الحكومة الأمريكية المتداولة فى البورصة فى نهاية ٢٠٠٧، وبوجه عام، ارتفعت الملكية الأجنبية لسندات الخزانة بمقدار يزيد عن تريليون دولار منذ عام ٢٠٠٠، ويرى بعض المراقبين أن كون الولايات المتحدة مدينة بالكثير من الأموال لسائر دول العالم ليس بالضرورة سببًا للإحساس بالخطر. بل على العكس، فإنهم يعتبرونه شيئًا إيجابيًا؛ لأنه يعكس ثقة الآخرين فى مستقبل الأمة. علاوة على ذلك فإن الدائنين

هم الذين يتحملون الخطر فى النهاية، مثلما تفعل البنوك عندما تمنح قروضًا تتحول فى النهاية إلى ديون معدومة.

لكنَّ المسألة أكبر من هذا بكثير. فحوالى ٧٠٪ من الممتلكات الأجنبية فى حوزة مؤسسات رسمية، وبالدرجة الأولى بنوك مركزية. وهذا بطبيعته يشير إلى أن هناك عوامل، غير المعايير الاستثمارية التقليدية، أسهمت فى عملية اتخاذ القرار. علاوة على ذلك، ووفقًا لبيانات وزارة الخزانة، تمثل اليابان والصين أكبر حصة، بمبلغ ٥٨١,٢ مليار دولار، و٤٧٧,٦ مليار دولار لكل منهما على التوالى، فى حين تحتل الدول المصدرة للنفط (فنزويلا وإيران والسعودية وأخريات) المركز الرابع بعد المملكة المتحدة. وكانت فئات هذه البلدان الأربعة معًا تمثل ٥٨٪ من إجمالى ما فى حوزة الأجانب، وهو مستوى تركيز يثير تساؤلات بطبيعته.

فى حالة الصين، نجد أن الأرصدة الكبيرة من الأوراق المالية الأمريكية أفرختها سياساتٌ تجارية مركنتيلية صُممت وطُبقت للإبقاء على دوران عجلات الإنتاج فى الداخل، وذلك على أمل دعم استمرار النمو الاقتصادى القوى، والاتجاه إلى التصنيع والتحديث، وخلق كثير من الوظائف للعدد الهائل من السكان، الذين إذا تعطلوا وجاعوا فسيشكلون تهديدًا خطيرًا للاستقرار الاجتماعى. ولسنوات عديدة، حافظت هذه القوة العظمى الآسيوية الصاعدة - كجزء من إستراتيجيتها - على قيمة عملتها اليوان (المعروفة أيضًا باسم رينمينبى renminbi) عند مستويات منخفضة مقارنة بالدولار الأمريكى، وهى إستراتيجية تعطى المصنِّعين الصينيين ميزة تسعيرية على المصدرين المنافسين فى الأسواق العالمية.

تمثلَ أحدُ الآثار الجانبية المترتِّبة على النهج الصينى فى مراكمة هذه الأمة الآسيوية احتياطياتٍ كبيرة من العملة الأجنبية، ومعظمها محتفظ به فى صورة دولارات. فبدلاً من سماح الصين للشركات المحلية بتحويل أرباح صادراتها إلى اليوان عن طريق أسواق الصرف الأجنبى العالمية، وهو ما سيتسبب - على نحوٍ يكاد يكون مؤكدًا - فى ارتفاع فى القيمة النسبية للعملة المحلية، وبالتالى يقوض القدرة التنافسية

التصديرية، وضعت الصين ضوابط صارمة تضمن تدفق معظم الفوائض عبر الحدود مباشرةً إلى خزانة الحكومة. وعلى الرغم من أن الصين ذاتها ظلت ساكتة عن التفاصيل، فإن المحللين يقدرون أن محفظتها من أصول العملات الأجنبية هى الأكبر فى العالم، حيث تضخمت مما يقدر بمائة مليون دولارًا فى ١٩٩٦ إلى أكثر من ١,٨ تريليون دولار فى ٢٠٠٨، وفقًا لما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية تحت عنوان: "تقرير: احتياطيات الصين من العملة الأجنبية تصل إلى ١,٨ تريليون دولار".

إن الصين ليست البلد الوحيد الذى توهج نجمه الاقتصادى ساطعًا، فهناك أمم صاعدة أخرى شهدت أيضًا انتعاشًا لافتًا للنظر، فقد كتب مارتين وولف فى عمود نشرته صحيفة فاينانشال تايمز فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "تحديات أمام اقتصاد العالم المنقسم"، يقول إنه "من المذهل مدى انتشار النمو السريع فى العالم النامى، ففى ٢٠٠٧، على سبيل المثال، يقدر البنك الدولى أن يكون النمو بنسبة ١٠٪ فى شرق آسيا و٨,٤٪ فى جنوب آسيا و٦,٧٪ فى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، و٦,١٪ فى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٥,١٪ فى أمريكا اللاتينية، و٤,٩٪ فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وفى بعض البلدان، لم تكن البراعة الفائقة فى التصنيع هى القوة المحركة وراء التوسع السريع وسلسلة من الفوائض عبر الحدود. فعلى الأصح، جاءت هذه المكاسب - إلى حد كبير- من أسواق مُحْكمة فى النفط وسلع أخرى خلال معظم أعوام العقد الماضى. ومن المستفيدين الرئيسين روسيا والبرازيل والدول الغنية بالهيدروكربونات أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، والتى يوجد كثير منها فى الشرق الأوسط. هؤلاء أيضًا راكموا محافظ دولارية كبيرة إلى جانب أرصدة أقل حجمًا من العملات الأخرى والأصول كالذهب. وفى ٢٠٠٦ أشارت بيانات صندوق النقد الدولى إلى أن نحو ٧٠٪ من الاحتياطيات العالمية بين يدى بلدان نامية.

حتى وقت قريب، كان هناك العديد من العوامل التى عززت القرار الشعبى بالإبقاء على نصيب الأسد من أصول العملات الأجنبية الرسمية بالدولار، كان أهمها القبول

شبه العالمىَ للدولار كعملة احتياطية دولية. ومن العوامل التى لعبت دوراً أيضًا: السيولة الاستثنائية، والتسعير المعيارى للنفط والسلع الأخرى بالدولار، ووجود نظام تمويل وتجارة عالمى مثبت فى وحدة الحساب الأمريكية. علاوة على ذلك، فإن كثيراً من البلدان ظلت تنظر إلى الولاء للولايات المتحدة، وتوسعًا لعملتها الوطنية، على أنه تعويض عن مظلتها الواقية وغيرها من السلع العامة التى ظلت القوة العظمى القديمة توفرها. لكنَّ إحدى تبعات هذه الشهية للدولار التى استمرت طويلاً تمثلت فى تراكم الاختلالات المالية العالمية.

أين يكمن الخطر المحتمل؟

هل المراكمة غير المتوازنة للدولارات من جانب بلدان أخرى (تزعم أنها تحتفظ بها على غير اختيارها) هى بالضرورة مدعاة للقلق؟ وماذا عن الملكية المركزة للأوراق المالية التى تصدرها الحكومة الأمريكية من قِبَل منافسين جيوسياسيين، ومن قِبَل من لم يخفوا عداوتهم تجاه الولايات المتحدة ومصالحها؟ سيقول بعض المحللين لا داعى للقلق. وسيجادلون بأن مثل هذه المخاوف مضلِّلة أو مبالغ فيها، على الأقل لأن ميزان القوة المالية غالبًا ما يتحول عندما تنطوى المسألة على مبالغ كبيرة من المال، وخصوصاً الأموال المقترضة.

والواقع، أنه بغض النظر عن كيفية وأسباب وصول الولايات المتحدة إلى هذه النقطة، هناك من يحاجج بأن الأرصدة الدولارية الضخمة التى يمتلكها عدد صغير نسبيًا من البلدان تمثل فعلاً مشكلة لهذه البلدان لا للولايات المتحدة. فحقيقة الأمر بكل بساطة أن هذا الاختلال غيّر ديناميكية الدائن-المدين التقليدية. وكما قال جيمس سورويكى James Surowiecki فى عمود له بمجلة ذى نيويوركر The New Yorker فى أبريل ٢٠٠٥، تحت عنوان "على اليوان نتوكل": "إعادةً لصياغة مقولة جون بول جيتى John Paul Getty، فإنك إذا كنت تدين للبنك بمائة دولار فأنت فى مشكلة. أما

إذا كنت تدين للبنك بثلاثة تريليونات دولار، فالبنك فى مشكلة". بالنسبة للبلدان التى تتأثر بدرجة بالغة بالتقلبات فى قيمة العملة الأمريكية والأصول المسعرة بالدولار، فإن قيامها بأية تحركات لإعادة توزيع أو إعادة هيكلة هذه الأرصدة الدولارية، أو إعادة صياغة إستراتيجياتها الاقتصادية وأجنداتها السياسية، أو قيامها بشكل آخر بتغيير اتجاهها نحو نظام عالمى ناشئ، يمكن أن يكون له عواقب عكسية.

على مدى الأعوام القليلة الماضية، على سبيل المثال، نجد أنه حتى الشائعات القائلة بأن الصين تدرس مليًا خططًا لإعادة موازنة أصولها بالعملة الأجنبية فجرت فى أسواق المال ردود أفعال مفاجئة ودراماتيكية، من النوع الذى يمكنه أن يُلحق ضررًا كبيرًا بالمحافظ المكتظة بالدولارات. ولقد جاء أحد الأمثلة على هذا بالتفصيل فى تقرير نشرته وكالة بلومبيرج فى نوفمبر ٢٠٠٧ لأجنيس لوفاستس Agnes Lovasz وستانلى وايت Stanley White، بعنوان "هبوط الدولار إلى مستوى قياسى على خلفية خطط الصين الرامية إلى تنويع احتياطياتها"، والذى عزا الموجة المفاجئة من تذبذب أسواق الصرف الأجنبى إلى ملاحظات أدلى بها مسئولون صينيون لم تحظ بقبول حسن من جانب المتعاملين والمستثمرين. وجاء فى التقرير: "قال تشينج سيوى Cheng Siwei، نائب رئيس المؤتمر الشعبى الوطنى الصينى، فى أحد المؤتمرات فى بكين: سوف نحابى العملات القوية على حساب العملات الضعيفة، وسنتكيف من جديد وفقًا لذلك. وقال زو جيان Xu Jian، نائب المدير بالبنك المركزى، فى المؤتمر نفسه: بدأ الدولار يفقد مكانته باعتباره عملة العالم".

وبالمثل، يكاد لا يكون هناك شك فى أن استعداد البلدان الأخرى لتعزيز ميل الولايات المتحدة إلى إنفاق أكثر مما تكسب أفاد هذه الأمة الأمريكية بطرق معينة. فعلى سبيل المثال، ووفقًا لجورج هوجيت George Hoguet، مدير أول المَحافظ وكبير المخططين الإستراتيجيين العالميين فى مؤسسة ستيت ستريت جلوبال أدفايزورز State Street Global Advisors، فى تعليق له نشرته صحيفة فايننشال تايمز فى ديسمبر ٢٠٠٧، فقد نشر فرانك وورنوك Frank Warnock، الباحث بجامعة فرجينيا، بحثًا يظهر

أن "شراء الأجانب سندات الخزانة الأمريكية أبقى أسعار الفائدة الأمريكية طويلة المدى عند مستوى منخفض ما بين نقطة مئوية ونقطة مئوية ونصف، وهو أمر لم يكن ليتسنى لو لم يكن الحال كذلك". ومن خلال مراكمة مخزونات دولارية كبيرة، ساعد أيضًا هؤلاء الأجانب -خصوصا مَن يراقبون على الأموال التى تسيطر عليها الدولة منهم- على ضمان فترة طويلة نسبيًا من الاستقرار الاقتصادى فى الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن دعمهم هذا كبح الضغوط التضخمية التى كان من الممكن أن تتفشى بلا رابط فى أمة يزيد العجز فى حسابها الجارى عن ٥٪ من إجمالى الناتج المحلى. وعلى الجانب الآخر، فإن انفجار الفقاعة الائتمانية العالمية كشف عن أن هذا السخاء لم يكن بلا عواقب، على الأقل لأنه سمح للاختلالات غير المعقولة بالنمو والتفاقم، مقوضةً الرفاهة الاقتصادية الأمريكية الأطول مدًى.

الدولار يفقد حظوته بشكل متزايد

لقد تغيرت المواقف تجاه الدولار فى السنوات الأخيرة؛ فمستثمرو القطاع الخاص، تحديداً، صاروا بشكل متزايد، راغبين عن اقتناء أصول دولارية أو الاحتفاظ بها. ففى تدوينة نشرت فى مارس ٢٠٠٨ على مدونة آر جى إى مونيتور، ألقى الخبير الاقتصادى براد سيتسر Brad Setser الضوء على بيانات تكشف عن أن التدفقات الداخلة من رأس المال الخاص إلى الولايات المتحدة تباطأت حتى صارت كالقطر الهزيل، فيما دخلت الحكومات الأجنبية لتستأنف المسيرة. وكتب يقول إن حقيقة أن الأمة "تعتمد بشدة على تمويل البنوك المركزية تجعل الولايات المتحدة أشد حساسية لأى تغير فى مكانة الدولار". واختتم سيتسر قائلاً إن الولايات المتحدة

> **تعتمد على امتياز باهظ، لا لتحيا حياة طيبة بل بالأحرى لتستديم ما لا يستدام بغير ذلك ... فبدون شريان للحياة من بنوك العالم المركزية، لن تتمكن الولايات المتحدة من تمويل**

عجزها الخارجى ببيع أصول مالية ضعيفة الأداء. ولئن حدث ذات يوم واضطرت الولايات المتحدة لتمويل عجزها ببيع أصول مالية فاق أداؤها أصولاً مماثلة، فلنترقب العواقب. فمكانة الولايات المتحدة الخارجية ستتدهور بسرعة ... وهذا يترك الولايات المتحدة فى وضع بالغ الخطورة.

لكنَّ هذا ليس بالضرورة هو الشاغل الأكبر: فالولايات المتحدة مُعرّضة أيضًا لتهديد أكثر شؤمًا، ففى تعليق نشرته صحيفة وول ستريت جورنال فى مايو ٢٠٠٦ بعنوان "التفكير على مستوى عالمى: لماذا يقلق الاقتصاديون بشأن مَنْ يحوز احتياطيات عملة أجنبية"، ألقى فريدريك كيمب Frederick Kempe الضوء على مخاوف موجودة فعلاً من أن "الصين أو منافس أمريكى آخر يمكنه ذات يوم استخدام أرصدته الهائلة من الديْن الأمريكى كسلاح جيوسياسى، على الرغم من الضرر الكبير الذى سيُلحقه هذا أيضًا باقتصاد ذلك المنافس المهاجم". ووفقًا لكيمب، الصحفى والرئيس التنفيذى للمجلس الأطلنطى للولايات المتحدة، فإن "من يراهنون على هذه الاحتمالات يتحدثون عادةً عن خطر احتمال قيام الصين الصاعدة - دفاعًا عن مصالحها الحيوية (كوضع تايوان أو تهديدات ضد حليف رئيس) - بالمجازفة بمثل هذا التحرك رغم تداعياته الاقتصادية العكسية".

لو أخذنا فى اعتبارنا بروز الصين كمنافس هائل محتمل فى السعى إلى الهيمنة العالمية، فإن المخاوف بشأن ما يمكن لهذه الأمة -أو الأخريات من أمثالها- أن تفعله فى المستقبل، ليست مفاجئة. ولكن حتى الحلفاء الراسخين يبدو أنهم يزدادون عداءً فى خضم تداعيات حظ الولايات المتحدة المتردّى. ففى تقرير لِلِيام هاليجان Liam Halligan نُشر فى ديسمبر ٢٠٠٧، أكدت صحيفة تلجراف Telegraph البريطانية أن "أوروبا شبعت أخيرًا من سياسة 'التجاهل اللطيف' الدولارية فى أمريكا ... فعلى مدى السنوات السبع الماضية، ارتفعت العملة الموحدة (اليورو) بنسبة مروعة تبلغ ٨٢٪ أمام الدولار، مما تسبب فى توجيه ضربات متعددة لصادرات منطقة اليورو، وأثار نزاعات

تجارية خطيرة بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وهما أكبر كتلتين تجاريتين فى العالم. ولا عجب أن يصف الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى الدولار الأمريكى الضعيف بأنه نذير حرب اقتصادية".

وهناك مقال آخر نشرته صحيفة تلجراف بعد ذلك بأربعة شهور بعنوان "المستثمرون الأجانب يعترضون على الإنقاذ الفيدرالي"، بقلم أمبروز إيفانز-بريتشارد، وصف تطوراً مستفزاً بالمثل فى سوق رأس مال ظلت طويلاً ينظر إليها على أنها واحة مالية ممتازة. "وكما كان يُخشى، بدأ حاملو السندات الأجانب ممارسة تصويت جماعى بعدم الثقة فى سياسات تخفيض قيمة العملة التى تتبعها الحكومة الأمريكية. ويواجه الاحتياطى الفيدرالى اعتراضاً محتملاً على إجراءاته الإنقاذية استجابةً للاضطرابات المتزايدة فى سوق الائتمان ... حيث تنحى المستثمرون الآسيويون والشرق أوسطيين والأوروبيون جانباً فى مزاد الأسبوع الماضى لبيع سندات خزانة أمريكية أجل ١٠ سنوات. وقد كانت هذه كارثة، على حد قول راى أتريل Ray Attrill من شركة فوركاست ويب، الذى أضاف قائلاً إننا ربما نكون قريبين من مرحلة تنكشف عندها التبعات الأشد بشاعة المترتبة على سياسة التجاهل اللطيف تجاه العملة".

إن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تعد تحكم البيت العالمى كما كانت فى السابق عرضت صالحها الاقتصادى والمالى للخطر بطرق أخرى أيضاً. فمن ناحية، أثبتت أحداث السنوات الأخيرة أن الشركات المنتجة للنفط والغاز، وتجار السلع الدوليين، وحكومات الدول الصاعدة - وليس "القوة العظمى الوحيدة" فى العالم وأحد أكبر مستوردى النفط كما يتوقع الكثيرون - هم الذين يُملون قواعد اللعبة فى أسواق الطاقة العالمية. فقد ظلت فنزويلا، على سبيل المثال، تعيد توجيه الصادرات النفطية مبتعدة عن الولايات المتحدة فى اتجاه الصين ومنافسى الولايات المتحدة الآخرين. وتفكر روسيا فى تسعير صادرات الهيدروكربونات بالروبل. وقد اقترحت إيران إقامة بورصة إقليمية للنفط تنافس البورصات الغربية.

فى الوقت نفسه، وفى ساحة تجارية عالمية كانت فيها الولايات المتحدة ذات يوم هى القائد الأول، نجد أن دفة الأحداث اليومية تنتقل بدرجة متزايدة إلى أيدى الآخرين. فوفقًا لفريدريك كيمب، يمثل انتشار أرصدة كبيرة من رأس المال المملوك للدولة "تحولاً جذريا يزيد التقلب – ويقلل النفوذ الأمريكى – فى أكبر سوق فى العالم، وهى سوق الصرف الأجنبى ذات التريليونى دولار أمريكى التى تتبادلها الأيدى يوميًا. وفى يومنا هذا، فإن سوق الصرف الأجنبى "يمكن بشكل متزايد تحويل اتجاهها بقرارات تتخذها حكومات أجنبية بشأن بيع أصولها من الدولار الأمريكى". ويضيف كيمب قائلاً: "إن الشىء الآخر الخطير هو التأثير فى أمور متنوعة مثل أسعار الفائدة على القروض العقارية الأمريكية ونفوذ أمريكا السياسى العالمى".

لقد أفرخت الطرق التى يمكن أن تُستخدم بها الأرصدة الكبيرة من العملات الأجنبية أو تُستثمر مخاوف أخرى. فتقليديًا، كانت هذه الموارد نوعًا ما أشبه بشبكة أمان مالى. ولكن كما قال إليوت كالتر Eliot Kalter، الزميل بكلية فلتشر للقانون والدبلوماسية Fletcher School of Law and Diplomacy بجامعة تافتس Tufts والمسئول السابق بصندوق النقد الدولى، فى مقال نشرته أسوشييتد برس فى مارس ٢٠٠٨ بعنوان "الدولار يفقد نفوذه حول العالم". فإن "تراكم الاحتياطيات صار ضخمًا جدًا فى معظم البلدان الناشئة فى سوق المال، لدرجة أن الرصيد لَيَفوقُ كثيرا ما هو مطلوب للدواعى الاحترازية".

ثم إن هناك قضية أخرى، وهى أين وفى أى صورة يتم الاحتفاظ بالأموال؟ فعلى مر التاريخ كان يتم استثمار الاحتياطيات الرسمية فى صورة أصول ثابتة منخفضة العائد مثل السندات الحكومية. وتعكس هذه الإستراتيجية إلى حد كبير نفور الموظفين الحكوميين من المخاطر. حيث جرت العادة أن يتم الإشراف على أرصدة الاحتياطيات بمعرفة موظفين عموميين يتقاضون رواتب ثابتة وليس لديهم إلا حافز ضئيل لتعظيم العوائد. كما أن الرغبة فى الإبقاء على الموارد فى مكان يسهل فيه الوصول إليها،

تحسباً لاحتياجها فجأة لمعادلة النوبات المفاجئة من الاضطرابات المالية، كانت أيضاً فى صالح الاستثمار فى أسواق تتسم بالأمان والسيولة.

ولكن مع تضاعف الفوائض من التصنيع وصادرات السلع، سعت الدول النامية إلى زيادة قيمة ما يراه كثيرون، وعلى الأخص منتجو النفط والغاز، مكسباً مفاجئاً لا يتكرر. وتنوعت النهوج المتبعة. فبعض البلدان اختارت إدارة مقادير من أرصدتها بقوة، على أمل مضاهاة عوائد القطاع الخاص وتعزيز زيادة عامة فى الثروة الوطنية. وركز آخرون على تحسين الآفاق الاقتصادية المستقبلية من خلال زيادة الإنفاق على البنية التحتية، من طرق وموانئ بحرية ومطارات، والاحتياجات المماثلة الواسعة النطاق. وفى البلدان الغنية بالموارد، انصب التركيز أيضًا على تحسين القدرات الإنتاجية والتخزينية واللوجستية.

ومن بين الإستراتيجيات التى نالت شهرة بوجه خاص فى السنوات الأخيرة، إستراتيجية تركّز على تحويل نسبة مئوية كبيرة من الأصول التى تسيطر عليها الحكومة إلى صناديق الثروة السيادية، التى تمتلك بشكل عام تفويضًا أوسع بالاستثمار من تفويض خزائن الدول والبنوك المركزية. فبدلاً من مراكمة الأذون والسندات الحكومية، على سبيل المثال، ربما يكون لدى صناديق الثروة السيادية سلطة تقديرية لشراء – أو حتى المراهنة على – الأسهم وسندات الشركات والسلع. كما أن الآفاق الزمنية الأطول تعطى بعض صناديق الثروة السيادية مهلة لاقتناء أصول غير سائلة أو ذات مخاطر، بما فى ذلك حصص فى صناديق التحوط والشركات الخاصة.

فى عام ٢٠٠٧ قدّر صندوق النقد الدولى أن صناديق الثروة السيادية تسيطر على ما يصل إلى ٣ تريليونات دولار على هيئة أصول، مقارنة بخمسمائة مليون دولار فى ١٩٩٠، وأن الإجماليات العامة يمكن أن تصل إلى ١٠ تريليونات دولار بحلول ٢٠١٢، هذا ويقع مقر كثير من صناديق الثروة السيادية فى منطقة الشرق الأوسط، بما فى ذلك أول صندوق فى العالم، وهو مكتب الاستثمار الكويتى الذى تأسس فى

١٩٥٣، وأكبر صندوق فى العالم، وهو جهاز أبوظبى للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة، وهما يمتلكان أصولا قيمتها ٢٥٠ مليار دولار، و٨٧٥ مليار دولار على التوالى، وفقًا لتقرير نشر فى يناير ٢٠٠٨ فى مجلة ذى إكونومست بعنوان "غزو صناديق الثروة السيادية". علاوة على ذلك، فقد كشف هنرى سندر Henny Sender وديفيد وايتون David Wighton وصنديب تاكر Sundeep Tucker، مراسلو صحيفة فاينانشال تايمز، فى أواخر ٢٠٠٧، عن خطط من جانب السعودية لتأسيس صندوق "من المتوقع أن يتضاءل بجانبه صندوق أبوظبى ... ويصبح الأكبر فى العالم"، لكن التقارير التى صدرت لاحقا أشارت إلى أهداف أكثر تواضعًا. وبشكل عام، أشارت مجلة بيزنس ويك فى تقرير لإيميلى ثورنتون Emily Thornton وستانلى ريد Stanley Reed إلى أن الصناديق التى تتخذ من الخليج مقرا لها "ربحت نحو ١٨٠ مليار دولار من استثمارات صناديق ثرواتها السيادية فى ٢٠٠٧، أى أكثر من نصف ٣١٥ مليار دولار تحصلت عليها فى صورة إيرادات نفط وغاز".

آثار إطار اقتصادى جديد

إن هذه المبالغ تجعل من الأرصدة التى تديرها الدولة، سواء أكنّا نشير إلى أموال احتياطيات العملات الأجنبية التقليدية أو صناديق الثروة السيادية، قوة يحسب لها ألف حساب. فبشكل عام، أثار حجمها وتركيزها الجغرافى، علاوة على الأثر القوى المحتمل الذى يمكن أن تتمخض عنه التحولات فى إستراتيجية المحفظة على سيكولوجية السوق وسلوك المستثمرين، أثار قلقًا متناميًا. وكما أشار براد سيتسر، فى تعليق له نشر فى يناير ٢٠٠٨ على موقع آر جى إى مونيتور RGE Monitor بعنوان "عولمة تقودها الدول"، فإن مجموعة من التطورات والسياسات "ركزت قدرات العالم المالية فى أيدى دول ذات اقتصادات ناشئة ... ولا يفوتنا أن التدفقات الخارجية تهيمن الآن على التدفقات الرأسمالية العالمية".

ويلمح اقتراح الخبير الاقتصادى فى مجموعة إتش إس بى سى HSBC ستيفن كينج Stephen King، الذى ألقى عليه الضوء سيتسر فى العمود نفسه (الذى يقول فيه إن "القوة المالية المتزايدة لدول الأسواق الصاعدة من المحتمل أن تفجر إعادة تأكيد للدولة فى الاقتصادات المتقدمة") إلى منعطف أكثر إثارة فى الأحداث. والحقيقة أنه فى ظل اختلالات كثيرة بدأت بالفعل تتبدى وأحوال اقتصادية يحتمل أن تزداد ضعفًا بفعل عدم الاستقرار الجيوسياسى وقيود الموارد وشبح الانقسام المتنامى، يبدو أن الأساس قد وُضع لتحرك واسع ابتعادًا عن رأسمالية السوق الحرة على الطراز الأمريكى. بل إن البعض سيجادل بأن الدعم الحكومى غير المسبوق للقطاع المالى، فى الولايات المتحدة وغيرها، فى أعقاب الانهيار الائتمانى العالمى الذى بدأ فى ٢٠٠٧ يؤكد هذا التحول.

ومن نافلة القول، إن تداعيات إطار كهذا - شهد تَبدّلا جذريًا - عميقةٌ بالنسبة للأفراد والمؤسسات التجارية والحكومات. ولكن حتى من دونها، فإن بعض التطورات بدأت بالفعل تعيد تشكيل المشهد. ففى تعليق نشرته فاينانشال تايمز فى نوفمبر ٢٠٠٧ بعنوان "بصيرة نافذة: أخطار العولمة المالية تزداد وضوحا"، ألقى جون بلندر John Plender الضوء على اثنين منها تحديدًا. أولاً، إن "الصين والبلدان الأخرى الناشئة فى سوق المال تصدّ مدّ الليبرالية المرتفع. فبفضل صعود هذه البلدان، يعمل مزيد من اقتصاد العالم فى ظل أنظمة مركنتيلية تتسم بأسعار صرف مثبّتة". وثانيًا - والكلام على لسان بلندر- إن "صناديق الثروة السيادية تقلب بشكل غير مباشر اتجاه الخصخصة الذى بدأ فى الثمانينيات من خلال إعادة توسيع لملكية الدولة، ولكن على أساسٍ عابر للحدود. وهذا بدوره سيفرخ رد فعل سياسيًا ضيق الأفق سيمنع تدفقات رأس المال العالمية".

نوه المحللون إلى إمكانية أن تفضى سيطرة الدول على أرصدة كبيرة من رأس المال دومًا إلى تعكير صفو المصالح العامة والخاصة. فأصحاب المصلحة من الحكومات، على سبيل المثال، ربما لا يكون لديهم الأهداف ذاتها كجهات الإقراض

التقليدية والمساهمين التقليديين. فهم يرون رسالتهم باعتبارها إستراتيجية لا اقتصادية، أو يسعون إلى استغلال نفوذهم لتحقيق أى عدد من الأهداف. وهذا من شأنه أن يصعّد من درجة الارتياب فى السوق، ويتمخض عن سوء تخصيص للموارد، ويسفر عن جميع أنواع التبعات. كما أن هناك احتمالاً أكبر لوجود الفساد والتدخل السياسى، لاسيما فى الأماكن التى لا تتطابق فيها مبادئ الشفافية والمساءلة وحوكمة الشركات مع المعايير الغربية التقليدية.

إن مواطن القصور هذه قد تسببت فعلاً فى حدوث مشكلات. فمعظم السلطات النقدية حول العالم، بما فيها بنك الشعب الصينى، لا تنشر بيانات حول حجم أو مكونات محافظها من الاحتياطيات. وعلى الرغم من أن تقديرات المحللين تساعد على سد هذه الفجوة، فإن غياب الشفافية يمكنه أن يزيد القلق ويثير التكهنات حول الأهداف والسياسات. كما أن الشائعات تساعد على زيادة التقلبات. علاوة على ذلك، فإن الصناديق السيادية، المنخرطة بنشاط فى الأسواق التى كانت تقليدياً ضمن نطاق مستثمرى القطاع الخاص، لا تعطى إلا فكرة بسيطة عن الإستراتيجيات أو الأرصدة.

وصف الخبير الاقتصادى ووزير الخزانة الأمريكى السابق لورانس سومرز Lawrence Summers عدداً من المخاوف ذات الصلة فى تعليق له نشرته صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "أموال مختلفة .. قواعد مختلفة"، حيث قال: "يدور الأول حول مسألة الدوافع المتعددة. ما جوهر الرأسمالية؟ هو أن الناس يستثمرون ويملكون الشركات من أجل تعظيم قيمتهم. إذا فكرت فى الملكية الوطنية لحصة فى شركة أو ملكية شركة بأكملها، أو حتى استثمار مباشر من جانب صندوق للمعاشات فى الولايات المتحدة، فإن القضية نفسها تظهر للعيان. وهى احتمال أن تكون هناك دوافع أخرى غير تحقيق أعلى معدل للعائد". ثم أورد سومرز بالتفصيل أمثلة عديدة قد تفترق فيها المصالح العامة والخاصة، قائلاً:

ربما يريد صندوق مملوك للدولة شركة خطوط جوية تسيِّر رحلاتها إلى بلده. ربما يريد بنكًا يمارس أعمال مكثَّفة فى بلده. ربما يريد أن يتم التعاقد مع موردين من بلده. ربما يريد إضعاف صناعة تتنافس مع بطل الصناعة الوطنية فى بلده. وإن هذه الدوافع الأخرى لتحرِّف فكرة الرأسمالية برمتها، وهى الفكرة القائلة بأن تعظيم القيمة هو الهدف الرئيس.

هناك أيضًا قضية "التسييس العام" -على حدّ وصف سومرز- حيث يمكن أن تؤدى إستراتيجية متاجرة شرسة أو استثمار فاشل إلى صراعات من نوع ما.

إن مثل هذه العواقب قد لا تكون عفوية بالكليّة. بل على العكس، فإن انخراط الدول المتنامى فى الشؤون الاقتصادية فى أجزاء عديدة من العالم، علاوة على الإستراتيجيات المركنتيلية، وغيرها من الإستراتيجيات الشرسة التى ساعدت فى النهاية على زيادة الموارد الواقعة تحت سيطرة الحكومة، قد ينظر إليه على أنه جزء من التقدم الطبيعى، بمعنى التقدم نحو عهد ما بعد أمريكا حيث ستسعى مجموعة متنوعة من المصالح إلى كسب اليد العليا وتأكيد نفوذها عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا. وفى ظل هذه الظروف، ليست مفاجأة أن يصف نيال فيرجسون وآخرون تحركات الصناديق الصينية والشرق أوسطية، وغيرها من الصناديق التى تسيطر عليها دول للاستحواذ على حصص فى البنوك الأمريكية المحاصرة فى أواخر ٢٠٠٧، باعتبارها تحولاً فى ميزان القوة المالية العالمى.

لم تعد متاحة للبيع؟

إن تدفق الأموال الأجنبية إلى صناعة أمريكية رئيسة لم يثر احتجاجًا كبيرًا فى البداية، سواء فى واشنطن أو فى المناطق النائية، فقد هيمنت المخاوف المتعلقة بصحة النظام المالى على الشواغل الأخرى. ولكن على الرغم من إسكات الشكاوى، بدت الحالة المزاجية جبريّة أكثر منها تشجيعية. ففى تقرير نُشر فى ديسمبر ٢٠٠٧، على

سبيل المثال، بعنوان "الصين تسيطر على المزيد من الاقتصاد الأمريكى"، ذكرت وكالة أسوشييتد برس قول ألان دونزيجر Alan Donziger، أستاذ الاقتصاد فى كلية فيلانوفا Villanova للأعمال: "إن القطاعين العام والخاص الصينيين كليهما آخذ فى السيطرة على المزيد والمزيد من الاقتصاد الأمريكى، وهذا نتيجة العجز التجارى وعجز الميزانية الكبيرين لدينا. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تجعل الولايات المتحدة أقل استقلالية إلى حد ما".

ولكن فى المستقبل، ستكون الاستجابة الجماهيرية والسياسية لمثل هذه المحاولات أقل ترحيبًا بكثير، وسوف تعكس ردود الأفعال على الأرجح المعارضة الصاخبة التى برزت فى أعقاب محاولة من جانب مؤسسة النفط البحرى الوطنية الصينية للاستحواذ على شركة أونوكال Unocal التى تتخذ من كاليفورنيا مقرًا لها فى ٢٠٠٥، أو الضجيج حول خطة موانئ دبى العالمية المملوكة لإمارة دبى فى ٢٠٠٦ الاستحواذ على شركة كانت تدير منشآت موانئ حساسة فى نيويورك ونيوجيرسى. وفى كلتا الحالتين، نُظر إلى التحركات من جانب شركات تهيمن عليها حكومات أجنبية لامتلاك موطئ قدم فى قطاعات ذات أهمية إستراتيجية مثل النفط والشحن باعتبارها تهديدًا للأمن القومى. والواقع أن التقارير الحديثة تشير إلى أن الأمريكيين يزدادون حذرًا من الغارات الاقتصادية من قِبل الأجانب والقوة المالية التى يمتلكونها تحت تصرفهم لعدد كبير من الأسباب، بغض النظر عن المنافع التى يمكنهم تقديمها هم وأموالهم.

ألقى مقال لبيتر إس. جودمان Peter S. Goodman ولويز ستورى Louise Story، نشرته صحيفة نيويورك تايمز فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "مستثمرون أجانب يُقبلون على الشراء بشراهة فى الولايات المتحدة"، الضوء على هذه التيارات المتداخلة المتضاربة. "بالنسبة لكثير من دول العالم، تعتبر الولايات المتحدة الآن معروضة للبيع بأسعار مخفضة. وفى ظل ضيق الائتمان، وتنامى البطالة، وتصاعد المخاوف بشأن ركود اقتصادى محتمل، يتودد كبار رجال الأعمال والقادة الحكوميون الأمريكيون إلى

الأموال الأجنبية للحفاظ على نمو الاقتصاد. والمستثمرون الأجانب يُقبلون على الشراء بشراهة، مستفيدين من أسلوب الإكراه الأمريكي وضعف الدولار لاختطاف ما يراه كثيرون كصفقات، مع القيام في الوقت نفسه بغارات على أكبر اقتصاد في العالم". وأضافت الصحيفة:

في غضون ذلك أضافت الطفرة في الأموال الأجنبية مزيدًا من التوتر للجدل الحالي بشأن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي ... وأعادت تنشيط مخاوف - شوفينية أحيانًا - بشأن تمكن الأجانب من السيطرة على مصير أمريكا، وهي الحكاية التي سمعناها آخر مرة في الثمانينيات عندما كان الأمريكيون يشترون سيارات هوندا بكميات كبيرة واستقر مركز روكفيلر Rockefeller في أيدٍ يابانية ... وفي ظل مجيء حصة متنامية من الاستثمارات مما يسمى صناديق الثروة السيادية ... يدعو أعضاء المجالس التشريعية والجهات الرقابية لمزيد من التمحيص لضمان ألا تكسب البلدان الأجنبية نفوذًا على النظام المالي أو تكنولوجيا ذات طبيعة عسكرية.

لقد صار الأمريكيون يعتقدون بشكل متزايد أن سنوات النمو القوي التي شهدتها الصين والهند وغيرهما من الدول النامية، علاوة على ما صاحب ذلك من تراكمات من الفوائض الكبيرة، مصدرها الممارسات التجارية غير العادلة، وتصدير الوظائف الأمريكية إلى البلدان منخفضة الأجر، والسياسات الرسمية التي تزيد أرباح الشركات متعددة الجنسيات على حساب العمال الأمريكيين. وعندما سئل الأمريكيون في استطلاع للرأي أجراه قسم إن بي سي نيوز، وصحيفة وول ستريت جورنال في ديسمبر ٢٠٠٧، ونُشر بالتفصيل على موقع Pollingreport.com، عمَّ إذا كان "تحول الاقتصاد الأمريكي إلى العالمية بدرجة متزايدة شيئًا طيبًا؛ لأنه فتح أسواقًا جديدة أمام المنتجات الأمريكية وأسفر عن مزيد من الوظائف، أو سيئًا لأنه عرّض الشركات

الأمريكية والموظفين الأمريكيين لمنافسة غير عادلة وعمالة رخيصة"، أجاب ٢٨٪ فقط ممن شملهم الاستطلاع بالإثبات، مقارنة بنسبة ٤٢٪ خلال العقد الماضى تقريباً.

لكنَّ من يعيشون فى أمريكا ليسوا وحدهم الذين تزعجهم هذه التطورات. ففى تعليق نشرته مجلة آيجا تايمز فى يوليو ٢٠٠٧، نوّه الاقتصادى ماكس فراد وولف Max Fraad Wolff إلى أنه فى حين "يبدو الغضب والإحساس بالقدرة على الاستغناء عن الآخرين واضحًا فى الولايات المتحدة، فإن روسيا -فيما يبدو- تعتقد أن هذا هو الخيار الأفضل فى القطاعات الرئيسة. وقد تبنت فرنسا مفهوم البطل القومى، وتدرس ألمانيا طريقة لحماية الشركات الوطنية من الصناديق الأجنبية. إذ ينظر كثيرون الى صناديق الثروة السيادية نظرة ارتياب باعتبارها مؤامرات من حكومات أجنبية". والحقيقة أنه فى ذلك الشهر نفسه، نشرت صحيفة وول ستريت جورنال مقالاً لنيلز سى. سوريلز Niels C. Sorrells وأندرو بيبل Andrew Peaple بعنوان "ألمانيا تسعى إلى فرض ضوابط أوروبية على بعض عمليات الاستحواذ الأجنبية"، جاء فيه:

> **دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الاتحاد الأوروبى للنظر فى خطة شاملة لحماية الشركات من عمليات استيلاء أجنبية غير مرغوبة، مما يعكس مبادرة تشريعية يجرى العمل عليها فى ألمانيا. وعلى الرغم من عدم وجود تهديد محدق بالصناعة الألمانية، فإن هذا التحرك يأتى فى الوقت الذى حدد فيه كبار أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطى المسيحى، الذى تتزعمه ميركل، صناديق الاستثمار الأجنبية التى تديرها دول، لاسيما المنتمية إلى بلدان مثل الصين وروسيا، باعتبارها تتطلب تمحيصًا دقيقًا عند استثمارها فى قطاعات إستراتيجية.**

بدأت التوترات بشأن التجارة، وما يمكن أن يوصف بأنه مكائد متطفلين أجانب، تثير نداءات فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأماكن أخرى، بل وفى الصين – وهو ما يدعوا إلى السخرية – من أجل شن هجوم مضاد، بما فى ذلك فرض تعريفات أعلى

وإحكام الحدود وتبنى ضوابط أشد صرامة على التدفقات الرأسمالية والهجرة. وفى حين أن الاقتصاديين قد ينظرون إلى تشريد العمال، وما يصاحبه من قلق، باعتباره أثرًا جانبيًا متوقعًا يترتب على زيادة الكفاءة العامة، فإن واضعى السياسات والجمهور ليسوا بمثل هذه الدرجة من الكرم. فسوف تسعى البلدان وبشكل متزايد إلى الطرق بأنواعها كافة لرد تيار العولمة. وفى هذه الأثناء، ستعتمد أهدافهم المأمولة على الأسلحة الاقتصادية والمالية التى يملكونها تحت تصرفهم من أجل محاولة كسب - أو استعادة كسب - اليد العليا.

القوة المالية

قليلون هم من سيجادلون فى الرأى القائل بأن الحكومة الصينية استغلت سيطرتها على الاقتصاد وموارد الدولة المركزة لإعطاء شركات التصنيع التى تتخذ من الصين مقراً لها ميزة فى الأسواق العالمية. لكنَّ التدخلات الأقل منهجية من جانب الدول الأخرى، والتى يزعم البعض أنها تستهدف ضمان الحفاظ على استقرار ظروف السوق وعدم حدوث تباين كبير بين أسعار الصرف الأجنبى والأساسيات الاقتصادية، كثيراً ما حققت النتيجة ذاتها. على أية حال، يبدو أن الدول النامية تحديداً توصلت إلى استنتاج أن جوانب معينة من الإدارة الاقتصادية من الأفضل عدم تركها للأسواق الحرة وتقلبات الرأسمالية المتحررة. والحقيقة أن الدلائل تشير إلى وجود استعداد متزايد للتلاعب بالقواعد والأسعار والعلاقات المالية لتحقيق المصلحة المحلية.

محاكاةً للقوى الراسخة، مثل الولايات المتحدة والأمم عظيمة النفوذ فى أوروبا، توظف الأمم الصاعدة بدرجة متزايدة الموارد المالية كأسلحة دبلوماسية، وإن كان هذا يحدث -فيما يبدو- بأسلوب متبلد. ففى تقرير نشر فى يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "نظام المساعدات الصيني"، تنوه كارول لانكاستر **Carol Lancaster**، الزميلة الزائرة بمركز التنمية العالمية، قائلة: "لقد صارت الصين مصدراً مهماً للمساعدات الأجنبية فى آسيا

وأمريكا اللاتينية، وبالأخص فى إفريقيا". وهى تؤكد أنه بينما تساند الصين "هذه المناطق منذ الستينيات"، فإن سخاءها مؤخراً "يبدو مرتبطا بدرجة أكبر بمصالح بكين فى المواد الخام، مثل النفط والمعادن والأخشاب، اللازمة لتسيير آلة النمو الصينية الهائلة. وهى، كحال جميع الحكومات المانحة للمساعدات تقريبًا، لها مصالح سياسية وإستراتيجية تسعى إلى تحقيقها بواسطة ما تقدمه من مساعدات".

والحقيقة أن البلدان مثل روسيا والصين والهند، آخذة فى وضع بصماتها الخاصة الفريدة على هذه الأشياء، معتمدةً على تكتيكات تتعارض مع النهوج الموزونة ذات العقلية الليبرالية التى يحبذها الغرب. وهذا يعنى، ضمن أشياء أخرى، أن المساعدات الأجنبية تأتى غالبًا دون أن ترافقها شروط حقوق الإنسان التى تصر عليها عادةً القوى الراسخة. كما أن البلدان الناشئة أيضًا أكثر براجماتية فى النهج الذى تتبعه، مفضلةً التركيز على أهداف إستراتيجية أعمّ. وكما ينوّه جوشوا كيرلانتزيك Joshua Kurlantzick فى تعليق له فى نشرة لمعهد أبحاث السياسة الخارجية فى أغسطس ٢٠٠٧:

> **صارت الصين بلداً يبرم اتفاقيات تجارية كانت ستصدم مسؤولى التجارة الأمريكيين منذ ١٥ أو ٢٠ عامًا مضت. فالصين الآن تتفاوض بشأن ما بين ١٥ و٢٠ اتفاقية تجارة حرة فى كل أنحاء العالم فى وقت واحد. وإذا تحدثت إلى المعنيين بمفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة فى الولايات المتحدة، فسيقولون لك إن هذا مستحيل، فالتفاوض بشأن اتفاقية واحدة فقط يستغرق عامًا كاملاً. إن ما تفعله الحكومة الصينية هو التفاوض بشأن اتفاقية تكاد تخلو من الجوهر، وتوقع عليها، ثم تصوغ جوهرها فيما بعد. وهذا يجلب كثيراً من حُسن النوايا.**

كما أن الشركات التى تديرها دول يتم استغلالها أيضًا لتفعل ما تأمرها به هذه القوى العالمية الصاعدة. وهناك تقرير أعده دانكان بارتليت Duncan Bartlett وأذاعته بى بى سى نيوز فى فبراير ٢٠٠٨، بعنوان "عملاق الطاقة الروسى يستعرض

عضلاته"، ألقى الضوء على أحد هذه الأمثلة، حيث ذكر أن "بلدانًا كثيرة فى أوروبا الشرقية تعتمد على روسيا فى الطاقة، كما تمد روسيا الاتحاد الأوروبى بنحو ربع استهلاكه من الغاز. لكنَّ الشركة التى تدير أعمال الغاز ... قريبة من الدولة الروسية على نحو يثير الجدل. ويقول النقاد إنها لا تزيد عن كونها أداة اقتصادية وسياسية فى يد الكرملين". ويورد بارتليت فى تقريره أن الصحفى والمؤلف إدوارد لوكاس Edward Lucas " يزعم أن زواج غازبروم من السلطة الاقتصادية والسياسية مثار تهديد بشكل خاص. ويضيف: كانت الدبابات والغواصات والصواريخ مكمن خوفنا، أما الآن فينبغى أن يكون ما نخافه هو البنوك وخطوط الأنابيب، وقد حققت روسيا قفزات هائلة فى تعزيز احتكارها صادرات الغاز".

علاوة على ذلك، وفى محاولة للحاق بالغرب، سارت الصناديق والشركات فى أماكن مثل الصين وروسيا والشرق الأوسط على درب الاستحواذ، مختطفةً الشركات الأجنبية وساعيةً إلى اكتساب معلومات وخبرات بالغة الأهمية من خارج حدودها، لاسيما فى دول الغرب المتقدمة اقتصاديًا. وتشير التقارير إلى أن القوة الدافعة كثيراً ما تأتى من مراكز القوة. فقد نوه مقال نشرته صحيفة فايننشال تايمز فى يناير ٢٠٠٨ لكاثرين بيلتون، على سبيل المثال، إلى دعوة من جانب ديمترى ميدفيديف أهاب فيها بقادة الأعمال التجارية أن "يقلدوا الصين ويدخلوا فى فورة عالمية لشراء الشركات الأجنبية لتعزيز الاقتصاد ووقف الاعتماد على التكنولوجيا القادمة من الخارج". كما أن رئيس روسيا المنتظر آنذاك "تعهد بمساندة الكرملين للشركات التى تسعى للاستحواذ على أصول فى الخارج".

التجسس الاقتصادى والحرب الاقتصادية

لقد أثارت مثل هذه التحركات شواغل أمنية، إلى جانب مخاوف مما يمكن وصفه بأنه "استثمار حصان طروادة". ففى مارس ٢٠٠٨، على سبيل المثال، انهارت خطط

شركة باين كابيتال بارتنرز إل إل سى Bain Capital Partners LLC وشركة هواوى تكنولوجيز Huawei Technologies الصينية للاستحواذ على شركة ثرى كوم كوربوريشن ٣ Com Corporation الأمريكية بعد أن "اعترض المشرّعون الأمريكيون على هذه المحاولة؛ لأنها كانت ستضع تكنولوجيا ثرى كوم الخاصة بمكافحة الاختراق والتى يستخدمها البنتاجون فى أيدٍ صينية"، كما جاء تحت عنوان "باين تتراجع عن صفقة ثرى كوم". والحقيقة أن مثل هذه المخاوف ليست بلا أساس. ففى مقال لديفيد جيه. لينتش David J. Lynch، نشرته صحيفة يو إس أيه توداى فى يوليو ٢٠٠٧ بعنوان "إنفاذ القانون يناضل لمكافحة التجسس الصينى"، جاء فيه أن "الاقتصاد الأسرع نموًا فى العالم يدير سوقًا وهمية للتكنولوجيا يجد فيه من يعرضون أسرارا مهنية للبيع مشتريًا فوريًا". ووفقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالى، فإن "ما يقرب من ثلث جميع التحقيقات الخاصة بالتجسس الاقتصادى مرتبط بأجهزة حكومية أو معاهد بحثية أو شركات صينية".

والحقيقة أن هناك استعراضًا "لمشهد التجسس الاقتصادى العالمي" يزعم أن هذه الأنواع من الأنشطة آخذة فى الانتشار بسرعة. فقد كتب كريستوفر بورجيس Christopher Burgess، أحد مخضرمى الخدمة السرية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، حيث عمل لمدة ٣٠ سنة، مقالاً لمجلة سى إس أو CSO فى أبريل ٢٠٠٨ يقول:

> **بعد أكثر من ثمانى سنوات على ذروة الحرب الباردة، تغلغل تهديد التجسس الصناعى والاقتصادى من جديد إلى الواجهة، ويجرى من جديد نفض الغبار عن وسائل جمع واستخدام المعلومات الاستخبارية، فى حين تستخدم الدول ما يشار إليه باسم "ثانى أقدم مهنة". وهى مستعدة لاتخاذ القرار السياسى لمساندة مؤسساتها وشركاتها الوطنية بتزويدها**

بالملكية الفكرية الخاصة بمنافسيها بالطريقة القديمة، وهى أن تأخذها منها وحسب.

ونوه بورجيس فى أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أن هناك منافسًا قديمًا للولايات المتحدة مِن بين من يحتلون مكانًا قريبًا من صدارة قائمة جامعى المعلومات الاستخبارية بشراسة:

قدَّم الرئيس الروسى بوتين الرئيس الجديد لجهاز الاستخبارات الخارجية الروسى، رئيس الوزراء السابق ميخائيل فرادكوف. ووفقًا للتغطية الصحفية الروسية للحدث، فإن بوتين، علاوة على تقديمه لفرادكوف، قد سلط الضوء بشكل واضح لا لبس فيه على توقعاته من جهاز الاستخبارات، بما فى ذلك مواصلة محاربة الإرهاب وبناء قدراته على "التجسس الاقتصادى". وقد نُقل عن بوتين قوله إن جهاز الاستخبارات "يجب أن يتمكن من تقييّم التغيرات فى الوضع الاقتصادى الدولى بسرعة وكفاءة عالية، ويدرك عواقب ذلك على الاقتصاد الوطنى، ومن الضرورى بالطبع أن يحمى بمزيد من النشاط المصلحة الاقتصادية لشركاتنا فى الخارج".

وفى حين أن التجسس والطرق الأخرى الأقل جدلاً سيستمر استخدامها كوسيلة للحصول على ميزة، فإن نفوذ الولايات المتحدة المتضائل، والاختلالات العالمية الآخذة فى التكشّف، والويلات الاقتصادية المستمرة، والعديد من المخاوف المتعلقة بالموارد، تشير إلى أنه سيتم استخدام تكتيكات أكثر عدوانية، دون اللجوء إلى حرب شاملة. والحقيقة أن زيادة التأكيد على الإستراتيجيات غير المتناظرة، كالتى تهدف إلى مقابلة ميزات الولايات المتحدة فى القوة النارية العسكرية التقليدية، تشير إلى أن الأمم الصاعدة لن تتردد فى استخدام ترسانات أسلحتها الاقتصادية. وباستثناء الضوابط المفروضة على تدفقات التجارة والعملة والاستثمارات، والضرائب واللوائح التنظيمية

التى تضع الشركات الأجنبية فى وضع غير مواتٍ بشكل واضح، وتخفيضات العملة التى تتبع سياسة "إفقار الجار"، فإن البلدان سوف تهدد بانقطاعات فى التمويل عبر الحدود، وتحولات فى عمليات تخصيص الأصول فى الصناديق التى تديرها الدول، وتخفيضات فى أرصدتها من أوراق مالية معينة. وعلى الرغم من أن الميزانيات فى كل مكان سوف تتعرض لقيود بفعل الظروف الاقتصادية الكئيبة، فإن الحلفاء الحاليين والمرتقبين من المحتمل مع ذلك أن يحصلوا على معاملة تفضيلية من خلال القروض والمنح السخية، والمساعدة فى المشروعات الإنمائية، ومبيعات الأسلحة المدعمة.

الخيار النووى

فوق كل ذلك، هناك ما يسمى بالخيار النووى. وليس المقصود هنا المعنى الحرفى، بل بمعنى محاولة أمة معينة تدمير أمة أخرى بإغراق أرصدتها من عملة الأمة الأخرى وأصولها المالية (أو تشجيع الآخرين على فعل الشىء نفسه)، أو ربما من خلال إحداث أذى من نوع آخر، بما فى ذلك تزييف العملة وتعطيل الأنظمة المالية من خلال هجوم إلكترونى. وفى زمن الحرب، من الأرجح أن تسعى معظم البلدان إلى لعب هذه الورقة. لكنَّ الظروف قد لا تصل حتى إلى هذه المرحلة قبل تفجير قنبلة مالية مدمرة. ففى مقال بعنوان "الصين تهدد بالخيار النووى المتمثل فى مبيعات الدولار"، نشر فى أغسطس ٢٠٠٧، قال أمبروز إيفانز - بريتشارد مراسل صحيفة تلجراف إن "الحكومة الصينية بدأت حملة منسقة من التهديدات الاقتصادية ضد الولايات المتحدة، ملمحةً إلى أنها قد تقوم بتصفية رصيدها الهائل من أذون الخزانة الأمريكية إذا فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية من أجل إجبارها على إعادة تقييم اليوان". ووفقًا للصحيفة، فإن "مسئولَيْن فى هيئتين قياديتين بالحزب الشيوعى أجريا مقابلات فى الأيام الأخيرة، حذرا خلالها -للمرة الأولى- من أن بكين يمكنها استخدام ... احتياطياتها الأجنبية كسلاح سياسى لمقاومة الضغط من جانب الكونجرس الأمريكى".

وهناك مقال آخر للصحفى والمؤلف جيمس فالوز، نشر فى عدد يناير/فبراير ٢٠٠٨ من مجلة أتلانتك منثلى Atlantic Monthly بعنوان "مسألة التريليون وأربعمائة مليون دولار "، يشير إلى أن العامل المساعد ربما يكون أى عدد من التطورات.

لننظر إلى المخاوف من وجود صينٍ غنية وقوية إلى أقصى حد منطقى لهذه المخاوف. فالحكومتان الأمريكية والصينية مختلفتان دائمًا، حول التجارة والسياسة الخارجية والبيئة. فى يوم ما قد يكون هذا الاختلاف حادًا. وهناك تايوان والتبت وكوريا الشمالية وإيران – الاحتمالات كثيرة، وإن كانت تايوان تتصدر القائمة دائمًا. ربما تحدث عملية قمع داخل الصين. أو ربما حادث آخر، مثل القصف الأمريكى للسفارة الصينية فى بلجراد منذ ٩ سنوات، والذى ما زال الجميع فى الصين يعتقدون أنه كان متعمدًا، والذى لا يتطرق إلى ذكره هنا أبدًا أى أمريكى حكيم.

مهما كان سبب الاستفزاز، فإن الصين ستفتش فى جعبة أدواتها وأسلحتها وتجد سلاحًا أقوى من كل ما عداه، سلاحًا لا يوجد بلد آخر فى العالم يمكنه التخلى عنه. فلولا المليار دولار الصينى كل يوم، لما استطاعت الولايات المتحدة الحفاظ على استقرار اقتصادها أو الحفاظ على الدولار من الانهيار. هل يستخدم الصينيون هذا السلاح؟ الإجابة المنطقية هى لا؛ لأنهم سيلحقون بأنفسهم ضررًا بالغًا أيضًا إن استخدموه ... لكنَّ هذه الإجابة "المطمْئِنة" مخيفة فى حقيقة الأمر. إن لورانس سومرز يسمى النظام الذى نراه اليوم "توازن الرعب المالى"، ويقول إنه معيب على النحو نفسه كما كان "الدمار المؤكد المتبادل" إبّان حقبة الحرب الباردة معيبًا.

إن إخلال التوازن القائم قد لا يتطلب عملاً كثيراً، على حد اعتقاد فالوز، حيث إن خطأ أو شائعة أو حسابًا خاطئًا من نوع ما، أو حتى بروز "توترات سياسية مكبوتة"، يمكنها التسبب فى تحرك من جانب الصين يكون بداية انهيار مالى بعيد المدى. ومهما كان السبب، يبدو أن الصين بلا شك ليست وحدها فى هذا الوضع، بل هناك منافسون وخصوم آخرون أيضًا، بما فى ذلك روسيا وفنزويلا وإيران، يدركون هذه الديناميكية الخطيرة.

فى النهاية، ينبغى ألا يكون تأييد الأمم الصاعدة جيوسياسيا لنهوج عدوانية وطرُق تصرُّفٍ خاصة بها مفاجئًا لنا على هذا النحو. وإن التعليقات التى أبداها رئيس أحد المنافسين القدامى للولايات المتحدة، وأوردها بالتفصيل تقرير لنيل باكلى Neil Buckley وكاثرين بيلتون Catherine Belton، نشرته صحيفة فاينانشال تايمز فى يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "بوتين يدعو إلى نظام عالمى مالى جديد"، تلخص منظور هؤلاء المستجدين فى الكتلة الجيوسياسية. فلقد "دعا الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ... إلى إصلاح جذرى للنظم المالية ونظم التجارة فى العالم بما يعكس القوة الاقتصادية المتنامية للبلدان ذات الأسواق الصاعدة، ومن ضمنها روسيا. وقال السيد بوتين إن العالم يحتاج إلى استحداث بنية مالية دولية جديدة تحل محل النموذج الموجود الذى صار قديمًا وغير ديمقراطى أو عملى".

لكنَّ أغلبية الأمريكيين لا يرون تعرض أمتهم لهذه المخاطر شاغلاً مُلحًّا بعد؛ فقليل منهم من سيركز على المدى القريب على الضرر الاقتصادى الذى يمكن أن تُلحقه بهم مستقبلاً التكتيكات العدوانية التى تتبعها الأمم الأخرى. وبدلاً من ذلك سينصبّ التأكيد – كما هو الحال فى أماكن أخرى – على محاولة عكس اتجاه تنمية مستمرة منذ فترة طويلة ويحمّلها كثيرون المسئولية عن قائمة طويلة من البلايا الحالية. فهناك حول العالم أعداد متنامية ستسعى إلى إزالة الضرر الذى تسببت فيه – كما يعتقدون – العولمة والتجارة الحرة.


محمد خطاب



الفصل الخامس

المحليَّة هى التوجه العالمى الجديد

" لطالما كانت التجارة الحرة أغلى سياسة تجارية اتبعتها هذه الأمة. فلا يوجد ما هو حرّ فى العُجُوز التجارية المتزايدة يومًا، وارتفاع الديون التجارية، وفقدان الملايين من الوظائف الأمريكية المجزية ".

لو دوبز، مذيع فى الشبكة الإخبارية سى إن إن ومؤلف

لسنوات ظل ألان إس. بلايندر Alan S. Blinder، أستاذ الاقتصاد فى جامعة برينستون Princeton ونائب رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى سابقًا، يعلن أنه "تاجر حر حتى أخمص قدميه ....، مثله مثل ٩٩٪ من علماء الاقتصاد منذ زمن آدم سميث". لكنه فى مارس ٢٠٠٧، اعترف بأنه بدأ يعيد النظر فى موقفه هذا. فوفقًا لتقرير لديفيد ويسيل David Wessel وبوب ديفيز Bob Davis، نشرته صحيفة وول ستريت جورنال، كان بلايندر "يساعد على قيادة عصبة متنامية من خبراء الاقتصاد وصُنَّاع السياسات الذين يقولون إن اتجاهات التجارة الانخفاضية فى اقتصاد اليوم أعمق مما كانوا يدركون ذات يوم". وهو بفعله هذا أضفى مصداقية على وجهات نظر المشككين السابقين أمثال بول صمويلسون Paul Samuelson، الفائز بجائزة نوبل، والذى كان يجادل بأن "عمال الدول الغنية ليسوا دائمًا رابحين من وراء التجارة".

ومع ذلك، فقد ظل الأكاديميون وصُنَّاع السياسة متأخرين عن التطورات الحديثة، حتى مع هذا الاعتراف. وقد أشارت التقارير إلى أن كثيرًا من الأمريكيين اكتشفوا

بالفعل - على الرغم من كل الحديث عن المزايا التى ستتمخض عنها زيادة الوصول إلى الاقتصادات سريعة النمو - أنهم شخصياً لم تتحقق لهم تلك المزايا. والواقع أنه بالنسبة لمن عملوا أو ما زالوا يعملون فى مجال التصنيع، والمجالات الأخرى التى كانت الوظائف المرتفعة الأجر هى القاعدة فيها، بدت هذه الحقيقة متعارضة تماماً مع وعود أنصار التجارة الحرة، حيث كانت الوظائف الأمريكية تضيع -على نحوٍ متزايد- لمصلحة من يعيشون فى أماكن أخرى، بينما كانت البضائع المصنوعة فى الخارج تغمر البلاد كالطوفان.

ولا عجب أن تضاءلَ الدعمُ الشعبى لزيادة التجارة عبر الحدود، حيث كشف استطلاع للرأى أجراه مركز "بيو ريسيرش سنتر" فى ربيع ٢٠٠٨، على سبيل المثال، أن ٤٨٪ من الأمريكيين يرون أن اتفاقيات التجارة الحرة "شىء سيئ" بالنسبة للولايات المتحدة، وهى أعلى نسبة بين استطلاعات الرأى المماثلة التى أجريت خلال العقد الماضى. وترى هذه النسبة أيضًا أن مثل هذه الاتفاقيات لها أثر معاكس على أوضاعهم المالية الشخصية. فوفقًا للمستطلع رأيهم، كان هناك "توافق عام على أن التجارة الحرة تؤثر بالسلب على الأجور والوظائف والنمو الاقتصادى فى أمريكا. ويرى الجمهور أن اتفاقيات التجارة الحرة تسفر عن فقدان الوظائف أكثر مما تسفر عن توفير وظائف جديدة، وذلك بنسبة تزيد عن ٦ إلى ١ (٦١٪ إلى ٩٪) من المشمولين بالاستطلاع. ورأت أغلبيتهم (٥٦٪) أن التجارة الحرة تخفض الأجور فى الولايات المتحدة، فى حين ذهب نصفهم (٥٠٪) إلى أنها تبطئ الاقتصاد".

إن العولمة - وفق تعريف صندوق النقد الدولى - هى "الاندماج المتزايد بين الاقتصادات حول العالم، لاسيما من خلال التدفقات التجارية والمالية" (مقال بعنوان: "العولمة: فرصة أم تهديد؟"). وكما يجادل صندوق النقد الدولى وغيره من أنصار التجارة الحرة منذ زمن طويل، فإن أية اضطرابات تترتب على التدفق الحر للسلع والخدمات تعوضها - وبمزايا أكبر - المكاسب المحققة فى صورة رفاهة عامة. ولقد أسهمت العولمة - وفقًا لصندوق النقد الدولى - فى توفير "نمو اقتصادى منقطع

النظير" خلال القرن العشرين، حيث "ارتفع إجمالى الناتج المحلى للفرد خمسة أضعاف تقريبًا". علاوة على ذلك، فإن "أكبر توسع قد حدث فى النصف الثانى من القرن، وهى فترة من التوسع التجارى السريع الذى صاحبه تحرر تجارى ثم تحرر مالى".

وتشير أيضًا مسيرةُ أنصار العولمة المتواصلةُ إلى حقيقة أن زيادة التجارة عبر الحدود كانت بمثابة نعمة بالنسبة لمن كانوا يومًا من أفقر بلدان العالم، حيث زعم تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية فى ٢٠٠٨، وتناولته بالتفصيل إليزابيث كيليهر Elizabeth Kelleher فى مقال لها بعنوان "التجارة تحفز النمو الاقتصادى بين البلدان الأشد فقرًا"، على موقع America.gov، أن "الأمم النامية المشاركة فى التجارة الحرة نَعِمَتْ بمعدل نمو اقتصادى سنوى مقداره ٥٪ خلال موجة العولمة الأخيرة، منذ التسعينيات وحتى وقتنا هذا"، وأكد ديفيد دولار، المدير القطرى للبنك الدولى فى الصين ومعدّ التقرير، أن بلدانا مثل الصين وفيتنام "خلقت الثقة واجتذبت استثمارات وتكنولوجيا أجنبية مع انفتاحها بدرجة أكبر أمام التجارة".

بل إن البعض طرح رأيًا أكثر سموًا. ففى تعليق بعنوان "التجارة تخدم أيضًا قضية السلام" نشرته مجلة "بارونز" فى أكتوبر ٢٠٠٧، اقترح برايان تايلور Bryan Taylor، كبير الخبراء الاقتصاديين فى "جلوبال فايننشال داتا"، منح منظمة التجارة العالمية جائزة نوبل للسلام لسنة ٢٠٠٨: فهى "المنظمة التى ربما فعلت من أجل انتشال ملايين البشر من الفقر وتشجيع التعاون الدولى أكثر مما فعلته أية منظمة أخرى خلال الستين سنة الأخيرة". وكتب يقول إن منظمة التجارة العالمية التى تسهل التجارة الحرة "منظمة تلعب دورًا محوريًا فى كيفية تقاسم العالم مواردَه، وسوف يعزز نجاحها الإخاء الذى كان يريده نوبل بين الأمم".

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمريكيين العاديين، بل وعددًا متناميًا من الأفراد حول العالم، يرون أن الوعد بحياة أفضل، من خلال مزيد من الاندماج وفتح الاقتصادات التى كانت منغلقة فيما مضى، لم يكن صادقًا. والواقع أن استطلاعات الرأى والمقالات الإخبارية والتقارير تشير إلى أن جموعًا غفيرة من العاملين، لاسيما من يعيشون فى

الدول الأكثر تقدمًا اقتصاديًا، صاروا يعتقدون -خطأً أم صوابًا- أن العولمة خفضت بالفعل مستويات معيشتهم، كما أن هناك إحساسًا بأن الفرص المرموقة صارت أندر، وأن جودة الوظائف تراجعت بشكل عام، لاسيما فى ضوء إقدام أصحاب العمل على إلغاء المزايا، كالرعاية الصحية والمعاشات، أو تقليصها.

لم يعد الأمر متجاهلاً

هناك مراقبون أعمق فكرًا أعربوا أيضًا عن هذه المشاعر، مجادلين – ضمن أشياء أخرى – بأن مبادئ "الميزة المقارنة" الأصلية، كما اقترحها اقتصادىُّ القرن الثامن عشر ديفيد ريكاردو David Ricardo، ليست سارية كما كانت من قبل، حيث اقترح هذا الاقتصادىُّ أن الأمم جمعاء ستعود على نفسها بالفائدة إذا ركزت على إنتاج ما تحسّن إنتاجه وتاجرت بحرّية مع الآخرين، لكنَّ ظروف العصر الحديث كشفت عن وجود عيوب فى هذه النظرية. أولاً، افترض ريكاردو أن الأسواق حرة، حقًا، فلا تشوبها عوائق مثل أسعار العملة التى يتم التحكم فيها بشكل مصطنع، وأن قواعد اللعبة – كالتى تحمى حقوق الملكية الفكرية – متشابهة عمومًا بين الأمم.

علاوة على ذلك، فإن نظرية ريكاردو -كما يجادل الصحفى والمؤلف مارتن هاتشنسون Martin Hutchinson- افترضت وجود عالَم يتسم بالسكون. يقول هاتشنسون: "الواقع أن العالم لم يكن ساكنًا تمامًا حتى فى عام ١٨١٧، ومنذ ذلك الحين وهو يقلّ سكونا". ويضيف قائلاً إنه فى زمن ريكاردو، "ربما كان أحد المصنعين فى العالم الثالث يستغرق جيلين كى يكتسب ما لدى نظيره الغربىّ من أساليب تصنيع ومعرفة بالتصميم والرقابة والتسويق". أما فى يومنا هذا، "وفى وجود التعليم التجارى الحديث، واتساع نطاق السفر، وتوافر الاتصالات فى كل مكان، فيمكن إنجاز هذه العملية فى أقل من عقد من الزمان. ومن ثم فإن حسابات الميزة المقارنة تتغير بسرعة

وإلى حد كبير، فى غير مصلحة القوة العاملة بالدولة الأكثر ثراء على العموم، اذا تعلق الأمر بالتعهيد ونقل التكنولوجيا".

يلقى بعض الخبراء باللوم فى خسائر العاملين على زيادة إقبال الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، بما فيها دول أوروبا الغربية، على إسناد الإنتاج إلى الدول الأقل أجراً، وهو اتجاه استمدّ قوته – وفقًا للكاتب الصحفى بول كرايج روبرتس Paul Craig Roberts- من انهيار الاشتراكية العالمية عقب زوال الاتحاد السوفيتى، مما أتاح للشركات "مدخلاً إلى تجمعات العمالة الفائضة فى الصين والهند"، ومن ظهور الإنترنت فائقة السرعة، التى مكنت الشركات من الحصول على خدمات مهنية من أى مكان حول العالم. وهو يرى أن "هذين التطورين كان معناهما إمكانية إقصاء العمالة الأمريكية غزيرة الإنتاج مرتفعة الأجر من الوظائف الإنتاجية وإحلالها بعمالة أجنبية تضارعها فى غزارة الإنتاج، وإن كانت أرخص منها بكثير".

لقد أسفرت هذه الحوافز المنحازة للخارج عن انتشار تبنى هذه الإستراتيجية التى يرفضها روبرتس – وهو مساعد سابق لوزير الخزانة الأمريكى – باعتبارها "مراجحة عمل". كما أن هذه المناورة عززت أيضًا التفاوت الاقتصادى.

> **إن الإسناد الخارجى للوظائف يفكك سلالم الحراك الصعودى فى الولايات المتحدة، مستقطبًا الناس إلى أغنياء وفقراء، ومُفاقمًا بالتالى ... مشكلة توزيع الدخل. وبسبب ... السقف المفروض على رواتب التنفيذيين المخصومة من الضريبة، يعتمد دخل التنفيذيين بالدرجة الأولى على المكافآت المرتبطة بالأداء ... مقابل بلوغ الأرباح المتوقعة أو تجاوزها بممارسات من قبيل الإسناد الخارجى للوظائف وتقليص تكاليف الإنتاج. لقد أقمنا نظام حوافز يتقاضى فى ظله حفنة من التنفيذيين فى الشركات رواتب ضخمة لتدمير الوظائف وفرص العمل أمام الأمريكيين.**

ويبدو أن الحقائق تؤكد ذلك، على الأقل بشكل غير مباشر. فقد جاء، على سبيل المثال، في مقال لإدوارد لوس Edward Luce وكريشنا جوها Krishna Guha، نشرته صحيفة فايننشال تايمز في يوليو ٢٠٠٦، بعنوان "سامرز وروبين يلقيان الضوء على ضعف الأجور"، أن الولايات المتحدة في عام نموها الخامس منذ الركود الأخير، ومع ذلك فإن متوسط الدخل الأسبوعي للعاملين بالأجر الواقعين في منتصف سلم الأجور (بمعنى أن نصف القوة العاملة يجني أكثر منهم والنصف الآخر يجني أقل منهم)، شهد انخفاضًا حقيقيًا بنسبة ٣,٢٪ منذ بداية التعافي في أكتوبر ٢٠٠١, وبالمثل انخفض متوسط الأجر مُقدّرا بالساعة للعمال غير الإداريين بنسبة ٠,٦٪ منذ الربع الأخير لعام ٢٠٠١، كما يقول مكتب إحصائيات العمل الأمريكي. وهذا يتباين مع التعافيات الأمريكية السابقة، حيث بدأ نمو الأجور يفوق التضخم في مرحلة مبكرة كثيراً من الدورة.

إن الأثر واضح بالنسبة للمشككين في مبدأ التجارة الحرة عبر الحدود، حيث كتب صحفيا فايننشال تايمز لوس وجوها يقولان: "يقول روب شابيرو، رئيس مبادرة العولمة، وهي جماعة ضغط وسطية تابعة لشبكة الديمقراطيين الجدد: إن ما نراه هو تحول هيكلي كبير في طريقة عمل الاقتصاد الأمريكي. فقد غيرت الآثارُ الانتشارية لصدمة العرض الناشئة عن دخول مئات الملايين من العمال الصينيين إلى الاقتصاد العالمي الطريقةَ التي يستفيد بها العمال الأمريكيون من التجارة"، فانفتاح الاقتصادات التي كانت منعزلة سابقًا في الصين والهند وغيرهما أيضًا أضاف، وفقًا لمعظم التقديرات، أكثر من ملياري عامل إلى مجمّع العمالة المتاحة العالمي.

لكن المعاناة لم تقتصر على الأمريكيين، إذ تشير التقارير إلى أن الأثر كان واسع المدى. فعلى سبيل المثال، كشف مقال لكارتر دوفرتي Carter Dougherty وكاترين بينهولد Katrin Bennhold، نشرته صحيفة نيويورك تايمز في مايو ٢٠٠٨، بعنوان "ركود الأجور يعوق نمط الحياة بالنسبة للطبقة المتوسطة الأوربية"، أن أعداداً كبيرة من الأفراد الذين يعيشون على الجانب الشرقي من الأطلنطي تراجعوا ماليًا أيضًا في

السنوات الأخيرة. وفى الوقت الذى يمكننا أن نلقى ببعض اللوم على الضغوط التضخمية التى رفعت أسعار الأغذية وغيرها من الضروريات، نجد أن حقيقة ملاقاة العمال صعوبة أكبر فى تلبية احتياجاتهم يمكن أن نعزوها "إلى قرارات سياسة وتطورات اقتصادية عندما بدأت العولمة تعيد تشكيل أوربا والعالم خلال العقد الماضى". وأضافت تايمز:

فى ألمانيا، أكبر اقتصاد فى أوربا، بدأ التراجع فى القوة الشرائية فى عام ٢٠٠٠، عندما بدأ أصحاب العمل ينتزعون تنازلات فى الأجور من النقابات العمالية وإلا سيحولون -ببساطة- الوظائف إلى أوروبا الشرقية والصين. لقد ارتفعت الدخول المعدَّلة وفقًا للتضخم ما بين ١٪ و٢٪ فى التسعينيات، لكنَّ أكثر من مليون ألمانى خسروا وظائف بنظام الدوام الكامل خلال ركود ساد خلال عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وبعدهما. ومن ثمَّ طالت ساعات العمل الأسبوعية دون أجر إضافى، ومن ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧، فاق التضخم زيادات الدخل بالنسبة للأسرة المتوسطة.

هناك عدد من المراقبين يرون أيضًا أن التجارة الحرة زادت - ولم تخفف - أنواع التفاوت التى من شأنها أن تشعل التوترات الاجتماعية. ففى مقال لبوب ديفيس بعنوان "صندوق النقد الدولى يدعم نقاد العولمة" نشر فى أكتوبر ٢٠٠٧، ألقت صحيفة وول ستريت جورنال الضوء على بحث أجراه صندوق النقد الدولى يشير إلى أنه على الرغم من ازدياد الثروة عمومًا من خلال العولمة، فإن "دخل العاملين منخفضى الدخل ارتفع فى الأغلبية العظمى من الدول ... بوتيرة أبطأ مقارنة بالعاملين الأكثر مهارة، ونتيجة لذلك اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء"، وأقر الصندوق بأن هذا الوضع قائم "منذ بدأت الدول فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية تحرير اقتصاداتها".

لم تقتصر الأمور مبعث القلق على ركود الأجور وفقدان الوظائف وتنامى التفاوت الاقتصادى. ففى الولايات المتحدة، يشكو منتقدو الإسناد الخارجى للوظائف ومجموعة متنوعة من الترتيبات التجارية "الظالمة" من تفكيك قاعدة الأمة التصنيعية، مجادلين بأنه قوض آفاق النمو طويل المدى فى البلاد. وأكدت دراسة لجويل بوبكين Joel Popkin وكاثرين كوب Kathryn Kobe، نشرت فى فبراير ٢٠٠٦، بعنوان "الابتكار التصنيعى الأمريكى فى خطر"

> **لقد انكمشت حصة الولايات المتحدة من التجارة العالمية فى المنتجات المصنّعة، منخفضةً من ١٣٪ فى أواخر التسعينيات إلى ١٠٪ فى ٢٠٠٤، كما أن حصة الولايات المتحدة من التجارة العالمية فى بعض صناعات التصدير الأعلى قيمةً مضافةً، مثل الآلات والمعدات، فى انخفاض. علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة تعانى الآن عجزًا تجاريًا فى منتجات التكنولوجيا المتطورة، وهى السلع التى تنتجها الصناعات المتوقع أن تقود الصادرات الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين.**

حركة ارتجاعية متنامية

أشعلت التطورات السلبية فتيل حركة ارتجاعية متنامية ضد العولمة، حيث يثير الأمريكيون وغيرهم، على نحو متزايد، شكوكًا حول نظام يزعم أنه عادل فى حين أنه يسمح لأمم مثل الصين والهند واليابان أن تكون لها اليد العليا، من خلال سياسات تحمى الوظائف والصناعات المحلية، وتؤدى إلى تراكم الفوائض التجارية الكبيرة تراكمًا فيما يبدو لا ينتهى أبدًا. وقد انتقد العمال المظلومون أيضًا إطارًا اقتصاديًا يبدو أن التوكيد فيه ينصب على تعزيز الأرباح وأسعار الأسهم على حساب الأجور والمزايا الوظيفية. والحقيقة أن المعلق لو دوبز Lou Dobbs – الذى طالما اعترض على

فكرة أن التجارة الحرة غير المقيَّدة أشبه بدواء لجميع العلل - وصف السياسات التى تحابى مصالح الحكومة والشركات والمصالح الخاصة بأنها "حرب على الطبقة الوسطى".

لم تكن البلدان فى آسيا هى الأهداف الوحيدة. فالمواطنون على كلا جانبى الحدود المكسيكية يشكون، على نحو متزايد، من الضرر الناجم عن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وهى اتفاقية ثلاثية طرفها الثالث كندا. وتجادل الجماعات العمالية فى الولايات المتحدة، وفى جارتها الجنوبية، بأن نافتا تمخضت عن فقدان أعداد كبيرة من الوظائف وسباق نحو الحضيض فيما يتعلق بأوضاع العمل عموما بدلاً من أن تخلق فرصًا جديدة. ووفقًا لتقرير نشره موقع فرونتيرا نورت سور Frontera NorteSur فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "نافتا فى سن الرابعة عشرة"، يشكو المكسيكيون من تمخض التجارة الحرة عن ارتفاع سعر التورتيلا - وهى غذاء رئيس- بنسبة ٧٣٨٪ منذ إبرام الاتفاقية فى ١٩٩٤، بدلاً من تخفيضها الأسعار كما كانوا يوعدون.

وفى السنوات الأخيرة، دعا المعارضون للتجارة المتزايدة التحرر عبر الحدود إلى تغييرات جوهرية فى شروط التجارة، وتطبيق إجراءات يرون أنها تحقق تكافؤًا فى الفرص. واللافت للنظر أن هذا الزخْم لم يجئ من الطبقة العاملة واليساريين فحسب، وهم الذين دأبوا على النظر إلى العولمة بقدر كبير من التشكك. فقد انتشرت المقاومة أيضًا بين المهنيين والمحافظين الذين صار كثير منهم أكثر تعاطفًا مع المخاوف البيئية، فضلاً عن السياسات التى سمحت، ضمن ما سمحت به، باستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة دون كابح.

لقد تلاشت بمرور الزمن الذكريات التى كانت تدعم ذات يوم الأجندة المؤيدة للتجارة. فكثير من الاقتصاديين يرون، على سبيل المثال، أن سبب تحوُّل الانكماش الاقتصادى الذى أعقب انهيار سوق الأسهم فى ١٩٢٩، من ركود حاد إلى "كساد كبير"، هو تمرير "قانون سموت - هولى للتعريفة الجمركية "Smoot-Hawley Tarif Act.

فذلك الإجراء الذى صُوّت عليه ليصير قانونًا فى يونيو ١٩٣٠ زاد التعريفات الأمريكية على عشرات الآلاف من السلع المستوردة إلى مستويات قياسية، وأشعل فتيل تحركات انتقامية من جانب دول أخرى أدت فى النهاية إلى انكماش حاد فى التجارة العالمية. ويؤكد المؤرخون أيضًا أن التجارة عبر الحدود كانت الرابط الاقتصادى الذى جمع بين الأمم عقب انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا.

والمثير للسخرية أن المخاوف المتعلقة بالاتجاهات الانخفاضية المترتبة على العولمة المتزايدة أثارت أيضًا اهتمامًا ببدايات الولايات المتحدة غير المتحررة. ففى تعليق فى مجلة آيجا تايمز يقول هنرى سى. كيه. ليو Henry C. K. Liu، رئيس إحدى المجموعات الاستثمارية الخاصة، إن "الحمائية كانت النظام الاقتصادى الذى يؤمن به ويمارسه واضعو دستورنا، وكانت التعريفات الحمائية مصدر الإيرادات الرئيس لحكومتنا الفيدرالية منذ نشأتها فى ١٧٨٩ وحتى تمرير التعديل السادس عشر - الذى استحدث ضريبة الدخل الفيدرالية - فى ١٩١٣. فهل كان أولئك المسئولون الحكوميون، خلال ما يربو على المائة سنة، متهاونين فى عدم تقيّدهم بالتزام أخلاقى بالتجارة الحرة؟" بل العكس هو الصحيح، كما يقول المؤلف وأستاذ التاريخ إريك روتشواى Eric Rauchway فى تعليق لمجلة نيو ريبابليك New Republic.

يقول ها - جون تشانج Ha-Joon Chang، الخبير الاقتصادى بجامعة كمبريدج، فى كتاب "السامريون الأشرار" Bad Samaritans، إن بمقدورك أن تتعلم من التاريخ الأمريكى دروسًا حول التنمية الاقتصادية، لكنّ منافع التجارة الحرة والأعمال الحرة والديمقراطية والحماية القوية للممتلكات الخاصة ليست من بينها. فخلال السنوات التى طورت فيها الولايات المتحدة قوة صناعية، تجنب الأمريكيون الأسواق الحرة، وكذلك الديمقراطية فى الواقع. ولكننا الآن نجد الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وصندوق النقد الدولى، واللاعبين الماليين الكبار الآخرين، يوصون

بالتجارة الحرة وانسحاب الدولة عمومًا من الاقتصاد باعتبارهما الطريقة الوحيدة للتنمية الاقتصادية، متحدّين التاريخ الفعلى لأمم العصر الحاضر الغنية.

ومع ذلك، فمن الصعب أن نرفض تأكيد من يقول بأن الأمم حول العالم استفادت من مشاركتها فى نظام اقتصادى مستوحى من الليبرالية الجديدة، بقواعده المؤيدة للتجارة وآلياته الخاصة بزيادة التعاون. والحقيقة أن روسيا، على الرغم من كل حديثها الطنان عن عدم رغبتها فى الركوع لغربٍ متغطرس، ظلت فيما يبدو مصممة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى عندما قللت من شأن تلك الطموحات فى أعقاب اجتياحها أوسيتيا الجنوبية سنة ٢٠٠٨، وفى خضم المحاولات الأمريكية لنشر درع صاروخى دفاعى أوروبى فى ساحتها الخلفية. فقد جاء فى تقرير لجليب برايانسكى Gleb Bryanski، نشرته رويترز فى مارس ٢٠٠٨ بعنوان "كودرين الروسى يقول إن محادثات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية شارفت على نهايتها"، أن قيصر السياسة الاقتصادية الروسية قال إن الانضمام إلى المنظمة "سيكون المعلم البارز التالى فى تطور روسيا الاقتصادى بعد تحرير حركة رءوس الأموال فى ٢٠٠٦".

القوى المعادية تحشد طاقتها

إن الحقيقة، على أى حال، هى أن التعاون الدولى اعتمد بالدرجة الأولى على انتعاش النمو العالمى – وجلّه استمد طاقته المحركة من المستهلكين فى أكبر اقتصاد فى العالم – وتشابك معه. وعلى أثر انفجار فقاعة ائتمانية تاريخية – متمثلة فى حدوث تصحيح مؤلم للاختلالات الهيكلية – وأعباء القيود المتنامية على الموارد، والتداعيات الموهنة الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، ستجد الأمم دافعًا أقل كثيرًا للعمل معًا. وهذا لا يعنى أن البوادر الدالة على وجود بعض المشكلات لم تتبدّ بالفعل. فعلى الرغم من أن الخلافات الكبيرة على السياسات الزراعية كانت السبب المزعوم وراء

فشل محادثات التجارة العالمية التى جرت خلال جولة الدوحة، فإن هذا الانهيار كان أيضًا بمثابة إنذار مبكر بتغير فى درجة الحرارة الجيوسياسية. فالبلدان لم تعد تشعر بميل أو حتى بانجذاب نحو إبرام معاهدات متعددة الأطراف لصالح الجميع، وبدلا من ذلك استغل كثير منها هذه الفرصة للتصرف على نحو منفرد وإبرام اتفاقيات يمكن أن تكون أكثر ملاءمة للمصالح الوطنية.

ثمَّة تحرك طائش من جانب الولايات المتحدة وضع أيضًا الأساس للانقسامات المستقبلية حول التجارة عبر الحدود. فقد جاء فى تقرير أعده لُورين وُيليرت Lorraine Woellert، نشرته وكالة بلومبرج فى ديسمبر ٢٠٠٧، بعنوان "قرار منظمة التجارة العالمية الخاص بالقمار على الإنترنت يثير معارضة أمريكية"، أن "رفض الولايات المتحدة الامتثال لقرار منظمة التجارة العالمية بشأن القمار على الإنترنت يهدد بتقويض مجموعة القواعد الملزمة لمنظومة التجارة الدولية بأكملها. وسوف تبت منظمة التجارة العالمية قريبًا فى مطالبة من دولة أنتيجوا وبربودا Antigua and Barbuda المدارية بتعويض سنوى ٣.٤ مليار دولار أمريكى من الولايات المتحدة، التى صدر قرار من منظمة التجارة العالمية لأول مرة فى ٢٠٠٤ بعدم مشروعية قانونها الذى يحظر على الأمريكيين المراهنة على مواقع ألعاب الإنترنت".

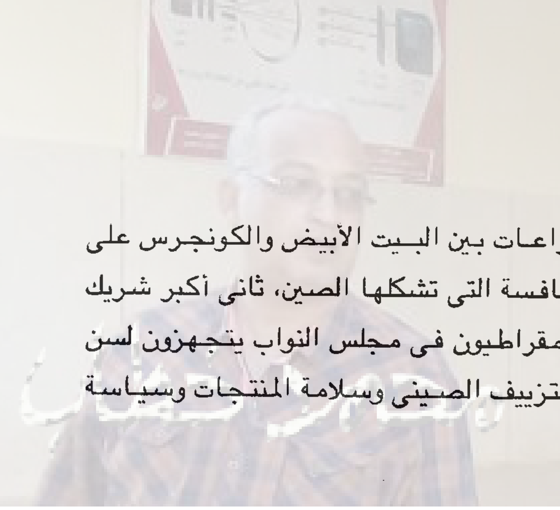
ووفقًا لما أوردته الخدمة الإخبارية على الإنترنت، فإن "مدلولات هذه القضية تتجاوز بكثير أمة أنتيجوا ذات التسعة وستين ألف نسمة؛ لأن الولايات المتحدة أعادت صياغة قواعدها التجارية لاستبعاد هذه القضية من اختصاص منظمة التجارة العالمية بدلاً من إعادة صياغة قوانينها الخاصة بالقمار. إن احتمال إقدام أمم أخرى مثل الصين على اتخاذ مسلك مماثل، إذا لم تسر الأمور على هواها، قد روّع مجتمع التجارة الدولية". وعلى الرغم من أن المحكمين فى المنظمة، التى تضم ١٥٢ دولة، حكموا فى النهاية لأنتيجوا بتعويضات لا تساوى إلا جزءًا مما كانت تطالب به، فإن معالجة الولايات المتحدة المتغطرسة والخرقاء للمسألة أعطت الآخرين الضوء الأخضر للعب بقواعد التجارة إذا وجدوا فى أنفسهم ميلاً لذلك.

ومهما يكن، فإن البيانات المنشورة فى ربيع ٢٠٠٨ أشارت إلى أن بندول التجارة الحرة التوسعية بدأ من قبل يتأرجح عائداً فى الاتجاه المعاكس. فقد كشف تقرير لـ ألان بياتى Alan Beattie، نشرته صحيفة فاينانشال تايمز، بعنوان "دراسة: التجارة العالمية تتباطأ إلى حد التوقف التام"، عن أن التجارة العالمية عبر الحدود "تباطأت إلى حد التوقف التام تقريباً خلال العام الجديد، مما يهدد بتقلصها لأول مرة منذ دخول الاقتصاد الأمريكى مرحلة ركود فى عام ٢٠٠١، وقد كشف مؤشر أعدّه مكتب تحليل السياسات الاقتصادية -وهو معهد بحثى هولندى - أن التجارة العالمية فى السلع ارتفعت بمعدل سنوى ٢,٠٪ على مدى الشهور الثلاثة الماضية حتى يناير. وقال المعهد: هذا تباطؤ كبير، وإن نمو حجم التجارة العالمية فى اتجاه انخفاضى".

إذا كانت الأنماط السابقة تعيد نفسها - وهو ما يبدو أكيداً بالنظر إلى وجود كثير من القوى السلبية الأخرى على الساحة - فإن النمو المتعثر سينشط ويوسع نطاق المعارضة الوليدة للتجارة الحرة وقوى العولمة، وسوف يجتاح مد متصاعد من المشاعر الحمائية الدول المتقدمة والنامية على السواء. إن توليفةَ العُجُوز العالميةِ -المتناقضةَ ظاهرياً - فى إمدادات الموارد المهمة، مثل الطاقة والمياه والغذاء، علاوة على الوفرة فى المنسوجات والهواتف النقالة والسيارات وغيرها من المنتجات التى أنتجت بغزارة فى السنوات الأخيرة بواسطة مولّدات الصادرات، كالصين واليابان، ستباعد بين الدول. وسوف تتحول الدعوات للتحرك إلى واقع مرير وقاسٍ.

كلام قاس عن التجارة

فى الحقيقة، هناك تقارير عديدة تشير إلى أن المشاعر المناوئة للتجارة متأججة منذ فترة، لاسيما بالقرب من مراكز القوة، حيث جاء فى مقال لجريج هيت Greg Hitt، نشرته "وول ستريت جورنال" فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "التركيز على الصين قد يؤجل خطط بوش التجارية"، أنه "فى مطلع سنة انتخابية، تتصاعد الشكوك التجارية



فى الولايات المتحدة، مؤججة الصراعات بين البيت الأبيض والكونجرس على السيطرة ... ويتركز معظم القلق على المنافسة التى تشكلها الصين، ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة بعد كندا، فالديمقراطيون فى مجلس النواب يتجهزون لسن تشريع للتعامل مع المخاوف المتعلقة بالتزييف الصينى وسلامة المنتجات وسياسة العملة وأمور أخرى".

وأضافت الصحيفة:

يجادل النقاد بأن الصين تبقى عملتها منخفضة على نحو متكلَّف، مما يخلق اختلالات تمنح المصدِّرين الصينيين ميزة غير عادلة فى السوق العالمية. وفى الأسابيع الأخيرة، سمحت بكين لعملتها بأن تقوى بوتيرة أسرع رغم قلة ما يوحى بأن هذه الخطوة أرضت الأمريكيين الذين ينتقدون سياستها الخاصة بالعملة، حيث صرح ساندر ليفين Sander Levin، عضو مجلس النواب الديمقراطى عن ولاية ميتشجان الذى يعد صوتًا مهمًا فيما يخص سياسة التجارة فى مجلس النواب، بأن المفاوضات الأخيرة مع الصين أظهرت أن الإدارة "أقوال أكثر منها أفعال". وقال النائب ليفين، الذى يرأس اللجنة الفرعية للتجارة، إن نتائجَ المحادثات المتوسطةَ "عززت الفكرة العامة فى الكونجرس بأننا نحتاج فعلاً إلى العمل بجد على إصدار تشريع". ويضغط أعضاء مجلس الشيوخ أيضًا لإعطاء البيت الأبيض أدوات جديدة لتشديد السياسة تجاه الصين.

لقد أثارت مثل هذه الجهود استجابة حادة بالقدر نفسه من الجانب الآخر، حيث جاء فى تقرير بعنوان "الصين تحذر من إجراءات مضادة إذا مرر الكونجرس الأمريكى مشروع قانون التجارة"، نشرته وكالة الصحافة الفرنسية فى يونيو ٢٠٠٧ أن الصين:

> **حذرت من إجراءات مضادة لم تحددها إذا ... اعتمد الكونجرس مشروع قانون بشأن نظام بكين للصرف الأجنبى من شأنه أن يؤدى إلى زيادة التعريفات الأمريكية على الواردات الصينية. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية كين جانج Qin Gang للمراسلين إن "الصين كانت ترى دومًا أن تنمية التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة فى مصلحة كلا الجانبين"، ولكن "من الممكن أن يمرر الكونجرس الأمريكى هذا التشريع الذى سيؤدى إلى مشكلة ارتفاع التعريفات الجمركية على السلع الصينية. ... ولئن حدث هذا، فلن تقف الوزارات الصينية المعنيَّة مكتوفة الأيدى".**

ومع استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية فى الولايات المتحدة وحول العالم، سيزداد الغضب الجماهيرى والقلق السياسى. فعلى نحو متزايد، ستجلب سياسات التجارة التوسعية والشركاء التجاريون ذوو التوجه التصديرى لأنفسهم اللوم على مجموعة كبيرة من العلل الاقتصادية والاجتماعية، من ضمنها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وانعدام الاستقرار الاجتماعى، وانتشار المخاوف من المستقبل. وسنسمع تصفيقًا حادًا للإجراءات القاسية التى تحمى العمال المحليين، وتقلل أو تلغى المنافسة غير العادلة، وتحد من أنواع وكميات السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها من بلدان أخرى.

وفى مرحلة مبكرة، من الأرجح أن ينادى اقتصاديو الاتجاه السائد، ومَن يعيبون النموذج الريكاردى رغم إيمانهم بمنافع زيادة التجارة عبر الحدود، بعمل ترتيبات ثنائية خاصة تعالج ادعاءات عدم العدالة، وإن كانت ستسعى أيضًا إلى إبقاء القنوات التجارية مفتوحة. ومن بين الاحتمالات نهجٌ وصفه جابور شتاينجارت Gabor Steingart على موقع شبيجل أونلاين Spiegel Online، بأنه "سيقتضى من الصينيين والهنود والمكسيكيين إدخال إصلاحات فى بلادهم مقابل إمكانية دخولهم الأسواق

الأمريكية، وهى الإصلاحات التى ستشمل تطبيق معايير بيئية أشد صرامة، والنهوض بالرفاهة الاجتماعية فى بلادهم وإعادة، تقييم عملاتهم".

وسيعول القادة السياسيون الأكثر حصافة أيضًا على أسلوب الإقناع والمفاوضات الصارمة من وراء الكواليس لتدارك النتائج الأكثر ضررًا، وسيهيبون بالأمم الأخرى تصحيح الاختلالات التجارية طواعيةً لئلا يفاجئوا بالحصص والتعريفات الجمركية وغيرهما من الإجراءات. وبناء على التاريخ الحديث، فإن مثل هذه الجهود ربما يحقق نجاحًا محدودًا، فى البداية على الأقل. فهناك، على سبيل المثال، تقرير لهيلين يوان Helen Yuan، نشرته وكالة بلومبرج فى ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان "الصين تطبق وترفع تعريفات صادرات الفولاذ والحديد"، أورد بالتفصيل خطط هذه الدولة "لتطبيق تعريفات تصدير على بعض منتجات الفولاذ ... ورفع معدلات التعريفة على أصناف أخرى لكبح جماح الفائض التجارى القياسى وتخفيض استهلاك الطاقة والتلوث". والواقع أن هذا التحرك جاء فيما يبدو ردًا على تهديدات من صُنَّاع السياسة فى الاتحاد الأوربى بأنهم سيتخذون إجراءًا عدوانيًا حيال إغراق السوق الأوروبية المزعوم بمنتجات الفولاذ الصينية.

مدٌّ متصاعدٌ من الانعزالية والحمائية ورهاب الأجانب

سيثير النفوذ الأمريكى المنحسر، وتصاعد القلاقل الاجتماعية، وكثرة الضغوط الاقتصادية، الشكوكَ فى النهاية حول سلطة المنظمات كمنظمة التجارة العالمية. ولكنْ على المدى القريب، سنرى تصاعدًا حادًا فى نداءات الإغاثة فى ظل الأُطر الموضوعة. وستشكل اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق - التى تفرض تعويضًا فى القضايا التى يثبت فيها أن الشركات ألحقت ضررًا ببيعها سلعًا بأقل من الأسعار التى ستجلبها فى أسواقها الوطنية - أساس كثير من التحديات. وسيردّ المصدرون على ذلك بشكاوى من الحمائية فى هذه الأثناء. وفى النهاية سترفض الدول الآليات

متعددة الأطراف المقررة، وتواجه الأمور بشكل أكثر مباشرةً، وسيركز كثيرون على الصفقات الثنائية، بينما سينظم آخرون اتفاقات جماعية ويقيمون ممرات تجارية تجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على الدخلاء المنافسة.

سوف تنتشر التعريفات، والحصص، والأفضليات المقررة، والقواعد التى تراعى المصالح المحلية، بشكل متزايد حول العالم. وعلى الرغم من أن معظم الحواجز سينشأ عن مناورات فى التشريعات والسياسة الحكومية، فمن المرجح أن ينشأ بعضها من مستوى القاعدة، بشكل عفوى فيما يبدو. حيث إن النقابات العمالية، والجماعات الشعبية والقومية، ومختلف وسائل الإعلام، ستروج للمقاطعات الخاصة والرسمية ضد الشركات التى لا تحابى الأسواق الوطنية. وستواجه الشركات ضغطًا لا يلين لتوظيف مزيد من العمال المحليين وشراء مزيد من المنتجات محلياً، وإلا فإنها ستخاطر بفقدان أعمالها التجارية لصالح منافسيها. وسوف تُصعِّد حرارة المجتمع ضد الأجانب والمهاجرين والدخلاء.

لن تكون التجارة هى الهدف الأوحد. فالمخاوف من بيع الثروة الاقتصادية - أصول الشركات، والبنية التحتية والمنشآت اللوجستية المهمة، والأرض الزراعية، ومصادر الموارد الأساسية والسلع الصناعية - بأثمان زهيدة، وهو ما يمثل استشرافًا اقتصادياً متدهوراً، وتصاعد المخاوف بشأن الأمن القومى وتهديدات النظام العام ستحفز على تطبيق سياسات استثمارية تقييدية وتمحيص أدق بكثير لمن يشترى وماذا يشترى. وفى الوقت نفسه سيواجه على الأرجح الأفراد والمؤسسات التى تدير الأموال مطالبات، وحوافز مالية وجزاءات أيضًا، لإعادة الأموال المستثمرة فى الخارج إلى أوطانهم. وبعد أن تضاعفت التدفقات النقدية عبر الحدود ثلاث مرات لتشكل حوالى ١٤,٥ من إجمالى الناتج المحلى العالمى على مدار عقد واحد، وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولى، فإن هذه التدفقات سوف تتحول سريعاً إلى الاتجاه المعاكس.

سيدفع النمو المتعثر واضطراب أحوال السوق، على نحوٍ متزايد، بعضَ الحكومات، وخصوصًا فى الدول النامية، للتستر على الإخفاقات التجارية بالتصرف

فى بعض أصولها الأجنبية أو كلها. وسيسعى كثيرون إلى الإبقاء على النمو من خلال زيادة الإنفاق المحلى. ففى الصين، على سبيل المثال، من الأرجح أن تؤدى المخاوف الحكومية من حدوث قلاقل مدفوعة بالتباطؤ الاقتصادى، علاوة على تداعيات الإضرار بالبيئة لسنوات، إلى زيادة الإنفاق على البنية التحتية والإسكان والرعاية الصحية ومشروعات النظافة وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية. وسيأتى جزء من هذه الأموال على الأقل من احتياطيات الدولة الرسمية الكبيرة، فستزيد هذه السحوبات من خطورة الارتفاع المستمر فى قيمة اليوان، وتقوض إستراتيجية النمو الموجهة نحو الصادرات الآخذة فى التداعى بالفعل. وسيكون أثر هذه التداعيات ملموساً على نطاق واسع جداً.

سوف تتمخض الحواجز المتزايدة أمام التجارة، والقيود المتنامية على حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والبشر، عن دوامة من الثأر المتبادل تُصعّد الخلافات السياسية والفوارق الاجتماعية وتقلص التعاون حول العالم، وهذا بدوره سيزيد حدة الامتعاض من الدخلاء. لقد كانت العولمة والنمو المزدهر يقفان حائلاً أمام مثل هذه المشاعر حتى وقت قريب. لكنَّ الانكماشات الاقتصادية واسعة الانتشار والتغير الدراماتيكى فى النظام العالمى سيدفعان هذه المشاعر للطفو إلى السطح من جديد، بحيث تزيد الهجمات باطراد على المهاجرين، سواء أكانوا شرعيين أم غير ذلك. بل ربما نسمع فى الدول التى يتفشى فيها رهاب الأجانب نداءات ببرامج بغيضة مثل عملية ويتباك Operation Wetback، التى نظمتها دائرة الهجرة والتجنيس الأمريكية فى ١٩٥٤ بتوجيه من الجنرال جوزيف سوينج Joseph Swing، مفوض الدائرة المعين حديثًا من قبل الرئيس دوايت أيزنهاور، ونُفذت جنبًا إلى جنب مع أجهزة الشرطة الولاياتية والمحلية، وذلك بهدف إعادة موجة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى بلادهم. وفى النهاية، تمخضت هذه الإجراءات الصارمة، التى استمرت عامًا كاملاً وكانت موجهة بالدرجة الأولى إلى مواطنى المكسيك، عن ترحيل ١٣٠ ألف شخصاً على الأقل، وغادر مئات الألوف غيرهم طواعيةً.

وفى خضم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، قد لا ينتظر المهاجرون حتى حدوث تطور كهذا، بل سيبحثون عن مراع أكثر خضرة فى مكان آخر، وهو الاتجاه الذى يبدو أنه قد بدأ فعلًا، على الأقل فى الولايات المتحدة. فقد وجد مسح أجراه بنك التنمية للأمريكتين فى ربيع ٢٠٠٨، على مهاجرين من أمريكا اللاتينية، ونشر بالتفصيل فى تقرير لجوليا برستون Julia Preston فى صحيفة إنترناشونال هيرالد تربيون، أن ثلاثة ملايين منهم "توقفوا عن إرسال أموال لعائلاتهم لأن الحياة تزداد عسرا عليهم هنا". وهناك أغلبية كبيرة ممن شملهم المسح "قالوا إنهم لمسوا عداءً متزايداً نتيجة جهود الحكومة الأمريكية والولايات للحد من الهجرة غير الشرعية، ومعاقبة أصحاب العمل الذين يوظفون عمالاً مهاجرين غير مصرح لهم بالعمل". وبسبب الصعوبات، فإن "من قالوا إنهم يفكرون فى العودة للعيش فى بلدهم الأصلى زادوا زيادة ملحوظة".

يبدو أن مثل هذا النمط يتفق مع الأبحاث التى تشير إلى أن تدفقات المهاجرين تبدو -تاريخيًا على الأقل- مرتبطة ارتباطًا وثيقًا نوعًا ما بالأحوال الاقتصادية. ففى عمود على موقع فوكس Vox، أكد درو كيلنج Drew Keeling، أستاذ التاريخ بجامعة زيوريخ، أن "المخاطر الاقتصادية المحيطة بالعمل فى الخارج - لاسيما خطر الركودات الدورية- وتوافر شبكات عائلية للمساعدة على التغلب على هذه المخاطر، كانا عاملين حاسمين يقرران مَنْ يهاجر وكيف يهاجر". ويرى كيلنج أن "المخاطر ودورات الأعمال" ربما "يتبين أنها أهم من الضوابط الحدودية فى تحديد مستويات الهجرة".

إن الزيادات النسبية فى تكاليف العمالة، التى شهدتها الأمم الناشئة فى السنوات الأخيرة، سوف تجبر أيضًا الشركات التى اندفعت إلى تلك الأمم على إعادة أعمالها إلى بلادها. والواقع أن الأدلة تشير إلى أن هذا الاقتصاد فى النفقات بدأ العمل به. ففى تقرير نشرته فى فبراير ٢٠٠٨ بعنوان "الشركات الكورية الجنوبية تنسحب من الصين دون سداد الرواتب أو الديون"، ذكرت صحيفة آيجا نيوز:

> **مئات من الشركات لم تفتح مجددًا بعد أن أغلقت أبوابها بمناسبة رأس السنة، وذلك دون دفع رواتب العاملين أو تسوية مديونياتها الأخرى. وقد بدأت سيول تتدخل لتجنب حدوث أزمة دبلوماسية. كما بدأت آلاف المصانع المملوكة لتايوان وهونج كونج أيضًا تغلق أبوابها ... فالضرائب الجديدة (التى كانت الشركات الأجنبية معفاة منها فى البداية)، وزيادة الضوابط على التلوث، وارتفاع قيمة اليوان، وارتفاع تكاليف العمالة (حيث يعترف القانون الجديد بحق العاملين فى التأمين الصحى وتعويض الفصل من العمل) جعلت من الاحتفاظ بالإنتاج فى الصين أقل نفعًا من ذى قبل.**

القوى المسببة للشقاق

سيكون النمو الضعيف المتذبذب، والتكاليف المرتفعة، وصخب الحمائية، ورهاب الأجانب، المحركات الرئيسة، إن لم تكن الوحيدة، التى تحفز العودة إلى الداخل فى الأمم حول العالم. فهناك ضغوط أخرى ستشعل أيضًا النداءات الانعزالية، من ضمنها تكلفة الموارد الرئيسة وتوافرها. ولا شك أن القفزة التى بدأت فى عام ٢٠٠٧ فى أسعار الغذاء والطاقة ستدعم حجج من ينادون بمزيد من الاكتفاء الذاتى. وكما ذكرت مجلة "سى إن إن مونى" CNN Money فى تقرير نشر فى ربيع ٢٠٠٨ بعنوان "أسعار الغذاء فى ازدياد حول العالم"، فإن "أعمال الشغب من هاييتى، إلى بنجلاديش، إلى مصر بسبب ارتفاع تكاليف الأغذية الأساسية وصلت بالقضية إلى نقطة الغليان، وألقت بها إلى صدارة اهتمام العالم. وكما يقول جيفرى ساكس مدير معهد إيرث Earthالتابع لجامعة كولومبيا: ... هذا هو أكبر شاغل للعالم". ولخَّص تقرير لماثيو بنجامين Matthew Benjamin ومارك دراجيم Mark Drajem، نشرته وكالة بلومبرج فى

يونيو ٢٠٠٨، هذه الحالة بإيجاز بليغ فى عنوان رئيس يقول: "عهد التجارة الحرة ربما بدأ يقترب من نهايته، فى خضم المخاوف المتعلقة بالغذاء والنمو".

وعلى الرغم من أن حدوث تباطؤ اقتصادى حاد حول العالم سيقلص بطبيعة الحال الطلب على الطاقة على أحد المستويات، فإن قيود ذروة إنتاج النفط، والزيادة الحادة فى مستويات استهلاك الفرد فى الدول النامية، ستواصلان وضع أرضية لأسعار الوقود الحفرى. وهذا وحده سيفرض إعادة نظر شاملة فى فوائد الارتباط بالدول الأخرى (والإبقاء على هذا الارتباط)، اللهم إلا إذا كان ذلك لجنى ثروتها من الموارد. وفى حوار مع تيرينس ماكنالى فى فبراير ٢٠٠٧، جادل توماس هومر – ديكسون– معترضاً على آراء توماس فريدمان – بأن الاقتصاد العالمى عديم الاحتكاك الذى تصوره رائد مفهوم "الأرض المسطحة" لا يجدى إلا إذا "كان لدينا طاقة رخيصة وفيرة. ومع غلوّ أسعار الطاقة، سيبدأ الناس فى تقريب الإنتاج من المستهلكين. فإذا كنت تبيع سلعك فى الولايات المتحدة، فلا يعقل أن تكون منشآتك التصنيعية فى الصين، بل سترغب أن تكون على الحدود المكسيكية على الأقل".

إن الانتعاش الذى يشهده الإسناد الخارجى للإنتاج حول العالم سيتحول إلى إخفاق. فإلى جانب ارتفاع تكاليف الأجور فى الخارج، هناك مؤثرات أخرى عديدة، من ضمنها حملات التشهير والسياسات الضريبية المتغيرة، ستجبر الشركات على الانسحاب من الساحة الدولية وتوجيه المزيد من أنشطتها التجارية إلى داخل أوطانها. وهناك تقرير لبيتر باى Peter Pae، نشرته صحيفة "لوس أنجليس تايمز" فى نوفمبر ٢٠٠٧ بعنوان "أمريكا البلدة الصغيرة: بنجالور الجديدة؟" يوحى بأن بعض الشركات ربما رأت بالفعل بوادر الفشل. ففى إحدى الشركات الأمريكية، على سبيل المثال، صار تعهيد العمل على الحاسب الآلى لمراكز محلية فجأةً منطقياً أكثر من قبل. "فإنجاز العمل فى مدينة كورسيكانا بتكساس يوفر لاتحاد شركات نورثروب جرومان Northrop Grumman زهاء ٤٠٪، مقارنة بإنجازه فى لوس أنجليس. ونسبة التوفير هذه هى النسبة نفسها التى كانت ستتحقق من إرسال الوظائف إلى خارج البلاد. ويقول

توماس شيلمان Thomas Shelmanرئيس مجموعة الدفاع التابعة لنورثروب، ومؤسس برنامج الشركة للإسناد الداخلى: إننا نحصل على جودة عالية جداً وقوة عاملة متفانية". وفى الوقت المناسب، سيجبر الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى العدائى الشركات على إعادة التفكير فى هذه الجوانب وفى كثير غيرها، فيما يتعلق بكيفية عملها، وهذا كله حفاظًا على بقائها فحسب.

الخوف يدعم مزيدًا من اللاعولمة

ستدفع المخاوف المتعلقة بمعايير الصحة والسلامة فى الخارج البلدانَ إلى مزيد من التباعد، وستزداد الاختلافات القضائية حدة، حيث إن النفوذُ الأمريكى المتضائل، والاقتصادات المشلولة فى الولايات المتحدة وأوروبا وفى أماكن أخرى، ستدفع كثيراً من الدول إلى تجاهل القواعد التى أملاها الغرب أو التخلى عنها، مع تبنى قواعد محلية أو إقليمية بدلاً منها، أو ربما عدم تبنى أية قواعد. وفى هذه الأثناء سيدق أنصار حماية المستهلك فى أماكن، مثل الولايات المتحدة، جميع أنواع نواقيس الخطر بشأن المنتجات الأجنبية، متعللين بوقائع مثل استيراد عينات صينية ملوثة من عقار هيبارين المانع لتخثر الدم، مما أدى -كما قيل- إلى مقتل أكثر من ١٩ شخصًا فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٨، واستيراد غذاء حيوانى صينى يحتوى على مادة كيميائية مصنوعة من الفحم تم الربط بينها وبين مرض وموت مئات الحيوانات المنزلية الأمريكية فى عام ٢٠٠٧.

كما ستعزز التفشيات المتكررة لأنفلونزا الطيور، وغيرها من الأمراض التى يمكن أن تتطور إلى أوبئة مدمرة فى آسيا وفى أماكن أخرى، جهودَ إغلاق الحدود وتقييد حرية تدفق السلع والخدمات وكذلك البشر. ففى قصة إخبارية لكلير لياو Clair Leow تورد تفاصيل حادثة وفاة وقعت فى خريف ٢٠٠٧ بسبب إحدى سلالات أنفلونزا الطيور بعنوان "إندونيسيا تؤكد وفاة صبى من أنفلونزا الطيور، وارتفاع عدد الوفيات

إلى ٨٨ حالة". ذكرت وكالة بلومبرج أن "منظمة الصحة العالمية أعلنت ثبوت إصابة ٣٣٠ شخصًا فى ١٢ دولة بعدوى فيروس إتش ٥ إن ١ منذ عام ٢٠٠٣ ... حيث أدت الإصابة بالفيروس إلى وفاة ٣ حالات من بين كل ٥ حالات. ووفقًا للمنظمة التى تتخذ من جينيف مقرًا لها، قد يموت الملايين إذا طور إتش ٥ إن ١ خصائص الأنفلونزا الموسمية وبدأ ينتشر بسهولة بين البشر، متسببًا فى تفشٍ عالمى للمرض".

ستسعى الدول والجماعات – رافضة مبادئ العولمة لصالح الحمائية والانعزالية– إلى تقوية مجموعة متزايدة من العوائق الاقتصادية والسياسية وغيرها أمام الهجرة والاندماج. وستشمل هذه الإجراءات إقامة أسوار مجازية وحقيقة لمنع دخول الأجانب، ومنع خروج المقيمين أيضًا. وعلى غرار الأنظمة الشمولية، ربما تعمد بلدان كثيرة، ومنها الولايات المتحدة، إلى تشديد القيود ليس على السفر للخارج فحسب، بل أيضًا على حرية التحركات داخل حدود الدولة. وسنرى تشددًا فى متطلبات التأشيرة والإقامة والتجنيس، هذا إذا تم السماح بالهجرة من الأساس. وستؤدى زيادة استخدام قوائم الممنوعين من السفر جوًا، وتمحيص تاريخ الأشخاص، ومتطلبات الدخول البيروقراطية المتزايدة، إلى خلق بيئة متزايدة العداء تعوق السياحة وغيرها من الزيارات غير الأساسية.

ومن الأرجح أن تتصاعد الحوادث العدائية، كالتى ذكرها تقرير لنينا بيرنشتاين Nina Bernstein فى صحيفة نيويورك تايمز فى مايو ٢٠٠٨، حيث مُنع زائر أجنبى للولايات المتحدة من الدخول، ووضع تحت التحفظ، وأُخضع لمعاملة مهينة لا داعى لها، وذلك كله بسبب مخاوف لا أساس لها بشأن عدد رحلاته السابقة، وجميعها كانت بغرض زيارة صديقته. فى الماضى، ربما كان الزوار المواظبون على السفر يُستقبلون بالترحاب ويُشكر لهم استعدادهم لإنفاق أموالهم ومساعدة المشروعات التجارية فى الدولة التى يتوجهون إليها. أما فى النظام الجديد، فإن من يظهر اهتمامًا زائدًا بمواطن الجذب فى بلد آخر، يخاطر بأن يوسم بأنه تهديد خطير للأمن الاقتصادى والوطنى.

وأخيراً وليس آخراً، سنرى الأسلاك الشائكة العتيقة والأجهزة الإلكترونية الحديثة تستخدم على نحو متزايد لجعل الحدود أكثر أمنًا وردعًا من أى وقت مضى. ففى مقال لسايمون روبنسون Simon Robinson، نشرته مجلة تايم فى أبريل ٢٠٠٧ بعنوان "ملاحظات على عالم منقسم"، يكشف الكاتب عن اتجاه بدأ يكتسب بعض التأثير الخطير.

> **إن البلدان فى كل أنحاء العالم منشغلة بإقامة الأسوار. فإيران تبنى تحصينات بطول حدودها مع باكستان لمنع العبور غير الشرعى. وأقامت بتسوانا سورا مكهربا بطول ٤٨٠ كيلومترا على امتداد حدودها مع زيمبابوى. وتنفق السعودية مئات الملايين من الدولارات على سياج ضخم يفصل بينها وبين اليمن من الجنوب، وبينها وبين العراق من الشمال. وتريد تايلاند إقامة حاجز خراسانى على امتداد جزء من حدودها مع ماليزيا. وتبنى الولايات المتحدة سوراً مثيراً للجدل على حدودها مع المكسيك. كما تبنى إسرائيل جداراً عازلاً بينها وبين الضفة الغربية.**

مع هيمنة اللاعولمة واستمرار تداعى النظام الجيوسياسى القائم، ستنغلق القلوب والعقول مع انغلاق الحدود، وتتصاعد المشاعر القومية وتطغى على روح الاندماج التى ميزت العقود العديدة الماضية. وستظهر الصدوع والتوترات فى كل مكان تقريبًا، مما يفسد المواقف ويذكى الشكوك. وبدلاً من الاقتراب من بعضنا بعضًا، فى عالم أشد ترابطًا يخلو من الحواجز، سيكتشف الناس أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الجديد يفرق بينهم ببطء ولكن بثبات.

الفصل السادس

انقسامات متزايدة

إن أدوات الفتح لا تتكون بالضرورة من قنابل ومتفجرات وغبار ذرى، فهناك أسلحة هى مجرد أفكار ومواقف وتحاملات، وكلها موجودة فى عقول الرجال، وللعلم فإن التحاملات يمكن أن تقتل، والريبة يمكن أن تدمر، والبحث الطائش المرعوب عن كبش فداء له غباره الذرى الذى يتأثر به الأطفال ومن لم يولدوا بعد، ومما يدعو للأسف أن هذه الأمور لا يمكن أن تكون منحصرة فى "منطقة الشفق".

– رود سيرلنج، ممثل ومنتج وكاتب سيناريو

كان مصطلح " Twilight Zone منطقة الشفق"، حتى أوائل الستينيات، يشير عادة إلى الدرك الأسفل من البحر، الذى يمكن لضوء الشمس أن يبلغه، ولكن بعد أن أبدع الكاتب السينمائى رود سيرلنج Rod Serling مسلسل The Twilight Zone، الذى لاقى استحسانًا كبيرًا وعُرض على مدار ٥ سنوات على شاشة تليفزيون سى بى إس، اشتهر معنى آخر للعبارة، ألا وهو "حالة ملتبسة أو وضع غامض، لاسيما بين حالتين متقابلتين". واعتماداً على ذلك الشد الذى يميّز حبكات أعمال الخيال العلمى التى تبرز أحداثا بانورامية، كثيراً ما استخدم سيرلنج حلقات المسلسل كوسائط للتعليق على الأوضاع الاجتماعية. ففى حلقة بعنوان "المسوخ موعدهم الآن فى شارع مابل"، نجد بلدة تنغمس تدريجيًا فى الريبة والعداوة، والعنف فى نهاية الأمر، فى أعقاب عدد من الوقائع الغامضة. وعلى الرغم من أن أحداً من السكان لم يكن مسئولاً

عما حدث فى الأصل، فإنهم مع ذلك يسارعون إلى الاشتباه فى بعضهم بعضًا، فى سلسلة من تبادل الاتهامات.

والأرجح أن السنوات المقبلة - كما يكشف لنا تطور حبكة هذه الحلقة فى النهاية - لن تشهد وجود مخلوقات فضائية شريرة لديها فهم تام بالطبيعة البشرية، بل تطورات أخرى واقعية ستتسبب فى انقسامات مماثلة، ولن تقتصر المتاعب على البلدات الصغيرة أيضًا، بل ستنتشر على نحو أعمّ، كما تسيل قوى التفتت والانقسام عبر جميع مستويات المؤسسة السياسية والاجتماعية. وسيكون من بين العوامل التى تسبب هذه الضغوط الآثارُ الجانبية المترتبة على الاقتصادات المنحلة، وتصاعد القيود على الموارد، وتضاؤل القوة الأمريكية والتنافس العالمى على النفوذ، والجروح القديمة وانبعاث المنافسات، والضغوط المجتمعية الصاعدة، وكثير منها نابع من اتجاهات ديمغرافية وعامة أخرى.

ستلعب القوة الأمريكية الآخذة فى الضعف دورًا كبيرًا فى تقويض الاستقرار العالمى وإطلاق العنان لحشد من القوى المسببة للفوضى، وستتبدل الحدود وتتفكك التحالفات، مثلما حدث عندما أصبح الحزب الشيوعى عاجزًا عن ممارسة سلطته على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والأمم الواقعة فى نطاق نفوذه بشكل أعم. أما الأفراد والجماعات والدول حول العالم، الذين كانوا مذعنين -أو ربما مقيَّدين- بالقواعد والنظم المنبثقة عن الهيمنة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، فسيعيدون النظر فى الترتيبات الحالية ويصيغون ترتيبات جديدة، وكثير منهم سيمتحن حدود العزيمة الإمبريالية الأمريكية المتضائلة.

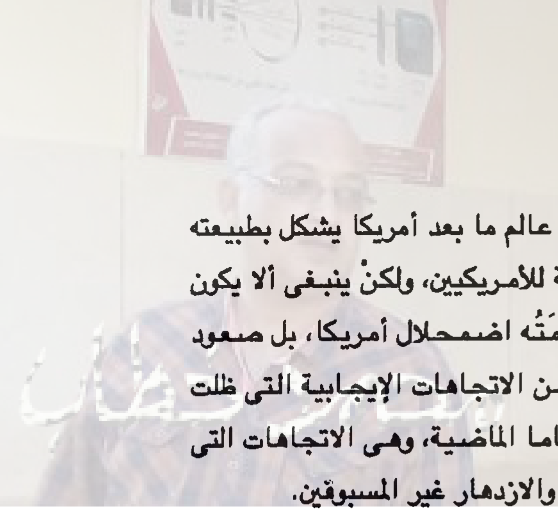
وفى تعليق بعنوان "عصر اللاقطبية"، نشرته مجلة فورين أفيرز فى ٢٠٠٨، اعترف ريتشارد إن. هاس Richard N. Haass، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، بأن فقدان الولايات المتحدة مكانتها سيترتب عليه متاعب، وربما يكون مثار زعزعة للاستقرار.

> **سيترتب على العالم متزايد اللاقطبية عواقب أغلبها سلبى بالنسبة للولايات المتحدة وسائر دول العالم. وستجد واشنطن صعوبة فى تولى القيادة فى المناسبات التى تسعى فيها لتشجيع استجابات جماعية للتحديات الإقليمية والعالمية. وهناك سبب واحد له علاقة بالمنطق. فمع وجود أطراف أكثر، ممن يمتلكون قوة كبيرة ويحاولون تأكيد نفوذهم، ستزداد صعوبة الحصول على استجابات جماعية وتفعيل المؤسسات.**

وأضاف هاس قائلاً: "علاوة على ذلك، ستزيد اللاقطبية أيضًا عدد التهديدات ومواطن الضعف التى تواجه بلداً كالولايات المتحدة، وهذه التهديدات يمكن أن تتخذ صورة دول مارقة، أو جماعات إرهابية، أو منتجى طاقة يقررون تخفيض إنتاجهم، أو بنوك مركزية يمكن أن يؤثر عملها أو امتناعها عن العمل على دور الدولار الأمريكى وقوته". ويعتقد هاس أن هذه المرحلة الانتقالية يمكن - بل وينبغى - أن تديرها الولايات المتحدة لتجنب حدوث "زعزعة هائلة". لكنَّه يدخل فى حسابه احتمال تحقق نتائج غير مرضية، مؤكدا أنه "لو تُرك العالم اللاقطبى وشأنه، فإنه سيتحول إلى عالم أكثر فوضى بمرور الوقت، إذ إن حالة الاعتلاجُ تقتضى أن تميلَ الأنظمة المكونة من عدد كبير من الأطراف الفاعلة إلى مزيد من العشوائية والفوضى فى ظل غياب التدخل الخارجى".

ولا ريب أن كثيرا ممن يدركون أن الأزمنة تتغير فعلاً لا يقبلون ميل الاحتمالات إلى الاتجاه غير المواتى، ففى مقتطفات نشرتها مجلة نيوز ويك من كتاب "عالم ما بعد أمريكا" The Post-American World فى مايو ٢٠٠٨، كتب فريد زكريا Fareed Zakaria، رئيس تحرير الطبعة الدولية من المجلة، يقول:

> **صحيح أن الصين تشهد انتعاشًا اقتصاديًا، وروسيا تزداد جزمًا، والإرهاب يشكل تهديداً، لكنَّ أمريكا لم تفقد القدرة على القيادة حتى وإن كانت قد بدأت تفقد قدرتها على إملاء أوامرها**



على هذا العالم الجديد ... إن عالم ما بعد أمريكا يشكل بطبيعته احتمالاً غير مريح بالنسبة للأمريكيين، ولكنْ ينبغى ألا يكون كذلك. فهو لن يكون عالمًا سِمَتُه اضمحلال أمريكا، بل صعود الجميع؛ إنه نتيجة سلسلة من الاتجاهات الإيجابية التى ظلت تتقدم على مدى العشرين عاما الماضية، وهى الاتجاهات التى خلقت مناخًا دوليًا من السلام والازدهار غير المسبوقين.

اهتمام ضئيل بواقع جديد

لكنَّ مثل هذه المنظورات تبدى اهتماماً ضئيلاً بالعداوة والبغضاء اللذين تراكما تجاه الولايات المتحدة، لاسيما خلال العقد الماضى. فالواضح أن الحربين الكارثيتين فى العراق وأفغانستان، وفضيحتى سجن أبو غريب ومعسكر اعتقال جوانتانامو، والغطرسة والاستثنائية اللتين اصطبغت بهما تعاملات الولايات المتحدة مع بقية دول العالم، وعلى الأخص فى عهد جورج دبليو. بوش، كان لها أثر مدمر باطراد. والحقيقة أن المشاعر المعادية لأمريكا قد أصبحت، فيما يبدو، متأصلة فى بعض المناطق المهمة. فعلى سبيل المثال، وجد استفتاء أجرته "بى بى سى وورلد سيرفس" فى أبريل ٢٠٠٨، وأذاع نتائجه كيم غطاس Kim Ghattas، أن "ثمانية من كل عشرة أشخاص فى العالم العربى لديهم فكرة سلبية عن الولايات المتحدة"، وبالتبعية فإن "الحكومات التى تدعمها الولايات المتحدة غير محبوبة".

كما يغض المتفائلون الطرف عن حقائق أخرى مفزعة بالقدر نفسه، منها الانكماش الاقتصادى العالمى الآخذ فى الانتشار، وتصاعد النفور من التجارة الحرة ومبادئ الليبرالية، والتنافس الشديد على الموارد الرئيسة. وقد تكون المخاوف المتعلقة بالطاقة مثار انقسام بشكل بارز، فعلى حد قول مارتن وولف، معلق صحيفة فاينانشال تايمز، فى تعليق له بعنوان "مخاطر العيش فى اقتصاد عالمى حاصله صفر"، لعبت

الطاقة الرخيصة الوفيرة دورًا مهمًا على مدى القرنين الماضيين فى خلق "اقتصاد عالمى حاصله إيجابى"، يمكن فيه لكل شخص أن "يصبح أكثر ثراءً". وهو يعتقد أن هذا "هو السبب فى صيرورة الديمقراطية قاعدة سياسية، وزوال الإمبراطوريات إلى حد كبير، واختفاء الرق والاستعباد، وارتفاع مقاييس الرفاهة فى كل مكان تقريبًا"، ويضيف وولف قائلاً: "أحدثت الزيادات المستمرة فى نصيب الفرد من الدخل تحولاً فى حياتنا الاقتصادية، كما أحدثت تحولاً فى السياسة".

ويردف وولف قائلاً: "وعلى نفس المنوال، فإن الاقتصاد ذو الحاصل الصفرى يفضى حتمًا إلى القمع داخل الوطن وإلى السلب خارجه. ففى المجتمعات الزراعية التقليدية، كانت الفوائض التى تنتزع من الأغلبية الساحقة من الفلاحين تنفق على أنماط الحياة المرفهة نسبيًا التى تعيشها نخبة العسكريين والموظفين والنبلاء. وكانت الطريقة الوحيدة لزيادة رفاهة شعب بأكمله هى السرقة من شعب آخر ... وفى عالم مكون من مستويات المعيشة الراكدة، كانت مكاسب جماعةٍ ما تأتى على حساب خسائر مساوية لها – إن لم تكن أكبر – يتكبدها الآخرون؛ فذلك إذَنْ عالم يشوبه القهر والهمجية والسلب والوحشية" وقيام الإمبراطوريات والحروب.

يرى وولف أن "أهم شىء فى الجدالات الدائرة حول التغير المناخى وإمداد الطاقة هو أنها تعيد طرح مسألة الحدود ... إذا كانت هناك حدود للانبعاثات، فربما تكون هناك أيضًا حدود للنمو، ولكن إذا كانت هناك فعلاً حدود للنمو، فإن دعامة العالم السياسية ستنهار. ولا بد حينئذ للصراعات التوزيعية الشديدة من معاودة الظهور، والحقيقة أنها بدأت فعلاً تعاود الظهور، داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان". ومن الطبيعى تمامًا فى مثل هذه البيئة أن تحوم الشكوك حول المكاسب المتوقعة – والمفترضة إلى حد كبير – من تعزيز الاندماج مع الأمم التى تتنافس على حصة من فطيرة آخذة فى الانكماش، وبالأحرى سيكون الميل الطبيعى فى اتجاه الحمائية والانعزالية ورهاب الأجانب والصراع.

والمثير للسخرية أن عقودًا من العولمة المتزايدة هى التى وضعت الأساس للانقسامات المستقبلية، فحتى المتفائلين بالمستقبل، أمثال فريد زكريا، يسلّمون بأن إعادة توزيع واسعة النطاق للثروة ربما تكون لها تداعيات مزعزعة للاستقرار:

مع ازدياد الثروات الاقتصادية، تتصاعد القومية حتمًا. هب أن بلدك كان فقيرًا ويقع على الهامش بالنسبة للبلاد الأخرى، وأخيرًا يتبدل الحال ويصبح بلدك رمزًا للنجاح والتقدم الاقتصادى. ستكون فخورًا ومتلهفًا إلى أن يحظى شعبك بالتقدير والاحترام حول العالم. وفى كثير من البلدان، تنشأ هذه القومية من إحباط مكبوت بسبب الاضطرار إلى قبول سرد غربى أو أمريكى خالص لتاريخ العالم، وهو سرد يلعبون فيه أدوارًا لا تناسبهم أو يَبْقون كما هم ممثلى أدوار صغيرة.

ولكن فى حين أن مثل هذا التطور ينظر إليه باعتباره حقيقيًا وحتميًا، فإن هناك دلائل تنم عن نتائج ليست حميدة بالمرة. ففى مقال لبوب ديفيز بعنوان "صعود القومية يبلى الروابط العالمية"، نشرته صحيفة وول ستريت جورنال فى صفحتها الأولى فى أبريل ٢٠٠٨، يقول الكاتب:

خلال المسيرة الطويلة نحو العولمة، سقطت الحدود الدولية والحواجز التى تعرقل التجارة، وانهارت الشيوعية، وتم تفكيك الأسوار الحمائية فى أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى، واحتلت الحكومات - التى طالما كانت ميالة إلى التدخل فى التجارة - مقاعد خلفية بشكل أوسع وراء قوى السوق ... ولم يعد الأمر كما كان، إذ يبدو أن الاقتصاد العالمى يدخل عهدًا تؤكد فيه الحكومات على دورها فى حياة الأفراد والشركات. فها نحن من جديد نرى الحواجز تقام. ولنسمّها إذن القومية الجديدة.

الحقيقة أنه على الرغم من دعم القوى الصاعدة حديثًا الظاهرى للنظام العالمى الذى تستند أسسه إلى التعاون المتزايد والتجارة الحرة، فقد تَمسَّك العديد منها مع ذلك بالأطر المعتمدة من الدولة التى أتاحت لها كسب ميزة اقتصادية كبيرة على الشركاء التجاريين والمنافسين. ويعد "النموذج الروسى الصينى" - كما وصفته صحيفة فاينانشال تايمز فى مقدمةٍ لأسئلة وأجوبة القراء تحت عنوان "رأسمالية غير ليبرالية" -"متسلطًا ويحاول الجمع بين الرأسمالية وممارسة الدولة دورًا كبيرًا فى الاقتصاد". وذكرت الصحيفة أن "موسكو وبكين تؤكدان بشكل متزايد على مزيج من النمو الاقتصادى والقومية". لقد أُخرست الشكاوى فى أوقات الرخاء. أما عندما تسوء الأحوال، فسيتخلى عدد متزايد من الأمم عن نظام يبدو غير عادل على الإطلاق.

سمعة تزداد سوءًا

مع فقدان الولايات المتحدة مكانها على رأس المائدة الجيوسياسية، سيسارع أفراد وجماعات وبلدان حول العالم إلى التحرك وملء الفراغ، وذلك كمناورة دفاعية لاستباق تركهم فى مكان حرج اقتصاديًا أو عسكريًا، من ناحية، وكوسيلة لضمان لعبهم دورًا كبيرًا فى تشكيل الإطار العالمى الجديد، من الناحية الأخرى. وسيتخذ التنافس على النفوذ أشكالاً كثيرة ويأتى من جهات عديدة، وإن كان سيتركز كثيرًا على امتداد الخطوط الجغرافية. ففى آسيا، على سبيل المثال، لن يسع قوة الصين الاقتصادية والعسكرية إلا أن تضمن لهذه الأمة أن تكون وسيطًا تجاريًا رئيسًا له قوته، ومركز ثقل اقتصادى فى ذلك الجزء من العالم، وإن كانت روسيا والهند واليابان والدول الأخرى المجاورة، ناهيك عن الغرباء مثل الولايات المتحدة، ستمارس ضغطًا للحصول على امتياز.

ومع تكشّف الأحداث، ستظل الولاءات والتحالفات فى تقلب مستمر، فتتبدّل - دراماتيكيًا فى أحوال كثيرة - كلما ركدت أو تدهورت - وهو الأرجح - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسيتطور كثير من الارتباطات على أساس انتقائى بناء على المصالح الإستراتيجية المعرضة للخطر وأجندات أصحاب القوة. وستنشأ علاقات أخرى تجمع بين أمم ربما ليس لها تاريخ طويل فى التعاون، استجابةً للتهديدات المشتركة. والحقيقة أن شيئًا كهذا رأيناه بالفعل فى العلاقة بين الصين وروسيا. فعلى سبيل المثال، جاء فى تقرير لفلاديمير إيساكينكوف Vladimir Isachenkov بعنوان "الصين وروسيا تدينان خطط الدفاع الصاروخى الأمريكية" نشرته "أسوشييتد برس" فى مايو ٢٠٠٨، أن قائدى البلدين "أدانا بحدة خطط الدفاع الصاروخى الأمريكية ... متخذيْن موقفًا مشتركًا أكثر صرامة يعزز شراكة إستراتيجية قوية أثناء زيارة ديمترى ميدفيديف الخارجية الأولى كرئيس لروسيا".

وأضافت الخدمة الإخبارية:

> **ولدفع تعاونهما القوى قُدُمًا فى مجال الطاقة، وقعت روسيا أيضًا اتفاقية بقيمة مليار دولار أمريكى لبناء منشأة لتخصيب اليورانيوم فى الصين وتوفير يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه فى صناعة الطاقة النووية الصينية على مدى العقد المقبل. وبعد أن كانت موسكو وبكين متنافستين خلال معظم فترة الحرب الباردة، فإنهما أقامتا روابط سياسية وعسكرية قوية منذ الانهيار السوفييتى، ساعيتين إلى مقاومة ما ترياه هيمنة أمريكية عالمية، وقد سبق أن انتقد البلدان خطط الدفاع الصاروخى الأمريكية فيما مضى، لكنّ تصريح ميدفيديف والرئيس الصينى "هو جينتاو" بدا أكثر حزمًا من ذى قبل.**

بالإضافة إلى التحذيرات من المحاولات الأمريكية لزعزعة "التوازن الإستراتيجى" فى العالم، ومن أى خطط ربما تبيّتها الولايات المتحدة لنشر أسلحة فى الفضاء، اختتمت أسوشييتد برس قائلة إن موقف الدولتين "المشترك فيما يبدو يثير قلق واشنطن التى ظلت تحاول إقناع بكين وموسكو بألا تنظرا للدروع الصاروخية كمثار للتهديد. وفي الوقت نفسه، نجد أن التعاون فى القضايا الدبلوماسية يخفى تحته قلقًا روسيًا عميقًا بشأن قوة الصين المتنامية والخلافات حول المبيعات العسكرية ومبيعات الطاقة".

هناك منطقة أخرى ستشتد فيها المنافسة والصراع، ألا وهى الشرق الأوسط الغنىّ بالنفط. ففى حين أن الولايات المتحدة والصين وروسيا أعلنت أنها تريد نفوذًا أكبر، فإن فقدان أمريكا المتواصل لمكانتها ربما يفجر تنافسًا أكثر فوضى وخطرًا مما رأيناه من قبل. ووفقًا لريتشارد هاس، فإن كيانات أخرى فى الشرق الأوسط "من ضمنها الدول المحلية (إسرائيل، إيران، السعودية، مصر، العراق، سوريا)، والميليشيات، والجماعات الإرهابية، والأحزاب والحركات السياسية، وصناديق الثروة السيادية وغيرها، ستمتلك جميعا نفوذًا خاصا بها وتقلص ما يمكن أن تحققه الولايات المتحدة أو أى قوة خارجية" فى ذلك الجزء من العالم. وعلى الرغم من أن خبراء السياسة الخارجية يعتقدون أن الولايات المتحدة "سوف تحتفظ بنفوذ كبير فى المنطقة"، فإن هذا المنظور يبدو متعارضًا مع الدعم الشعبى والسياسى المتداعى للقوة العظمى القديمة. والحقيقة أن استطلاع "بى بى سى" الذى ذكرناه فى موضع سابق من هذا الفصل كشف عن أن "زعيم حزب الله، حسن نصر الله، هو ... الزعيم الأكثر شعبية فى كل أنحاء العالم العربى، يليه الرئيس السورى بشار الأسد والرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد"؛ لأنهم، فيما يبدو، "الوحيدون الذين يقاومون النفوذ الأمريكى". فضلاً عن ذلك، أشار الاستطلاع إلى أن المواطن العربى العادى، فيما يبدو، لا يرى إيران كتهديد، على الرغم من أن الحكام السنّيّين فى المنطقة قلقون من نفوذ إيران الشيعية المتنامى، ويعتقد النصف تقريبًا ... أن حصول إيران على أسلحة نووية ستكون نتيجته ... إيجابية أكثر منها سلبية".

بالطبع يمكن أن يتغير الرأى العام، لكنَّ الشواهد الأخرى توحى بأن وضع الولايات المتحدة فى بؤرة عدم الاستقرار القديمة هذه ضَعُف بلا رجعة، مما يمهد الطريق للنزاع والفوضى. ففى تعليق بعنوان "الحرب الباردة الجديدة"، نُشر فى مايو ٢٠٠٨، كتب توماس إل. فريدمان Thomas L. Friedman، المؤلف وكاتب العمود بصحيفة نيويورك تايمز، يقول إن "الرئيس الأمريكى التالى سيرث كثيراً من تحديات السياسة الخارجية، ولكنْ لا ريب أن الحرب الباردة ستكون من أكبر هذه التحديات. أَجَلْ، الرئيس التالى للولايات المتحدة سيكون رئيس حرب باردة، لكنَّ هذه الحرب الباردة مع إيران". ووفقًا لفريدمان، فإن هذه "هى القصة المهيمنة الحقيقية فى الشرق الأوسط اليوم، ويعنى بها الصراع على النفوذ فى كل أنحاء المنطقة مع أمريكا وحلفائها العرب السنيين (وإسرائيل) ضد إيران وسوريا وحليفيهما حماس وحزب الله. وكما تقول افتتاحية نشرت مؤخراً فى صحيفة كيهان الإيرانية، هناك جانبان فقط فى الصراع على القوة فى الشرق الأوسط، هما إيران والولايات المتحدة".

يرى فريدمان أن "فريق أمريكا يتكبد خسائر على جميع الجبهات تقريبًا. فكيف ذلك؟ والإجابة بإيجاز هى أن إيران ذكية وقاسية، وأمريكا غبية وضعيفة، والعالم العربى السنّىّ عاجز ومنقسم". وفى معرض تعليقه على ما وصفه بأنه "محاولة إيرانية سورية حزب اللّهيّة للاستيلاء على لبنان"، استشهد فريدمان بإيهود يعارى Ehud Yaari، المتخصص فى قضايا الشرق الأوسط، والذى يسمى هذا الصراع والتطورات ذات الصلة "السلام الإيرانى" Pax Iranica. كتب فريدمان يقول: "يقول يعارى: ببساطة شديدة، خلقت طهران وضعًا سيضطر فيه أى شخص يريد مهاجمة منشآتها الذرية إلى أن يضع فى حسبانه أن هذا سيؤدى إلى قتال مرير على الجبهات اللبنانية والفلسطينية والعراقية والخليجية الفارسية، وتلك إستراتيجية ردع معقدة".

رياح التغيير

على الرغم من أن الشرق الأوسط سيكون واحداً من المناطق الساخنة الأكثر نشاطًا، فإن رياح الاضطراب وعدم الاستقرار ستهب، بلا ريب، على أجزاء أخرى من العالم أيضًا. وهناك بعض المناطق مكتوب عليها أن تتضرر بشدة، من ضمنها إفريقيا التى لم يُرسها تاريخٌ اقتصادى أو عسكرى مستقر. وأمريكا اللاتينية ستكون أيضًا عُرضة لهذه الرياح، إذْ ربما تصبح القارة الأمريكية الجنوبية - بتحريض من فنزويلا المشاكسة وحلفائها الاشتراكيين من ناحية والبرازيل المنتعشة اقتصادية من ناحية أخرى - ساحة قتال كبرى للقوى المحلية والإقليمية والدولية المتنافسة، فى عهد يتسم بقيود متنامية على الموارد. إن احتياطياتها النفطية الكبيرة وثرواتها المعدنية الضخمة، ومساحاتها الشاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة، جذبت بالفعل قدرًا كبيرًا من الاهتمام الخارجى. وتعكف الصين -كما أشرنا سابقًا- على بناء علاقات قوية فى المنطقة، وكذلك الحال مع إيران وروسيا والحلفاء التقليديين الناطقين بالإسبانية والبرتغالية فى أوروبا.

يمثل هذا تحولاً هائلاً من زمن كان ينظر كثيرون فيه إلى أمريكا الجنوبية كمكان منعزل يضطر أحيانًا لمسايرة رغبات جارته القوة العظمى. وفى السنوات الأخيرة، تبدّلت هذه الديناميكية بسبب جاذبية أمريكا اللاتينية المكتشفة حديثًا، وما صاحبها من ثقة بالنفس. ومن نافلة القول، إن هذا التحول أثار سخط الشمال، مسفرًا عن ظهور اهتمام جديد بتأمين صفقات تجارية مع دول المنطقة وإعطاء دفعة لمبيعات الأسلحة لها. غير أن تحول الرياح الجيوسياسية يعنى - خلافًا لذى قبل - أن القرب من الولايات المتحدة قد يتمخض عن مستقبل أكثر نزاعًا - لا أقلَ - فى ساحة أمريكا الخلفية.

وفى تعليق لجانيت هابل Janette Habel، المحاضرة بمعهد الدراسات الأمريكية اللاتينية فى باريس، نشرته صحيفة لو موند دبلوماتيك Le Monde Diplomatique

فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "أمريكا اللاتينية تتحرر من الولايات المتحدة"، جادلت الكاتبة بأن "الولايات المتحدة فقدت نفوذها فى أمريكا اللاتينية على مدى العقد الماضى منذ أخفق مشروع تطوير منطقة التجارة الحرة للأمريكتين ... وتولت حكومات يسارية السلطة واستخدمتها بدهاء وقوة. وتواصل الولايات المتحدة محاولة منع هذا التحرر بتشجيع مزيد من اتفاقيات التجارة الحرة، وزيادة التعاون العسكرى باسم الحرب على الإرهاب والمخدرات والدفاع عن ديمقراطية السوق". ومع ذلك، أشارت هابل إلى إن تلك التحركات تبدو عديمة الجدوى، حيث قالت:

> **إن أمريكا اللاتينية قارة مفقودة على حد قول مويسيس نعيم Moises Naim رئيس تحرير مجلة "فورين بوليسى". وقد أعرب بيتر حكيم Peter Hakim، رئيس منظمة الحوار بين الأمريكتين، عن الشاغل ذاته عندما تساءل: "هل بدأت واشنطن تفقد أمريكا اللاتينية؟" فعلى مدى العقد الماضى، عانت الولايات المتحدة انتكاسات عديدة فى هذا الجزء من العالم، حيث صوّت الناخبون - رفضًا منهم للسياسات الليبرالية الجديدة- لصالح ائتلافات راديكالية أو يسارية معتدلة تطالب بدرجات من الاستقلالية. وفى أبريل ٢٠٠٢، أخفقت محاولة الإطاحة بالرئيس الفنزويلى هوجو شافيز. وفى ٢٠٠٥ أتت الحركة الوطنية بإيفو موراليس إلى السلطة فى بوليفيا رغم جهود وزارة الخارجية الأمريكية. ولم تستطع الولايات المتحدة -على الرغم من ممارستها ضغوطها- منع انتخاب دانييل أورتيجا فى نيكاراجوا أو رافائيل كوريا فى الإكوادور.**

لا ريب أن الأمم ذات السيادة ستكون فى طليعة جهود تشكيل النظام العالمى الناشئ، لكنَّ التطورات فى الشرق الأوسط وآسيا، بل وجنوب حدود الولايات المتحدة مباشرة، تدل على أنها لن تعمل بمفردها. فالإرهابيون والمجرمون والعناصر المارقة

الأخرى سيسعون أيضًا لسد الفجوة التى تظهر مع تضاؤل النفوذ الأمريكى. وفى المكسيك، على سبيل المثال، تركت الحرب الدائرة بين الحكومة والعصابات القوية البعض يتساءل عمّ إذا كان ذلك البلد "يمكن أن يتحول إلى ساحة قتال كالتى كانت فى كولومبيا فى الثمانينيات، عندما كانت كارتلات المخدرات تسيطر على العديد من المدن وتمارس عملها بمأمن من العقاب"، وفقًا لتقرير لجريج فلاكوس Greg Flakus، مراسل صوت أمريكا، فى مايو ٢٠٠٨, وكتب فلاكوس لجورج فريدمان George Friedman، المحلل السياسى بوكالة الاستخبارات الخاصة ستراتفور Stratfor، قائلاً: "إن الجيوش الخاصة التابعة لكارتلات المخدرات المكسيكية تشبه الميليشيات التى قوضت حكومات فى أجزاء أخرى من العالم. وما نراه فى المكسيك أشبه بما نراه فى لبنان، حيث الميليشيات أقوى من الجيش اللبنانى. هذه القضية التى نواجهها هنا اليوم هى: هل تستطيع الدولة المكسيكية بكل قوتها أن تتغلب على ميليشيات الكارتلات؟ ليس واضحًا أنها لا تستطيع ذلك، ولكن فى هذه اللحظة ليس واضحًا أيضًا أنها تستطيع ذلك".

هناك عوامل أخرى ستفاقم، وتقوض فى الوقت ذاته، السعى إلى الهيمنة المحلية والإقليمية والدولية. فالهوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء -الذين يزداد شعورهم باليأس فى بعض الحالات - ستكون بمثابة عامل مساعد قوى لتشكيل انحيازات جديدة وقيام الثورات، وكذلك اتساع الصراعات عالميًا عبر الحدود. وفى بعض التطورات الحديثة عينة مما سيأتى. ففى أفقر دولة فى أمريكا الجنوبية على سبيل المثال، نجد خيوط الوحدة الوطنية الرقيقة قد أبلتها النزاعات القائمة بسبب التفاوتات الاقتصادية الإقليمية وعدم المساواة فى توزيع الثروة المرتبطة بالموارد. فقد كشف تقرير لباف جوردان Pav Jordan، نشرته وكالة رويترز فى مايو ٢٠٠٨ بعنوان "أغنى مناطق بوليفيا تصوت بالإيجاب على الحكم الذاتى"، عن أن "سانتا كروز صوتت بأغلبية ساحقة لصالح الحكم الذاتى ... فى اقتراع يُرى على نطاق واسع كرفض لإصلاحات الرئيس إيفو موراليس اليسارية، وذلك كما أظهرت استطلاعات رأى الناخبين بعد

إدلائهم بأصواتهم ... كان هذا الاقتراع هو الأول من أربعة أستفتاءات على مزيد من الاستقلالية عن الحكومة المركزية خططت لها الأقاليم الواطئة الشرقية فى بوليفيا، مما يعمق الانقسام بين أنصار موراليس والمعارضة المحافظة". ووفقًا للخدمة الإخبارية، فإن "المطالبات المتزايدة بالحكم الذاتى من جانب الأقاليم كشفت عن انقسام مؤلم فى بوليفيا بين المناطق الواطئة الأكثر ثراء ومناطق الأنديز المرتفعة الفقيرة، حيث نظم عشرات الآلاف فى العديد من المدن مسيرة إظهاراً لتأييدهم لموراليس، أول رئيس هندى لبوليفيا".

والحقيقة أن بوليفيا ليست الدولة الوحيدة، ولا أمريكا اللاتينية هى المنطقة الوحيدة، التى فجر فيها الظلم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى - وسيفرخ على نحو متزايد- قلاقل ونداءات انفصالية. فالاتجاهات الخفية الانقسامية تجيش منذ زمن طويل فى أجزاء كثيرة من إفريقيا، على سبيل المثال، وفى آسيا وأوروبا الشرقية. وبعض مناطق الاضطرابات الشهيرة فى العالم، ومن ضمنها باكستان ولبنان وأفغانستان، ظلت تغلى جُلّ العقود الماضية، مع حدوث صدامات وفترات أشبه بغياب السلطة، ولم تتخللها إلا فترات وجيزة من الهدوء والوحدة الظاهرية.

انتشار الشقاق

وعلى الرغم مما سبق، نجد أننا بدأنا منذ وقت قريب نشعر بالضغوط الانقسامية فى مناطق كانت تقليدياً أقل تزعزعًا. ففى أوروبا، على سبيل المثال، فجرت التوترات بين إقليم الفلاندر الشمالى الثرى الناطق بالهولندية وإقليم والونيا الجنوبى الناطق بالفرنسية فى بلجيكا أزمة قيادة مستمرة تُظهر بوادرَ خمود طفيفة. وكما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية تحت عنوان "تظاهر الآلاف بينما تضرب الأزمة السياسية البلجيكية الجيوب"، فإن السبب الأصلى وراء فشل محاولات تشكيل حكومة ائتلافية جديدة وما نتج عنه من مظاهرات قام بها الآلاف فى ديسمبر ٢٠٠٧، هو رغبة

الأحزاب الفلمنكية فى "مزيد من الاستقلال لإقليمها، بما فى ذلك الأمور الاقتصادية". وفى الوقت نفسه، يخشى الوالونيون "ذو الثقافة الفرنسية" فى بلجيكا فقدان الإعانات التى تتدفق عليهم من الشمال.

لقد واجهت إسكتلندا أيضًا ضغوطًا لتخلّ نفسها من ارتباط دام قرونًا بإنجلترا. وتعاظمت هذه القوى، لاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، فى أعقاب تصويت إسكتلندا لصالح الحصول على حكم ذاتى محدود. وإن ما حرض الحركة الانفصالية -جزئيًا - هو الفكرة الشائعة محليًا عن أن جزءًا أكثر مما ينبغى من ثروة بحر الشمال النفطية تدفقت جنوبيًا نحو لندن. وعلى الرغم من أن الحزب الوطنى الإسكتلندى، وغيره من أنصار فصم الروابط بين إسكتلندا والمملكة المتحدة، دعوا إلى إجراء استفتاءات خلال السنوات القليلة المقبلة، يجادل البعض بأن المستقبل محسوم ومَقضىّ بشكل أو بآخر. والحقيقة أن صحيفة ديلى تلجراف نشرت مقالا لسايمون هيفر Simon Heffer فى نوفمبر ٢٠٠٧، حمل عنوانًا رئيسًا يقول: "نهاية الاتحاد بين إنجلترا وإسكتلندا".

حتى فى الولايات المتحدة، وبعد حرب أهلية دموية كادت تمزق البلد على مدار قرن ونصف، ظلت المشاعر الانفصالية تتحرك على نطاق محدود جداً. فقد أورد تقرير لبيل بوفى Bill Poovey، نشرته وكالة أسوشييتد برس فى أكتوبر ٢٠٠٧ بعنوان "الانفصاليون يجتمعون فى تينيسى" تفاصيل التحضيرات لملتقى استمر يومين فى مدينة شاتانوجا لأفراد كانوا يأملون إحداث تغيير جذرى فى المشهد السياسى.

> **فى توافق - كان مستبعداً - فى الرغبة فى الانفصال عن الولايات المتحدة، تلتقى جماعتا ضغط تنتميان لتراثين سياسيين متعارضين هما نيو إنجلاند والجنوب لإجراء محادثات ... فبعد أن سئمت مؤسسة ميدلبيرى إنستتيوت Middlebury Institute الحروب الخارجية وما تعتبره محاكم يمينية، فإنها تريد أن**

تتمكن الولايات الليبرالية مثل فيرمونت من الانفصال فى سلام. وهذا يبدو رائعًا بالنسبة لعصبة الجنوب (League of the South)، وهى جماعة محافظة ترفض التخلى عن خططها لاستقلال الجنوب. يقول مايكل هيل Michael Hill من كيلين بولاية ألاباما ورئيس عصبة الجنوب: "نعتقد أن جنوبيًا مستقلاً – أو هاواى أو ألاسكا أو فيرمونت مستقلة– سيكون أقدر على خدمة مصالح الجميع، بغض النظر عن العرق".

ووفقًا للتقرير، توقع المنظمون "استقطاب أنصار من كاليفورنيا وألاسكا وهاواى، موجهين دعوة لأى شخص يريد حل الاتحاد بحيث تستطيع الولايات إنقاذ نفسها من حكومة فيدرالية مستبدة".

والحقيقة أن كثيرًا من هذه الجهود سيخفق أو يظل دومًا على الهامش، ولكن يبدو واضحًا أن هناك مزاجًا اجتماعيًا نَكِدًا سيزيد جاذبية قيام أنظمة سياسية جديدة وإعادة رسم الحدود على نحو يَعِدُ بتغير جذرى فى الوضع الراهن. ولكنْ لن تأتى كل الضغوط من الداخل. حيث إن الواقع الاجتماعى المتغير والتنافس على الموارد المهمة سيثيران شقاقًا يتجاوز الحدود الداخلية. ومرة أخرى، كانت هناك تلميحات لما سيبدو عليه مستقبل أكثر إثارة للنزاع. ففى فبراير ٢٠٠٨، على سبيل المثال، أفادت بى بى سى نيوز أن شركة النفط الحكومية فى فنزويلا كانت بصدد وقف مبيعات النفط الخام لشركة إكسون موبيل Exxon Mobil، ردًا على مطالبات الشركة القانونية "بتعويض عقب تأميم مشروع فى أكبر احتياطى نفطى فى فنزويلا"، تحت عنوان "فنزويلا تقطع علاقاتها بإكسون". وفى الوقت نفسه، فإن الرئيس شافيز "هدد بقطع مبيعات النفط للولايات المتحدة فى حرب اقتصادية"، على حد قول ساندرا سييرا Sandra Sierra من وكالة أسوشييتد برس. وبعد ذلك بأشهر، وفى خضم نزاع بوليفيا مع الأقاليم الأربعة الغنية بالموارد والساعية إلى الحكم الذاتى، أكد الرئيس البوليفى السلطة المطلقة على الأصول الهيدروكربونية. وأفادت خدمة إى إف إى الإخبارية الإسبانية أنه كان "يجهز

قراراً لتأميم حقول النفط والغاز تحسبا لتخلى الشركات الأجنبية عن الاستثمار فيها"، وفقًا للورا برايس Laura Price من وكالة بلومبرج.

إن ما يمكن وصفه بأنه مراهنة جيوسياسية سوف يصعّد التوترات بدرجة أكبر فى ظل سعى مجموعة من الأطراف لضمان كونهم فى النهاية من الفائزين. ففى مقال نشرته نيويورك تايمز فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "وداعًا للهيمنة"، يورِد باراج خانا Parag Khana مؤلف كتاب "العالم الثانى: السلطة والسطوة فى النظام العالمى الجديد"The Second World: Empires and Influence in the New Global Order، تفاصيل نهج تحدث عنه البعض من قبل. "لا ريب أن ذوبان الجليد مع ليبيا -الذى تم بوساطة أمريكا وبريطانيا بعد أن أعلن معمر القذافى أنه سيتخلى عن مساعى بلاده النووية فى ٢٠٠٣- كان مدفوعًا جزئيًا بطلب متنامٍ على الطاقة من جارٍ متوسطى قريب، لكنَّ القذافى لم يتخلَّ بذلك عن مبادئه، حيث قام هو ومستشاروه بتوزيع اتفاقيات مشاركة فى الإنتاج على تشكيلة متوازنة من عمالقة نفط أمريكيين وأوروبيين وصينيين وآسيوين آخرين".

وهذا ليس كل شىء، على حد قول خانا الباحث فى السياسة الخارجية، والذى يعتقد أيضًا أن ثلاث مناطق طولية كاملة تهيمن عليها أمريكا وأوروبا والصين ستصوغ الجغرافيا السياسية فى القرن الحادى والعشرين. "ولأن قذافى ليبيا على وعى كبير بتاريخ استغلال شركات النفط الغربية لشبه الجزيرة العربية" -"مثله مثل شافيز فى فنزويلا والرئيس نور سلطان نزار باييف فى كازخستان - فقد صعّد الضغط على الأجانب ببراعة ليتقاسموا مزيدا من الإيرادات مع النظام من خلال تعديل العقود وتقريب الأرقام بسخاء والتهديد بمصادرة الأملاك". ومهما يكن فإن رؤية خانا للمستقبل تبدو معتدلة بشكل لافت للنظر، مثلها مثل رؤية الخبراء الآخرين سالفى الذكر.

لو وضعنا فى الاعتبار التغيرات التى بدأت تتجلى للعيان، وأبرزها فقدان الولايات المتحدة مكانتها، لا عجب أن نجد بعض الدول الواعدة تتسم ببراجماتية أكثر حزمًا فى

تعاملاتها مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الراسخة. ففى تقرير نشر فى مايو ٢٠٠٨ يبرز الصعوبات التى واجهتها الهند والولايات المتحدة فى محاولة التوصل إلى اتفاق حول صفقة قياسية فى مجال الطاقة النووية المدنية، أوضح جاى سولومون Jay Solomon وبيتر ووناكوت Peter Wonacott من صحيفة وول ستريت جورنال بعبارات لا لبس فيها: "جادل بعض المحللين الأمنيين الهنود بأن الهند يمكنها إبرام صفقات طاقة أفضل مع أماكن أخرى". والحقيقة، كما ذكرت الصحيفة، أن "هناك بوادر على أن الحكومة الهندية تحتاط بوضع رهاناتها على مجموعة متنوعة من موردى الطاقة. فقد استضافت الهند فى الشهر الماضى الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد ... للمساعدة على دفع عدد من مشروعات الطاقة الجديدة". وأشار التقرير أيضًا إلى أن "السَّاسة اليساريين اعترضوا على اتفاق من شأنه أن يحبس الهند فى حظيرة إستراتيجية واقتصادية مع قوة عظمى غير محبوبة".

بالطبع لن تكون الاحتياجات الخاصة بالطاقة هى المصدر الوحيد للخلاف، بل سيكون كذلك الأمن الغذائى والنضال لتأمين السلع والموارد الأخرى المهمة، وهو ما يمكن أن نراه فى تقرير نشرته صحيفة فاينانشال تايمز فى مايو ٢٠٠٨ لجميل أندرلينى بعنوان "عيون الصين على أراض عبر البحار فى إطار جهودها الغذائية"، والذى كشف عن أن الشركات الصينية سيتم تشجيعها على شراء أراض زراعية فى الخارج، وخصوصًا فى إفريقيا وأمريكا الجنوبية، للمساعدة على ضمان الأمن الغذائى، فى إطار خطة قيد الدراسة فى بكين ... ولئن أُقرت هذه الخطة، فمن الممكن أن تواجه معارضة شديدة فى الخارج، فى ظل أسعار الغذاء المتصاعدة والمخاوف من إزالة الغابات. لكنَّ مسئولاً قريبًا من المداولات صرح بأنه من المرجح أن يتم تبنى هذه الخطة. وأضاف قائلاً: "لا ينبغى أن تكون هناك أية مشكلة فى إقرار هذه السياسة. ولربما تأتى المشكلة من الحكومات الأجنبية غير الراغبة فى التخلى عن مساحات كبيرة من الأراضى". ووفقًا للصحيفة، فإن "التحرك يأتى فى الوقت الذى تدرس فيه الدول الغنية نفطيًا الفقيرة غذائيًا فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خياراتٍ مماثلة".

والحقيقة أنه بمرور الوقت، ستفقد فكرة الترابط العالمى جاذبيتها. وبدلا من ذلك، سيظهر عدد متنامٍ من الانقسامات مع إصرار الدول على ضمان أن تكون الأولوية لاحتياجاتها واهتماماتها المحلية. ولعلنا نجد عينة مما سيأتى فى تقرير لشون هاتينج Shawn Hattingh، نشرته مجلة منثلى ريفيو Monthly Review التى تميل إلى اليسار، بعنوان "تحرير تجارة الغذاء حتى الموت" فى يونيو ٢٠٠٩، حيث كشف أن دولا عديدة فى أمريكا اللاتينية، من ضمنها

فنزويلا وبوليفيا ونيكاراجوا، حاولت معالجة أزمة الغذاء من خلال التخلى عن إملاءات الليبرالية الجديدة. فقد حاولت هذه الدول، إضافة إلى كوبا، إقامة بديل إقليمى قابل للنجاح للتجارة الحرة على غرار البديل البوليفارى للأمريكتين "ألبا" (ALBA) فمن خلال ألبا أنشأت هذه الدول خمسة مشروعات زراعية كبرى تنتج فول الصويا والأرز والدواجن ومنتجات الألبان بهدف ضمان الأمن الغذائى فى الدول أعضاء ألبا.

مزيج من التيارات المتداخلة

إن التوترات الاقتصادية والمتصلة بالموارد ستأتى فى صدارة التوترات الأخرى التى تقوض التلاحم الوطنى والدولى. فمع تضاؤل النفوذ الأمريكى، سيحرك ميزان القوى المختل مزيجًا من التيارات المتداخلة المشحونة بشدة. ومن الخوف وعدم الشعور بالأمن إلى الكبرياء والغطرسة، ستشعل هذه الروح المستنهضة حديثًا بدورها دوافع قوية لرؤية الرغبات والطموحات تترجم إلى أفعال. وفى الأثناء، سيثير إحساس بالضيق منتشر فى العالم مشاعرَ الاستياء ويساعد على نبش ذكريات قاتمة ومؤلمة مكبوتة منذ زمن طويل. ولن تشكك القومية الصاعدة فحسب فى النظام الجيوسياسى القائم، بل ستركز الاهتمام على الاختلافات العرقية والثقافية والاجتماعية داخل الحدود وعبرها.

فى تعليق بعنوان "ميزة الدولة القومية" نشر فى ديسمبر ٢٠٠٧، يجادل جيه. آر. نيكويست بأنه مع فقدان تعددية الأطراف بريقها، فإن المشاعر القومية حتماً ستتفوق على العقلانية الضعيفة التى تتسم بها الأيديولوجية العالمية. فقد تصادف أن البشر ليسوا "مخلوقات عالمية". فهم يتحدثون بلغة معينة وينتمون إلى ثقافة معينة وتجمعهم خبرات تاريخية معينة. ومع أنه قد يبدو من الاستثارة أن نقول إن "كلنا واحد"، فإن هذا ليس صحيحًا رغم كل شىء. فلسنا كيانًا واحداً. إننا أفراد لدينا سماتنا وتعلقاتنا الفردية، وإن ما يربطنى بالكرة الأرضية لا يساوى شيئًا مقارنة بواقع اللغة والثقافة والأسرة والقبيلة. فكل فرد له وطنه الأصلى ولغته الأم. وهناك مشاعر قومية ومصالح قومية.

إذن فى الوقت الذى ستظهر فيه على الأرجح بعض الترتيبات الجماعية للوجود استجابةً للمخاوف المتعلقة بالظروف الاقتصادية على المدى القريب ومختلف التهديدات الإستراتيجية، فإن كثيرًا من الترتيبات التى برزت إلى الواجهة أثناء ذروة التكامل فى العقود الماضية لن تستمر. ففى أوروبا، على سبيل المثال، وعلى الرغم من الحماس الذى يبدو واسع الانتشار للاتحاد، فإن أوج المشاعر التعاونية يبدو أنه انقضى بالفعل. فبعد مضى وقت ليس بطويل على توقيع قادة الاتحاد الأوروبى فى ديسمبر ٢٠٠٧ على معاهدة تاريخية تغير الطريقة التى يعمل بها الاتحاد، بهدف المزيد من التقريب بين الدول الأعضاء السبعة وعشرين، كانت هناك بوادر خلاف خطير. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير لجيمس تشابمان James Chapman، نشرته صحيفة ديلى ميل بعنوان "ديفيد كاميرون: سأمزق اتفاقية الاتحاد الأوروبى على الرغم من التوقيع عليها" إلى أن زعيم حزب المحافظين البريطانى "قطع على نفسه أوثق التزام حتى الآن بأن

يمزق دستور الاتحاد الأوروبى إذا فاز بالسلطة، حتى وإن كان تم التوقيع عليه". وقال كاميرون إنه "لن يدع الأمور تهدأ إذا نجح رئيس الوزراء جوردون براون فى تمرير الاتفاقية الجدلية من البرلمان لتصبح قانونًا". ووفقًا للتقرير، فإن "أعضاء البرلمان المحافظين وعصبة من المتمردين العماليين يَعِدون بأكبر مواجهة حاسمة بشأن أوروبا، منذ ألقت معاهدة ماسترخت بحكومة جون ميجور فى حالة من الاضطراب فى التسعينيات".

ولكن بعد ذلك بستة أشهر، صارت هذه التهديدات عديمة الأهمية عقب إجراء استفتاء وطنى كان مترقّبًا على نطاق واسع على المعاهدة، فى واحدة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى. فتحت عنوان "أوروبا فى حالة اضطراب بعد الاقتراع الأيرلندى"، قال مارك تشامبيون Marc Champion وتشارلز فوريل Charles Forelle المراسلان بصحيفة وول ستريت جورنال: "فى ضربة لطموحات أكبر اتحاد اقتصادى وسياسى فى العالم، عطل الناخبون فى أيرلندا خططًا ترمى إلى جعل الاتحاد الأوروبى لاعبًا أقوى عالميًا". فالأيرلنديون "رفضوا ما يُسمى معاهدة لشبونة بأغلبية ٥٣٪ مقابل ٤٧٪ فى الاقتراع الشعبى الوحيد على المعاهدة فى أى من دول الاتحاد الأوروبى. ونظرًا لضرورة تصديق بلدان الاتحاد الأوروبى السبعة وعشرين جميعًا على المعاهدة، فإن تصويت أيرلندا بالرفض يهدد بالقضاء عليها". وعلى الرغم من إلقاء اللوم فى هذه النتيجة على مخاوف محلية، أشارت تقارير أخرى إلى أن الرأى العام فى أماكن أخرى فى أوروبا كان مستاءً أيضًا.

هناك عنصر توحيدٍ آخر مزعومٌ صار أيضًا مصدرًا متناميًا للخلاف بالنسبة لأكبر منطقة اقتصادية فى العالم. فقد جاء فى مقال لأمبروز إيفانز-بريتشارد، نشرته صحيفة ديلى تلجراف فى مايو ٢٠٠٨ بعنوان "الاتحاد الاقتصادى والنقدى غير قابل للتطبيق أكثر من أى وقت مضى":

> **تناءت الكتلة الجرمانية والكتلة اللاتينية عن بعضهما أكثر من ذى قبل حتى صارتا بعيدتين كل البعد عن التلاقى ... منذ عام ١٩٩٥، عندما تم تثبيت العملات أخيرًا، ازدادت تكاليف عمالة الوحدة المنتَجة فى ألمانيا ٤٠٪ أمام إيطاليا، و٣٠٪ أمام إسبانيا، و٢٠٪ أمام فرنسا. وهذه الفجوة العميقة بين الجنوب والشمال تؤكد ما ظل أساتذة ألمانيا الناقدون للاتحاد الأوروبى يجادلون لإثباته من أن العادات التضخمية، وهياكل التفاوض حول الأجور، ومستويات الإنتاجية فى ... البلدان فى أرض اليورو ... تتباين كثيرًا بحيث لا يمكن استدامة عملة موحدة لفترة طويلة.**

قبل ذلك بشهر، نشرت مجلة فوربز تعليقا لآفى تيومكين Avi Tiomkin بعنوان "نهاية اليورو" جادل بأن

> **المسألة باتت مجرد وقت - ربما أقل من ثلاث سنوات- حتى تلاقى تجربة اليورو نهايتها، وإن الأزمة المالية فى الولايات المتحدة لتعجل بهذه العملية، حيث يفرّ المستثمرون من ساحة الدولار، مما يدفع اليورو إلى سعر ١,٥٩ دولار أمريكى، لكنّه لن يظل مرتفعا لفترة طويلة. فالبلدان مثل إسبانيا وإيطاليا سوف تنسحب وتعود إلى عملاتها القديمة. وما إن يحدث هذا، فلتستعدوا لعودة المارك الألمانى والفرنك الفرنسى.**

ضغينة وخلاف متناميان

هناك مجموعة من الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية تزيد من تقويض التلاحم فى أوروبا وفى أماكن أخرى أيضًا. وكما أشرنا سابقًا، فإن هذه

الاتجاهات تشمل الهوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، وكذلك العالقين فى المنتصف. فقد جاء فى مقال لجون ثورنهيل John Thornhill، نشرته صحيفة فاينانشال تايمز فى مايو ٢٠٠٨ بعنوان "استطلاعات الرأى تظهر كراهية كبيرة لفجوة الثروة"، أن "الرأى العام فى كل أنحاء أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية متوافق بشكل مذهل فى اعتبار أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جداً، وأن الأثرياء ينبغى أن يدفعوا مزيداً من الضرائب ... ولقد برز التفاوت فى الدخل كقضية سياسية مثيرة للنزاع فى كثير من البلدان، حيث خلقت موجةُ العولمة الأخيرة طبقة فائقة من الأثرياء".

فضلاً عن ذلك، فإن التوترات الجيليّة المرتبطة بتكاليف المجتمعات متسارعة الشيخوخة، والحديث عن "حروب الجندر أو النوع" الناتجة عن الامتعاض من الزيادات النسبية فى نصيب الفرد من دخل الإناث، والصدامات حول المعتقدات السياسية والدينية المختلفة، سيتبين أنها عقبات من ناحية الأداء أمام التعاون والتلاحم فى السنوات المقبلة. وسيُلقى النمو الاقتصادى المتباطئ أيضًا ضوءًا مزعجًا على الوجود غير المرغوب فيه لعدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين وغير المستوعَبين، وخصوصاً أصحاب معدلات المواليد المرتفعة. مرة أخرى، يشير التاريخ إلى أن الأجانب وغيرهم من الغرباء هم صمامات أمان من الإحباط والغضب خلال الأوقات العصيبة. ويبدو أن الاتجاهات الحديثة تؤكد ذلك. ففى أوائل عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، أبرزت التقارير هجمات مدفوعة برهاب الأجانب على المهاجرين فى أماكن مثل إيطاليا وجنوب إفريقيا. وفصّل مقال لسارة لايتنر Sarah Laitner وبن هول Ben Hall وجان تشينسكى Jan Cienski، نشرته صحيفة فاينانشال تايمز فى مايو ٢٠٠٨ مقترحاتٍ طرحها الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى قبل تولى فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبى لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الهجرة غير الشرعية.

والحقيقة أنه - كما أشار ماكس فراد وولف Max Fraad Wolff فى تعليق له على موقع آيجا تايمز أونلاين فى يونيو ٢٠٠٧- فى حين أن

الأمريكيين يشعرون بالريبة والعداء تجاه الحلفاء التقليديين والقوى الإقليمية الصاعدة ... ، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها في هذه المشاعر. فالمواطنون الصينيون واليابانيون والكوريون والروس والهنود والباكستانيون ومواطنو الاتحاد الأوروبي والشرق أوسطيون والأمريكيون الجنوبيون ينظرون إلى بعضهم بعضًا بكثير من الريبة. وإن شكوك مواطني الولايات المتحدة في الأجانب وفي بعضهم البعض هي السمة المميزة لوقتنا هذا. ولقد ظل الغضب في أمريكا اللاتينية يفور غليانًا في المناقشات حول الموارد الطبيعية والانتخابات واحتجاجات المواطنين في الشوارع. وفي روسيا يظهر الغضب والريبة في صورة ميل زائد إلى قيادة مركزية قوية. والخوف الياباني من صينٍ صاعدةٍ يقربها أكثر من الولايات المتحدة. وهناك طوائف عديدة داخل الهند وباكستان يخشى بعضها بعضًا، وتخشى من التغريب، ومن الطوائف الداخلية الأخرى.

إن مشاعر كهذه تهيّج حتمًا لهيب الكراهية والعنف. ووفقًا لبعض الروايات، هناك لولب كراهية يتشكل في الولايات المتحدة. وطبقًا لمركز "ساذرن بوفرتي لو سنتر" Center Southern Poverty Law في تقرير له بعنوان "هذه السنَة في الكراهية" أعده ديفيد هولتهاوس David Holthouse ومارك بوتوك Mark Potok، فإن ٢٠٠٧ كانت سنة أخرى تتسم بمستويات مذهلة من الكراهية العرقية في أمريكا. فحتى في ظل نضال عديد من جماعات الكراهية الكبرى من أجل البقاء، ظهرت جماعات أخرى جديدة، واليمين الراديكالي ككل بدا أنه ينمو، حيث وجد آخر إحصاء سنوي أجراه ... مركز ساذرن بوفرتي لو سنتر Sothern Poverty Law Center أن عدد جماعات الكراهية العاملة في أمريكا ارتفع إلى ٨٨٨ جماعة العام الماضي، أي بزيادة ٥٪ عن ٨٤٤ جماعة تم إحصاؤها في ٢٠٠٦، وقد توجت هذه الزيادةُ زيادةً بنسبة ٤٨٪ منذ

عام ٢٠٠٠ ... وفى الوقت نفسه أشارت إحصائيات مكتب التحقيقات الفيدرالى إلى وجود ارتفاع بنسبة ٣٥٪ فى جرائم الكراهية ضد الأمريكيين اللاتينيين بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، ويعتقد الخبراء أن مثل هذه الجرائم ينفذها نمطيًا أشخاص يظنون أنهم يهاجمون مهاجرين.

ومع بزوغ نظام جديد أكثر اضطرابًا، لن يتراجع العداء تجاه الغرباء بالضرورة؛ لأن الحكومات - وعلى الأخص الأنظمة السلطوية أو غير الديمقراطية - كثيراً ما يسعدها استغلال مثل هذه المخاوف لتحقيق غاياتها الخاصة. وكما كتب فيليب باورينج Philip Bowring فى تعليق نشرته صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون فى أبريل ٢٠٠٨، على جهود الصين قبل الألعاب الأوليمبية لإخضاع التبت المتمرد، فإن "بكين تبرز التهديد الأجنبى مثلما استخدمت الحكومة الأمريكية تهديد القاعدة كتبرير لغزو العراق ... وما هو مهم بالقدر نفسه هو طريقة تصوير وسائل الإعلام الصينية العنفَ فى التبت على أنه هجمات على الصينيين الهان، وهذا حتمًا يثير غضب الهان الذين يؤلفون ٩٠٪ من سكان الصين، والذين يميلون إلى اعتبار التبت مكانًا منعزلاً يحسّنونه من خلال حملتهم التحديثية".

إن رياح التغيير الجيوسياسية ستعزز التوترات وتتمخض عن سياسة أكثر تقلبًا حول العالم. ففى بعض البلدان، سيضرب الطغاة القلقون والدكتاتورات المتعطشون للقوة بأيدٍ من حديد فى سعيهم إلى تشديد قبضتهم على شعوبهم المستاءة. وفى بلدان أخرى، ستوهِن التهديداتُ المستمرة من المتنافسين ومحدثى النعمة والعناصر المارقة والقوى الخارجية عزيمةَ الزعماء الضعاف سياسيًا وتمزق النسيج الاجتماعى، مما يؤدى إلى مواجهات وعنف عشوائى وصراعات خطيرة. وسيصرّ الرجعيون على نُهُجٍ جديدة، بينما سيُدفع المحافظون إلى الوراء بقوة. وسرعان ما تصير الاضطرابات فى البلدان والمناطق المختلفة مُعدية. وبمرور الوقت، ستُفرِخ القومية المنبعثة والعرقية المضطرمة من جديد مزيداً ومزيداً من الحركات التى تؤيد إعادة رسم الحدود وإقامة تحالفات جديدة.

كثيراً ما تكون مثل هذه التطورات نُذُر صراع مسلح. ففى كتاب "من أين تأتى الدول القومية: التغير المؤسسى فى عصر القومية" : Where Nation-States Come From Institutional Change in the Age of Nationalis، يشير المؤلف فيليب جى. رويدر Philip G. Roeder إلى أن ٨٢٪ من أصل ١٨٨ تفجيراً انتحارياً سجلها روبرت بيب Robert Pabe بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠١ كانت مرتبطة ... بحملات لنيل الاستقلال ... وكذلك كانت أزمات الدولة القومية السبب الأوحد الأكثر شيوعًا للحروب الداخلية على مدى نصف القرن الأخير. وقد سجل نيلز بيتر جليدتش Nils Petter Gleditsch 184 حربًا داخل أقاليم دولٍ ذات سيادة بين عامى ١٩٤٦ و٢٠٠١ ... . وأكثر من نصف هذه الحروب (٥١،٦٪) كان مرتبطًا بأزمات الدولة القومية التى تحدى فيها الأطرافُ الدولةَ القائمة وطالبوا إما بإقامة دولة مستقلة لأنفسهم أو الاتحاد مع دولة أخرى.

فى النهاية، سيكون العالم مكانًا مختلفًا تمامًا عما كان عليه قبل بضع سنوات فقط. وسيكون هناك مزيد من التحديات والريبة الشديدة والغضب المتصاعد عندما لا تعد الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، وينعكس مسار العولمة، وتنقص الموارد الحيوية. وبالنسبة للشركات والمستثمرين والأفراد، سيكون هذا الزمن زمنَ خريطة طريقٍ اقتصاديةٍ جديدةٍ تمامًا.



الجزء الثانى

الفرص والتهديدات


محمد خطاب



الفصل السابع

الجميع يعملون

إن الآلات التى لا تفتـأ تزداد حجمًا، وتتطلب تركيزات أضـخم من القـوى الاقتصادية وممارسة عنف أشد بكثير ضد البيئة، لا تمثل تقدمًا بأى حال من الأحـوال، بل هى دليل على إنكار الحكمـة؛ فـالحكمة تستـدعى توجيـهًا جديدًا للعلم والتكنولوجيا لخدمة كل ما هو عضوى، لطيف، بعيد عن العنف، أنيق وجميل.

إى. إف. شوماخر، اقتصادى بريطانى

لقـد كـان الكتـاب الصـادر عـام ١٩٧٣ تحت عنوان "كل مـا هـو صـغـيـر جـمـيـل Small is Beautiful " يمثل سنام الهوس بحدود النمو بالنسبة للمراقبين الساخرين. وفى ضوء تطورات أكثر حداثة، ربما ينظر البعض للأمور نظرة مغايرة. وعلى الرغم من أن مؤلف الكتاب إى . إف. شوماخر كان متهمًا لا مراء بإساءة اختيار توقيت إصدار كتابه فيما يتعلق بالتشكيك فيما إذا كان "كل ما هو أكبر أفضل" بالتزامن مع انطلاقة العولمة، لم يَثْبُت أن مخـاوفه تفتقر إلى أساس متين. فحقيقة الأمر أن المشاكل النابعة من التعاطى مع الوقود الحفرى وغيره من الموارد باعتبارها مصادر قابلة للنفاد لا رأسَ مالٍ ثمين، قد عادت وبقـوة، ولعل ما يبعث على السخرية أنه وعلى الرغم من عقود طويلة من الأدلة الجلية التى تناقض ذلك، لم تختف رؤية شوماخر للمستقبل من الأفق تمامًا، فقد ظلت طبعات كتابه تتلاحق حافلة بأفكار ربما حان وقتها أخيرًا.

لا شك أن أصحاب الشركات والمدراء وحملة الأسهم سيطعنون فى فكرة ضرورة استيعابهم لمستقبل أقل توسعًا، ولا شك أن الذين لن يقدموا على تلك الخطوة سيدفعون الثمن غاليًا. فمن جانب، يتضح لنا على خلفية الارتفاعات فى أسعار السلع خلال العقد الماضى، والمناورات الجيوسياسية المحتدمة لضمان إمدادات مستقبلية كافية، والاضطرابات الاجتماعية التى نشبت استجابة للعجز فى الطاقة والغذاء والمياه وغيرها من الضروريات وارتفاع أسعارها، يتضح لنا أن قوانين اللعبة تغيرت فيما يختص بالموارد الطبيعية، فالأمر لن يقتصر على أن تواجه دول وشعوب العالم صراعات دائمة ومتصاعدة على عوامل تساعد على دفع عجلة التجارة والمجتمع المتحضر، بل ستضطر أغلب الشركات، إن لم تكن كلها، إلى إعادة هيكلة نفسها إلى حد بعيد.

والواقع أن الشركات التى ازدهرت أنشطتها فى عالم العولمة ستكتشف أن هناك جوانبَ رئيسة فى نماذج عملها إما يشوبها القصور وإما عفا عليها الزمان. ومن المقرر أن تشهد اقتصاديات صناعة السلع وتسويقها وشحنها أو تقديم الخدمات تحولاً دراماتيكيًا عندما ترتفع أسعار موارد الطاقة أو تبدأ تلك الموارد فى النضوب أو حتى الاختفاء كليًا، ولقد بدأت بعض الشركات بالفعل فى الإقرار بالواقع الجديد. ففى يونيو ٢٠٠٨، على سبيل المثال، كشف مقال نُشِرَ فى صحيفة فايننشال تايمز بقلم جوناثان بيرتشل Jonathan Birchal وإليزابيث ريجبى Elizabeth Rigby تحت عنوان "تكاليف النفط تجبر شركة بى آند جى B&G على إعادة النظر فى شبكة إمداداتها"، عن أن شركة بروكتر آند جامبل Procter & Gamble أضخم شركة مواد استهلاكية فى العالم تبحث "نقل مواقع التصنيع بحيث تكون أقرب إلى المستهلك بغية خفض تكاليف النقل".

وكما ذكرنا آنفًا، تستهلك الشركات، لاسيما تلك التى تعمل فى مجال الصناعات الثقيلة كالكيماويات والحديد والصلب والأسمنت والورق والألمنيوم، كميات هائلة من الطاقة. ومع ذلك، فالمشكلة لا تقتصر على القطاعات المستنفدة للطاقة أو الشركات

الكبرى التى تتصدر الطلب على مقومات الطاقة، فالشركات الصغيرة، على سبيل المثال، تستهلك نصف معدلات الطاقة الأمريكية، بحسب تصريحات كيث جيرارد الصحفى بموقع AllBusiness.com. وعلى الرغم من ذلك، توحى الحقائق بأن الشركات الكبرى، كمجموعة، من المتوقع أن تعانى أكثر من غيرها فى ظل عالم ذى موارد طاقة محدودة. إن الشركات التى حققت أرباحًا من وراء اقتصادات الوفرة المنتعشة، والعمليات الموزعة على نطاق واسع، والمصممة هيكليًا لاستغلال فروق الأجور وتكاليف الإنتاج العالمية والشبكات المعقدة التى تربط بين العديد من البقاع المتباينة، ستشهد جميعها كارثة فقدان تلك الميزات قبل أن تجنى ثمارها. علاوة على ذلك، فإن الوفور واسعة النطاق، والنابعة من الاستخدام المكثف لأجهزة الحاسب آلى والشبكات وغيرها من التقنيات، ستفقد أثرها عندما يكون من السهل انقطاع الإمدادات المستمرة للكهرباء وقطع الغيار والعمالة المدربة.

إن التكاليف النسبية الأعلى لمجموعة متنوعة من الموارد الأخرى، وتوافرها المحدود تدريجيًا، ستقوض أيضًا الأسس القائمة على النمو من أجل النمو وحسب. ولنبحث مشكلة المياه، على سبيل المثال؛ فقد ورد فى مقال نشرته مجلة فوربس فى مايو ٢٠٠٨ بقلم وليام بينتلاند William Pentland، تحت عنوان "عقدة المياه الصناعية"، أن الشركات الأمريكية تستنفد أكثر "مما يستهلكه قطاع الزراعة، والسبب فى ذلك يرجع لاستغلالها فى توليد الطاقة. ويستهلك قطاع الصناعة نسبة ٤٥٪، ... ينسب إلى قطاع الزراعة ٤٢٪، ولا تستهلك الاستخدامات المنزلية، كمياه الشرب والتصحاح، سوى ١٣٪ وحسب. وعلى الصعيد العالمى، فإن قطاع الزراعة يستهلك قرابة ٧٠٪ من إمدادات المياه". وعلى الرغم من أن تعداد سكان العالم ليس من المتوقع أن يزداد بالقدر نفسه كما كان فى السابق، فإن الزيادات التى طرأت على نصيب الفرد على مستوى العالم تؤكد زيادة التنافس على تلك السلعة، علاوة على غيرها من السلع.

جدير بالذكر أن الضغوط التى ستواجهها الشركات لا تنبع فقط من أرباحها المتدهورة. فمن المتوقع أن المستهلكين، وجماعات حقوق الإنسان والدفاع عنها

والحكومات، سيزيدون الأمر سوءًا - ولو مجازًا على الأقل - بالنسبة لأكبر مستهلكى الطاقة والمياه وغيرها من السلع، جنبًا إلى جنب مع هؤلاء الذين يخفقون فى محو الآثار المدمرة بيئيًا لنشاطاتهم. وحتى فى دول مثل الصين التى أُرجئ فيها التعاطى مع مشاكل التدهور البيئى منذ فترة طويلة، من المتوقع أن ينتج عن آثار التحول إلى النشاط الصناعى العشوائى منذ سنوات طويلة انتكاسةٌ فى الظروف البيئية. وحقيقة الأمر أنه بحلول عام ٢٠٠٧، كانت هناك مؤشرات على أن الأمور تتجه فى هذا الاتجاه. وسعى صُنَّاع السياسة الصينيون إلى الحد من التوسُّع، وطالبوا الشركات بالتخلص من مخلفاتها، حيث كان صُنَّاع القرار السياسى كما هو بادٍ أقل اكتراثًا مما مضى بأثر ذلك على النمو.

إذا منحتك الأقدار ليموناً، فاصنع عصير ليمون

تمثل التغيرات التالية تهديدًا خطيرًا وفرصة سانحة قطوفها دانية فى بعض الحالات؛ فالشركات التى ترفض تبنى إجراءات صارمة، أو تلك التى تفترض أن مثل هذه الإجراءات ستكون مؤقتة لا أكثر، من الممكن أن تواجه مخاطر جسيمة بما فى ذلك الإفلاس؛ أما الشركات التى تضع خططًا مستهدفة النمو الأكثر ذكاءً لا الأكبر حجمًا، والتى تركز على الارتقاء بالفعالية بجانب الإيرادات، وتضع فى اعتبارها فترات التعطل والشك والريبة، فستتفوق على غيرها بمرور الزمن وتقلب الظروف لصالحها.

ولسوف يتعين إعادة النظر فى العديد من الإستراتيجيات المستندة إلى الموارد، والتى كانت ذات منطق ومسوغ من قبل، أو التى كانت منافعها أمرًا مسلمًا به، وقد يثبت أن الاستعانة فى الإنتاج بشركات أو دول أخرى، وخاصة تلك التى تقع على بعد آلاف الأميال، تعد إستراتيجية اقتصادية أكثر من اللازم أو مُسرِفة، عند حساب التكاليف اللوجستية والاقتصادية والسياسية ووضعها فى الاعتبار.

إن استباق الأحداث والتحرز لها قد يستلزم إلى حد ما العناية بقدر أكبر بأسلوب إنجاز الأعمال، وسينطوى استشراف المستقبل أيضًا على محاولة تحويل الليمون إلى شراب ليمون. فعندما تندر المقومات الرئيسة أو ترتفع أسعارها، نجد العديد من السبل قد أصبحت ذات جدوى، ومن بين الإستراتيجيات التى يمكن العمل بها فرض تخفيضات واسعة النطاق فى الإنفاق على الطاقة والمياه وغيرها من الموارد التى سيصعب الحصول عليها؛ مما يؤدى إلى إجبار العاملين على البحث عن وسيلة لإنجاز أعمالهم فى ظل موارد أقل. وبالطبع يجدر أن نضع نصب أعيننا أن أسلوب الانكماش من الممكن أن يفضى إلى حلول لا تتوافق بالكامل مع الأهداف الأساسية الأخرى، ويمكن أن يشبه أثر تلك الإستراتيجية الضغط على جزء من بالون لمجرد رؤية فقاعة الهواء المحبوس تتركز فى مكان آخر، أو رؤية البالون وهو ينفجر بالكامل.

ويمكن أن تلتمس الشركات أيضًا معدات أفضل، وعمليات متطورة بقدر أكبر، ومناهج مبتكرة، والاستثمار فيها مما من شأنه أن يعود بمردود مادى أفضل من حيث قيمة الاستثمارات وفيما يتعلق بالاستخدام والفعالية الكلية. ولا شك أنه قد يثبت لنا أن التكاليف المباشرة تحديداً يصعب استيعابها فى الوقت الذى يؤدى فيه اضطراب الاقتصاد وقصور الموارد المالية، وعدم استقرار الرؤية المستقبلية، إلى تسرب الشك فجأة إلى المستثمرين البارعين المستفيدين من عائد استثماراتهم، على أفضل التقديرات. ولا شك أن التقديرات تعتمد على فرضيات حول المستقبل. ومع ذلك، إذا ما وضعنا فى الاعتبار جميع التطورات الجارية حالياً على مسرح الأحداث، سيتكشف لنا أن اقتصادات بعض المشروعات الصغيرة ربما لم تزل مغرية. وفى كلتا الحالتيْن، فإن تلك القضايا يمكن التعاطى معها فقط إذا ما اتخذت الخطوة الأولى، واستكشفت الخيارات المتاحة بأكملها.

وهناك أسلوب آخر يقضى بالوصول إلى سبل لتحويل النفايات – التى ربما كان التخلص منها حالياً مكلفًا أو شاقًا – إلى منتجات صالحة للاستخدام، أو حتى موارد

ذات قيمة عالية، ومن شأن هذه العملية أن تعود علينا بمنافع بيئية. وإن سبل الارتقاء بالفعالية بهذه الطريقة لا نهاية لها. وتتضمن الأمثلة ذات الصلة إعادة استخدام الورق وصناديق الشحن؛ وتقطيع مخلفات المكاتب بهدف صناعة مواد تعبئة غير مكلفة، وتحويل الدهون المستعملة وزيوت السيارات وبقايا الأخشاب، وغيرها من المنتجات الثانوية المثيلة، إلى وقود رخيص الثمن للاستهلاك الداخلى أو لإعادة توزيعه، وتدفئة المبانى بالحرارة المنبعثة من خطوط الإنتاج، وغيرها من العمليات؛ والحد من تكاليف الكهرباء باستخدام إضاءة أكثر توفيراً ومؤقتات تعمل على تشغيل وفصل الأجهزة تلقائيًا، وجمع مياه الأمطار ومياه الصنابير المستخدمة لرى الأراضى الزراعية، وعزل المواسير والقنوات التى تحمل الهواء والمياه والنفط والهواء الساخن أو البارد وإصلاح مواطن التسريب فيها.

ويمكن أن تعيد الشركات أيضًا النظر فى خيارات التعبئة والشحن والتسويق، مع التركيز على تقليص تكاليف التخزين والنقل، وكثيرًا ما يكون للتغييرات المحدودة نسبيًا أثر قوى ومضاعف. فإذا تم تعبئة المنتجات فى صناديق أصغر، على سبيل المثال، لن تكون مواد التعبئة غالية الثمن كما كانت فى الماضى، ويمكن أيضًا تصغير مساحات التخزين (مما يعنى تكاليف أقل بالنسبة للإيجار والمرافق والأمن، وما إلى ذلك)، وستنخفض تكاليف الشحن بنسبة كبيرة. جاء فى مقال نشر فى يونيو ٢٠٠٨، فى صحيفة نيويورك تايمز للكاتبة ستيفانى روزنبلوم Stephanie Rosenbloom، تحت عنوان "حل أم سبب للفوضى؟ إبريق لبن لأرض خضراء"، أن تصميمًا جديداً لإبريق اللبن، اقترحته وحدة سامز كلاب Sam's Club، التابعة لمجموعة متاجر وول مارت Wall-Mart، ساعد على تحقيق وفر كبير؛ وذلك لأنه لم تعد هناك حاجة إلى نقل الأباريق فى أقفاص الشحن.

وقدرت الشركة أن هذا النوع من الشحن أدى إلى خفض العمالة إلى النصف، واستهلاك المياه إلى ما بين ٦٠ و٧٠ ٪، وصارت الشاحنة تستوعب عدداً أكبر من الجالونات ومبرِّدات سامز كلاب، ولا تستدعى الحاجة الآن جمع أقفاص الشحن

الخالية: مما أدى بدوره إلى الحد من عدد الرحلات إلى مخازن سامز كلاب إلى رحلتيْن فقط فى الأسبوع بعد أن كانت خمس رحلات أسبوعيًا - يا له من وفر رائع فى الوقود! ولقد صار فى إمكان سامز كلاب الآن تخزين ٢٢٤ جالونًا من اللبن فى مبرِّداتها فى المساحة نفسها التى كانت تستخدم لتخزين ٨٠ جالونًا فقط!

وهناك خطوات أخرى يمكن أن تحقق نتائج إيجابية، ومنها دمج عدد من المشتريات من المُوَرِّد نفسه فى عدد أقل من عمليات التسليم، أو تعديل جداول الشحن للاستفادة القصوى من حركة المرور.

ولا شك أن هناك مقايضات تتعلق بعرض المنتجات ذات الحضور الأقل ماديًا ووظيفيًا فى الأسواق. ففى مثال سامز كلاب أعلاه، وجد أن بعض العملاء لم يرتاحوا لتصميم الأباريق المسطحة من أعلى نظرًا لصعوبة صب اللبن منها بهذا الشكل. ولا يسعنا أن نغض الطرف عن المخاوف المتعلقة بالكسر ومعايير الصناعة نفسها، لكن المناقشات والطاقة الخلاقة تفضى عادة إلى حلول حتى فى هذه الظروف، وإلا فمن الأرجح أن يكون هناك أسلوب أكثر مراعاة وصيانة لظروف البيئة يخلق حسن النوايا لدى المجتمع والسوق، فى توقيت تزداد فيه قضية الاستدامة أهمية تدريجيًا، وذلك يمكن أن يعوض عن جزء مما تم التنازل عنه أو يعوضه كله.

ومهما كان مزيج الإستراتيجيات، فإن الشركات ستكون بحاجة إلى اتخاذ خطوات كتلك التى تتخذ للقضاء على الإدمان، والتى تحدد، على كل حال، العلاقة التى كانت تربط بين الكثير من الشركات والطاقة، وغيرها من المعطيات الحيوية. ويجب أن يكون نشر الوعى، وتشجيع القبول وإجلاء التركيز الواضح والمقنع على زيادة فعالية الموارد، أحد أبرز الأهداف المهيمنة على العقول. وبالنظر إلى الطبيعة الإنسانية، فهذا يعنى وجوب النظر إلى تلك الجهود باعتبارها حيوية لتحقيق الرسالة المبتغاة وممليَة للميزانيات والعلاوات، كما أن التدريب على درجة عالية من الأهمية، وكذلك وضع المعايير والمراقبة. فقد أثبتت الدراسات، على سبيل المثال، أن الميزان أحد أفضل سُبُل ضمان نجاح أى حمية غذائية حتى ولو كان ذلك لمجرد أنه مقياس صارم وواضح

للنجاح. وعلى الرغم من أن هذا المنهج يلائم أغلب الأسيقة تقريبًا، فإن على الشركات، بطبيعة الحال، أن تضع الحلول بحسب المتطلبات الفريدة لصناعاتها ونماذج عملها وقيودها التشغيلية ومواقعها. وقد تحتاج الشركات التى تتعامل مباشرة مع عملاء تجارة التجزئة، على سبيل المثال، إلى تبنى أساليب مختلفة كل الاختلاف عن تلك التى تعول عليها الشركات التى تسوق منتجاتها للمنتجين وتجار الجملة والموزعين. وفى بعض الحالات، نجد أن السر يكمن فى تركيز التحكم فى عمليات كالتدفئة والتبريد. وفى حالات أخرى، قد يكمن أفضل رهان فى تحميل جميع العاملين مسئولية ضمان الوفاء بالأهداف المرصودة. وفى كلتا الحالتيْن، يتعين أن يسير هيكل التحفيز بالتوازى مع الأهداف الإستراتيجية.

وبينما أضحى "التفكير المبتكر" فكرة مبتذلة بعض الشىء، نجد أنه لم يزل طريقة مناسبة لبيان العقليات الواجب توافرها إبّان محدودية الخيارات. وحقيقة الأمر أن الأوقات العصيبة جداً سوف تتطلب مساهمة خلاّقة لكثير من العقليات، ويتعين التشجيع على طرح أفكار جديدة من شتى أقسام الشركة والعاملين بها، بما فى ذلك أدنى الموظفين مرتبة، بل وربما هؤلاء الموظفون على وجه الخصوص. ولا شك أن الكثير من الاقتراحات ستكون مألوفة، كاستعادة حالة التناغم والانسجام، أو تحديث الشركة، أو الإحلال والإبدال، لكن النظام العالمى المتغير، والظروف الجيوسياسية المتدهورة، والبيئة الاقتصادية التى ستظل مضطربة ومحل ريبة لمدة أطول مما سبق، كل تلك العوامل تستدعى فحص الأفكار وإعادة صياغتها من عدة زوايا قبل أن تلقى القبول.

لن يتطلب العثور على حلول بضرورة الحال إنفاق الشركات مبالغ مهولة أو الوصول إلى طفرات وإنجازات على أعلى مستوى من التطور، خاصة فى الوقت الذى نرى فيه التحديات الاقتصادية والمالية، بما فى ذلك استبقاء سيولة كافية، أضحت حقيقة مؤرقة من حقائق الحياة. وقد تنطوى الحلول على تغييرات فى أساس المناهج المتبعة ومناورات متحفظة، والتى ربما بدت فى وقت من الأوقات عتيقة وعفا عليها

الزمان فى عصر رقمى، ويجب أن يطرح على الطاولة جميع الخيارات مهما بدت غريبة. فبحسب ما جاء فى صحيفة وول ستريت جورنال، على لسان ليلى عبود وجون بيرز، تمكنت إحدى شركات صناعة أشباه الموصلات، وتعرف باسم إس تى مايكرو إلكترونيكس STMicroelectronics، من تحقيق وفر كبير فى استهلاكها من الطاقة بواسطة قذف كرات مطاطية صغيرة داخل الأنابيب المسدودة للماكينات باهظة التكلفة المسئولة عن تبريد مياه خطوط الإنتاج. كان ذلك حلاً بسيطًا جداً لكنه حقق نتائج مرضية.

أكثر من مجرد قيود على الموارد

لا شك أن القيود المفروضة على الموارد لن تكون الباعث الوحيد على القلق أو حتى أكثر التحديات إحباطًا وتثبيطًا؛ فالظروف الاقتصادية المتدهورة، لاسيما فى السنوات القادمة، ستفرض علينا بيئة تشغيلية متعثرة جداً تتجاوز عواقبها معدلات البطالة المتزايدة وحالات الإفلاس المطردة. ولسوف تكتشف الشركات التى كانت تعتمد على العملاء الأمريكيين المسرفين، على سبيل المثال، أن الأسس الهيكلية لنماذج عملها تداعت بالتزامن مع انخفاض الدخول، وفساد السياسات المتبعة، وتغير عادات الشراء، واختفاء الاعتمادات السلسة. وحتى الشركات الساعية للعمل فى مجال التجزئة، والتى حققت مكاسب كبيرة خلال المراحل المبكرة لتلك التحولات الوليدة، بما فى ذلك الموردون الذين يتخذون شكل المخازن الفورية على شبكة الإنترنت، سيتعرضون لمخاطر جسيمة نظراً لاعتمادهم الكلى على وسائل النقل التى تعمل بالوقود الهيدروكربونى.

إذا ما اطلعنا سريعاً على حالات الوفر على المدى الأبعد وسياسات الاستهلاك؛ فسنستخلص أن عادات الإنفاق خلال السنوات الأخيرة كانت الاستثناءَ لا القاعدة. فحتى أواخر الثمانينيات، على سبيل المثال، تراوحت المدخرات الشخصية، كنسبة من

الدخل المتاح بناء على معطيات مكتب التحليل الاقتصادى، ما بين ٨ و١٠ فى المائة، فى ظل فترات ارتفاع طفيفة عن تلك المستويات إبّان الحرب العالمية الثانية وأواخر السبعينيات. لكن، على مدار العقديْن المنصرميْن، تدهور معدل المدخرات تدهوراً شديداً؛ حيث بلغ ٠,٤ فى المئة فى الربع الأول من عام ٢٠٠٨، ولقد ظهر نمط شاذ بشكل مثيل فى سياق إنفاق المستهلكين. وكشفت إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادى، قبل عام ٢٠٠٠، عن أن الاستهلاك الشخصى، كنسبة من إجمالى الدخل المحلى الأمريكى، قد تراوح بين ٦٠ و٦٨ فى المائة. وفى فترات أكثر حداثة، بلغ نصيب المستهلكين من إجمالى النشاط قرابة ٧٢ فى المائة؛ وهو ما يمثل زيادة تصاعدية تساوى ١,٣ تريليون دولار فى اقتصاد يبلغ حجمه ١٤,٢ تريليون دولار أمريكى.

هناك عوامل أخرى تم رصدها وَوُجِدَ أنها ستلقى بظلالها الكئيبة على آمال النمو، ومن بينها شح الطاقة والمياه، وغيرها من عوامل دفع عجلة النشاط الاقتصادى وزيادة تكلفته، والقيود المتزايدة على التجارة والاستثمار الخارجى، والبنى التحتية المتدهورة، وتوقف الأعمال نتيجة الاضطرابات الاجتماعية والجيوسياسية، وزيادة الصراعات الحدودية، والمغالاة فى الضرائب، وانهيار اقتصاديات الوفرة، والأسواق المالية المضطربة، وعمليات الإحلال والاستبدال المرتبطة بالمسنين.

وما إن تعود الأمور إلى طبيعتها بحسب مقياس معين - بغض النظر عن توقيت أو طبيعة هذا المقياس - سيكون بوسع الشركات أن تتوقع نمطًا من حساسية دورة العمل يعكس بقدر أكبر الاضطرابات التى كانت تبعث على الذعر فى الأيام الماضية. ووفقًا لما جاء على لسان بام وودال Pam Woodall من مجلة "ذى إيكونومست"، كانت الولايات المتحدة، خلال التسعين عامًا السابقة للحرب العالمية الثانية، تعانى من ويلات الكساد بنسبة ٤٠٪ من تلك الفترة؛ وهو ما يوازى أربعة أضعاف العقدين الماضيين. وفى عالم كانت اضطرابات السوق هى الطابع السائد، انقلبت أحوال التجارة عبر الحدود، وأصبح الصراع على الهيمنة العالمية يحبذ الإنفاق على الأسلحة على الإنفاق

على قوت الإنسان، لا فكاك من أن يتزعزع الاستقرار الاقتصادى فى المستقبل. ولسوف تؤدى الانقسامات التى حدثت فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خلال عصر العولمة، إلى تقويض التوجه الأكثر حداثة، والمتمثل فى تحقيق زيادة فى التزامن بين الأمم.

ومما زاد الأمر سوءًا، على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، وجود المخاوف الديموغرافية، حيث إن الاحتياطى المالى المحدود، وشبكات الأمان المتدهورة فى المجتمعات التى تشهد زيادة عدد المسنين فيها، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ستفضى إلى صدامات متزايدة بين الأجيال، من شأنها تدمير صناعة القوانين، ومعدلات الضرائب، وأنماط الاستهلاك ذات الصلة بالأعمال. وفى هذه الأثناء، نجد أن الجمع المستمر للأموال، على يد جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليس من شأنه إلا زيادة الاضطرابات التى تهز الثقة بسوق العقارات والأسهم والسندات وغيرها من الأسواق.

إن المحاولات اليائسة من جانب واضعى السياسات الشعبيين أو الضعفاء أو الجهلاء اقتصادياً، سواء فى الخارج أم الداخل، لمعالجة تلك الكوارث المالية والاضطرابات الاجتماعية، ستضع حجر الأساس لمزيد من حالات الكساد والتضخم الاقتصادى. وحتى فى عالم منقسم كعالمنا هذا، من الأرجح أن يكون الأثر الناتج مُعدياً على مستوى العالم. وشيئًا فشيئًا لن تجد حكومات الدول المتحاربة - سواء المتقدمة منها أم النامية - بُدًا من محدودية الخيار، والاضطرار إلى المشاركة بقدر أكبر فى القطاع الخاص. وإن كثيراً من جهود تلك الحكومات سوف تستهدف حماية المصالح القوية ودعم الصناعات الحيوية، ومحاولة خلق فرص عمل للجموع القلقة الجائعة.

وفى تلك الأثناء، سيبدأ عدد متزايد من الدول المدفوعة بالسباق العالمى من أجل النفوذ والموارد - والتى لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون واحدة منها - فى انتهاز الفرصة لتعويض سنوات طويلة من غض الطرف عن التحرر والخصخصة،

وسياسة عدم التدخل الحكومى فى النشاط التجارى، والشروع فى محاكاة النموذج الروسى الصينى للإدارة الاقتصادية.

وبجانب المنافسة المحكومة بقدر أكبر من قبل الحكومات، سيتعين على الشركات مجابهة آثار نظام التجارة العالمى غير العملى، المضطرب بشكل متزايد. فمن بين المخاطر التى ستواجههم تقلبات أسعار الصرف، والتعريفة، والأسعار والإجراءات الصارمة المقيدة لتدفق البضائع، وقضايا رءوس الأموال، والعمالة، والقرصنة والتجسس الصناعى، والصراعات المسلحة. وستسعى الدول تدريجيًا إلى إعادة صياغة الاتفاقيات، أو انتهاكها، أو حتى تجاهلها كليًا، أو وضع اتفاقيات ناسخة لها مع القوى الجيوسياسة الصاعدة، وسيفقد كثير منها ثقته بالكيانات متعددة الأطراف، كمنظمة التجارة العالمية، بينما سيؤكد بعضها على أنها لم تعد ملتزمة بأية قواعد لم يكن لها يد فى وضعها من الأساس. وغنى عن القول أن مثل هذه التطورات من شأنها إلغاء مزايا تحول التكلفة العالمى، والاستعانة بعمالة خارجية، وسلاسل التوريد البعيدة، واقتصادات الوفرة التى لا تفتأ تزداد.

جدير بالذكر أن الشركات التى تتعرض كثيرًا للأسواق الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ستجد أن الشكوك تحوم حول اتفاقيات التوريد والإنتاج والأبحاث والتسويق. ومن المفارقة أن شركات الطاقة والتعدين – إضافة إلى شركات أخرى فى صناعات تبدو فى ظاهرها ذات مكانة مرموقة – من الممكن أن تكون عُرضة لتيارات معاكسة فى منتهى الخطورة، إذ إن الشركات غزيرة السلع، التى شجعها إغراء قومية الموارد والاعتقاد بأن النفوذ الأمريكى المنحسر يقلّص من احتمالات التقلبات الخطرة، ستقتات على الممتلكات المملوكة للأجانب عبر ضرائب الكسب الزائد وعمليات التأميم، وبشكل متزايد أيضًا من خلال التجريد من الملكية. ولقد ورد فى صحيفة وول ستريت، على سبيل المثال، فى تقرير كتبه بوب ديفيز، سبق أن استشهدنا به (فى الفصل السادس) تحت عنوان "صعود نجم القومية يقطع الأواصر العالمية"، أن شركة شل Shell الهولندية "تستثمر بقوة فى مصادر نفطية غير تقليدية، من المستبعد

أن يشهد كثير منها تجريداً للملكية. وفى الدول المتعثرة، نجد أنه من السهل أن يتحرك المجرمون للهيمنة على كل شىء، ورهنًا بمدى نجاح أوائل من يستغلون الموقف، من الأرجح ألا يطول الوقت قبل أن يتحول المد الخطر إلى طوفان كاسح.

لن تنبع كل المشاكل من نزعات الصراع والأفعال المتعمدة، بطبيعة الحال؛ فالتدهور الاقتصادى المستمر، والتجارة المتهاوية عبر الحدود، والاضطرابات التى تعصف بقضية الائتمان وغيرها من الأسواق المالية، وعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى المتصاعدة حدته، ستفضى إلى موجة من التخلف عن السداد، وحالات إفلاس الشركات والدول على مستوى العالم.

إن الإخفاقات المتتابعة للموردين والمقرضين، وما يصاحبها من توقف التوريد، من شأنها أن تحيل بيئة تشغيل مضطربة بالفعل إلى صراع يائس من أجل البقاء. وفى ظل تلك الظروف، يجب أن تضع الشركات فى الاعتبار حقيقة أن أموراً كثيرة يمكن أن تتخذ مساراً خاطئًا، وعادة بالتزامن مع بعضها بعضًا. كما يتعين على تلك الشركات أن تجيب على سؤال ما إذا كان لديها ما يكفيها من نقد وغيره من الموارد للصمود أمام التيار أم لا.

ومن المتوقع أن يمثل فقدان الدولار الأمريكى لمكانته كعملة أساسية للاحتياطى العالمى، وأداة عالمية للتبادل، تهديداً جديداً فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول. فبالنسبة لأصحاب الشركات والمدراء والموظفين الذين لم يألفوا بيئة تهيمن فيها عملات دول أخرى على عقد الصفقات، قد تكون الإمدادات اللوجستية محبطة، لاسيما فى الوقت الذى لم يعد التدفق الحر للسلع ورءوس الأموال مضموناً. علاوة على ذلك، فإن التدهور المستمر للدولار الأمريكى سيؤدى إلى تحول هيكلى أعلى فى أسعار الفائدة الأمريكية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تبعات الاضطرابات الاقتصادية المستمرة، والنظام المصرفى المعوق بفعل تداعيات انفجار فقاعة القروض الائتمانية الضخمة، سنجد أن المحصلة تتمثل فى مناخ عمل أقل ما يقال عنه إنه محفوف بالمخاطر.

هناك تطورات أخرى من الممكن أن تضيف مزيداً من التعقيد على التخطيط والإدارة المالية، ومن بين هذه التطورات التنبؤ بأن الاتحادات النقدية، والدول التى تربط عملاتها بالدولار، والاتفاقيات السياسية التى وضعت من أجل ضمان الاستقرار، سيتم التحايل عليها أو ستنهار انهياراً أسوأ من المتوقع، وربما كان التفكك العشوائى للاتحاد النقدى الأوروبى – وما يتبعه من انهيار لليورو – أسوأ كارثة على الإطلاق. ومن المتوقع أن تتجلى ضغوط التفاوت الاقتصادى والثقافى بمجرد كبح جماحها بفعل الرخاء العالمى، مدفوعة بقصور الإرادة السياسية لدعم التكامل المتزايد. ومن الأمور التى تمثل تهديداً مرتقبًا لأكبر للشركات الأمريكية أن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ستواجه كذلك خطر الانهيار، حيث تقوضها سياسة الحماية التجارية، والخوف المرضى من الأجانب، والصراعات وليدة حروب المخدرات جنوبى الحدود الأمريكية.

وفى خضم هذه الفوضى المتكشفة لنا، من المتوقع أن الأثر الحكومى المبسوط على الشئون الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى موجات التدخل الحكومى والتلاعب بالأسواق، سيغرس بذور شتى لأشكال التشوهات والاضطرابات وحالات التفكك، والتى ستكون مستغربةً كليًا بالنسبة لأصحاب الشركات والمدراء الأمريكيين. ومن الممكن أن تزداد سيطرة عدد متزايد من الشركات القوية المرتبطة سياسيًا ببعضها بعضاً، والتى تستفيد من الوصول المباشر إلى خزائن الدولة وصياغة القوانين المتحيزة للمصالح المحلية والإقليمية، على أسعار المواد الأساسية ووصولها لأسواق مهمة، وبمرور الوقت، سيصير الفساد والمحسوبية حقيقتين من الحقائق المضنية فى الحياة.

سيخلق السباق المحموم وراء السلطة والنفوذ، فى جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا والشرق الأوسط وجنوب أمريكا، ذعراً شديداً لدى الشركات الواقعة خارج تلك المناطق. ومن الأرجح أن تُقْدِم دول مثل الصين وروسيا وإيران وفنزويلا على محاولات ساعية لتوحيد صفوفها فى مواجهة المصالح الأجنبية، عبر الاتفاقيات الأمنية

والاقتصادية المشتركة. وفى ظل تلك الظروف، من الممكن أن تمثل الشركات الأمريكية تحديداً أهدافًا أساسية، وسيُلقى باللوم على الشركات التى لم تنسحب بالفعل من الأسواق الدولية؛ نظرًا لدورها فى زيادة تدهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأى دور قد تكون لعبته مهما كان بسيطًا فى خلق نظام يُنْظر إليه باعتباره سببًا فى فشل العالم النامى.

وتتضمن الحقائق التى تبعث بقدر أكبر على القلق تبعات الاضطرابات الجيوسياسية والقلاقل المحلية، فالخلطة السحرية التى تتألف من النفوذ الأمريكى الواهن وصراعات القوى بين الورثة المحتملين لعرش ذلك النفوذ، ومعدل النمو العالمى المتهاوى، والمخاوف المتزايدة من نفاد المياه والطاقة والغذاء وغيرها من الموارد، ستمثل الباعث الحقيقى وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات والحروب فى الداخل والخارج على حد سواء. وستقام الجدران المصممة وفقًا لأحدث التقنيات وترتفع مثلما تنبت الأعشاب فى العديد المناطق، من أجل حماية الحدود القديمة والحديثة والمناطق المحاطة بأراض أجنبية. وفى الوقت نفسه، ستؤدى الضغوط السياسية والعرقية، إضافة إلى الانتهاكات الحدودية والغارات، إلى تفكيك العرى القائمة بين المدن والدول، وستقوى شوكة الحركات الانفصالية فى كل مكان تقريبًا، وستعم الفوضى شتى أرجاء العالم.

إن المخاوف التى داعبت العقول قبل حتى أن تنتشر العولمة سيكون لها دور أيضًا، فبعد سنوات طويلة من الأرباح المتزايدة، وتخفيف اللوائح، وسد الفجوة تدريجيًا بين دخول مَن هم فى أسفل السلم الوظيفى وهؤلاء الذين يحتلون قمته، ستجبر الضغوط السياسية والاجتماعية عقارب الساعة على الارتداد إلى الاتجاه المعاكس؛ وسينجم عن ذلك زيادة الضرائب على الشركات، وفرض تشريعات مقيِّدة، وتدخل سياسى، ووضع لوائح أكثر صرامة على الحوكمة ورواتب كبار التنفيذيين، وضغوط من أجل سداد الديون والمساعدات المادية، وربما يعرض على الشركات حوافز تشجيعًا لها على التوسع فى استخدام عمالة محلية؛ والأرجح أن الشركات التى

ستحاول مجرد محاولة أن تستمسك بسياساتها الأجنبية ستتعرض لعقوبات جسيمة. ومن المتوقع أن تواجه الشركات أيضًا ضغوطًا شعبية لتعزيز التوظيف المحلى وإنقاذ المجتمعات من نير الأوقات العصيبة.

مشكلة تلو الأخرى

بطبيعة الحال، ستؤدى كل تلك التطورات إلى موجة من الإحباط والغضب والعنف، وستندلع حالات التوتر أيضًا نتيجة الاختلافات الثقافية والعرقية والدينية وصراعات الأجيال، وستفضى مجموعة من الشرور الاجتماعية إما إلى تنفيس الناس عن الغضب والإحباط. أو تشكيل جماعات لضمان الحماية. وكثير منهم أيضًا سيتحالف مع الشعبيين، وزارعى بذور الفتنة، والمتطرفين الذين يروجون للأفكار الثورية وإحداث التغيير بالقوة، وستقوى شوكة الاتحادات، حيث سيسعى العمال إلى استعادة مجدهم الذى فقدوه خلال عصر العولمة، وستتصاعد حدة الإحباطات وتتحول إلى إضرابات ومسيرات غاضبة وحالات عنف عشوائية. وفى مثل هذه البيئة، سيدرك أصحاب الشركات والمدراء والموظفون أن المخاوف الأمنية صارت ذات أهمية أكبر مما كانت عليه فى الماضى.

لكنَّ هذه ليست الصورة بأكملها، فالشركات ستضطر أيضًا أن تتعامل ما يمكن أن يوصف بأنه آثار من الدرجة الثانية. ففى الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، نجد أن الضربات المتوالية على الدولار، والظروف الاقتصادية المتداعية وتكشف حالات الاختلال الهيكلى، والضغوط المالية المرتبطة بالمخاوف الأمنية المتصاعدة، ستوقع ضرراً بالغًا بأموال القطاع العام؛ مما سيفضى بدوره إلى أثر سلبى على عناصر أساسية للمجتمع المتقدم؛ حيث إن الطرق والجسور والأنفاق ومحطات المياه ومحطات معالجة مياه المجارى، وغيرها من مشروعات البنية التحتية التى اعتبرها خبراء كالجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين دون المستوى المطلوب، ستتوقف عن

العمل أو تتعطل بفعل قصور النفقات الرأسمالية وانحسار جهود الصيانة. ومن المتوقع أن تؤدى الموارد المالية البلدية المستنفدة إلى خفض ميزانية الشرطة، وحشد قاعات المحاكم بالقضايا، ورفع معدلات الجريمة، وقد تجد الشركات أن اعتمادها على أجهزة الحاسب الآلى وشبكات الاتصالات والإنترنت، وغيرها من مكونات العصر الرقمى، له سلبيات خطيرة عندما تتعطل الأنظمة الكهربائية وغيرها من الأنظمة عن العمل أو تتوقف تماماً.

وفى ظل هذه الظروف، سيواجه أصحاب الشركات والمدراء والموظفون مشكلة موازنة مستمرة ومرهقة جداً، حيث سيتعين عليهم دوماً تقييم منافع الجهود الساعية إلى خفض التكاليف وتحسين الفعالية فى مواجهة مخاطر حالات التعطل الخطرة، والتقلبات الاقتصادية المتفاقمة، والرياح الجيوسياسية العاصفة. ومن بين أشياء أخرى، ستزيد تلك التطورات المتعددة من الحاجة للحفاظ على سيولة كافية واستبقاء احتياطى تمويلى.

وستنذر تلك الظروف أيضًا بنذير شؤم يتمثل فى أسلوب أثبت شعبيته فى السنوات الأخيرة، فبدلاً من العمل على أساس الإنجاز فى الوقت المناسب، سينتاب الشركات القلق بشأن الحصول على ما يكفيها مما تحتاج إليه فى وقتٍ كافٍ، وإلا فلن يُجدى مدى فعاليتها من الأساس.

وفى النهاية، سيجد عدد متزايد من الشركات أنه ليس أمامها سوى خيارات محدودة؛ فإما تغيير مقارها أو خفض عمالتها، أو التركيز بقدر أكبر على القطاع المحلى، فيما يتعلق بكيفية ومكان عملها والعملاء التى تروج لهم بضاعتها وخدماتها. ولقد أدت الأسواق ذات العمالة الأكثر محدودية والتكاليف المتزايدة إلى تفضيل مزاولة الأعمال فى دول مثل الصين على استعادة بعض الشركات أنشطتها إلى أرض الوطن. وبينما لا يبدو الأمر واضحًا فيما إذا كان الباعث على تلك الخطوات اعتبارات قصيرة الأجل وحسب، نجد أنها توحى بتوجه من المقرر أن يصبح شائعًا بشكل تدريجى.

سيتعين على الشركات أن تصبح أكثر مرونة وتماشياً مع الظروف، مما يتعارض تحديداً مع المؤسسات المتشعبة، أو المحتشدة بالعمالة، أو الهرمية على نحو متشدد. ولقد شرعت بعض الشركات بالفعل فى ابتكار نماذج عمل تخدم هذا الاتجاه، فهى تتبنى نظام العمل أربعة أيام فى الأسبوع نظراً لارتفاع أسعار الوقود، وتسمح لموظفيها بل وتشجعهم على العمل من المنزل؛ مما يخفض تكلفة توفير مساحة مكتبية وغيرها من المميزات ذات الصلة، وفى الوقت ذاته يوفر على الموظف وقت وتكلفة الانتقالات اليومية. ومع ذلك، فمن المتوقع ألا تكفى كل تلك الإجراءات لمواجهة التحديات المتوقعة فى الأوقات العصيبة المرتقبة.

تبنِّى القواعد التى تعمل بها دول أخرى

من المتوقع أن يجبر النظام العالمى الجديد الشركات الأمريكية تحديداً على التكيف بطرق أخرى، فأغلب الشركات معتادة على القوانين والمعايير والسلوكيات الأمريكية، حيث زاولت أعمالها لفترات طويلة تحت مظلة قانونية وثقافية غربية فى مجملها، بقوةٍ بل وتعالٍ مصدره ارتباطها بأقوى دولة فى العالم، وبينما كيفت شركات كثيرة عمليات الإنتاج والتسويق لديها بحيث تتسق وظروف السوق المحلية، نجد أن المنظورات الأكثر اتساعاً لم تتغير بضرورة الحال. وما إن تدرك بقية دول العالم أنها لم تعد بحاجة للحرص على مصالح الولايات المتحدة وتلبية رغباتها، سيشهد العالم تحولات جذرية فى أسلوب إنجاز الأعمال.

وستمارس الحكومات والبنوك والبورصات الأجنبية سيطرة متزايدة على الأسواق الأساسية، وستصبح عملات مثل اليوان والروبل وحدات حسابية قياسية للطاقة، وغيرها من السلع، وستجد المؤسسات التى تضع معايير نظامية وتكنولوجية وتجارية، وغير ذلك من المعايير المنصبة أساساً على المصالح المحلية أو الإقليمية، ستجد نفوذها يزداد؛ الأمر الذى سيضع الدخلاء -بما فى ذلك الشركات الأمريكية - فى موضع

المتضرر. إن هذه الظروف المتقلبة ستخلق بطبيعة الحال مخاطر تهدد الشركات التى تحاول الحفاظ على طموحاتها العالمية، وحتى الشركات التى ينصب تركيزها محليًا ستتأثر متى تعلق الأمر بأسعار السلع التى يتعين جلبها من أماكن أخرى، وإمكانية الوصول إليها.

لن تكون التطورات الأخرى على الساحة الدولية أقل صعوبة فى التعاطى معها، فى عالم بُنى على أساس من المثاليات الأنجلو-أمريكية. ففى إبريل عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، ذكرت محطة الإذاعة البريطانية أن "العلماء ورجال الدين المسلمين طالبوا باستبدال توقيت جرينتش بتوقيت مكة، زاعمين أن المدينة السعودية هى مركز الأرض الحقيقى". ورداً على هذا المطلب، قال أحد خبراء علم الجيولوجيا، فى المؤتمر الذى طُرح فيه هذا المطلب، إن "الإنجليز فرضوا توقيت جرينتش على بقية دول العالم بالقوة عندما كانت بريطانيا قوة استعمارية عظمى. وإن الوقت قد حان لتغيير هذا الواقع". وفى تلك الأثناء، وفى ظل شحذ العديد من الدول أسلحتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، قد يستعاض عن الإنجليزية بلغة أخرى كلغة عالمية للتجارة.

وعلى المنوال نفسه، قد لا تشعر الدول النامية وغيرها من الدول بأنها مجبرة بعد الآن على الالتزام فى أطرها التجارية والقانونية بالغرب، خاصةً إذا وضعنا فى اعتبارنا أن الظروف الاقتصادية المتدهورة تُضْعِف من إغراء السوق التى كانت فى فترة من الفترات أبرز سوق للسلع والخدمات فى العالم أجمع وأكثرها نشاطًا. ومن الممكن أن تطيح الشريعة الإسلامية بالقوانين الأنجلو - أمريكية فى العديد من الأنظمة القضائية وتحل محلها، مما قد يُنذر بطامة كبرى على رءوس من يسمونهم "الكفار". إن القوميين وغيرهم ممن يسعون إلى مجابهة المد العولمى ربما يمارسون ضغوطًا من أجل تنفيذ سياسات وقوانين لا تكترث إلا بالمصالح المحلية دون غيرها، وسيتعين على الأمريكيين والشركات الأمريكية فجأة أن يلتفتوا إلى كل ما يفعله ويقوله الآخرون، سواء أطاب لهم ذلك أم لم يطب.

ستجعل تلك التغيرات الحياة شاقة جداً بالنسبة لأصحاب الشركات والمدراء والعمال الذين يتبنون عقلية القرن العشرين. فمن الآن فصاعداً، سيتحتم عليهم السباحة ضد تيار بيئة عمل أكثر خطورة وتقلباً بمراحل، وأقل استقراراً مما عاشوه من قبل.

وبالنسبة للشركات الأكبر حجماً، ستكون التحديات أكثر بكثير. فوفقاً لما ورد فى تقرير أصدرته مجلة بيزنس ويك فى فبراير ٢٠٠٨، بقلم مايكل ماندل Michael Mandel، تحت عنوان "الشركات متعددة الجنسيات: هل هى مفيدة لأمريكا؟"، استحوذت الشركات التى يربو عدد العاملين فيها على ٥٠٠ موظف على نصيب الأسد من الصادرات الأمريكية عام ٢٠٠٦، مما يعد دليلاً جلياً على مزايا حجم الشركات فى عصر العولمة، لكن فى ظل التحول الذى يشهده العالم، ستصدح اعتراضات تطرح السؤال نفسه الذى يطرحه عنوان هذا المقال. وفى نهاية المطاف سيشكك الناس فيما إذا كانت الفترات القادمة تحمل فى طياتها خيراً للشركات كثيفة العمال أم لا.

سيجيب المعلقون الحكماء أمثال جيمس هوارد كونستلر James Howard Kunstler، مؤلف كتاب "حالة الطوارئ الممتدة" The Long Emergency، بالنفى القاطع على هذا السؤال، فهو يحاجج بأن حقائق العالم المختنقة موارده ستصوغ الهيكل الكلى للمجتمع، خاصة فى دول كالولايات المتحدة الأمريكية التى تعول على الطاقة الرخيصة، وسيتعين على المجتمعات -إن أرادت أن تنجو وتصمد- أن تعتمد على نفسها شيئاً فشيئاً، وأن تتبنى إطاراً تجارياً محلياً يستند إلى "شبكات غنية ومدمجة ومتعددة المستويات من الأشخاص الذين يصنعون السلع ويوزعونها ويبيعونها (بما فى ذلك 'الوسطاء' الذين نبغضهم)". وجدير بالذكر أن الصراعات الجيوسياسية المتصاعدة، والمشاعر الانفصالية المتزايدة، والضغوط الشديدة من أجل استخدام العمالة والشراء محلياً - والتى تنبع من عدة اتجاهات - ستعزز هذا النمط.

فى المنظومة الجديدة للأمور، يجب أن يوضع فى الحسبان عند اتخاذ قرارات خاصة بخطوط الإنتاج والتوظيف والمنشآت والإمدادات اللوجستية والموارد المالية،

وجميع الجوانب الأخرى لإدارة شركة ما، موقع العملاء والموردين والموظفين ومستوى البنية التحتية وجودتها، والقضايا ذات الصلة بالأمن والسلامة، وأنواع المشاكل التشغيلية التى بدت أقل أهمية فى عصر الوفرة والرخاء، وستجبر الظروف المتقلبة وحالات التعطل المتزايدة المؤسسات على إعطاء مجال أرحب لمن هم فى قلب الأحداث لصنع القرار، لكن فى الوقت نفسه سيتعين على الشركات أن تكون سريعة الاستجابة ككيان واحد لمخاطر وفرص أكثر شمولاً، وسيجد الكثيرُ من الشركات أن مستقبل تعزيز عملياتها الذى يبدو فى ظاهره متناقضاً هو أكثر أماناً ومرونة وفعالية وابتكاراً واستجابة وقوة. لكنَّ هذا لا يعدو نصف الحقيقة فحسب، سيكون التحدى أكثر قسوة بكثير بالنسبة لمن ليس لديهم رؤية واضحة لجميع الأمور التى ألقى الشك بظلاله عليها، وجميع الصدمات والمخاطر التى يخبأها القدر، ولن يكون ذلك وقتاً مواتياً للخيالات المضللة التى تخيل لأصحابها أن أسوأ ما يمكن أن يحدث قد فات وولى، أو أن الصعاب عابرة، بل سيكون ذلك وقتاً للرؤى الواقعية للمستقبل الصادم.

وكما هو الحال عامة، سيرى أصحاب الشركات والمدراء أن أفضل إستراتيجيات النجاة وأجداها أملا فى البقاء – وربما أيضاً الرخاء – ينبع من تحليل واعٍ جداً، ومعلومات مبتكرة ومنفتحة من العديد من الجوانب، وتخطيط عملى. وسيتعين التحقق من البيانات والتوجهات والتوقعات والفرضيات مراراً وتكراراً، لضمان أنها ليست محض ميراث من العصر الذهبى للعولمة. وسيتحتم وضع توقعات حالات التعطل أو التقلبات الخطرة فى الحسبان فى كل معادلة، وستفرض الظروف بحث العديد من السيناريوهات قبل حتى أن يلوح تجسدها على أرض الواقع فى الأفق البعيد، وسيتعين إعادة النظر فى التهديدات ونقاط الضعف، فى ضوء الأنواع المختلفة جداً للمخاطر الائتمانية والتشغيلية والسياسية، وستعلو أهمية الخطط الطارئة والتخطيط تحسباً للكوارث والأزمات بقدر أكبر مما كانت عليه فى السابق بمراحل.

إن البنى التحتية التشغيلية الحالية فى أغلبها سيتعين التعامل معها باعتبارها تكلفة متناقصة، وبالنسبة للإصلاحات، باعتبارها موضوعاً محورياً يتماس مع البقاء،

يجب أن تتغلب على عقبات مثل الغرور الإدارى والتقاليد المؤسسية والمواقف المحرجة المحتملة. إن النجاح فى بيئة عدوانية ومستنفدة عصبياً وشديدة التقلب سيعتمد على الاعتراف بالأخطاء سريعاً، والحط من الخسائر، والتركيز على الكفاءات الأساسية. فلا مجال للمماطلة أو الندم عندما يتعلق الأمر بوضع حد لخطوط الإنتاج والمهام والأصول غير المجدية والموظفين والموردين والموزعين غير الأكفاء. إن متابعة أسلوب استجابة العملاء والمنافسين والموردين للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ربما أعطتنا مفاتيح المستقبل. ومع ذلك، فالأرجح أننا لن ندرك أغلب تلك المفاتيح.

توجهات غير مباشرة بعض الشىء

بطبيعة الحال، لن يكون أى من هذه التوجهات مباشراً. فعلى سبيل المثال، نجد أن الدعوة لمزيد من الفعالية ستتطلب تقييماً لأساسيات العرض والطلب فى سوق الطاقة وغيرها من الأسواق المتقلبة، وستشهد النماذج التى تعتمد على إستراتيجيات فائقة فى ظاهرها، كأنظمة المحور والفروع، تقزماً فى دورها بشكل متكرر بفعل التحديات الاقتصادية واللوجستية والجيوسياسية. وعلى النقيض من تفضيلات العقود الأخيرة، لن يضطر عدد قليل من الشركات أن يكون متكاملاً تكاملاً رأسياً. وكثير من الشركات سيكون بحاجة إلى نقل بعض العمليات أو كلها بالقرب من العملاء والموردين، أو على الأقل جداً التمحيص بمنتهى الصرامة فى الاتفاقيات اللوجستية الحالية.

قد لا يكون لدى الشركات سوى خيار محدود، ولن يسعها إلا أن تتحد مع غيرها من الشركات التى تتمتع بمميزات تكميلية، بما فى ذلك الوصول المباشر إلى الأسواق الرئيسة أو المواد الخام الأساسية. ومن ناحية أكثر شمولا. سيتعين على أصحاب الشركات والمدراء إعادة النظر كلياً فى النشاط الذى يزاولونه.

وبالنسبة للشركات التى تعتزم الصمود لفترة، فإن كلمة السر للمرحلة المستقبلية هى "الارتداد إلى الماضى"؛ وأعنى "الأنظمة الاحترازية". فالشركات لن يتعين عليها التأكد فحسب من امتلاكها السيولة والمخزون الكافييْن من المواد الخام والإمدادات والمنتجات النهائية وتحت تصرفها، بل ستحتاج أيضًا أن تحشد موارد تمويل وموردين وموزعين وإمكانات لوجستية احتياطية بديلة؛ على أن تفضل، إن أمكن، أقربهم موقعًا أو المتمركزين فى أماكن يسهل الوصول إليها. وجدير بالذكر أن تلك المرونة لها ثمنها بطبيعة الحال، والذى قد يكون فادحًا جدًا فى العديد من الظروف. لكنْ، لو لم تُتخذ الخطوات الضرورية تحسبًا للأزمات والانهيارات وغيرها من المشاكل تفاديًا للمفاجآت، سيكون من المحتمل أن تجد الشركات نفسها على شفا الإفلاس وخسارة كل شىء، ربما بين ليلة وضحاها.

سيتطلب الأمر تقييم كل قرار خاص بالإنفاق والاستثمار فى ضوء التغيرات الهيكلية الجارية. فسطوة الدولار المتلاشية، والتدهور الاقتصادى المستمر، وتهاوى التجارة عبر الحدود، والأسواق المالية المتقلبة، والأنظمة المصرفية الكسيحة، والصراعات الجيوسياسية المتصاعدة، كلها تنبئ بشىء واحد لا ثانى له: ألا وهو أن الموارد المالية ستصبح محدودة، وسيضحى تحقيق الأرباح أملا بعيد المنال للمدراء وأصحاب الشركات الذين سيتعين عليهم أن يكدوا ويعملوا جاهدين من أجل النهوض بالتدفقات النقدية وإطلاق سراح الأموال من رءوس المال العاملة، وفى الوقت ذاته الاحتفاظ أيضًا بمخزونات كافية فى المتناول للحد من حالات عرقلة الأعمال الحتمية. وفى خضم محاولات تفادى المخاطر، قد يتعين على الشركات التى تسعى وراء المساعدات المالية أن تثبت أحقيتها بما لا يدع مجالا للشك فى تلك المساعدات. إضافة إلى ذلك، قد لا يقتنع أصحاب المصالح المرتقبين بهذه الرؤية، على الرغم من أن النظرة الواقعية تفرض الاستثمار الذى يستهدف الفعالية والصمود ويفضلهما على النمو. وأغلب الظن أن الأمر سيحتم إعادة النظر فى الاعتماد على رءوس الأموال، كما هو الحال بالضبط بالنسبة للتعويل على الطاقة، أو حتى إلغاء هذه الفكرة كليًا.

من بين السبُل المقترحة لدفع عجلة العمل بالشركات تبنى إستراتيجية مشتقة من إستراتيجية "التكنولوجيا الملائمة" التى أعلنها إى إف شوماخر. إن هذه الإستراتيجية تشدد على إيجاد حلول تناسب الواقع الاقتصادى والبيئى بشكل مثالى، حيث "يتعين أن يكون الهدف هو نيل أقصى درجات السلامة فى ظل أدنى مستويات الاستهلاك". ولقد حاجج خبير الاقتصاد الإنجليزى شوماخر، على سبيل المثال، بأنه فى الدول الغنية بالعمال وتفتقر إلى رءوس الأموال، كدول العالم النامى، يمكن أن يتحقق فيها التقدم بأفضل معانيه باستحداث أساليب مستدامة تستخدم تقنية منخفضة، وتحسن استغلال المزايا المقارنة، مثل توافر مجموعة العاملين الساعين إلى الارتقاء بظروف معيشتهم.

وكما ذكرنا آنفًا، تشير التوجهات الديموغرافية إلى أن عددًا كبيرًا من الدول، بما فى ذلك الولايات المتحدة، سيشهد اضمحلال أعداد العمالة البالغة سن العمل الطبيعى بمرور الوقت. وعلى المدى القصير، سيفضى سيل من الكوارث الاقتصادية، والمدخرات القاصرة، وشبكات الأمان المقوضة، وتبعات حالات اختلال التوازن العالمية المتكشفة، إلى زيادة مهولة فى أعداد الباحثين عن وظيفة. وكثير من المجالات ستشهد وفودَ أو بقاءَ عمالة من كبار السن، وأعدادًا أكبر من الأزواج المقيمين بالبيوت، وأفراد العائلات صغار السن الباحثين عن عمل، وعددًا أكبر من هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على الأعمال الخيرية أو المساعدات الحكومية ويبحثون عن وسيلة للبقاء. ومن الأرجح أن يتمخض عن تلك التطورات قيود متعلقة بالموارد وقيود وقائية، ولو لفترة من الوقت.

ولا شك أن التوجه الذى ينصب تركيزه بقدر أكبر على العمالة لن يكون خاليًا من العيوب. فمن ناحية، نجد أن ظاهرة البطالة المتفاقمة والجهود المبذولة للحيلولة دون خسارة القوة الفردية ستؤدى إلى التماس البعض للقوة فى الأرقام. وهذا من شأنه تحفيز حركة العمال المنظمة، مما سيفضى إلى تصاعد أعمال الناشطين والإضرابات

والصدامات العنيفة الساعية لحماية الوظائف والارتقاء بالرواتب. ومن ناحية أخرى، قد تعانى بعض الشركات من صعوبة العثور على العمالة الماهرة؛ نظرًا للقيود المفروضة على الهجرة، وحالات العجز فى الإنفاق على التعليم، والتحولات المرتبطة بالهجرة والنابعة من مشاكل اقتصادية وأخرى خاصة بالموارد.

إن التسويق سيعانى من وطأة المشاكل، خاصة عندما تعمد الحكومات والشركات والأفراد إلى خفض الإنفاق بشدة، ويعيدون توجيه حياتهم نحو عيش مقتصد تحف به القيود أكثر وأكثر. وسيركز السواد الأعظم من العملاء على الأسعار، بيد أنهم لن يتنازلوا عن الجودة العالية والمتانة والخدمات والدعم المكثف، والتأكد من أن العروض المتاحة بالأسواق لا تزيد من خطورة المخاوف البيئية. وعلى الرغم من القيمة المعقولة التى يكفلها عاملا الألفة وسمعة الوفاء بالوعود، لن تتمتع الماركات العالمية بميزة على غيرها من الماركات. فمن عدة جوانب، يتضح لنا أن مروجى تلك السلع والخدمات هم أقرب إلى الخسارة منهم إلى الربح فى ظل تداعى العولمة، وربما تتمكن الشركات المحلية من تحقيق مكاسب على حساب مخاوف العملاء من شراء سلع سيئة السمعة أو رديئة الجودة من أماكن أخرى، إضافة إلى الأثر الممتد المرتبط بممارساتها المتعلقة بالتوظيف.

إن الواقعَين الاقتصادى واللوجستى سيجعلان من الصعب على الشركات توسيع نطاق عروضها أو السعى لتلبية رغبات أذواق مختلفة، عبر تنويعات لا نهاية لها مشتقة من العلامات التجارية الحالية.

وفى الوقت نفسه، فإن نهاية عهد حماية المستهلك والتحول بعيدًا عن الاستهلاك المنافى للذوق العام سيعززان من فكرة التوجه نحو التقنين بدلا من الإكثار. وذلك سيجعل المهمة أصعب بالنسبة للشركات فيما يتعلق بتمييز سلعها وخدماتها إلا عبر المنافسة الثنائية المحمومة، استنادًا للأسعار أو شروط البيع أو توافر المنتجات أو الدعم.

تهديدات أمنية

لا شك أن القضايا المتعلقة بالعامل الأمنى ستتحول إلى ركيزة أساسية تسترعى انتباه جميع الشركات، فى ظل الظروف المتقلبة التى يشى بها المستقبل، حيث إن نطاق الجرائم المتصاعدة، والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة، وتعطل البنية التحتية، والإرهاب والصراعات الجيوسياسية، ستعزز من الحاجة إلى تحليل تفصيلى للمخاطر والتخطيط للطوارئ وأنظمة التحذير منها، تحسباً لتدهور الأمور، وهو الشىء الطبيعى دائماً. إن هذه الفترات المتقلبة تستدعى أيضاً تفتيش الأفراد والطرود لحماية العاملين والمنشآت والمعدات، وسيتعين على الموظفين تبنى مستوى معين من العناية الواجبة المتكاملة قبل التعيين وبعده، للحيلولة دون أعمال الاحتيال والسرقة الداخلية.

بعيداً عن التهديدات الأكثر شيوعاً المترتبة على حالات انقطاع الكهرباء، والصعوبات المتعلقة بالحصول على قطع الغيار والمعدات الضرورية، ستكون الشبكات والتقنيات المستخدمة أيضاً عُرضة للمزيد من الهجمات الإرهابية عبر الإنترنت والتجسس الصناعى الإلكترونى، وغير ذلك من الهجمات غير المرغوب فيها، وكما ذكرنا آنفاً، فقد بذلت بعض الدول جهوداً مضنية فى محاولة منها للتميز تجارياً، وذلك عن طريق اختراق أنظمة المعلومات وسرقة البيانات الخاصة، لكنْ ليست كل تلك الجهود موجهة إلى جمع المعلومات. ففى تقرير نشر فى أبريل عام ٢٠٠٨ تحت عنوان "القراصنة ينذرون سلاسل محلات وسط المدينة"، أبرزت أخبار هيئة الإذاعة البريطانية تفاصيل تحذير صادر من "قراصنة على مستوى رفيع" زعموا أن سلاسل محلات التجزئة فى المملكة المتحدة ستكون "الضحية التالية للإرهاب الإلكترونى"، وأن "المجرمين من المحتمل أن يلجئوا إلى التكتيكات نفسها التى عرقلت حكومة إستونيا وبعض الشركات" عام ٢٠٠٧.

يجب أن يتوقع أصحاب الشركات والمدراء والموظفون تلك التهديدات وغيرها الكثير، بما فى ذلك الكثير من التهديدات التى لم تزل مجهولة، والتى ستشقيهم وتحيل

حياتهم جحيماً أكثر مما كانت عليه فى عصر السلام والرخاء. ومما يزيد الطين بلة أن الضغوط التى يعيشها عالم الأعمال ستنبثق من اتجاهات لا حصر لها.

فمن ناحية، من المتوقع أن ترتفع الأسعار نتيجة للقيود المفروضة على الموارد، ومعدلات الفائدة المرتفعة وأقساط تحمل المخاطر، والأسواق المتشظية واقتصادات الوفرة المتهاوية، والضرائب المتصاعدة والاضطرابات الجيوسياسية. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن تتأثر الأرباح بشدة بسبب عادات الإنفاق المتغيرة، وحالات اختلال التوازن المتكشفة، والتدهور الاقتصادى وسياسية فرض الحماية التجارية الجبرية وسنوات طويلة من الإسراف فى الإنفاق والاقتراض. ومن المقرر أن تقع جميع تلك الأحداث فى فترة ستكشف فيها كشوف الحسابات الحكومية عن أن الهوامش والأرباح بلغت ذرى غير مستدامة على مدار عقود كثيرة.

ومع ذلك، فإن "الأوقات العصيبة" لا تعنى بضرورة الحال "حظًا عثرًا" فى سياق توقعات النمو. ففى أى اقتصاد، تحقق بعض الأسواق والقطاعات بعض المكاسب دائمًا مقارنة بغيرها من الأسواق والقطاعات. ومن الأرجح أن المنتجات والخدمات التى تعزز من الفاعلية، وتسمح للأفراد والمجتمعات والدول بأن تصبح أكثر اعتماداً على الذات، ستحظى ببعض القبول، وكذلك المنتجات والعمليات التى من شأنها زيادة إنتاج الأغذية والمياه والطاقة بشكل مستدام. إن الشركات التى تتوصل إلى سبل لتحويل منتجات النفايات إلى سلع ذات قيمة عالية، أو تلك التى تستنبط بدائل اقتصادية فى مجالات النقل والتدفئة والتبريد والتصحاح، ستحقق أرباحًا أيضًا. ومن المؤسف أن الشركات التى لديها القدرة على توفير عامل الأمان وسبل حماية المستهلك نفسه من مجموعة المخاطر التى لا تفتأ تزداد، هى أبرز المستفيدين على الإطلاق.


محمد خطاب



الفصل الثامن

ثروات صغيرة

أعتقد أننى خطوت خطوة كبيرة فى خبراتى التجارية عندما أدركت أخيراً أنه عندما أخذ السيد بارتريدج العجوز يقول لعملائه "أنتم تعلمون أن هذه سوق رائجة"، كان مراده أن يقول لهم إن المكاسب الضخمة ليس مكمنها التقلبات الفردية، بل الحركات المالية الكبرى؛ أى أنها ليست فى قراءة الأوضاع الحالية، بل فى تقييم السوق بأكملها والوقوف على التوجه السائد فيها.

لارى ليفينجستون Larry Livingston فى ذكريات موظف فى سوق الأوراق المالية

كان شارع وول ستريت Wall Street مكاناً مختلفاً تماماً عندما صدر كتاب "ذكريات موظف فى سوق الأوراق المالية" Reminiscences of a Stock Operator لأول مرة منذ أكثر من ٨٠ عاماً. ومع ذلك، فقد أضحى هذا الكتاب الذى لم تتوقف طبعاته مرجعاً قياسياً للتجار والمستثمرين. ويرى السواد الأعظم من المؤرخين أن الخبرات العملية التى اكتسبتها شخصية ليفينجستون الخيالية، ورواها الصحفى إدوين ليفيفر Edwin Lefèvre بصيغة المتكلم، كانت سيرة ذاتية فى واقع الأمر - أو ربما سيرة ذاتية معدلة لجيسى ليفرمور Jesse Livermore المضارب بالبورصة الذى حقق (وخسر) ثروات طائلة خلال أوائل القرن العشرين. يقدم لنا بطل الكتاب الذى يتمتع بشخصية جذابة خبايا وأسرار ثبت أنها لا تذوى بمرور الزمن. ولا شك أن المستثمرين

فى عصرنا الحالى قد ينظرون نظرة استخفاف إلى وجهة نظره التى مفادها "أن اللعبة لا تتغير وكذلك الطبيعة البشرية"، لكن نظريته صحيحة لا مراء فيها.

هناك حكمة رائعة تمثل نذيراً للأوقات المتقلبة القادمة: "فى خضم مخاطر الاستنتاجات نجد أن حدوث ما يخفى على التوقعات - بل ويسعنى حتى أن أقول: ما لا يمكن التنبؤ به- احتمالاته عالية جداً". وعلى الرغم من أن هذا التصريح يبدو جلياً فى ظاهره، أصبح المستثمرون حتى فترة قريبة جداً، على الأقل، معتادين على نمط لم يهدأ فيه توجه أسعار الأسهم المرتفعة وعائدات السندات المتدنية إلا على فترات متقطعة، بفعل الإصلاحات والانهيارات والتقلبات، لكنَّ العديد من التطورات والمستجدات، وأبرزها على الإطلاق التحول إلى نظام عالمى جديد، تشى بأن الحافز وراء السوق الصاعدة والصامدة لفترة طويلة -وتوافر واحدة من أفضل بيئات الاستثمار على مر التاريخ - فى طريقه إلى الضمور.

لا ريب أن هناك أسباباً قوية وراء تمسك المستثمرين - فى الولايات المتحدة وأى مكان آخر - بتطلعات متفائلة طويلة المدى. فمن ناحية، على الرغم من العثرات الخطيرة على الدرب - بما فى ذلك كارثة عام ١٩٨٧، وانفجار فقاعة "الدوت كوم com". إبَّان نهاية الألفية - كانت الأسواق تنجح دوماً فى استرداد عافيتها وارتقاء آفاق أبعد، بسرعة أحياناً، على مدار العقدين ونصف العقد الماضيين، ولقد كانت الأساسيات العامة مؤيدة أيضاً لهذا المناخ، فقد خلقت قوة الاقتصاد والجيش الأمريكيين، وسقوط الشيوعية، استقراراً عالمياً ونمواً لا مثيل له، وشجعت العولمة والتكنولوجيا الناس والشركات والدول على التآزر، مما أدى إلى تركيز الطاقات الإنتاجية والسماح لها باستغلال سوق عالمية يقدر حجمها بالمليارات. هذا وقد دفع المصرفيون والسياسيون مراراً وتكراراً عجلة السياسة المالية والنقدية لإحباط أى تدهور محتمل.

ومع ذلك، نجد أن أعمدة الرخاء تتهاوى الآن؛ فالمؤشرات تدلل، على سبيل المثال، على حدوث تحول دراماتيكى من عالم مستقر ومألوف أحادى الأقطاب إلى عالم

يتصارع فيه العديد من المصالح بعنف سعياً لفرض السيطرة والهيمنة. فمع بزوغ فجر الفراغ القيادى، ستؤكد العديد من القوى الصاعدة، كالصين وروسيا، هيمنتها عبر الدول والقارات، فى محاولة منها لارتداء عباءة الإمبريالية التى خلفتها الولايات المتحدة الأمريكية التى ستنزلق إلى مستنقع العزلة والتدهور الاقتصادى. وستسعى إيران وفنزويلا، اللتان اكتسبتا دعماً شعبياً؛ نظراً لسياسة العداء الأمريكى المتبعة لديهما واستعدادهما الإمساك بزمام الأمور فى بعض الشئون الإستراتيجية، واستغلال مزايا الموارد التى تتمتعان بها، وممارسة ضغوط للهيمنة على الأجندات الإقليمية.

وفى ظل تلك الظروف، لا غرو أن يحاول كل من صارت له اليد العليا أن يعيد تشكيل الأمور، وستسعى دول كثيرة إلى التحرر من نير الإطار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الواقع تحت السيطرة الغربية، وستتخلى تلك الدول عن العولمة والموجة الغربية العاتية الساعية لفرض سياسة التجارة الحرة، وستقترح أجندات وقواعد ومقاييس وآليات تخدم مصالحها فى المقام الأول، وستسعى الدول الغاضبة بسبب الظلم الذى وقع عليها فى الماضى، إلى وضع الأمور فى نصابها الصحيح، ربما عن طريق الانتقام الاقتصادى أو الصراع المسلح. وكيفما تطورت الأمور، هناك أمر واحد يبدو واضحاً وجلياً، ألا وهو أن التحول العالمى للزعامة ينذر بخلق بيئة استثمار أكثر اضطراباً وتقلباً وخطورة مما اعتاد عليه الناس فى السابق.

ومما يزيد الأمور سوءاً أن حقيقة مكانة الولايات المتحدة على رأس الهرم الاقتصادى، والتى لم تنازعها فيها دولة أخرى فى فترة من الفترات، عرضةٌ لخطر جسيم. فلا شك أنه من المرجح أن دولاً كالصين والهند، اللتين بلغت نسبة إنتاجهما الدولى ١٠٪ و٣٫٤٪، لا ينقصها إلا بعض الوقت للحاق بالولايات المتحدة، التى يبلغ نصيبها من إجمالى الناتج المحلى العالمى ٢٣٪ وفقاً لبيانات البنك الدولى ("تفيد الدراسة التى أجراها البنك الدولى بأن ١٢ من الاقتصادات العالمية يُنْسَب إليها أكثر من ثلثى الناتج العالمى")، وتخطيها. ومع ذلك، فإن الانكماش الاقتصادى الذى يزعم البعض أنه بدأ فى منتصف العقد الحالى - إثر سنوات من الإهدار والإسراف وتراكم

للدين العام والخاص بمستويات قياسية، وأسوأ انهيار لأسعار العقارات منذ الكساد العظيم - يمهد الطريق لانكماش معرقل من شأنه إبهام النظرة المستقبلية الأمريكية - والعالمية أيضًا - لسنوات عديدة قادمة.

ومع ذلك، بينما ستظل الولايات المتحدة الخاسر الأكبر فى هذه المعادلة، فهى لن تكون الخاسر الوحيد. فمن المرتقب أن تهتز أركان العالم بأكمله بفعل حالة من التوتر تنخر فى استقرار الأمم. ففى السنوات الأخيرة، زعم المحللون المتفائلون بأن المكاسب الاقتصادية النسبية فى الدول النامية، وخاصة على مدار العقد الماضى، ستعزل اقتصاداتها عن حالة المخاض الأمريكى. صحيح أن مستويات المعيشة ارتفعت بشكل حاد فى الكثير من الدول الزراعية والدول التى تقتات يومًا بيوم على إنتاجها، وذلك يرفع من توقعات النمو الذى يمكن أن يصبح فى نهاية المطاف ذاتى الاستدامة، حيث تتحول الشركات الميالة للتصدير إلى الداخل استجابة للزيادة الهيكلية فى الطلب المحلى.

ومع ذلك، لا يوجد سوى دليل واهٍ يوحى بأنه حتى ثانى أضخم اقتصاد فى العالم قد بلغ تلك النقطة بالفعل. والواقع أن صنَّاع السياسة فى الصين وغيرها من الدول حذروا فى السنوات الأخيرة من أن النمو الاقتصادى الأمريكى المتراجع سيكون له تداعيات خطيرة وبعيدة الأثر.

مجموعة من الاتجاهات الخفية السلبية

من المتوقع أن تلعب الاتجاهات الخفية العديدة دورًا فى تقويض الانتعاش الاقتصادى الممتد لفترة طويلة. فمن شأن كشف النقاب المطول والفاضح عن العديد من التجاوزات وحالات اختلال التوازن الحدودية أن يؤدى إلى خسائر فادحة واضطرابات مستمرة فى سوق الأسهم والسندات، مما يفضى إلى الإضرار الهيكلى طويل الأجل بآليات التمويل الحيوية. وبالتوازى مع التداعى البطىء لأسعار العقارات

الأمريكية، سيؤدى تراجع سوق الأملاك فى أوروبا وآسيا وأستراليا إلى انكماش كارثىٍّ فى الثروات هدَّام للثقة وخافض للاستهلاك الإجمالى لسنوات طويلة، إن لم تكن عقوداً، وستستمر البنوك التجارية والاستثمارية فى مكابدة تبعات الأخطاء السابقة وانفجار أخطر أزمة ائتمانية فى التاريخ. ونظراً لنكبات الميزانيات المستمرة وصعوبات التمويل، لن تكون أغلب الشركات فى وضع - أو مزاج - يسمح لها بمد يد العون والعمل على إنعاش النمو عن طريق زيادة الإقراض زيادةً معقولة.

جدير بالذكر أن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ستشهد دعوات متصاعدة لفرض قيود على التعريفات والأسعار والتفضيلات، وغيرها من القيود التجارية والاستثمارية التى من شأنها ترجيح كفة الشركات المحلية على حساب خلافها من الشركات الخارجية. إن مثل هذه الجهود ستحبط التجارة الحدودية المتداعية بالفعل، وتوهن الرخاء العالمى، وسرعان ما ستتفشى الممارسات الفارضة للحماية التجارية الجبرية والعداء تجاه النماذج التحررية الجديدة من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، وسيمثل الصراع العمالى والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة - خاصة فى الدول ذات الكثافة السكانية العالية كالصين التى عوّلت على إستراتيجيات تصديرية للحفاظ على قوة اقتصادها- عبئًا على النشاط الاقتصادى. وفى نهاية المطاف، ستفضى تلك التطورات، وغيرها من المستجدات، إلى خسائر مضاعفة تدريجياً، وبطالة متصاعدة، وحالات إفلاس متلاحقة، ومشاعر سخط وغضب شديدة. علاوة على ذلك، فإنها ستلوث الأسواق والأنظمة المالية التى طالما دفعت عجلة العمل والصناعة برءوس أموالها المحسنة للإنتاجية.

سيلقى الاقتصاد العالمى المتداعى بظلاله على التوقعات المرصودة للدولار الأمريكى الذى يرزح بالفعل تحت وطأة تبعات ضياع الثروات الجيوسياسية والاقتصادية.

إن الدول الغنية بالنفط، كالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، والتى حافظت إلى حد كبير على الروابط الهيكلية بمحافظ مالية ضخمة للدولار الأمريكى

لأغراض إستراتيجية، لن يكون لديها الدافع الكبير نفسه عندما تسقط المظلة الأمريكية الوقائية، وستفقد الصين، وغيرها من الدول التى ينصب تركيزها على التصدير، شهيتها للدولار الأمريكى، خاصة وأن النمو المتراجع فى الخارج يدعو إلى الحاجة لزيادة الإنفاق العام داخليًا. وسواء أكانت تلك الدول، وغيرها من الدول التى تتعاطى بالدولار الأمريكى، ستخفض من تراكماتها المستقبلية أم ستعيد تخصيص الأموال فى أماكن أخرى، أو ستتخلص من مخزونها، فلن تختلف التبعات أبداً: دولار أمريكى أكثر ضعفاً واضطرابات متزايدة وشكوك متصاعدة.

لكن الحكومات لن تكون الجهة الوحيدة التى تؤجج نيران عدم استقرار العملة الأمريكية، فالكثير من العاملين فى القطاع الخاص سيتخلون عن الدولار أيضًا، ومن شأن أحوال التجارة العالمية غير المبشرة بالخير، وتوقعات تسعير السلع الأساسية باليوان والروبل وغيرهما من العملات، أن تحد من الحاجة للاحتفاظ بمخزون الدولار الأمريكى لأغراض تجارية. ولا شك أن المستثمرين، أفراداً كانوا أم مؤسسات، الذين يملكون مخصصات محافظ استثمارية مثقلة بالأصول الدولارية مما يعكس الأهمية النسبية للاقتصاد الأمريكى لبقية دول العالم، سيعمدون بطبيعة الحال إلى تعديل أوضاع ممتلكاتهم بالتزامن مع أفول نجم الدولار الأمريكى. أما هؤلاء الذين كدسوا الدولار الأمريكى؛ نظراً لتاريخه الطويل كمخزون ذى قيمة عالية ووسيط معترف به عالميًا للتبادل، فسيضطرون إلى إعادة النظر فى تلك المسألة، وسيجد البعض الآخر الحافز ببساطة عندما يتناهى إلى أسماعهم صوت القطيع الهادر المنطلق ناحية الخلاص، وستصبح مرساة النجاة والاستقرار فجأة حملاً ثقيلاً مميتًا.

وترتكز المخاطر الأخرى، التى تتهدد الرخاء والاستقرار القيود المفروضة، على الموارد. إن الدليل على الاستنفاد المستمر للموارد، وصعوبات إماطة اللثام عن مصادر الإمدادات الجديدة والحالية وتطويرها، والتوجهات الديموغرافية المعاكسة، وزيادات الأسعار المذهلة فى السنوات الأخيرة، ونمط معدلات الاستهلاك المتصاعدة للفرد فى الدول النامية، تشير جميعها إلى حقيقة أن عصر الطاقة والغذاء والمياه، وغيرها من

السلع الأساسية الرخيصة الوافرة، قد أُسْدِلَ عليه الستار. ففى الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول المتقدمة اقتصاديًا، شجعت عقود تميزت بانخفاض الأسعار نسبيًا الناس على تبنى سلوكيات مُسرفة والإفراط فى التعويل على تلك الموارد، وفى فترة أكثر حداثة، أفضى التوسع السريع فى العالم النامى إلى ظهور دعوات تنادى بالحصول على قطعة أكبر من الكعكة. والنتيجة الطبيعية أنه لم يعد هناك ما يكفى لتلبية احتياجات الجميع.

إن العجز فى موازنة أرصدة العملات سيؤدى إلى حدوث مشكلات على عدد كبير من الجبهات، ولندرس أوضاع التجارة على سبيل المثال. لقد أقامت شركات كثيرة على مستوى العالم سلاسل توريد معقدة على بُعد آلاف الأميال، مدفوعة بإغراءات العمالة الأجنبية الرخيصة، والتطورات الطارئة على الاتصالات والتكنولوجيا، ودافع العولمة الموحد للصفوف. ومع ذلك، فإن تلك الترتيبات تعتمد على شبكات النقل والمنشآت اللوجستية التى تستهلك كميات مهولة من الوقود الحفرى، وبينما تشتعل المنافسة على موارد الطاقة لتلبية الحاجات الملحة، ستتحمل التجارة الحدودية اللوم على أية إخفاقات. ومن المقرر أن تشعل الصراعات المتصاعدة بين الموسرين والفقراء - والمنافسين - التوتر الجيوسياسى؛ مما يفضى إلى تقويض الجهود التكاملية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الصراع المستمر على الهيمنة العالمية وحالة عدم الاستقرار الاجتماعى المتصاعدة والتأميم المكثف للموارد، سنجد أمامنا خلطة تدعو للشقاق. وبمرور الوقت، من السهل أن تفضى تلك الضغوط إلى قطع خطوط الإمداد، وتعطل الأسواق، وإغلاق مشروعات البنى التحتية القائمة على الموارد، وضرب حصار على الشركات.

ومن نافلة القول، إن زيادة احتمالات عمليات التأميم والتجريد من الملكية ستمثل خطرًا جسيمًا يهدد شركات الطاقة والتعدين وغيرها من الشركات المرتبطة أعمالها بالموارد، لاسيما تلك التى تزاول أنشطتها فى مناطق مشوبة بعدم الاستقرار، لكنَّ مثل هذه المخاطر لن تقتصر بضرورة الحال على النطاق أو الموقع أو المنشأ. فمن المتوقع أن تزرع حركة القومية المتصاعدة والمخاوف المتضائلة من ردة فعل عكسية أمريكية -

أو غربية - الجرأة فى نفوس الحكومات على مستوى العالم، وتحثها على الاستيلاء على الفروع المحلية للشركات المملوكة لأطراف أجنبية فى العديد من الصناعات، بما فى ذلك قطاعا التكنولوجيا والفضاء. وفى هذه الأثناء، نجد أن الانتهازيين الذين يستغلون هذا المناخ ليسوا هم المشتبه فيهم المعتادين. فقد يستقر رأى الدول التى تملك قاعدة عريضة من المستهلكين - بما فى ذلك الولايات المتحدة - مدفوعة بالشعبيين والقوميين وحالة الهستيريا العامة، على أن الأوقات العصيبة تسوغ لهم تبنى ردة فعل غير مسبوقة. ومن المثير للانتباه أن أقل من نصف المشاركين فى استبيان راسموسن Rasmussen، الذى أجرى فى يونيو عام ٢٠٠٨، عارضوا تأميم صناعة النفط ("٤٧٪ فقط عارضوا تأميم صناعة النفط").

ليست مجرد موارد وحسب

على الرغم من أن القيود المتعلقة بالموارد ستلعب دور المثيرات المنتظمة للاضطرابات، فإن ثمة ضغوطًا أخرى من شأنها إشعال نيران الثورات وتأجيج الصراعات؛ فنجد أن الظروف الاقتصادية المتأزمة، على سبيل المثال، ستفرخ احتجاجات وأعمال شغب واسعة النطاق على العاطلين والمعوزين.

وستولد النعرات القومية والخوف المرضى من الأجانب هجمات عشوائية عليهم وأعمال عنف فيما بين العصابات، وسيؤدى الشقاق العرقى والثقافى والدينى إلى تزكية التحفظ الذى يتصاعد على حين غرة ويتحول إلى صراعات مدنية، وستفضى المنافسة المحمومة بين الأنداد الجيوسياسيين إلى اندلاع الحروب. ولا أزعم بالطبع أن كل حالات الشقاق ستفضى إلى إراقة الدماء، لكنَّ خليط النكبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سيقود إلى انقسامات أخرى أقل عنفًا، ولو أن تبعاتها قد لا تقل فداحة عن إراقة الدماء. ولا مراء فى أن التكتلات الإقليمية غير العملية، بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى واتفاقية التجارة الحرة لدول الشمال الأمريكى، ستكون عُرضة

لخطر الانهيار بالتزامن مع تدهور الظروف. ومع ذلك، نجد أن الوحدات السياسية مهما كان حجمها وشكلها ستتعرض للتقويض أيضًا بفعل الضغوط الانقسامية والانفصالية، لاسيما فى المناطق المضطربة كإفريقيا وأمريكا الجنوبية. وأيا كانت الظروف، فإن كل تلك المؤشرات تمهد الطريق لمستقبل أكثر خطورة فيما يتعلق بالنمو والأرباح والحفاظ على رءوس الأموال.

وبالتوازى مع حالة عدم الاستقرار الجيوسياسى، والظروف الاقتصادية العدوانية، والنكبات التى لا تفتأ تضرب الدولار الأمريكى، من المتوقع أن تزيد مخاطر أخرى من رقعة المخاطر التى تحيق بالعالم. ومن المتوقع ألا تُضَارَّ الأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات الأمريكية فحسب بفعل مشاعر الكراهية تجاه تلك العملة، بل من المتوقع أن يتدهور الطلب أيضًا إثر التوجه الأوسع الذى تبناه المستثمرون حول العالم من سعى حثيث لإعادة أموالهم إلى أرض الوطن، سواء بإرادتهم الحرة أو استجابة للضرورة الملحة، وسيأتى الحافز من عدة جهات؛ فنجد أن سياسة فرض الحماية التجارية الجبرية، بما فى ذلك الضوابط المفروضة على التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ستلعب دورًا محوريًا، وكذلك الصعوبات المالية التى تفضى إلى تحويل الأصول إلى أموال لتعويض الإخفاقات. ومن شأن التحولات فى التفضيلات النابعة من النزعات القومية، والسياسات والضغوط السياسية التى تحث على الاستثمار والإنفاق المحليين، والأثر القوى للأموال التى تديرها الدولة، أن تقيد من التدفقات النقدية إلى أضخم سوق على مستوى العالم.

سيزعم البعض أن الأنباء غير المبشرة بالنسبة للولايات المتحدة لا بد أن تكون مبشرة للآخرين، خاصة بالنسبة للقوى الناشئة كالصين التى ستجد دعمًا إضافيًا باستبقائها المكثّف للاحتياطات. وعلى الرغم من صحة هذا الزعم من جوانب معينة، فإنه لن ينطبق بضرورة الحال بشكل مطلق. ولا شك أن عملة الصين ستقوى شوكتها فى نهاية المطاف بالنسبة للعملات الأخرى، الأمر الذى يمثل فرصة رائعة من الناحية

النظرية، لكن تلك الأمة الآسيوية ستتلقى أيضًا العديد من الضربات المعرقلة، بما فى ذلك فقدان ميزة المنافسة فى الأسواق التصديرية والإفراط فى الاعتماد عليها، وتصاعد حدة الاضطرابات الاجتماعية استجابة لارتفاع معدلات البطالة، والتبعات المدمرة لسنوات طويلة من امتهان البيئة. وانفجار الفقاعة الاستثمارية المدهشة غير المستدامة.

ومن الممكن أن تجعل ضغوط فرض الحماية التجارية الجبرية، وغيرها من التهديدات النابعة من جميع الجبهات، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على الأجانب الاستثمار بالخارج أو إخراج أموالهم من بلادهم أو التحرر من العملة المعمول بها.

ومن المتوقع أن تنطبق مخاوف شبيهة فى حالة الاستثمارات المستهدفة، على سبيل المثال، فى الدول التى تستفيد من ثروات الموارد الضخمة؛ حيث إن الدول الغنية بالنفط، كالمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة حتى السنوات القليلة الماضية، التى تمكنت من الحفاظ على توازن أسعار الدولار، قد تشهد عملاتها المحلية ارتفاعًا فى قيمتها، إذ تفرض المستجدات الاقتصادية والسياسية قطع الروابط المتينة، لكنَّ ذلك لا يقلل من شأن العوامل الأخرى التى ستقوض النمو والعائدات المالية والظروف الاجتماعية فى تلك البلاد. وبغض الطرف عن حقيقة أن الوهن الاقتصادى المتفشى سيمثل ضغوطًا محبطة على الأرباح على المدى القريب -حيث ستفتح فجوة من شأنها الإخلال بالتوازن بين الدخل والإنفاق- فإن العديد من المنتجين يتخذون من مناطق متقلبة مقرًا لهم، وهى مناطق ترزح تحت وطأة حكومات هشَّة أو فاسدة، ويلتزمون بعادات إنفاق واستثمار تغرس بذور عدم الاستقرار المستقبلى. علاوة على ذلك، هناك عدد كبير من الشركات التى تعانى بالفعل من الشرور المحلية التى ستتجلى فداحتها كلما ساءت الظروف الجيوسياسية.

الفرص تدق الأبواب؟

لا يعنى هذا أنه لن يكون هناك سبل لتحقيق أرباح فى تلك الظروف، لكنْ حتى بعد تحقيق أرباح، فإن آليات النظام العالمى المتقلب تزيد من خطر أن تتسبب أية مستجدات غير متوقعة فى إيقاع خسائر فادحة؛ فنجد دولة مثل كندا، على سبيل المثال، تبدو واعدة كوِجْهَة استثمارية، ففى ظل تاريخها المستقر نسبيًا وهيكلها السياسى (ولو أن هذا الهيكل عُرضة للتغير فى دول أخرى)، ورواسب الفحم المائى وغير ذلك من السلع، وتوافر المياه، والأراضى الصالحة للزراعة، قد تبدو تلك الدولة متميزة بالكثير من الإمكانات، بيد أن قربها من روسيا التى لا تفتأ تؤكد وجودها على الساحة وأواصرها الاقتصادية العميقة بالولايات المتحدة المتداعية، وتكاليف النقل والتكاليف اللوجستية المرتبطة بمساحة أراضيها الشاسعة، والضغوط الانقسامية فى مقاطعة كيبيك، من شأنها الإطاحة بتلك المميزات.

وهناك دول أخرى تتمتع بثروات من الموارد الطبيعية، ومنها البرازيل ونيوزيلندا وتايلاند وفيتنام، وتبدو ملاجئ جذابة للاستثمار بعيد المدى، لكن المخاطر المحبطة ليست بالهينة.

والواقع أنه بينما قد تكون تلك الدول ودول أخرى هى المستفيدة من التحول الجذرى الذى يفضل المنتجين على المستهلكين، من الواضح أن مميزاتهم أيضًا تجعلهم أهدافًا مُغرية للمتطفلين العدوانيين والأحزاب الداخلية الساعية لأن يكون لها اليد العليا فى الزحف واسع النطاق وراء السلطة. وبعيداً عن ذلك، يتعين أن يوضع فى الاعتبار عوامل مهمة أخرى، بما فى ذلك الموقع الجغرافى والظروف المناخية، والنضج الاقتصادى والأصول المالية، والأنظمة السياسية، وإمكانات الدفاع عن النفس، وقد يتضح أن المساوئ فى بعض الجوانب فادحة فى عالم ترتفع فيه موجات العدوان.

وبصفة أكثر عمومية، فإن المستجدات الأخرى، بما فى ذلك التوجهات الديموغرافية، تلقى بظلالها على مستقبل العديد من فئات الأصول. ففى الولايات

المتحدة واليابان وروسيا، وأغلب دول أوروبا، طَعَنَ السكان فى السن؛ بعضهم بمعدل أسرع من البعض الآخر، وهذا الأمر له تداعيات كثيرة. فمن ناحية، توحى تلك الظاهرة بأن القدرات الإنتاجية فى تلك الدول ستضعف؛ وستباع العقارات والأسهم وغيرها من الأصول المالية أو تستبدل ببدائل أكثر أمانًا، وستزداد التكاليف الاجتماعية، سواء أكانت فى المتناول أم لم تكن كذلك. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عانت معدلات المدخرات من انخفاض مغالى فيه لفترة طويلة، من الممكن تسييل المحافظ المالية المرتبطة بالمعاشات جملةً ضمانًا للبقاء، وستكون هناك ضغوط شديدة أيضًا من أجل فرض ضرائب أكثر وزيادة معدل الاقتراض، وجمع المال المفضى إلى التضخم. وغنى عن القول أن لكل ما سلف تداعيات على الأرباح والاقتصادات والأسواق وعوائد الاستثمار.

إن اختلال التوازن بين الجنسين فى الصين والهند، علاوة على التجمعات الضخمة المتنامية فى بقاع عدة من عالم الفقراء والأميين والتجمعات السكانية التى ترزح تحت وطأة الاضطرابات - وأغلبها تندلع فى دول مسلمة - تمثل ضربًا آخر من التهديدات التى تحيق بالنمو والاستقرار. وفى بعض الحالات، نجد أن الفروق تُوَلِّد انقسامات وشكوكًا سياسية، وفى حالات أخرى، ستؤدى تلك الظروف إلى إشعال نار الصدامات العنيفة والصراعات المسلحة فى الداخل والخارج. وفى كلتا الحالتين، من المتوقع أن تكون العقبات مدمرة اقتصاديًا، حيث سيتأثر العالم بأسره بتلك الآثار. وبينما ستنعم الشركات التى تنتج الأسلحة أو التى تقدم خدمات أمنية بحالة من الرخاء فى ظل هذه الظروف، من المرجح أن تكون حالة الرخاء تلك محض استثناء، وبالطبع هذا بخلاف معرفة أى الشركات بعينها التى قد يأتى أداؤها أفضل من غيرها من الشركات فى خضم الواقع الجيوسياسى المتقلب.

إن توجه المشاركة الحكومية واسعة النطاق فى القطاع الخاص، والتى بزغت بالفعل فى العالم النامى، سيرسخ أقدامه فى الدول الموجهة نحو السوق الحرة، خاصة

وأن الظروف الاقتصادية المتداعية تُعَرِّض الشركات التى تزاول أنشطة الصناعات الثقيلة إلى خطر الإخفاق.

وفى هذه الأثناء، ستدمر القيود الجيوسياسية والميول النزاعة لفرض الحماية التجارية الجبرية والمشاعر الانفصالية وتحديات العمل عبر مسافات بعيدة، كما سبق وذكرنا، ستدمر مزايا وفور الحجم التى تمتعت بها شركات القطاع الخاص الضخمة، خاصة الشركات متعددة الجنسيات المدرجة بالبورصة، خلال عصر العولمة، والاستثناء الوحيد فى هذه الحالة هو شركات مثل شركة جازبروم الروسية التى تتمتع بدعم مالى واقتصادى وسياسى ضخم من الدولة.

إن التوسع الذى يشهده النموذج الروسى الصينى سيغير من آليات السوق بطرق شتى. إن المشرفين على القطاع الخاص بكل ما تعنيه مكانتهم لديهم دوافع مختلفة أكثر من حملة الأسهم العاديين، متى تعلق الأمر بالاستثمار وصنع القرار التجارى، فبدلاً من أن ينصب تفكير الشركات المملوكة للدولة فقط وفى المقام الأول على دفع عجلة عائدات الاستثمارات، فإنها تميل إلى وضع المخاوف الإستراتيجية والضغوط الشعبية ورغبات أصحاب المصالح المحلية فى الحسبان. ومن الممكن أن يندرج تحت تلك القائمة التى تضعها الشركات المملوكة للدولة فى الحسبان الفساد والمحسوبية وكراهية المخاطر البيروقراطية، ولعل حالات الخلل تنجم أيضًا عن أن صناعات بعينها – مثل الموارد الطبيعية وخدمات الدفاع والخدمات المالية – تُعْطَى أولوية على قطاعات أقل أهمية منها من الناحية الإستراتيجية.

فقد أبدت الحكومات المتسلطة فى دول العالم النامى المنتعشة على مدار فترة طويلة، تفضيلاً للسرية والإفشاء الانتقائى والتفكيك والتعاملات السرية. وفى حين أنه ضرب من الغباء أن نفترض أن مثل هذه التعاملات لا تحدث فى أى مكان آخر، خاصة إذا كانت تتمحور حول جهود تأمين ميزة تنافسية من نوع ما، نجد أن الأنظمة الحكومية غير المنتخبة ليس لديها أى حافز حقيقى كى تنفتح على الآخرين، وتتحرى الصراحة فيما تخطط له. إن تلك الأنظمة تسيطر بدقة على تدفق المعلومات وتميل إلى

عدم تناول الموضوعات التى من الممكن أن توضع أمامها علامات استفهام، أو تلك التى يمكن أن تؤدى إلى زعزعة سيطرتهم أو تقويض سلطانهم. ولأسباب واضحة وجلية نراهم غير مستعدين للكشف عن نواياهم وخططهم الإستراتيجية، ولا شك أن هذا الموقف من الممكن جداً أن يجعل من الصعوبة بمكان تقييم الظروف الاقتصادية والاستثمارية وظروف السوق بدقة.

إن مثل هذه التوجهات تصب دائمًا فى الحوكمة والاتصالات، وغيرها من السياسات فى الشركات المملوكة للدولة فى تلك الدول وتؤثر فيها. وبطبيعة الحال نجد أن مثل هذه الشركات أقل شفافية وأكثر عدوانية من شركات القطاع الخاص النظيرة، فبينما يتركز مراد تلك الشركات فى البُعد عن الأنظار، على الأقل لأسباب سياسية كتجاهل حقوق العمال أو المخاوف البيئية فى الأسواق المحلية، تبدو تلك القضايا أقل أهمية بالنظر إلى ما تحيكه من مكائد فى مواطن أخرى، خاصةً عندما تتضافر جهودها مع المصالح القومية.

وحقيقة الأمر أنه بالتوازى مع ارتفاع درجات حرارة الأرض، لا شك أن القوى الناشئة ستستغل جميع الأسلحة الاقتصادية التى بحوزتها الاستغلال الأمثل. وبعيداً عن حمل الشركات الحكومية على تحرى الحيطة والحذر، فمن المتوقع أن تستنبئ استغلال موارد مالية أخرى، بما فى ذلك مجموعات متجانسة من رءوس الأموال التى يتم الاحتفاظ بها إما فى شكل احتياطى أو فى الصناديق الاستثمارية السيادية، وربما استغلت الموارد فى محاولة لشراء شركات أجنبية الملكية فى الصناعات الرئيسة أو لدعم التحالفات الحالية والمستقبلية. ومن ناحية أخرى، قد يكون الهدف زعزعة استقرار الاقتصادات والأنظمة المالية للمنافسين، أو تدميرها بواسطة إعادة تخصيص الممتلكات من سندات وغيرها من أصول الجهة المستهدفة. وغنى عن القول أن التبعات من الممكن أن تكون بعيدة الأثر بشكل كارثى.

وحتى بالنظر إلى تلك المستجدات المزعزعة للاستقرار من منظور أضيق سنراها تعمل على إلحاق أضرار بالغة بدعامة آليات السوق المالية الحالية. وبينما تزداد كراهية

الأخطار وتزداد الظروف الاقتصادية سوءاً، وتعانى البنوك والسماسرة وخلاف ذلك من المؤسسات الحيوية من تبعات انفجار فقاعة الديون العقارية، وبينما يسعى المستثمرون المحليون والمستقلون حول العالم إلى استرجاع أموالهم والحد من مغامراتهم الاستثمارية. سيصبح المناخ التجارى أكثر تحدياً بطبيعة الحال، وستقل السيولة بينما ستزداد التقلبات اليومية، وسيتسم صعود الأسعار وهبوطها بقدر أكثر من الإرباك والتذبذب مما هو عليه الآن. ومن المتوقع أن تنحسر بعض المجالات التجارية، وتختفى تماماً من على الساحة.

البحث عن عامل الأمان

إن الانفلات الشديد المتمثل فى حالات عدم الاستقرار العالمية والاضطرابات التى تشيع فى الأسواق المالية والانكماش الشديد لاقتصاد الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات، سيجعل الناس يميلون إلى عاملى الأمان والألفة، وستقوض حالة الشك الجيوسياسية والقيود المتعلقة بالموارد، وسياسة الحماية التجارية الجبرية، من دعائم الإيمان بالعلمانية. وستزيد كل هذه المستجدات من نبرة التحول باتجاه الأقلمة (النزوع إلى كل ما هو إقليمى) وتوطين النشاط الاقتصادى والتدفقات الاستثمارية. ومن ثم ستنفصل دورات العمل وحركات السوق عن بعضها بعضاً، وسيصير من الصعب فك شفرتها. وفى هذه الأثناء، نجد أن صُنع القرار التجارى والاستثمارى سيقع تحت سيطرة المصالح السياسية والاختلافات الثقافية، وغير ذلك من التمايزات شيئًا فشيئًا، وكذلك نصيب البلد من الموقع الجغرافى.

وسنرى أن القطاعات التى تحظى بالأفضلية فى منطقة ما لن تجد إلا الإهمال والنأى فى مناطق أخرى، وربما لم تعد الأسس التقليدية ذات أهمية مقارنة بمسألة أى الشركات أو الصناعات ستستفيد من المحسوبية والمنح. وسيهيمن على النشاط التجارى فى بعض الدول عدد قليل من الشركات الضخمة التى تديرها الدولة. وفى

دول أخرى، سيتألف الطيف الاقتصادى من مجموعة هائلة من الشركات الأصغر حجماً التى لا تفتأ تثبت على حال، وعلى الصعيد العالمى، ستصبح المقارنات النسبية غير ذات مغزى إلى حد ما.

وستتباين توقعات المستثمرين ومدى احتمالهم للأخطار والآفاق الزمنية وتفضيلات فئات الأصول وفقًا للموقع. ففى المناطق التى تعزز المخاطر الجيوسياسية، وحالة عدم الاستقرار الاجتماعى والظروف الاقتصادية من التقلبات اليومية والشكوك التى تحيط بالرؤية المستقبلية بطبيعة الحال، من الأرجح أن نجد ميلاً أكبر تجاه المضاربات قصيرة الأجل والقطاعات ذات المزايا الإستراتيجية المتأصلة. وفى المناطق التى يزداد فيها معدل كِبَر سن قاطنيها، قد تختلف العلاقات الهيكلية بين فئات الأصول، حيث ستتراجع الأسهم لصالح أسواق الدخول الثابتة، وسيستمر الطلب على المنتجات الاستثمارية الإسلامية فى توسعه فى المناطق التى تحوى جالية إسلامية ضخمة أو يزداد فيها عدد المسلمين. وحسبما جاء فى "تقرير الأموال والاستثمارات الإسلامية"، فإن الأصول المطابقة للشريعة الإسلامية القابلة للاستثمار فى دول مجلس التعاون الخليجى والشرق الأقصى بلغت قيمتها ٢٦٧ مليار دولار أمريكى فى ربيع عام ٢٠٠٨.

لا شك أنه كان هناك اهتمام متزايد وعلى نطاق واسع بالتنويع الدولى فى العقود الأخيرة، بيد أن المستجدات السالف ذكرها، إضافة إلى الكثير من التطورات الأخرى، تشير إلى أن الأخطار المرتبطة بالاستثمار أو حتى الاحتفاظ بالأموال فى دولة بالخارج سيزيد بقدر أكبر بكثير مما كان عليه فى الماضى. وفى الوقت الذى تضعف فيه دعائم العولمة، سيقل اهتمام الكثير من الدول بحماية حقوق الأجانب ومصالحهم واستثماراتهم، وسيؤدى التحول بعيداً عن إطار عمل خاضع للهيمنة الغربية إلى استحداث قواعد ومقاييس اعتباطية ترجح كفة الشركات المحلية والإقليمية، وستحاول الحكومات فى بقاع شتى من العالم التلاعب فى البيانات والأسواق لا... تنلال

المستثمرين المحليين، وقد يجد السكان المحليون أيضًا أمامهم فرصة مدهشة فيما يتعلق بالتجارة الداخلية واستغلال الأجانب.

وهناك عوامل أخرى من شأنها زيادة الأخطار المرتبطة بالمغامرات التجارية الأجنبية: إذ لا يوجد سوى أدنى شك، على سبيل المثال، فى أن الظروف الاقتصادية المحبطة، والأسواق المالية المضطربة، وحالات التعطل التجارية والمتعلقة بالموارد، والتغيرات الفجائية فى السياسات الحكومية، والصدمات السياسية غير المتوقعة، ستجبر العديد من الشركات والدول على التخلف عن الركب أو إشهار الإفلاس.

ومما يدعو لمزيد من القلق التوقعات بأن الصراع الجيوسياسى والمحلى (الحروب الإلكترونية، والصراعات المحلية والإقليمية والعالمية الحدودية، والاضطرابات المدنية، والثورات، والتغيرات المفاجئة فى ميزان القوى)، وضوابط رءوس الأموال، والقيود المفروضة على سحب النقد وقابلية تحويل العملات، والسياسات الاقتصادية المفرطة فى إحداث التضخم، وأى عدد من المستجدات الأخرى، يمكن لها أن تفضى بسهولة إلى دمار مفاجئ وشامل، وربما أن الأموال لن تختفى بالمعنى الحرفى، بل قد يصبح من العسير الوصول إليها لفترة زمنية غير محددة.

وبطبيعة الحال، لا يعنى ذلك أن بيئة الاستثمار المحلى - من وجهة نظر المستثمرين الأمريكيين - ستكون بأى حال من الأحوال أخف وطأة وأقل إنهاكًا. ومن المرتقب أن تُحْدِث حالة القلق الاقتصادى المتعمقة، والقيود المفروضة على التجارة، ورءوس الأموال والسياحة وحالات تعطل سلاسل التوريد المتكررة، ثغرةً فى العديد من نماذج العمل، وسيضطر عدد متزايد من الشركات إلى خفض النفقات بشدة، وإلا فإنها ستصطدم بالواقع المرير. إن الأثر الذى يبدو لا هوادة فيه ظاهريًا لفقاعة القروض، وحالات اختلال التوازن الحدودية المتكشفة لنا، وتقلبات الأسواق، ستؤدى إلى تفاقم إخفاقات البنوك والسماسرة وغيرها من المؤسسات المالية، وذلك بدوره سيقوض آليات السداد والتسوية الرئيسة، ويطلق العنان لأزمات منتظمة ومتكررة، وستكون مخاطر الوجود فى المكان الخاطئ فى الوقت الخاطئ مرعبة.

ومن المرتقب أن تحرض النكبات الاقتصادية والموارد المالية المحلية المتهاوية أيضاً على بذل جهود عشوائية تفضي إلى إعادة المد الكارثي. وفي دول كثيرة حول العالم، سيعمد صنّاع السياسة إلى تجربة العديد من السبل، بما في ذلك زيادة معدلات الضرائب، وخفض الخدمات، وتحميل النفقات على الشركات والأفراد. وبمجرد أن تسوء الأمور بالقدر الكافي، سيلتفتون إلى طرق أخرى أكثر تدميراً، وقد تتضمن تلك الطرق زيادة حجم أعمال المطابع الحكومية، مما سيفضي إلى دوامة من التضخم المفرط، ويستدعي تحويلات إجبارية للمدخرات والاستثمارات إلى سندات حكومية، وتأميم الشركات أو مصادرتها. وفي خضم تبعات الضغوط الاقتصادية التي لا تتوقف، والنفوذ العالمي المتداعي، وفقدان الثقة على نطاق واسع في الدولار الأمريكي، من الأرجح ألا يكون أمام الولايات المتحدة سوى خيار محدود لا يكفل لها إلا اللجوء إلى بعض هذه الإجراءات، بل وربما كلها دفعة واحدة. وبالنسبة للمستثمر الأمريكي، ستمثل الولايات المتحدة أسوأ مكان في العالم لاستثماراتها.

أكبر الخاسرين

على مدار العقد القادم، من المرجح أن يكون عدد الرابحين من أصحاب العديد من فئات الأصول محدوداً: فالأسهم الأمريكية -إضافة إلى الأسهم المدرجة في دول أخرى- تواجه بعض أعتى التيارات غير المواتية، لاسيما لو وضعنا في الاعتبار أن عمليات التقييم في السنوات الأخيرة لم تتعد المتوسطات بعيدة الأجل وحسب، بل أقصيت بعيداً حتى عن أدنى النقاط المشهودة خلال الفترات الأكثر اضطراباً. وتعد نسبة أسعار الأسهم إلى الأرباح لمؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ Standard & Poor's (S&P 500)، على سبيل المثال، مقياساً مشهوراً يُحْسَب بتقسيم سعر المؤشر القياسي على أرباح الأعضاء المشاركين فيه خلال الاثني عشر شهراً السابقة، ولقد بلغت قرابة ٢١ في صيف عام ٢٠٠٨، وهو ما يعد أعلى من متوسطها طويل الأجل بنسبة ٥٠٪ تقريباً، وأعلى ثلاثة أضعاف النسب المنخفضة التي سجلت خلال فترة الكساد العظيم، والحرب العالمية الثانية، وأواخر السبعينيات، عندما كان التضخم الناجم عن أزمة

النفط يسدد ضربات اقتصادية قاصمة بشكل عشوائى، وحتى بعد هبوط الأسعار الذى حدث فى خريف عام ٢٠٠٨، لم تبعد نسبة أسعار الأسهم إلى الأرباح للسوق عن معدلها المحايد قط.

ولا يجب أن ننسى أيضًا أن القياس الحالى لنسبة أسعار الأسهم إلى الأرباح مُقدّر على أساس أحدث نمط تتبعه الأرباح، وحتى لو تجاهلنا المحاجة التى تفيد بأن ثمة مستجدات تتكشف لنا تلقى بظلالها على المستقبل بالنسبة لأغلب الشركات، إن لم يكن للشركات كلها، خلال السنوات المقبلة، ستكشف لنا الإحصاءات الحكومية أن هوامش الشركات الأمريكية وأرباحها استقرت عند نسب مرتفعة ظلت ثابتة عدة عقود نسبة إلى إجمالى إنتاج السلع والخدمات فى نهاية عام ٢٠٠٧، ومع ذلك، أثبت التاريخ لنا أنه حتى فى ظل الظروف الطبيعية تميل الأرباح إلى التحول إلى متوسطات أطول مدى بمرور الوقت، وذلك إلى حد كبير بسبب استفزاز الأرباح العالية المنافسة الشرسة، وزيادة طلب العمال على رفع الرواتب والمميزات، وتحفيز الحكومات على بذل جهود من أجل اقتناص نصيب أكبر نسبياً من ثمار النمو للخزانات العامة.

ومن بين الأساليب الأخرى المستخدمة لتقييم ما إذا كانت أسعار الأسهم زهيدة أم باهظة حساب الأرباح الظاهرة للأسهم بالمتوسطات السابقة، لكنَّ هذا الأسلوب، باعتراف الجميع، لم يفلح خلال حقبة معدلات الفائدة المنخفضة انخفاضًا حاداً. فحقيقة أن الأرباح الظاهرة للأسهم تبعت الأرباح المتاحة فى الأسواق ذات العائد الثابت تتسق والمنطق من جانب واحد بطبيعة الحال، لو وضعنا فى الاعتبار أن المستثمرين والمدراء يميلون إلى الاستناد إلى أسلوبى القياس السالفين للوقوف على الرؤى المستقبلية والمخصصات والإستراتيجيات. ومع ذلك، فإن المقارنة بالتوجهات التاريخية تفتح أعيننا على حقائق كثيرة؛ ففى المستوى النظير لخريف عام ٢٠٠٨، والبالغ حوالى ٣,٥٪ مقدراً على أساس الأرباح التى تم توزيعها خلال الأربعة أرباع السابقة، جاءت معدلات مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ أقل بكسور من متوسطها الذى امتد ٨٠ عامًا.

علاوة على ذلك، لم تكن تلك القيمة تمثل سوى ربع إلى نصف أعلى أرباح ظاهرة للأسهم المسجلة خلال أسوأ لحظات الفترات العصيبة الأخيرة.

لا شك أن هذا التحليل لم يأخذ فى الاعتبار حقيقة أن مجموعة كبيرة من الشركات ستتكبد خسائر فادحة أو تعلن إفلاسها، وكذلك لا يدرج هذا التحليل التحول الهيكلى الأكثر توسعًا الذى يتحيز للشركات الأصغر والشركات المحلية ذات المميزات المكانية أو الإستراتيجية والشركات التى تزاول أعمالاً فى مجالات بعينها، بما فى ذلك الشركات المتماشية مع وقائع عصر الموارد المحدودة. يتكون مقياس مؤشر ستاندرد آن بورز ٥٠٠، على سبيل المثال، من أضخم ٥٠٠ شركة فى الولايات المتحدة، حيث تحتل شركات الطاقة وشركات قطاع المواد أقل من خمس إجمالى النسب. وفى هذه الأثناء، تشير البيانات المستقاة من مكتب التحليل الاقتصادى إلى أن ٢٥٪ من أرباح الشركات الأمريكية يرجع إلى الأسواق الخارجية، على مدار فترة زمنية حديثة تمتد إلى خمس سنوات. وعلى الرغم من أن الدولار الأمريكى الأضعف يمكن أن يمثل شيئًا من الدعم فى هذا الصدد، فإن القوى التعويضية – ما فى ذلك القيود التجارية المتشددة حول العالم – من الأرجح أن تكون ذات أهمية أكبر.

ومما يثقل على أسعار الأسهم، علاوة على أسهم الاستثمارات الأخرى، ضغوط التوريد المتلاحقة والتحولات الهيكلية التى تحد من إجمالى الطلب على الأصول المحفوفة أرباحها بالمخاطر. وبعد سنوات من مساعدة السياسات الضريبية والدعم المالى المكثف والتدفق الثابت للاستثمارات الأجنبية على إدمان الأموال المقترضة، فإن الشركات المالية تحديداً، بالإضافة إلى غيرها من الشركات فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول، ستجد نفسها مدفوعة بقوة لمحاولة جمع الأموال لدعم الميزانيات العمومية فى بيئة عمل لا تفتأ تزداد شراسة. وفى هذه الأثناء، لن يؤدى التدهور الاقتصادى المستمر إلى بذل جهود لتمويل الشركات المحلية المتعثرة وحسب عبر تسييل الأصول، بل سيفضى أيضًا إلى ميل المستثمرين المتهيبين من المخاطر لجمع أموال احتياطية أو تغيير وضع المخصصات لصالح خيارات تبدو أكثر أمانًا.

وقد يحاجج البعض بشكل مقنع بأن الأسهم ستعلو قيمتها فى بيئة مفرطة التضخم كتلك التى شهدناها فى زيمبابوى مؤخراً. وبصفة عامة، عندما تنخفض قيمة عملة دولة ما بسرعة الصاروخ؛ لأن الحكومة زادت من حجم النقد المطبوع، فإن ما لا يُنفق على الضروريات أو يُستثمر فى الأصول الثابتة ليس له أى مكان غالبًا سوى سوق الأسهم والسندات، لاسيما فى اقتصادات تعانى فيها التدفقات الرأسمالية الخارجية من مراقبة مشددة.

ومع ذلك، فإن سلسلة السلبيات الواسعة النطاق، وتشمل عدم الاستقرار الجيوسياسى المتزايد والنمو المتراجع، وتجلى حالة انعدام التوازنات الحدودية على نطاق واسع، وزيادة حالات التخلف عن السداد وحالات الإفلاس والأسواق المعطلة، توحى بأن أخطار الاستثمار فى الأسهم من الممكن أن تفوق الأرباح المرتقبة فى هذا النوع من السيناريوهات.

ضحية أخرى

لا ريب أن الفترة التى تشيع فيها بيئة تعانى من تضخم مفرط هى أسوأ فترة يمكن أن يمتلك فيها المرء أية سندات تقدم عائداً ثابتًا. ومع ذلك، ليس من المفترض أن تسوء الظروف إلى هذا الحد؛ فالمعدل الأقل لانخفاض قيمة العملة يمكن أن يهلك القسم الأكبر من محافظ السندات. وحتى لو افترضنا أن المخاوف من حدوث تضخم ظلت محل جدال إلى حد ما، سيظل قطاع العائدات الثابتة يمثل قطاعًا خطراً للاستثمار فى السنوات المقبلة، وذلك على الرغم من المزيج الصاعد ظاهريًا المتمثل فى اقتصاد واهن ونزوع متزايد لعنصر الأمان.

من ناحية، هناك فارق كبير بين أسلوب أداء سندات الشركات، على سبيل المثال، خلال فترة كساد عادية وأدائها خلال فترة كساد كارثية، وبينما تبدو فكرة الحصول على عائدات متدفقة مغرية، نجد أن حالات التخلف عن السداد المتفاقمة وحالات إشهار

الإفلاس تسببت فى خطر فقدان رءوس الأموال. لقد خلقت فقاعة القروض العقارية، وحالات الاقتراض العالمية العشوائى التى حدثت على مدار عقود عدة، خطراً جسيماً يُنذر بإخفاقات متلاحقة ومستمرة من جانب أفراد وشركات وحكومات مغالى فى تمويلها بالقروض فى جميع أنحاء العالم. وفى الوقت نفسه، فقد أنتج لنا عصر الاعتماد المبالغ فيه على القروض إدماناً سيفضى إلى محاولات مستمرة يائسة لاقتراض الأموال، بل ومهما كانت الشروط فى بعض الأحيان. والأرجح أن الأمر لن يقتصر على المؤسسات التى تنتمى للمستوى الأدنى اللاهثة وراء المرابين الذين يعرضون التمويل بفوائد باهظة. وبينما ستفضى النكبات التى أصابت سوق الأسهم إلى ضخ أموال فى قطاع العائدات الثابتة، ستجثم الضغوط النابعة من عمليات التسييل الإجبارية وجمع الأموال التطوعى على الأسعار.

إن الرؤية المستقبلية ليست أفضل بكثير بالنسبة للديون الصادرة من الحكومات. ففى ظل الظروف العادية، من المرجح أن يسدد مقترضو القطاع الخاص ما اقترضوه من مال -خاصة تلك الجهات التى تستطيع أن تطبع ما تدين به، لكن الفترات القادمة لن تكون طبيعية بأى حال من الأحوال.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، نجد أن خسارة الدولة لمكانتها والضربات التى يتلقاها الدولار الأمريكى ستزيد من حالة التوتر الخاصة بمخاطر القروض الائتمانية وتقلص من الطلب على سندات الحكومة الأمريكية. وحقيقة الأمر أن أبيجيل موزيز Abigail Moses من وكالة بلومبرج صرح فى مارس ٢٠٠٨ أن الاتجار فى بعض المنتجات المشتقة بعينها يشير إلى أن "خطر خسائر أوراق النقد الخاصة بالخزانة الأمريكية تجاوزت السندات الألمانية (السندات الحكومية) لأول مرة فى التاريخ" وسط مخاوف من فقاعة القروض الائتمانية المنفجرة. وفى هذه الأثناء، وفى ظل تلاشى المحفزات الإستراتيجية والاقتصادية وغيرها من المحفزات، ستتحول كبرى الدول ذات المصالح العظمى، بما فى ذلك الصين واليابان والدول المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط من مشترين إلى باعة، وستلهث حكومات الولايات المتحدة وغيرها من

الدول بالخارج لسد الفجوات التى خلفتها الإيرادات المتراجعة وانحسار حاجات الإنفاق المحلية، بما فى ذلك تلك المرتبطة بالأمن والبنية التحتية. وفيما يتعلق بإجمالى العرض والطلب، ستكون الصورة منفرة.

ومن نافلة القول، إن الأسهم لن تستفيد من الإيرادات المرتفعة، وكذلك القطاع العقارى، على الأقل على المدى القريب، ولو أن التوقعات الخاصة بفئة الأصول هذه تحديداً أكثر تعقيداً بعض الشيء. فنوع العقار يحدد الكثير من الأمور، وكذلك المرحلة التى يتحرك فيها العديد من الدول والاقتصادات من مراحل الدورة المالية. ومن الأرجح أن تظل العقارات الإسكانية والتجارية والصناعية فى حالة ركود أكثر من غيرها من الممتلكات، أما الأراضى الزراعية والممتلكات التى تحتوى على رواسب الموارد الطبيعية، أو تلك المتصلة بالقنوات المائية والسكك الحديدية، والممتلكات التى تتيح مقياسًا للاكتفاء الذاتى أو الحماية من العناصر الطبيعية أو الجغرافية المعادية سيكون لها اليد العليا ولو حتى بشكل نسبى. وتكمن الخطورة بطبيعة الحال أنه كلما كان الاستثمار جذابًا، زادت فرص استقطاب المستثمرين إليه ومحاولة اقتناصه.

وبمرور الوقت، ستغير المستجدات التى لا تفتأ تستقر على حال من آن لآخر ديناميكية قطاعات مختلفة من السوق العقارية. ففى الأماكن التى فرض فيها التضخم سيطرته، من الأرجح أن ينظر للعقارات باعتبارها وسيلة تَحَوُّط وشبكة أمان، وستزيد الصراعات والمواجهات فى بعض المناطق من الإغراء النسبى للممتلكات فى البقاع الأكثر أمنًا. ومن الممكن أن تفضى حالات توقف العرض أو ارتفاع الطلب - ربما فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية أو اندلاع الحروب- إلى زحف يائس على الممتلكات الغنية بالموارد، وحتى تلك التى تحوم الشكوك حول قيمتها فى الظروف العادية. ولنضع فى اعتبارنا أن العقارات لطالما كان لها بريقها الخاص، سواء فى السراء أو الضراء: فهى رمز للقوة والنفوذ، لاسيما لو كانت هناك توقعات بأن تتمتع تلك العقارات بقيمة إستراتيجية أيضًا. وعلى ذلك، ليس من المذهل إذن أن نرى بعض

الحُكومات تضرب بالقوانين عرض الحائط وتعيد صياغة القواعد بطرق تحد من أو تقوض ما كان أغلب الظن لا مساس به.

وفى ظل هذه الظروف، قد لا تعود الملكية بضرورة الحال على المرء بالمنافع نفسها فى المستقبل كما كانت فى الماضى. إن العوامل التى ستجعل الاستثمارات الخارجية أكثر خطورة من بعض الجوانب يجب أن توضع أيضًا فى الاعتبار متى تعلق الأمر بالعقارات بغض النظر عن موقعها.

السلع الواعدة

بالنظر إلى الأساسيات المحيطة بموضوع القيود المفروضة على الموارد، بالإضافة إلى بعض المستجدات المتكشفة لنا، يتضح لنا أن السلع تقدم الحل المستقبلى الأمثل لكسب المال والحفاظ على الثروات فى السنوات القادمة، ولو أن هناك عدداً من المحاذير المهمة. فلا شك أن العديد من المصالح الحكومية وغير الحكومية –بما فى ذلك مؤسسات الجريمة المنظمة – ستشهد منافسة محتدمة سعيًا للسيطرة على الموارد الرئيسة ومنابع الإمدادات، وسيكون الدافع وراء تلك الجهود كل ألوان الضغوط، بما فى ذلك لعبة موازين القوى الجيوسياسية، والتوترات الاقتصادية المستمرة، وحالة عدم الاستقرار الاجتماعى المتصاعدة. وبينما تمثل تلك الضغوط مكونًا ضروريًا يساعد على زيادة الأسعار، فإنها ترسى دعائم العنف، والتشدد الاقتصادى، والسرقة البَيِّنة. وبتعبير آخر، فى الوقت الذى يكون فيه حلم أى تاجر أن يملك شيئًا يعوزه الآخرون، قد لا يكون ذلك مركز قوة فى بعض الظروف.

إضافة إلى ذلك، بينما صنع عدد من التوجهات بعيدة المدى، بما فى ذلك التحول الهيكلى الصاعد فى مستويات استهلاك الفرد فى الدول النامية، ما يشبه الأرضية لأسعار الطاقة والأغذية والمياه، سنجد أن هناك عوامل أخرى سَتُعْمل أثرها فى هذا الوضع. ومن الأرجح أن مزيج الزيادات الحادة فى الأسعار خلال السنوات الأخيرة

والانحسار الاقتصادى واسع النطاق سيساعد على خفض الطلب على مستوى واحد، ولو على المدى القريب على الأقل، وستستفز الاضطرابات الاجتماعية المتفشية، التى اندلعت إبّان زيادة أسعار الذرة والأرز والقمح وغيرها من الأغذية فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، جهوداً جديدة من جانب صنّاع السياسات للحد من زيادات الأسعار أو تقييد الاستهلاك الكلى. وفى نهاية المطاف، سيثبت لنا أن تلك الضوابط غير ذات جدوى وقصيرة المفعول. ومع ذلك، من الممكن أن يكون لها الأثر المرجو مؤقتاً.

من المتوقع أن تمثل هياكل السوق وآليات الإنتاج والقضايا اللوجستية اعتبارات ذات أهمية إلى الحد الذى يستوجب تحديد السلع التى يجدر التركيز عليها. ويزعم البعض أن المياه الصالحة للشرب والمنشآت الضرورية لمعالجة المياه قد تقدم لنا أفضل المؤشرات على زيادة الأسعار فى السنوات القادمة.

ففى يونيو عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، سلط أمبروز إيفانز - بريتشارد الضوء فى مقالته بصحيفة تيلجراف على أن "تقرير بنك جولدمان زاكس Goldman Sacks الاستثمارى أورد أن المياه ستكون "بترول القرن التالى"، حيث ستمثل مصدراً رائعًا للأرباح للمستثمرين الذين هم على دراية بقواعد اللعبة وعلى علم بكيفية استغلال انتعاشة البنية التحتية". ولقد قدر المجلس العالمى للمياه أن الحاجة تستدعى الاستثمار فى البنية التحتية للمياه بما يعادل ٤,٥ تريليون دولار أمريكى بغية تطوير مصادر كافية للوفاء بالاحتياجات العالمية (انظر كتاب "رؤية العالم لقضية المياه" World Water Vision، بقلم وليام جيه. كوسجروف William J. Cosgrove وفرانك آر. ريجسبيرمان (Frank R. Rijsberman).

ومن الناحية العملية، فإن السبيل الوحيد المتاح لأغلب المستثمرين من أجل استغلال هذا التوجه يكمن فى امتلاك حصة من الشركات المالكة لمنشآت معالجة المياه وشبكات التوزيع، أو من الشركات المتخصصة فى تصنيع تقنيات ذات صلة أو خدمات وثيقة الصلة بالمياه. ويطرح هذا التوجه مسألة الخطر فى مقابل الأرباح، نظراً للأخطار التى تنبع من الاستثمار فى شركات ضخمة، وخاصة تلك التى ليس لها مقر محلى،

والأسهم بصفة عامة، إضافة إلى غير ذلك من المخاطر. وينطبق الشيء نفسه أيضًا على الصناعات المثيلة الواعدة، بما فى ذلك المشروعات البيئية ومشروعات الطاقة الطبيعية والبديلة والمشروعات الزراعية ومشروعات البنية التحتية، وحتى فى القطاعات التى تستطيع أن تمضى فى طريق النجاح على الرغم من كل المعوقات، نجد أن التغييرات التى هى قاب قوسين أو أدنى قد تحيل بسهولة أفضل آمال الحاضر إلى أسوأ كوابيس المستقبل، فقد يصيب المستثمر فيما يتعلق بالقطاع الذى يستثمر فيه، بيد أن الصواب يجانبه فيما يتعلق بالأسهم نفسها.

على أقل تقدير، لن تسرى بعض تلك الأخطار متى تعلق الأمر بالاستثمار فى المعادن النفيسة، حيث إن القيمة التى يحظى بها الذهب والفضة والبلاتنيوم لا تنبع من تطبيقاتها التجميلية والصناعية وحسب، بل أيضًا من ندرتها وقدرتها على التحمل وسهولة حملها، وغير ذلك من السمات المتأصلة فيها. والأهم من ذلك أن تلك السلع معترف بها دوليًا باعتبارها مستودعات للقيمة ووسائط للتبادل التجارى بالضبط كالمال، إذا جاز التعبير. ربما لم يكن هناك فارق كبير، فى الأيام الخالية، بين حيازة الأموال فى شكل ورقى ملائم أو عملات فضية وسبائك ذهبية، لكنْ فى عصر العملات المصنعة، انهارت العلاقة بين الموقفيْن منذ فترة طويلة؛ فلم تعد أغلب العملات الحديثة كالدولار الأمريكى ترتبط بالأصول الفعلية كالذهب والفضة؛ فهى لا تعدو كونها وعودًا – لن يوفى بالكثير منها – من الحكومات بإصدارها.

ولعقود طويلة، لم تبد حقيقة أنه لم تكن هناك أية قيود ثابتة على إصدار العملات المصنعة بأمر من السلطة العليا ذات أهمية كبيرة، ولو للسواد الأعظم من الناس؛ فقد بدا واضحًا أن المجتمع ينعم بالرخاء فى غياب معيار الذهب، حيث يدفع عجلة الاقتصاد البنوك المركزية والتجارية التى تأسست بأموال القروض.

لكنَّ المنافع كانت مضللة إلى حد ما. فبمرور الوقت، زادت أسعار العديد من البضائع والسلع بشكل نسبى حيث قللت الإمدادات المتنامية من قيمة العملات التى كانت متداولة بالفعل، ولقد غرست تلك الجهود بذور فنائها. وفى ظل تضاعف معدلات

الفائدة، فإن المحصلة هى نشوء كَم مبالغ فيه من الالتزامات المالية فى الكثير من دول العالم بالمقارنة بالموارد المتاحة التى يمكنها أن تفى بتلك الالتزامات.

التفضيلات المتغيرة

فى عصر حافل بالاضطرابات والشكوك المتزايدة والتحولات السياسية والاقتصادية الحادة، ستشهد التفضيلات الاقتصادية والمالية تغيراً لا مراء فيه. وبمرور الوقت، سينظر الناس تدريجيًا إلى المعادن النفيسة كملاذ وسط جميع الأخطار، وربما أيضًا باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتخزين الثروات التى يبقى الأمل فى استبقاء قيمتها على المدى البعيد؛ فسيعمدون إلى تخزين الذهب والفضة والبلاتينيوم فى شتى أشكالها. وفى نهاية المطاف، سيفضى الطلب المنطلق بسرعة الصاروخ إلى زيادة أسعار تلك المعادن إلى مستويات أعلى بمراحل من أسعارها الحالية. وهذا بدوره من شأنه أن يرفع من قيمة الممتلكات الغنية بالمعادن النفيسة والشركات التى تتعاطى فى تقنيات وخبرات استخراج تلك المعادن من الأرض.

إن المهمة لن تكون سهلة أبداً. فربما كانت أسهم شركات التعدين، على سبيل المثال، استثمار أكثر خطورة من الأسهم الأخرى؛ نظراً للاحتياجات التشغيلية لها (بما فى ذلك الطلب على الطاقة)، وعدم الاستقرار الجيوسياسى، والتهديد المستمر المتمثل فى نزع الملكية. وخلاف ذلك، نجد أن الضربة المزدوجة المتمثلة فى انهيار القروض الائتمانية والاقتصاد العالمى المتهاوى ستفضى إلى عمليات تسييل مستمرة وعلى نطاق واسع لكل الأصول على اختلاف أنواعها، بما فى ذلك المعادن النفيسة، على الأقل على المدى القصير. ولأسباب سبق ذكرها، قد يصبح تخزين تلك السلع وتأمينها مكلفًا جداً وصعب التدبير. إن حقيقة الجاذبية العالمية لتلك المعادن تعنى أن جهات ذات مصالح كبرى ستسعى جاهدة للحصول على تلك الموارد والاستحواذ عليها إما بالقوة أو بالخداع والتضليل. وقد يحاول صنّاع السياسات تقييد ملكية الذهب والفضة

والبلاتنيوم ومصادرة الإمدادات القائمة، سواء بدافع اليأس والقنوط أو كوسيلة للحفاظ على الهيمنة والسيطرة خلال فترات الفوضى والشواش.

في النهاية، نجد أن الاستثمار في أية أصول بطبيعة الحال – بما في ذلك المعادن النفيسة– مهما كانت طبيعة البيئة الاستثمارية، ينطوي على درجة من الخطورة. وحتى خلال الفترات العصيبة القادمة، وعلى الرغم من كل العقبات المعلومة، قد يستقر رأى بعض المستثمرين على أن العديد من الخيارات المتاحة لهم جديرة بالبحث والتمحيص. فهؤلاء الذين يقبلون الزعم بأن أسعار الأسهم، على سبيل المثال، لا سبيل لها سوى الهبوط، قد يستقر رأيهم على المراهنة على هبوط الأسعار على المدى البعيد، بما فى ذلك بيع الأسهم والعقود الآجلة على مؤشرات أسعار الأسهم التى لا يملكونها، وقد يصل بهم الأمر حتى إلى محاولة المراهنة على فترات تعافى التيارات المعاكسة فى تلك الأثناء. ومن ناحية أخرى، نجد أن الذين هم على دراية بالضرورة الملحة للتكنولوجيا التى تنهض بالفعالية، والأشكال البديلة للطاقة والنقل والخدمات والمنتجات الأمنية، أو الشركات الصغيرة التى يمكنها أن تحتل مكانة مرموقة فى عالم أكثر محدودية مكانياً، قد يرون أن زيادة أسعار الأسهم حدث رائع بما يكفى حتى لو لم تسر أمور كثيرة على خير ما يرام.

وبغض النظر عن الأسلوب المتبع، فإن مفتاح النجاح سيكمن فى وضع الصورة الأشمل فى الحسبان، وكما قال ليفيفير/ليفرمور – أو "ليفينجستون" إن شئت– منذ أكثر من ٨٠ عاماً، إن مفتاح اللعبة يكمن فى "تقييم أوضاع السوق بأكملها وتوجهها الراهن". وفى السنوات القادمة المحفوفة بالمخاطر، ستتجلى أهمية تلك المقولة أكثر من أى وقت مضى.



الفصل التاسع

الاتحاد قوة

"إن الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ لن تتردد البتة فى التصدى لهذا الإعصار. لن نجلس مكتوفى الأيدى ونجعل من هذا الموقف عملية بيروقراطية. سنتحرك بأقصى سرعة، ولن نألو جهداً من أجل مد يد العون لضحايا الكارثة".

مايكل براون، مدير الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ

فى ٢٨ أغسطس عام ٢٠٠٥، أى قبل يوم واحد فقط من وصول إعصار كاترينا، أحد أخطر الأعاصير التى تضرب اليابسة على الإطلاق فى الولايات المتحدة الأمريكية، خرج علينا مايكل براون Michael Brown بهذا التصريح. وبدت حقيقة أن واشنطن، ممثلة فى الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ - إحدى الإدارات التابعة لوزارة الأمن القومى، والمنوطة بالتأهب للكوارث والاستجابة لها - وقفت على أهبة الاستعداد لمواجهة الخطر المرتقب الذى يهدد ساحل الخليج الأمريكى، بدت مطمئنة جداً لكثير من الأمريكيين. فلدى الحكومة الفيدرالية موارد عديدة ملك يمينها على كل حال. وفى إمكان المسئولين الاستعانة بخدمات الكثير من وحدات الحرس الوطنى والجيش، إذا دعت الحاجة لذلك، والأهم من ذلك كله أن الوكالة الفيدرالية أشارت فى تقرير لها صدر عام ٢٠٠١ إلى أن إعصاراً هائلاً من المتوقع أن يضرب ولاية نيو أورليانز باعتباره أحد أخطر الكوارث الثلاث المتوقع أن تحيق بالولايات المتحدة.

بالنسبة للسواد الأعظم من المراقبين العقلانيين، فإن ذلك يعنى أن الوكالة كان لديها فسحة أكثر من كافية من الوقت لوضع خطة وقائية، ومن سوء الطالع أن

تأكيدات براون عادت لتطارد مدير الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، الذى كان على وشك التنحى من منصبه. فبدلاً من وضع إستراتيجية شاملة ومُحْكَمة لإدارة الأزمات، ساد الارتباك والتخبط. وبدلاً من استجابة قوامها السرعة والتنسيق بين الجهات المعنية، كانت الكلمة العليا للعشوائية والشلل البيروقراطى. وبدلاً من الحفاظ على النظام وتقديم الدعم للمحتاجين، فتح تعامل الحكومة المستهتر مع الموقف المجال أمام الفوضى والمعاناة واليأس. لقد جاءت ردود أفعال الناس مختلفة بعد أن وجدوا أنفسهم فى مواجهة الخطر وحدهم؛ فكثير ممن حاصرتهم المياه فى وادى نيو أورليانز الغارق فى الفيضان سعوا لارتقاء أماكن أعلى طمعًا فى الصمود حتى تتحسن الظروف، واتحد البعض الآخر معًا وتضافرت جهودهم من أجل توفير المياه والطعام وحماية أنفسهم من تبعات الفيضان والبحث عن سبيل للهرب.

وهناك فئة ثالثة أسلمت نفسها لغرائز أكثر بدائية؛ فعمد أفرادها إلى السرقة والنهب والاعتداء على الآخرين فى الجوار لضمان بقائهم وإلا اكتسحتهم الجموع. لقد بدت الغرائز البدائية لتلك الفئة مهيمنة عندما اختفت الكهرباء ومنشآت التصحاح والبنية التحتية الأساسية، وعندما بدا الوصول إلى قوتهم أمرًا محفوفًا بالشكوك، وأشار تفكك النظام الذى كانوا يعيشون فى كنفه إلى أنهم سيواجهون فترات عصيبة لم يسبق لها مثيل، على كل إنسان فيها أن يتحمل مسئولية نفسه. وحقيقة الأمر أن تبعات قوى الطبيعة السوداء، أو انهيارات الآليات الراسخة للمجتمع الحديث، لم تكن العوامل الوحيدة التى تثير مخاوف الناس؛ فقد كانوا يخشون المخاطر المتمثلة فى الآخرين.

وإجمالا، فإن المستجدات التى كان المرتقب أن تحدث فى السنوات التالية لتلك الكارثة ستستفز أفضل ما بداخل الناس - من كل الأعمار والخلفيات والمستويات الاجتماعية - وأسوأه أيضًا. وعلى الرغم من أن البعض يتكيفون بشكل أفضل مع التغيرات الطارئة من غيرهم، يثبت لنا التاريخ أن كثيرين، بدون مبالغة، يعانون من التوتر والشعور بالضعف النابع من الاضطرابات الدراماتيكية؛ فالعقول لا تكف عن

التفكير، وتسود غرائز القتال أو الهرب بسهولة، خاصة إذا ما انقلب ميزان الروتين اليومي المألوف رأسًا على عقب، وأضحت قضية كسب العيش البسيطة فجأة مشكلة عويصة حقًا.

من الممكن أن تتراكم حالات عدم الطمأنينة وتصطدم بمخاوف أكبر بكثير فتؤدى إلى الارتباك والشك، ويتساءل الناس كيف لهم أن يتكيفوا مع هذا الوضع، وما إذا كان ذلك فى إمكانهم من الأساس أم لا، وينتابهم القلق بشأن عواقب عجزهم عن التكيف.

من الأرجح أن تتجلى تلك المشاعر فى دولة كالولايات المتحدة التى طالما حلم قطاع كبير من شعبها بطرقات معبدة بالذهب؛ فعلى مدار العقود القليلة الماضية، تكيف الأمريكيون على الإيمان بأنهم يعيشون فى مكان سيظل فيه الطعام والشراب، وغير ذلك من أساسيات الحياة، غير مكلف نسبيًا ومتاحًا دائمًا، باستثناء فترات متقطعة نادرة الحدوث. وعلى الرغم من احتمال ارتفاع أسعار الجازولين والغاز الطبيعى والوقود سنويًا نتيجة "التضخم"، لم يخطر ببال أحد كيف سيكون الأمر لو لم يستطع الحصول على الوقود اللازم لقيادة سيارته إلى المدينة، أو الغاز أو الوقود اللازم لتدفئة بيته، والكهرباء الضرورية لتشغيل المصابيح والأجهزة المنزلية وتجهيزات الحياة العصرية. ومجمل القول أن السواد الأعظم من الأمريكيين لم يشككوا ولو للحظة فى الحلم الأمريكى.

لكنَّ العديد من المستجدات من المقرر أن تغير هذا الوضع برمته؛ فموضوع القيود المفروضة على الموارد - من بين غيره من الموضوعات - يعنى أن الناس سيضطرون إلى إعادة تقييم جوانب من حياتهم لم تكن تخطر ببال سوى عدد قليل منهم إبّان عصر الرخاء. وإن توقعات ارتفاع أسعار بعض أشكال الطاقة ومحدودية توافرها، وخاصة أنواع الوقود القائمة على المواد الهيدروكربونية، ستجبر الأمريكيين على تعلُّم أن الخيارات المحلية وخيارات أسلوب حياتهم، وترتيبات معيشتهم التى بدت فيما مضى مباشرة، ستصبح لغزًا مربكًا ذا تشعبات مرهقة، وربما أيضًا مهددة للحياة. وفجأة

سيتعين على الجميع أن يضعوا فى اعتبارهم العديد من العوامل التى بدت غير ذات أهمية كبرى فيما مضى، وسيحتم على الناس صنع قرارات حول مستقبل ليس لديهم أدنى فكرة عنه، ولعل مواصلة حياتهم على الشاكلة التى عاشها آباؤهم ستكون أسوأ قرار يمكن أن يتخذوه على الإطلاق.

إلى أين المفر؟ وما العمل؟

على الرغم من أن اتخاذ القرارات السديدة حول مكان وكيفية العيش كان له أهميته بالنسبة لأغلب الناس، فإن صُنع هذه القرارات سيكون أكثر محورية فى عالم يعانى من عجز فى الطاقة.

إن رحلات الأمريكيين الشهيرة إلى المركز التجارى للتسوق، أو إلى مطعم لتناول الوجبات، أو إلى مسرحٍ طلبًا لشىء من الترفيه، قد تتحول إلى مجرد ذكرى مشوشة عندما تكون هناك حالات عجز فى الوقود وانقطاع فى التيار الكهربى، وعندما تترك الشركات مقارها أو تنهى أعمالها، وتضحى فرص العمل شحيحة، وتصبح الأعباء المالية واللوجتسية لامتلاك سيارة ومنزل أصعب من ذى قبل بمراحل، ويتدهور حال الطرق وغير ذلك من البنى التحتية للنقل والمواصلات بلا رجعة، ولا تصبح عودة المرء إلى بيته بالمطلب المضمون بالضرورة.

وتعنى الآليات المتغيرة لسوق الطاقة أن العديد من المدن – لكن ليس كلها – ستحقق مكاسب على حساب الضواحى، حيث ستقلب موازين نمطٍ ظلَّ سائدًا لعقود طويلة. ومن المتوقع أن تستقطب المجتمعات التى تتمتع بأنظمة نقل جماعية ومجارٍ مائية قابلة للملاحة سكانَ المناطق التى لا تتمتع بتلك المميزات، وستذوى القرى الصغيرة والمدن الكبرى التى يصعب الوصول إليها سوى بالسيارات، وستتحول المجتمعات المتناثرة فى الأماكن النائية إلى مدن مهجورة، حيث ستجبر مخاوف استنفاد الطاقة الشركات والأفراد والعائلات على قصد أماكن أكثر اخضرارًا، أو على

الأقل أيسر فى الوصول إليها. ومن المتوقع أن تفقد المناطق منخفضة الكثافة السكانية والتى تتمتع ببيوت ضخمة بريقها القديم، وستضحى الأحياء التى كانت من قبل عامرة ملاذاً للفقراء والمعدمين، وبمرور الوقت، سيقع كثير من الناس تحت طائلة العصابات والمجرمين الذين سيُتْرَكون يعثون فى الأرض فساداً؛ إذ ستؤدى إيرادات الضرائب المتراجعة إلى ضمور الخدمات الحكومية أو حتى تلاشيها بالكلية.

ولن يكون هناك خيار أمام كثير من الناس بسبب مخاوفهم المتعلقة بالطاقة والوضع الاقتصادى سوى التوجه إلى مناطق عالية الكثافة السكانية، حيث فرص العمل والأمل فى شيء من النمو والشركات التى تستطيع سد الكثير من احتياجاتهم اليومية، إن لم يكن كلها. لكنَّ هذه العوامل لن تكون الوحيدة التى تُعْمِل أثرها فى أنماط الهجرة؛ فالمخاوف المتصاعدة من صعوبة الوصول إلى موارد حيوية أخرى ستدفع الناس إلى تفضيل الأماكن ذات المميزات المدمجة، بما فى ذلك الأراضى الصالحة للزراعة القريبة، وإمدادات المياه الوفيرة، وموارد الطاقة البديلة، والأجواء المعتدلة بقدر الإمكان سواء الباردة أو الحارة. ومن المفارقة أن الأماكن التى تبدو وكأنها ملاذ مثالى، أو المأهولة بكثافة سكانية عالية بالفعل، ربما تفقد بريقها فى خضم تدفقات المهاجرين من الأماكن الأخرى. وغنى عن القول أن المناطق المعرضة بشدة إلى خطر عدم الاستقرار الاجتماعى والجيوسياسى لن تتماشى مع رغباتهم أبداً أيضاً.

وتعنى تلك التقديرات أن المدن الصغيرة والمتوسطة المتاخمة للسكك الحديدية والأنهار - والتى بالطبع ليست عُرضة لمياه الفيضان - ستمثل أماكن جذب مستمرة فى الأوقات العصيبة المقبلة. ومن هذا المنطلق نفسه، ربما كان من الخطر الاستقرار فى المدن المشهورة؛ نظراً لحقيقة أنه لا يتمتع بالاكتفاء الذاتى إلا القليل من تلك المدن. وعلى الرغم من وجود أنظمة النقل الجماعى، على سبيل المثال فى المدن الكبرى، فإن أغلبها يعول نسبيًا على الطاقة ويحوى مبانى عديدة الطوابق وبنى تحتية ضخمة تتطلب إمدادات وفيرة من الطاقة المستمرة كى تؤدى وظيفتها كما ينبغى، أو حتى

لتؤدى وظيفتها من الأساس. وتعول تلك المدن، إلى حد كبير أيضًا، على المياه والأغذية المستوردة من أماكن أخرى.

وبخلاف ذلك، فإن المدن المكتظة بالسكان بطبيعة الحال تستثير حالات توتر منشأها الضغوط المستمرة التى تولد من رحمها الجريمة والقلاقل الاجتماعية. وفى بيئة اقتصادية متداعية، حيث تتعرض الموارد المالية المحلية إلى ضغوط متزايدة، سيتفشى العديد من تلك المخاطر ويذكى بعضها بعضاً، ولعل الأهم من ذلك أن السواد الأعظم من المناطق المكتظة بالسكان ستستمر النظرة إليها باعتبارها أهدافًا طبيعية لشبكات عالمية متشعبة من الإرهابيين والمتطرفين، وعملاء القوى المعادية الساعين لإنزال الخراب والدمار بالقوة العظمى المتداعية فى الوقت الراهن.

لكنّ تلك العوامل لن تكون إلا نقطة بداية متى تعلق الأمر بصنع القرار الخاص بمكان العيش، ولن تقل الحقائق الأخرى أهمية، بما فى ذلك مسألة توافر فرص العمل وفرص إقامة المشروعات من عدمها. ففى بيئة ينصب الطلب النهائى فيها على التعاقدات، تحتدم المنافسة وتموج الأسواق وتضطرب ويصعب الحصول على تمويل خارجى إن لم يكن ضرباً من المستحيلات، ونجد أن القيود المتعلقة بالموارد قوضت سُبل التشغيل التقليدية، وبات الوصول إلى الموردين والعملاء مثار قلق بالغ، وسيسعى العدد الأصغر من الشركات التى ستتمكن من الصمود إما إلى خفض حجم عملياتها، أو نقل مقارها إلى مناطق تبدو فيها الفرص السانحة أفضل، أو إعادة النظر فى أسلوب مزاولتها أعمالها بالكامل. وستنكمش بعض الصناعات بشكل خطير، أو ربما حتى تتلاشى كليًا، بما فى ذلك الصناعات التى تخدم مستهلكى الخدمات المتقدمة أو تصنع منتجات أكثر تماشيًا مع عصر حديث، عصر أكثر وعيًا.

بناء على ذلك، سيتعين على الأمريكيين أن يعيدوا توجيه أنماط حياتهم العملية إن أرادوا حقًا أن يتجاوزا المحنة، وبدلاً من البحث عن وظائف تنحصر ساعات دوامها من التاسعة إلى الخامسة، وبدلاً من السعى وراء الشركات الكبرى، سيتعين عليهم استهداف الوظائف التى تخدم الاحتياجات اليومية بشكل أكثر مُبَاشَرة. وبعد سنوات

من العودة إلى البيت بعد يوم عمل شاق والاسترخاء، لن يجد كثيرون أن لديهم تلك الرفاهية بعد، بل سيتجهون من فورهم إلى وظيفتهم الثانية – أو ربما الثالثة – أو يبذلون قصارى جهدهم بأية طريقة أخرى تعينهم على زيادة دخلهم. إن الذين أمضوا سنوات طويلة فى مكاتبهم جلوسًا أمام شاشات الحاسب الآلى، أو منغمسين فى أعمال مكتبية، سيكتشفون أنه سيتعين عليهم الاضطلاع بأعمال يدوية أخرى أكثر مشقة.

ببساطة شديدة، ستزداد ساعات العمل فى هذا العالم، وستنخفض الرواتب والمزايا، وستتلاشى الفرص، وستضحى المخاوف المتزايدة مما يحمله كل يوم جديد للإنسان حقيقة من حقائق الحياة الباعثة على الإحباط.

وسيضطر الكثيرون إلى النزول إلى ساحة العمل بأنفسهم. وسيتعين عليهم ابتداع وسائل مبتكرة لاستغلال معارفهم من أجل تلبية احتياجات الآخرين. وهذا فى حد ذاته ليس بالأمر الغريب غير المألوف، فلطالما لعب رجال الأعمال وأصحاب/مدراء الشركات دورًا محوريًا فى الاقتصاد الأمريكى. ففى السنوات الأخيرة، نُسِبَ إلى الشركات الصغرى ما يربو على ٥٠٪ من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى غير الزراعى الخاص، ولقد عينت تلك الشركات قرابة نصف العاملين فى القطاع الخاص، بحسب بيانات إدارة الأعمال الصغيرة، وبينما تكتسب تلك الأرقام أهميتها بالفعل، نجد أنها تزداد بحدة خلال فترة لم تعد تنطبق فيها مزايا الوفرة. ولا شك أن الجميع ليسوا مؤهلين لبذل تلك الجهود التى تتطلب عادة إمكانات إدارية وتخطيطية، وغيرها من الإمكانات التى يجدها البعض متأصلة فى طبيعتهم. ومع ذلك، قد يثبت لنا أن النقاط السلبية غير ذات صلة بالموقف، وربما أصبح إنشاء شركة تصنع منتجات أو تقدم خدمات ضرورة لا فكاك منها لا مجرد خيار.

وضع خريطة طريق شخصية

تتطلب قرارات تحديد مكان العيش وكيفية إدارة المرء حياته اتخاذ خطوات بعينها مقدمًا، ويفضل أن يكون ذلك قبل تداعى الأمور، وينطبق ذلك على وضع خطة للعمل؛

فالتحصن لمستقبل عصيب يتسق مع المنطق أكثر بكثير من الارتجال بحسب ما تمليه الظروف؛ فهؤلاء الذين تحدوهم شكوك بشأن موقفهم سيحتاجون إلى وضع خطة متكاملة أشبه بتحليل الأخطار القياسية من حيث تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وقد تستدعى تلك الجهود أيضًا عمل حصر للمهارات والموارد والعلاقات التى ربما تتجلى أهميتها وقيمتها بشكل أو بآخر. وكما هو الحال فى جميع المواقف التى تعلو فيها نسبة الأخطار، ستتضح حيثية جمع المعلومات، والتفكير المبتكر، وبحث جميع السيناريوهات. ويتطلب الإعداد السليم أيضًا تكثيف الجهود الرامية إلى امتلاك المعارف، وإقامة علاقات مع الآخرين دعامتها التدريب، وإقامة شبكات من العلاقات، ويجب أن تتخذ تلك الخطوات جمعاء، بالطبع، مع العلم أن الرياح قد لا تأتى بما تشتهى السفن.

كما ستتطلب تلك العملية تقييمًا مفصلاً لخيارات أسلوب الحياة، وسيتعين على الناس أن يضعوا قائمة بالأولويات والخيارات التى ربما تكون فى المتناول إذا ما ساءت الأمور. ومن المفترض أن نكون قد استخلصنا من التداعى الاقتصادى والمالى الواسع النطاق خلال السنوات الأخيرة حقيقة أن على من أسرف فى السابق أن يعيش عيشة الكفاف، فسوف يتعين على الناس الاستقرار على الأشياء الأكثر أهمية، وتخصيص الموارد بناءً على ذلك. وبعد أن تعرض الأمريكيون لغسيل مخ بغية إقناعهم بقدرتهم على حيازة كل شىء يحلمون به، سيتعين عليهم الآن الوقوف على الأشياء التى يسعهم الاستغناء عنها؛ فقليلون هم الذين سيكون لديهم رفاهية امتلاك أشياء بعينها لمجرد قدرتهم على اقتنائها، وحتى لو كانت لديهم القدرة على حيازة أى شىء، فإن الأوقات المتقلبة لن تتيح لهم الخيار على كل حال.

وبعيدًا عن المصاعب الناجمة عن حالات العجز والأعطال، سيجد كثير من الناس أنفسهم عرضة لابتلاءات من طرق أخرى. لقد اعتاد الأمريكيون فى المقام الأول على نظام مالى ظل ساريًا بسلاسة لفترة طويلة، لكنَّ الظروف الاقتصادية المتدهورة والنكبات المتلاحقة التى أصابت الدولار الأمريكى، وإخفاقات البنوك

وسقطات آليات السداد، واضطرابات السوق المستمرة، وتخلف الأفراد والشركات والقطاع الخاص عن السداد، وحالات الإفلاس، كلها تفضى إلى احتمالات محدودية النقد القابل للصرف، أو حتى اختفائه كليًا. وإذا حدث ذلك، سيتعين على الناس بذل قصارى جهدهم - من استجداء أو اقتراض أو حتى سرقة - لسد احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم. وبمرور الوقت، ربما نرى اتفاقيات التبادل المشترك والسندات المالية البديلة وشبكات الدعم الجماعية تحل محل آليات السداد الحديثة واستخدام العملات التقليدية.

لن يكون النظام المالى الذى يعمل بسلاسة الشىء الوحيد الذى لن يستطيع الأمريكيون التسليم به بعد؛ فمن المرتقب أن معدلات الفائدة المتزايدة، وإيرادات الضرائب المتراجعة، والطلبات المستمرة على الإنفاق العام النابعة من المخاوف الأمنية، وإخفاقات البنية التحتية، ومجموعة كبيرة من النكبات الاقتصادية، ستزعزع أسس الموارد المالية الأمريكية المهددة بالانهيار بالفعل. ومن المتوقع أن تعانى ميزانيات الدولة والحكومات المحلية من تدهور مثيل. ومن بين النتائج المترتبة على تلك الأوضاع التراجع المستمر فى الخدمات العامة، كتطبيق القانون والتعليم، وانفصام عُرى العديد من شبكات الأمان الاجتماعية والمالية، بما فى ذلك الضمان الاجتماعى وبرنامج "ميديكير" Medicare للرعاية الصحية، وبدلات البطالة، وغيرها من البرامج التأمينية؛ وبخلاف ضرورة تعامل الناس مع الكثير من التحديات اليومية، سيتعين عليهم أن يضعوا نصب أعينهم وقائع هيكلية أكثر فتكًا وتدميراً.

يكدُّ الناس فى عملهم عادةً فى الأماكن التى لا تكفيها أو تعوزها الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخطط الداعمة المتاحة، ولا يألون جهداً فى بناء سبل حماية مالية. ففى أماكن كالصين، على سبيل المثال، نجد أن معدلات المدخرات كانت مرتفعة بشكل تقليدى، ويرجع ذلك الارتفاع فى جزء منه إلى قصور الغطاء التأمينى المدعوم من قبل الحكومة أو القطاع الخاص، والذى يحد من المخاوف المتعلقة بالصحة. ومن بين القضايا الرئيسة بطبيعة الحال مسألة جمع ما يكفى من المال لتغطية النفقات

التقليدية، وهى ليست بالمسألة الهينة. ولا شك أن الأمريكيين سينفقون أموالاً طائلة ويبذلون من وقتهم الكثير فى محاولة لزيادة دخل الأسرة، لكنَّ التدفقات المالية الواردة يستحيل أن تظل الركيزة الوحيدة المتاحة، لقد استقر رأى كثير من الناس على مدار العقود القليلة الماضية، ولأسبابٍ عدة، على الإكثار من الاستهلاك والحد من التوفير عادة إلى حد أن المنفقات تجاوزت المدخرات بمراحل، ولكنْ بينما تتلاشى آليات الدعم التقليدية، سيضطر الناس للضرورة القصوى إلى قلب هذا الميزان، وسيتعين عليهم إيجاد سُبل - كتلك التى يعول عليها أصحاب الدخول المحدودة للفرد - للاستمساك بالنصيب الأكبر من دخولهم.

لا شك أن طريق ادخار الموارد وزيادة الثروات لن يكون مفروشًا بالورد. فسيمثل ثمن الاضطرابات المستمرة بالنسبة للبعض إهدارًا دائمًا للدخول والمدخرات. وفى تلك الأثناء، نجد أن الذين يحاولون تجنيب شىء من دخلوهم سيرون ثمار جهودهم محفوفة بالمخاطر، وتتضمن تلك المخاطر إخفاقات شركات الوساطة المالية والسياسات الحكومية الفاسدة أو سيئة النوايا، والأنشطة الإجرامية، والاضطرابات الجيوسياسية، لكن الاستثمارات -الاستثمارات فى الذهب أو الفضة - ليست الشىء الوحيد الذى سيكون محفوفًا بالمخاطر. فلأسباب عملية وغير ذلك من الأسباب، قد يحتاج الناس أيضًا إلى حيازة النقد أو البضائع القابلة للتداول تجاريًا فى متناول أيديهم، أو حيازة أصول فعلية أو مالية بين الفينة والأخرى، والتى يضع الآخرون أعينهم عليها ويستهدفونها. وبالنظر لما سبق، سيتعين على الأمريكيين التفكير بعمق فيمن يودون مشاركتهم أعمالهم وائتمانهم على أسرارهم.

صلات الرحم

لا تنطبق تلك التحذيرات على العلاقات التجارية والمالية الوثيقة فحسب، فمن الأرجح أن تكتسب العلاقات العائلية والاجتماعية والمجتمعية أهمية أكبر بكثير فى عالم

يموج بالشك والاضطرابات والأخطار المتزايدة. ومن الأرجح أن تشهد الولايات المتحدة وغيرها من الدول ارتفاعًا هائلاً فى عدد العائلات الممتدة النسب؛ وكثير من تلك العائلات سيزداد عدد الأبناء والأحفاد الراشدين فيها الذين يقطنون البيت نفسه.

لا ينبغى أن ننظر إلى هذا التطور فى الأحداث باعتباره مفاجئًا فى حد ذاته؛ ففى المجتمعات المعوزة والمتفسخة اقتصاديًا، على سبيل المثال، ليس من عجب أن تمتد الأسر وتكثر ذريتها، وأن يعول الناس بكثافة على شبكات التواصل العائلية – وتشمل الأجداد والآباء والأبناء والأنساب وغيرهم من الأقارب– التماسًا للدعم والعون.

وحقيقة الأمر أن بعض الثقافات ترى فى الأسر الكبيرة موردًا قويًا ودعامة مالية – أشبه بكثير بعش البيض – نظرًا إلى عامل الألفة وقيمة العمالة المتوفرة. إضافة إلى ذلك، غالبًا ما كانت صلات الرحم تلعب دورًا محوريًا فى تسيير عجلة التجارة والصناعة، فى الفترات السابقة التى كانت تتسم بقدر أكبر من الشكوك، ولم يكن فى مقدور أحد أن يحدد أى الدخلاء يمكن أن يضع ثقته فيهم، وأعنى قبل شبكات الاتصالات الإلكترونية وقواعد بيانات تقييم الجدارة الائتمانية. ومع ذلك، فإن احتمالات أن تفضى فترات اليأس إلى تصرفات من الصنو نفسه تعنى أنه سيتحتم على الأمريكيين تحرى الحرص والدقة فى تعاملاتهم مع ثقاتهم، وكذلك مع مَن لا يعرفونهم قط.

فى الماضى، عندما تبنت الحكومة سياسة عدم المساس بالخدمات الاجتماعية، أو عندما ساعدت ضغوط الميزانية على فتح ثغرة بين الاحتياجات الخاصة والموارد العامة، تدخلت المؤسسات الخيرية، والكيانات المجتمعية، والمتطوعون لسد تلك الفجوة. ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يمكننا قص أثر الجهود الخيرية وصولاً إلى القرن الخامس عشر (١٦٠٠)، عندما وصلت أول مجموعة من الحجاج على متن السفينة "مايفلاور". وبالعودة إلى عصرنا هذا، سنجد أن الحقائق القاسية لا مراء ستدعو إلى إحياء مبدأ الإيثار وانبعاثه اعتمادًا على التمويل الخاص.

لكنَّ ذلك ليس منتهى الأمور؛ فعندما يتعلق الأمر بالخدمات الحيوية التى جرى العرف أن تتولى الحكومات مسؤولياتها، بما فى ذلك الأمن العام، لم يندر أن نرى مواطنين يفرضون سلطانهم ويطبقون قوانينهم الخاصة كلما شابَ الجهودَ الرسميةَ أى قصور. والواقع أن عدداً متزايداً من الأحياء والشركات والمجتمعات الأمريكية تدفع أموالاً طائلة مقابل خدمات الأمن الخاص، ولقد كانت تلك البرامج تعمل عمل المكمل - بل وحتى البديل - للشرطة الحكومية فى بعض الحالات. ومن المتوقع أن يزداد هذا التوجه بمرور الوقت.

تشير جميع المؤشرات، كما سبق وأكدنا، إلى أن قضايا الأمن والأمان ستكتسب أهمية أكبر بكثير فى المستقبل مما كانت عليه فى العقود الماضية؛ فمزيج الصراعات المتصاعدة على الطعام والمياه والأراضى الصالحة للزراعة وغيرها من الموارد الحيوية، والإنفاق الحكومى المتداعى، والانقسامات العمرية والعرقية والجنسية والدينية وغيرها من الانقسامات المتصاعدة نبرتها، وحالة عدم الاستقرار الجيوسياسى المتزايدة، يعنى أن عدداً أكثر من الناس سيضطرون إلى اتخاذ خطوات عنيفة لحماية أنفسهم وأحبائهم وأسباب عيشهم وثرواتهم.

والأرجح أن عدد المجتمعات المنعزلة التى ستظهر فى شتى أرجاء الولايات المتحدة سيزداد. وفى تلك المرحلة، لن تكون الجدران والبوابات المقصورة رموزاً تسم طبقات بعينها وتميزها، بل سبيلاً لإقصاء كل من يمثل تهديداً أو خطراً. ومن المتوقع أن يؤدى انتشار الحواجز إلى تبعات غير مقصودة، حيث إنه سيزيد من الفرقة والخلافات ويعوق التعاون ويزيد من حالة التوتر.

إن الآليات المتغيرة لأسواق الطاقة، والموارد المالية المتداعية، وإخفاقات البنية التحتية، والقضايا الأمنية، من الأرجح أن تخلق أيضًا تحولاً كبيراً فى أسلوب تعليم الأطفال؛ فلن يصبح نقل الطلاب بالحافلات أو بموجب اتفاق توصيل تعاونى بين مجموعة من الأشخاص إلى المدارس التى ربما تبعد أميالاً وأميالاً، أسلوبًا عمليًا أو اقتصاديًا، لاسيما فى المناطق التى تنخفض فيها الكثافة السكانية والإيرادات

الضريبية بشدة. وفى الوقت نفسه، ستدفع معدلات الجريمة المتصاعدة، والقلاقل الاجتماعية المتزايدة، والانشقاقات العرقية والدينية والثقافية فى مناطق أخرى أكثر كثافة سكانية، ستدفع الآباء إلى البحث عن بدائل أكثر أمنًا. ولا شك أن محصلة ذلك ستكون تفضيلاً متزايدًا للتعليم المنزلى وإقامة منشآت تعليمية صغيرة بالجوار، ربما على شاكلة الكتاتيب التى ذاع صيتها فى الماضى.

من المتوقع أن تنحل أنظمة الرعاية الصحية، وينزوى دورها بفعل المؤثرات نفسها سالفة الذكر، وسوف تتداعى المستشفيات والعيادات والمكاتب المستقلة التى تعانى نقصًا شديدًا فى السيولة، أو تغلق أبوابها. أما الجهات التى سددت أغلب فواتيرها وديونها – وأعنى الحكومات والشركات وشركات التأمين الخاصة– فستبذل جهودًا مضنية لتحويل الأعباء إلى أماكن أخرى أو تجفيف منابعها ببساطة. وفى هذه الأثناء، وفى خضم الإمدادات المنحسرة للخدمات والأدوية ومزودى الخدمات، سيزداد الطلب مدعومًا بالنكبات التى تصيب كبار السن، وحالات تعطل البنية التحتية التى تدمر أنظمة معالجة المياه والمجارى المائية، والأوبئة العديدة الناجمة عن ذلك، وتبعات موجات العنف المتصاعدة، والصراعات الحدودية. وقد لا يستتبع الاتصالَ برقم الطوارئ ٩١١ – هذا على فرض أن الهواتف تعمل من الأساس– استجابةٌ لأى طارئ؛ بل على العكس، فقد لا يجيب أحد على تلك الاتصالات أصلاً، وسيكتشف جمع هائل من الأمريكيين أنه لم يعد لديهم أية مساعدات احترافية مقدمة لهم، وسيتعين عليهم التماس الهواة القريبين منهم أو ابتكار طرق لعلاج أنفسهم.

وإجمالاً، سيرتد العديد من جوانب المجتمع على أعقابها إلى زمن كان فيه أسلوب الحياة والخدمات وأنماط السلوك مختلفة كل الاختلاف عما أضحى الناس معتادين عليه.

ولا شك أن الحقائق الاقتصادية ستلعب دورًا رئيسًا فى هذا التحول، سيلجأ عدد أكبر من الأمريكيين إلى المشى وركوب الدراجات والسفر بالمراكب والتنقل فى مركبات أرخص ثمنًا وأقل تلويثًا للبيئة – ناهيك عن أنها لن تقطع مسافات طويلة، وسيزداد

كذلك الاهتمام بالإنتاج والثروة الحيوانية المحلية التى تزرع وتربى فى الحدائق الخاصة والمزارع الصغيرة، أو التى تجمع من خلال جهود الجمعيات التعاونية والمجتمعات ذات الصلة، وسيكتشف الناس أنهم بحاجة لأن يكونوا أكثر فعالية واكتفاءً ذاتيًا فيما يختص بالطاقة وغيرها من احتياجات الموارد، وسيعمدون إلى إعادة تدوير مياه الأمطار واستغلال حرارة الشمس، واستبدال الإضاءة الكهربية، وسد ثغرات التسربات، وبحث سُبل إبداعية لاستغلال ما يملكونه الاستغلال الأمثل، وسيغيرون نظامهم الغذائى أيضًا، حيث سيبدلون كميات الطعام التى يتناولونها وأنواعه.

تحولات ليست مثالية إلى أبعد حد

لا شك أن هذه التحولات لن تكون بالمثالية التى يظنها البعض، فلن يكون هناك مجالٌ للترفيه عن النفس عندما ينفق المرء ساعات طويلة من يومه فى السعى وراء رزقه، والسفر من مكان لآخر، وزراعة ما يتناوله من طعام والبحث عنه، وإعادة تدوير الموارد، وإصلاح المعدات، وتعليم الأطفال وإدارة المنزل، واتخاذ الخطوات الضرورية لحماية الحياة والممتلكات من العوامل المهددة لها. وبينما لا يكفى الوقت للتأهب، ستزداد الانفعالات، كما ستتلقى العلاقات الشخصية والمهنية ضربات مبرحةً بفعل الظروف المعاكسة المتضاربة، وستجمع الرغبة الملحة فى الاتحاد فى مواجهة التهديدات والمخاطر شملَ الناس، بينما ستفرق بينهم توترات قضايا الموارد وعدم الاستقرار الاجتماعى، والصراع الجيوسياسى. ومن المتوقع أن تصنع الضغوط والغضب والإجهاد والخوف مزيجًا قابلاً للانفجار فى أية لحظة، ودون سابق إنذار، وسيلتمس كثير من الناس الدين والروحانيات طلبًا لإجابات وحلول، بينما سيبحث البعض الآخر عن أى طرق أخرى للهروب تلوح لهم.

كثير من الأمريكيين سيؤمنون إيمانًا راسخًا فى مرحلة مبكرة بقوة التكنولوجيا فى التغلب على التحديات التى يواجهونها، بيد أن هذا التفاؤل يعول فى جزء منه على

فرضية أن الكهرباء الضرورية لتشغيل الأنظمة والأجهزة ستكون متوافرة ورخيصة التكلفة، وأن الطاقة والمواد والمنشآت اللازمة لصنع المنتجات التى من شأنها صنع المعجزات فى المتناول، وأخيراً أن المصممين وصنّاع قطع الغيار والفنيين الذين يساعدون على الحفاظ على الأنظمة وصيانتها يمكنهم مواصلة عملهم فى المستقبل.

ومن ناحية أخرى، بينما يكون من الرائع أن تصمد شبكة الإنترنت بشكل أو بآخر، ستتعرض الشبكة بأسرها إلى ضغوط اقتصادية وتكنولوجية وجيوسياسية مستمرة من الأرجح أن تقلل من قيمة استخدامها بمرور الوقت. ومن بين أمور أخرى، سيكون من الممكن أن تؤدى الرسوم المتدنية للمستخدمين، أو الإخفاقات المفاجئة من قبل الشركات القائمة على صيانة البنية الفعلية لشبكة الإنترنت، إلى حالات انقطاع متكررة أو ممتدة فى الخدمة.

وستكون شبكات الاتصالات أيضاً نقطة مركزية للمصالح المتعارضة، إذ تتنافس على فرض هيمنتها فى مستهل نظام عالمى متغير، وسيسعى الإرهابيون والمتطرفون إلى استخدام الإنترنت كوسيلة لنشر رسالتهم والتواصل مع من هم على شاكلتهم فكرياً فى أماكن أخرى من العالم، وستحاول الحكومات أن تزيد من سيطرتها القمعية، من خلال فرض الرقابة وتطوير أنظمة فرعية يستعصى على الدخلاء الولوج إليها.

لن يكون كل ما سبق سوى خلفية لمجموعة كبيرة من التيارات الجيوسياسية الخطرة المضادة، فلسوف تزعزع الاحتجاجات والصدامات، والثورات وحالات التمرد، والأعمال الإرهابية والحروب واسعة النطاق، المناطق والدول والمدن والمجتمعات. وفى الوقت نفسه، سيعمل العديد من الحكومات والجماعات ذات المصالح المشتركة على زيادة جهودها لقمع الانشقاقات وفرض النظام بالقوة، وزيادة كمية الموارد الواقعة تحت سيطرتها المباشرة.

لن تكون هذه التهديدات الوحيدة التى تحيق بالصحة والأمن، فمن المرتقب أن يتأثر كثيرون بالتبعات السلبية للعديد من الانهيارات الكلية. ومن بين المخاطر التى

تهدد البشرية المجاعات والجفاف والأمراض الكامنة فى الغذاء والماء والهواء، وانهيارات المبانى والبنية التحتية، والتسربات السامة، والحوادث الصناعية التى تتسبب فى تغيرات فى البيئة المحيطة وتهدد الحياة فيها. وإضافة إلى جميع الخطوات التى يتحتم على الأمريكيين اتخاذها، سيتعين عليهم أيضًا وضع إستراتيجيات للطوارئ، وسُبل للهروب، وخطط للخروج فى حالة حدوث أسوأ السيناريوهات، لكنْ يجدر بنا أن نضع نصب أعيننا أن الانتقال إلى دولة أخرى بالنسبة لأغلب الناس - أو حتى بالنسبة لجزء آخر من أمة عانت من ويلات الانقسام على حين غرة- من الممكن أن يكون غاية فى الصعوبة فى ظل الحركات الساعية لإغلاق الحدود وتقييد التدفق الحر للبضائع ورءوس الأموال والناس.

فى الحقيقة، إن الأمريكيين قد يتحتم عليهم أيضًا إنعام النظر فى حماية أنفسهم بطرق أخرى أكثر عدوانية. على سبيل المثال، ففى مستهل الانهيار الاقتصادى الذى وقع فى الأرجنتين عام ٢٠٠١، وأدى إلى إفقار الكثير من الأفراد والعائلات، وأفضى إلى انهيار تام للعديد من الخدمات الحيوية، فرضَ عدد كبير من السكان سيطرتهم على الأمور، وفرضوا قوانينهم الخاصة.

شرعوا فى حيازة مسدسات وأسلحة أخرى فى الطرقات، وشكلوا عصابات لضمان أمانهم، وكهؤلاء الذين قرروا إبّان الأيام السوداء التالية لإعصار كاترينا أن كل إنسان مسئول عن نفسه، لن يجد كثير من الأمريكيين أنفسهم أمام مسألة نجاتهم فى المرحلة القادمة خيارًا آخر ولا نتيجة مُخَالِفَة.

الخاتمـــــــة

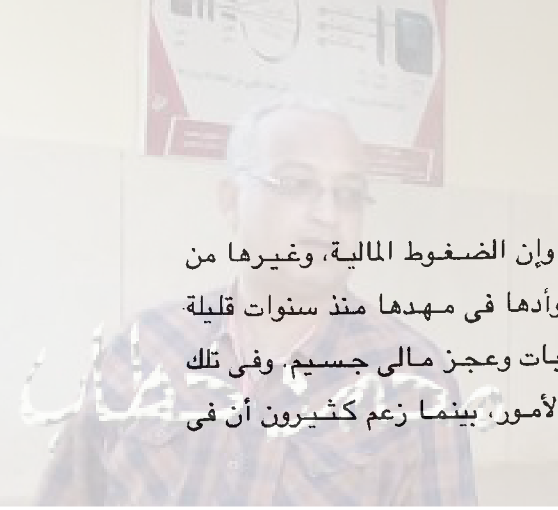
يعيب كثيرون على التوقعات التشاؤمية المظلمة للمستقبل، إذ يعتقدون أن الإبداع البشرى وسعة حيلة الإنسان، والدروس المستفادة من الماضى والروح البشرية التى لا تفتأ تتفاءل حتى فى أحلك الظروف، ستعيننا على تجاوز أية معوقات ربما تعرقل طريقنا، بل والاستفادة منها أيضاً. ومن ناحية أخرى، يشير البعض الآخر إلى حقيقة أنه مهما واجهت البشرية من كوارث، كالحروب الأهلية والصراعات العالمية وفترات الكساد والتضخم الهائل والكوارث الطبيعية والصناعية، فإن الأوقات العصيبة دائماً ما يكون لها نهاية تعقبها فترات أفضل بكثير. ويزعم قليلون، على غرار ما جاء به نيوتن فى قانونه الأول من قوانين الحركة، أنه نظراً لاستمرار الظروف فى تحسنها لفترة طويلة، فالأرجح أن تظل كذلك دون تغير.

ومما تشير إليه المزاعم، فإن الأحداث العنيفة التى زعزعت استقرار الأسواق فى الفترات الأخيرة، وقلبت موازين الاقتصادات العالمية، أثبتت عبث الرأى الأخير الذى يبدو وأنه يعكس نقطة الضعف البشرية المشتركة الكامنة فى المغالاة فى استقراء المستقبل استناداً إلى الماضى. ولقد كان هذا هو المنطق الذى ضرب بجذوره خلال الفترة السابقة لإعصار كاترينا الذى ضرب ولاية نيو أورليانز؛ وما دام أن الإعصار لم يقع بعد، فهذا يعنى أنه لن يحدث. ولئن دل انقلاب الأمور رأساً على عقب الذى حدث عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على شىء، فإنما يدل على أن نسبة الأخطار تبلغ أقصى مستوياتها عندما تكون الظروف مثالية. وبالنظر إلى ما سبق، فإن المنطق يوحى بأن نصف القرن الماضى الذى كان حافلاً بسلام ورخاء غير مسبوقين أرسى أساس تأرجح دراماتيكى فى الاتجاه المعاكس.

وبينما يصح أن الأمريكيين – وغيرهم الكثير والكثير من وجهة النظر هذه – قد عانوا من ويلات عدد لا حصر له من العواصف والكوارث، فإن ذلك لا يعنى أن الذين عانوا خلال الأوقات العصيبة لم ينل منهم الألم أو لم تمسهم تلك الأوقات بندوب متفرقة. فبالنسبة للذين شاركوا فى الحرب الأهلية، عندما كاد شقاق دموى حول العبودية وحقوق الولايات يمزق عُرى الأمة، أو هؤلاء الذين دهسهم الكساد العظيم عندما أفقر الانهيار الاقتصادى ملايين من الناس وتركهم فى حالة من القنوط، قد تبدو عبارات المواساة النيتشوية (نسبة إلى نيتشه Nietzsche) – على غرار "ما لا يكسرنى يجعلنى أقوى"– مزحة قاسية. وأيا كانت المنافع المستخلصة والدروس المستفادة المفترضة من هذه الظروف، فهى ليست ذات قيمة ولا قدر لها إن ظلت تلك الظروف على حالها دون تغير.

وحقيقة الأمر أن السواد الأعظم من الناس سيجمعون على أن الذين سبقونا بثمانين عامًا تقريبًا أو سبعة عقود قبلها كانوا سيرحبون بشىء من الرؤى المتعمقة فى الاضطرابات التى تتكشف أمامنا، إضافة إلى الخبرة اللازمة بالخطوات التى يمكنهم أو يتعين عليهم اتخاذها لدعم موقفهم. وبطبيعة الحال، لا أحد يستطيع أن يجزم بما يحمله لنا المستقبل فى طياته. ولا شك أن السنوات الماضية شهدت العديد من أجراس الخطر الكاذبة التى يطلقها عادة شخصيات ذات خبرة واسعة. لكنْ لو نظرنا إلى الماضى، سيتضح لنا أنه عندما يلوح فى الأفق تغير حقيقى، تتجلى مؤشرات خطر عديدة مسبقًا، لا سيما لمن تكون لديه الرغبة فى أن يفتح عينيه ويقيم الحقائق فى وضح النهار.

وفقًا لمستجدات الأمور حتى الآن، يبدو واضحًا –على الأقل لمن ينتبه ويتابع الموقف – أن العالم على شفا لحظة من لحظات التحول؛ وأعنى بذلك فترة "سيقدَّر للبشر فيها أن يتجرعوا مرة أخرى كارثة دمار ثروات هائلة"، على حد **تعبير الخبير** الإستراتيجى والمستثمر والمؤلف بارتون بيجز Barton Biggs **بتصرف. ولننظر حولنا:** لقد احتدمت فجأة الميول الاجتماعية والتصريحات **السياسية والعلاقات الجيوسياسية**



وتزعزع استقرارها، وهو التغير اللافت للنظر. وإن الضغوط المالية، وغيرها من الضغوط التى بدا من السهل السيطرة عليها ووأدها فى مهدها منذ سنوات قليلة ماضية، تفجرت على الملأ فأفضت إلى اضطرابات وعجز مالى جسيم. وفى تلك الأثناء، يبدو واضحًا أن أحدًا لا يمسك بزمام الأمور، بينما زعم كثيرون أن فى جعبتهم الحلول السحرية.

وبالضبط كما حدث فى الكوارث الخطيرة فى تاريخنا، من المستبعد أن تكون الكارثة التى من الواضح أنها تتكشف لنا الآن أقل فى مداها أو أكثر ضحالة فى عمقها أو أقصر من ديمومتها. والواقع أن القيود المتعددة، التى تراكمت على مدار العقود العديدة الماضية، ستظل تتفشى فى تتابع يبدو لا نهائيًا، متداخلة فى بعضها البعض كصف طويل من قطع الدومينو المتداعية.

إن حالات التوتر واختلال التوازن التى قوبلت بالتجاهل، مرارًا وتكرارًا، أو أهيل عليها التراب، ستتضخم وتنفجر محدثة اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية وجيوسياسية واسعة النطاق ستفضى إلى المزيد من الأزمات.

فى ظل هذه الظروف، لن يكون هناك مجال للعيش فى أوهام متفائلة أو استبقاء الإيمان بالأفراد والمؤسسات والأنظمة والهياكل التى أودت بنا إلى تلك المرحلة. سيتعين على الناس أن يُقَيِّموا الظروف بشكل واقعى قدر الإمكان، وأن يدركوا بأنفسهم الخيارات المتاحة لهم كأفراد وكأصحاب شركات ومدراء وكمستثمرين. وسيتحتم عليهم شحذ قواهم ومواردهم الخارجية والتماس دعم العائلة والأصدقاء. وسيتعين عليهم إعادة النظر من منظور مختلف فى كل ما سلموا به حتى الآن. إذ إن الإخفاق فى التعامل مع الأمور بجدية من الممكن أن يفضى ببساطة إلى إخفاق أكبر وأخطر.

من الصعب، باعتراف الجميع، الطعن فى فرضية المتفائلين بأنه فى مرحلة ما فى المستقبل ستخف حدة القيود والشكوك أو تتلاشى كليًا من المشهد، أو أن الشقاقات والاضطرابات ستنتهى أو تهدأ، وسيتم تسوية حالات الإفراط والمغالاة والتعطل أو

التخفيف من وطأتها، وأن الرماد المتبقى من الكثير من الأزمات التى اندلعت سيدعم جذور العودة إلى فترات أفضل. سيعدِّل الناس من أسلوب حياتهم وتوجهاتهم وأفكارهم بحسب منظومة جديدة تحكم الأشياء. وسيكون البشر على أهبة الاستعداد مرة أخرى للمضى قُدُمًا باتجاه فترات أفضل للجميع.

لكنْ، حتى يتحقق هذا الحلم على أرض الواقع، سيحتاج الأمريكيون لأن يكونوا شديدى اليقظة وعلى أهبة الاستعداد للتحرك. وسيتعين عليهم استيعاب الأفكار المتعمقة الواردة فى هذا الكتاب، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان قدرتهم على تخطى الفترات العصيبة دون خسائر، وسيتحتم عليهم اكتساب أكبر قدر ممكن من الخبرات حول مجريات الأمور، ووضع خطة محكمة، وتعديل عاداتهم وتوجهاتهم، والتركيز على الأشياء التى ستدعو الحاجة إليها للصمود والبقاء - وربما أيضًا التطور والازدهار - فى عالم مظلم محفوف بالمخاطر، وحينئذ فقط سيكونون على أهبة الاستعداد لتلك اللحظة المأمولة عندما يلوح فى الأفق ضوء فى نهاية الدرب المظلم.



ببليوجرافيا

Abbas, Mohammed. "Gulf Plans Revaluation Talks in Days: Bahrain." Reuters, December 8, 2007.

Abboud, Leila. "Let It Flow." *Wall Street Journal*, October 6, 2008.

Abboud, Leila, and John Biers. "Business Goes on an Energy Diet." *Wall Street Journal*, August 27, 2007.

Abdelhadi, Magdi. "Muslim Call to Adopt Mecca Time." *BBC News*, April 21, 2008.

Abdurasulov, Abdujalil. "Kazakhstan's Scary Uranium Ambitions." *BusinessWeek*, April 9, 2008.

Abelson, Alan. "Wolf at the Door." *Barron's*, January 7, 2008.

"About Decoupling." *Sudden Debt*, January 7, 2008. http://suddendebt.blogspot.com/2008/01/about-decoupling.html (accessed January 7, 2008).

"ACLU Suggests U.S. May Be Spying on Three Other Financial Services." *Raw Story*, July 19, 2006. www.rawstory.com/news/2006/ACLU_suggests_US_may_be_spying_0719.html (accessed July 20, 2006).

"Active Conflicts by Region 1989–2006." Uppsala Conflict Data Program, Uppsala University. N.d. www.pcr.uu.se/research/UCDP/graphs/reg_year89.gif (accessed March 29, 2008).

Adams, Bob. "A New Life in Panama." *Barron's*, September 24, 2007.

Aeppel, Timothy. "Stung by Soaring Transport Costs, Factories Bring Jobs Home Again." *Wall Street Journal*, June 13, 2008.

Aizenman, N. C. "Islamic Finance Gains Momentum in US." *Gulf News*, May 19, 2008.

Akbar, Ali, and Nasser Karimi. "Putin Visits Iran, Sends Warning to U.S." Associated Press, October 16, 2007.

Akhavi, Khody. "U.S./Iran: Tough New Sanctions Could Backfire, Experts Warn." *Inter Press Service News Agency*, April 14, 2008.

Alexander, Paul. "Pakistan Could End Cooperation in War on Terror." Associated Press, September 13, 2008.

Ali, Irfan. "It's Not a War on Terror, But a War for Resources: Conference." *Daily Times* (Pakistan), September 12, 2008.

Ali, Tariq. "US Pushes Pakistan Towards the Brink." *Asia Times Online*, September 18, 2008. www.atimes.com/atimes/South_Asia/JI18Df01.html (accessed September 18, 2008).

Alison, Sebastian. "Georgie War Shows Russia 'Force to Be Reckoned With.'" *Bloomberg*, August 28, 2008.

Alison, Sebastian. "Putin Warns Energy-Dependent Russia of New Arms Race." *Bloomberg*, February 8, 2008.

Allam, Hannah. "Middle East Censors Seek to Limit Web Access." *McClatchy Newspapers*, December 24, 2007.

"American Power." *Economist*, June 28, 2007.

"Americans Dissatisfied with Political Sound Bites Are Turning to the Internet for a More Complete Picture, a New Study Finds." Associated Press, June 15, 2008.

"American Society of Civil Engineers Report Card for America's Infrastructure, 2005." www.asce.org/reportcard/2005/index.cfm (accessed September 29, 2006).

"America's New Trade Hypocrisy." *Korea Herald*, July 14, 2006.

"Amero Plot Real, Says Biz Columnist." *WorldNetDaily*, October 11, 2007.

Anderlini, Jamil. "China Eyes Overseas Land in Food Push." *Financial Times*, May 8, 2008.

Anderlini, Jamil. "Olympics Water Diversion Threatens Millions." *Financial Times*, February 26, 2008.

Anderson, Chris. "The Long Tail." *Wired*, June 2005. www.wired.com/wired/archive/12.10/tail_pr.html (accessed June 5, 2005).

Ang, Audra. "Chinese Security Forces Swarm Tibet." Associated Press, March 15, 2008.

Anonymous. "Zimbabwe: The Failures of a State." *Stanford Progressive*, June 2006.

"Antarctic Ice Shelf Disintegration Underscores a Warming World." National Snow and Ice Data Center, March 25, 2008. http://nsidc.org/news/press/20080325_Wilkins.html (accessed March 30, 2008).

"'Apocalyptic Scenario' If Egypt, Saudi Go Nuclear: Israel Minister." *Agence France-Presse*, November 9, 2007.

Appelbaum, Binyamin, and Lori Montgomery. "Citing Grave Financial Threats, Officials Ready Massive Rescue." *Washington Post*, September 19, 2008.

Apuzzo, Matt. "US: Immigrants May Be Held Indefinitely." Associated Press, November 13, 2006.

Aram, Suhail. "Low Supply Means It's the End of the Road for Cheap Oil." *Scotland on Sunday*, May 11, 2008.

"Archbishop of Canterbury: 'U.S. Is Worse than the British Empire at Its Peak.'" *Press Association*, November 25, 2007.

Arends, Brett. "Jeremy Grantham: All the World's a Bubble." *TheStreet.com*, April 27, 2007.

Arostegui, Martin. "South America on Brink of War." *Washington Times*, March 3, 2008.

"An Arrogant Approach: The Danger of Unilateralism—for the United States and the World." *Newsweek*, December 14, 2007.

Aron, Leon. "Russia's Next Target Could Be Ukraine." *Wall Street Journal*, September 10, 2008.

"As Big a Shock as the Russians Launching Sputnik." *Daily Mail* (UK), November 13, 2007.

Ash, Timothy Garton. "China, Russia and the New World Disorder." *Los Angeles Times*, September 11, 2008.

"Asia and the World Economy: The Alternative Engine." *Economist*, October 19, 2006.

"Asset-Backed Insecurity." *Economist*, January 17, 2008.

Assis, Claudia. "Emerging Markets Beckon." *Barron's*, December 24, 2007.

Athavaley, Anjali. "Sewer to Spigot: Recycled Water." *Wall Street Journal*, May 15, 2008.

"Australia: What to Do, What to Do about Our Energy Situation?" *Oil Drum*, May 15, 2008. www.theoildrum.com/node/3988 (accessed May 16, 2008).

Authers, John. "The Short View: Oil Burden." *Financial Times*, May 29, 2008.

Aversa, Jeannine. "Bernanke: Baby Boomers Will Strain U.S." Associated Press, October 4, 2006.

Ayres, Chris. "Scientists Find Bugs That Eat Waste and Excrete Petrol." *Times* (London), June 14, 2008.

"Baby Boom and Bust." *Economist*, May 11, 2008.

"Baby Boom, Baby Bust." *Beanwatch*, November 22, 2007. http://theylaughedatnoah.blogspot.com/2007/11/baby-boom-baby-bust.html (accessed November 24, 2007).

Baer, Robert. "How Iran Has Bush over a Barrel." *Time*, June 11, 2008.

"Bain Backs Out of 3Com Deal." *Bloomberg*, March 20, 2008.

Bajak, Frank. "Latin American Nations Edge Away from U.S." Associated Press, October 19, 2008.

Bajoria, Jayshree. "Nationalism in China." *Newsweek*, April 24, 2008.

Baker, Rodger. "China, the Olympics and the Visa Mystery." *Stratfor*, July 29, 2008. www.stratfor.com/weekly/china_olympics_and_visa_mystery (accessed July 30, 2008).

Baldwin, Richard. "The WTO Tipping Point." *Vox*, July 1, 2008. www.voxeu.org/index.php?q=node/1345 (accessed July 2, 2008).

Ball, Jeffrey. "U.N. Effort to Curtail Emissions in Turmoil." *Wall Street Journal*, April 12, 2008.

Baltimore, Chris. "U.S. Has Few Options as Oil Nations Tighten Grip." *Reuters*, June 6, 2008.

Barta, Patrick. "Asia's Slowdown Tests Key Support of Global Growth." *Wall Street Journal*, September 19, 2008.

Bartlett, Duncan. "Russia's Energy Giant Flexes Its Muscles." *BBC News*, February 24, 2008.

Batson, Andrew. "China Eco-Watchdog Gets Teeth." *Wall Street Journal*, December 18, 2007.

Batson, Andrew, and Shai Oster. "China's Power Woes Threaten Growth." *Wall Street Journal*, August 12, 2008.

Baute, Nicole. "The End of Travel." *Toronto Star*, August 2, 2008.

Bayh, Evan. "Time for Sovereign Wealth Rules." *Wall Street Journal*, February 13, 2008.

Beattie, Alan. "World Trade Decelerates Almost to Standstill, Says Study." *Financial Times*, March 20, 2008.

Beattie, Alan. "World Trade Talks Collapse in Acrimony." *Financial Times*, June 21, 2007.

Bedwell, Helena, and Denis Maternovsky. "Georgian Breakaway Region Seeks UN Recognition, Citing Kosovo." *Bloomberg*, March 5, 2008.

Beeby, Rosslyn. "Population Bomb 'Ticks Louder than Climate.'" *Canberra Times*, July 22, 2008.

"Beijing Air Pollution 'as Bad as It Can Get' Official Says." *Agence France-Presse*, December 27, 2007.

"Beijing May Be Running Out of Water." *RedOrbit News*, June 28, 2008. www.redorbit.com/news/science/1454685/beijing_may_be_running_out_of_water/index.html (accessed July 7, 2008).

Bellman, Eric, and Jackie Range. "Shortage of Laborers Plagues India." *Wall Street Journal*, May 1, 2008.

Belton, Catherine. "Copy China and Invest Abroad, Says Medvedev." *Financial Times*, January 31, 2008.

Benjamin, Matthew. "Paulson Plan May Push U.S. Debt to Post-WWII Levels." *Bloomberg*, September 23, 2008.

Benjamin, Matthew, and Mark Drajem. "Free-Trade Era May Be Nearing End amid Food, Growth Concerns." *Bloomberg*, June 13, 2008.

Bennett, Drake. "The Amero Conspiracy." *Boston Globe*, November 25, 2007.

Benoit, Bertrand. "US 'Will Lose Financial Superpower Status.'" *Financial Times*, September 25, 2008.

Berger, Knute. "The Future of 'Nowhere.'" *Crosscut.com*, August 18, 2008. www.crosscut.com/business-technology/16796/The+future+of+'nowhere'/ (accessed August 18, 2008).

Bergsten, C. Fred. "The Democrats' Dangerous Trade Games." *Wall Street Journal*, May 20, 2008.

Berman, Dennis K. "Russians Are Coming, Wallets in Hand." *Wall Street Journal*, July 22, 2008.

Bernstein, Jared, and Josh Bivens. "The Pain of Globalization." *Guardian* (UK), November 8, 2007.

Bernstein, Nina. "Italian's Detention Illustrates Dangers Foreign Visitors Face." *New York Times*, May 14, 2008.

Berry, Lauren. "Wind Appears on the Verge of Becoming a Power Player." *Charlotte Observer*, June 26, 2008.

Beste, Ralf, Cordula Meyer, and Christopher Schult. "Israeli Ministers Mull Plans for Military Strike against Iran." *Spiegel Online*, June 16, 2008. www.spiegel.de/international/world/0,1518,druck-559925,00.html (accessed June 18, 2008).

Bhadrakumar, M. K. "Russia and Turkey Tango in the Black Sea." *Asia Times Online*, September 12, 2008. www.atimes.com/atimes/Central_Asia/JI12Ag01.html (accessed September 15, 2008).

"The Big Sort." *Economist*, June 19, 2008.

"Biofuels Nothing Short of Disaster: Environmentalists to Blame as Emissions Worsen, World's Poor Starve." *Edmonton Journal*, April 13, 2008.

Birch, Douglas, and Mansur Mirovalev. "New 'Great Game' for Central Asia Riches." Associated Press, December 15, 2007.

Birchall, Jonathan, and Elizabeth Rigby. "Oil Costs Force P&G to Rethink Its Supply Network." *Financial Times*, June 26, 2008.

Black, Richard. "'No Sun Link' to Climate Change." *BBC News*, April 3, 2008.

Blagov, Sergei. "Thorns in the Rosy China-Russia Relationship." *Asia Times Online*, August 15, 2007. www.atimes.com/atimes/Central_Asia/IH15Ag01.html (accessed August 15, 2007).

Blakely, Rhys. "CEO Murdered by Mob of Sacked Indian Workers." *Times* (London), September 23, 2008.

Blas, Javier, and Daniel Ten Kate. "Jump in Rice Price Fuels Fears of Unrest." *Financial Times*, March 27, 2008.

Blas, Javier. "Fear of Unrest Mounts as Hunger Spreads." *Financial Times*, April 3, 2008.

Bluestein, Greg. "No Backup If Atlanta's Faucets Run Dry." Associated Press, October 19, 2007.

Blustein, Paul. "Fissures Deep and Wide Shatter World Trade Talks." *Seattle Times*, July 5, 2006.

Bodansky, Yossef. *Chechen Jihad: Al Qaeda's Training Ground and the Next Wave of Terror*. New York: HarperCollins, 2007.

Bohlen, Celestine. "Europe Struggles to Reconcile Free Speech, Muslim Sensibilities." *Bloomberg*, March 24, 2008.

"Bolivia on the Brink." *Washington Post*, September 16, 2008.

Bortin, Meg. "Global Poll Shows Wide Distrust of United States." *International Herald Tribune*, June 27, 2007.

Boswell, Randy. "U.S. Shifts Arctic Foreign Policy." *Canwest News Service*, August 9, 2008.

Bowring, Philip. "Beware an Angry China." *International Herald Tribune*, April 8, 2008.

"BP Statistical Review of World Energy 2007." BP p.l.c., June 2007.

Brabeck-Letmathe, Peter. "Global Drying." *Wall Street Journal*, June 13, 2008.

Bradley, Donald. "High Gas Prices Threaten to Drain Small Towns' Populations." *Kansas City Star*, June 28, 2008.

Bradsher, Keith. "Asia Rethinks American Investments amid Market Upheaval." *New York Times*, September 18, 2008.

Bradsher, Keith. "A Drought in Australia, a Global Shortage of Rice." *New York Times*, April 17, 2008.

Bradsher, Keith. "High Rice Cost Creating Fears of Asia Unrest." *New York Times*, March 29, 2008.

Bradsher, Keith. "Hoarding Nations Drive Food Costs Ever Higher." *New York Times*, June 20, 2008.

Bradsher, Keith. "Trucks at Heart of China's Diesel Problems." *International Herald Tribune*, December 8, 2007.

Bradsher, Keith, and David Barboza. "Pollution from Chinese Coal Casts a Global Shadow." *New York Times*, June 11, 2006.

Bradsher, Keith, and Andrew Martin. "Shortages Threaten Farmers' Key Tool: Fertilizer." *New York Times*, April 30, 2008.

"Brazil's Courts, Military Question Amazon Policy." Associated Press, August 4, 2008.

Brecher, Gary. "How Birthrate Is Turning Modern Conventional Warfare on Its Head." *AlterNet*, May 26, 2008. www.alternet.org/module/printversion/86451 (accessed May 26, 2008).

Brimelow, Peter, and Edwin S.. Rubenstein. "The Cost of Soaring Public and Private Debt Levels." *MarketWatch*, May 29, 2008.

Brinsley, John, and Kevin Carmichael. "Foreigners Sold Record $69.3 Billion in U.S. Assets." *Bloomberg*, October 16, 2007.

Brooks, Rosa. "Hey U.S., Welcome to the Third World!" *Los Angeles Times*, September 18, 2008.

Brown, Jeffrey J. "Is a Net Oil Export Hurricane Hitting the U.S. Gulf Coast?" *Oil Drum*, June 2, 2008. www.theoildrum.com/node/4092 (accessed June 2, 2008).

Brown, Jeffrey J., and Samuel Foucher. "A Quantitative Assessment of Future Net Oil Exports by the Top Five Net Oil Exporters." *Energy Bulletin*, January 7, 2008.

Brown, Matthew. "U.A.E. Decides to Maintain Dollar Peg after Review." *Bloomberg*, January 3, 2008.

Brown, Stephen P.A., Raghav Virmani, and Richard Alm. "Economic Letter—Insights from the Federal Reserve Bank of Dallas." *Federal Reserve Bank of Dallas*, May 2008. http://dallasfed.org/research/eclett/2008/e10805.html (accessed May 30, 2008).

Browne, Andrew. "China's Reserves Near Milestone, Underscoring Its Financial Clout." *Wall Street Journal*, October 17, 2006.

Brunnstrom, David. "U.S. Concerned by Russian Arms Sales to Iran, Syria." Reuters, March 21, 2007.

Brunwasser, Mathew, and Judy Dempsey. "Pipeline Cements Russia's Hold on Europe's Gas Supply." *New York Times*, January 19, 2008.

"Brussels Worried as Poll Shows 'No' Vote Ahead in Ireland." *Agence France-Presse*, June 6, 2008.

Bryanski, Gleb. "Russia's Kudrin Says WTO Entry Talks Near End." Reuters, March 25, 2008.

Bryner, Jeanna. "Humans Crave Violence Just Like Sex." *LiveScience*, January 17, 2008.

Buchanan, Patrick J. "Blowback from Bear-Baiting." *Yahoo! News*, August 15, 2008.

Buchanan, Patrick J. "Liquidating the Empire." *Antiwar.com*, October 14, 2008: www.antiwar.com/pat/?articleid=13588 (accessed October 14, 2008).

Buchanan, Patrick J. "Subprime Nation." *Real Clear Politics*, January 15, 2008. www.realclearpolitics.com/articles/2008/01/subprime_nation.html (accessed April 19, 2008).

Buchanan, Patrick J. "This Is How Empires End." *Antiwar.com*, July 20, 2007. www.antiwar.com/pat/?articleid=11319 (accessed July 21, 2007).

Buchanan, Patrick J. "The Party's Over." *Yahoo! News*, September 19, 2008.

Buchanan, Patrick J. "The Way Our World Ends." *WorldNetDaily*, May 2, 2008.

Buckley, Chris. "China Paper Urges New Currency Order after 'Financial Tsunami.'" Reuters, September 17, 2008.

Buckley, Chris. "China Says Father of Bird Flu Victim Also Infected." Reuters, December 7, 2007.

Buckley, Neil, and Catherine Belton. "Putin Calls for New Financial World Order." *Financial Times*, June 10, 2007.

Buckley, Neil, and Stefan Wagstyl. "Putin Calls for Response to U.S. 'Threat.'" *Financial Times*, July 25, 2007.

Burgess, Christopher. "Nation States' Espionage and Counterespionage." *CSO*, April 21, 2008.

Burton, John. "Asean Aims for Single Market by 2015." *Financial Times*, August 22, 2006.

Burton, Jonathan. "Diversifying Risk Gets Harder as Assets Move in Sync." *Investor's Business Daily*, April 10, 2006.

Callick, Rowan. "China Warns U.S. to Keep Out of Taiwan." *Australian*, December 6, 2007.

Callimachi, Rukmini. "Muslim Nations: Defame Islam, Get Sued?" Associated Press, March 14, 2008.

Caplan, Bryan. "The CNN Model of Violent Conflict." *EconLog*, April 28, 2008. http://econlog.econlib.org/archives/2008/04/the_cnn_model_o.html (accessed April 29, 2008).

Carew, Rick. "China's Sovereign Wealth Fund Forges Strategy, Hunts for Staff." *Wall Street Journal*, November 20, 2007.

Carey, Theresa W., and Kathy Yakal. "Scaling Hubbert's Peak." *Barron's*, May 2, 2004.

Carmichael, Kevin. "The End of the American Order." *Globe and Mail* (Canada), October 4, 2008.

Carney, John. "The Rise of Sovereign Funds: Good for the US, Bad for the World?" *Dealbreaker*, December 10, 2007. www.dealbreaker.com/2007/12/the_rise_of_sovereign_funds_go.php (accessed December 10, 2007).

Carpenter, Susan. "As Gas Prices Climb, So Do Scooter Sales." *Los Angeles Times*, June 28, 2008.

Carroll, Joe. "Brazil Oil Finds May End Reliance on Middle East, Zeihan Says." *Bloomberg*, April 24, 2008.

Casarini, Nicola. "Asia's Space Tigers Bare Their Teeth." *Asia Times*, November 9, 2007.

Casey, Doug. "Central Banks Looking to Exit the Dollar." *Safehaven*, July 28, 2006. www.safehaven.com/showarticle.cfm?id=5616&pv=1 (accessed July 29, 2006).

Cassidy, Robert. "The Failed Expectations of U.S. Trade Policy." *Foreign Policy in Focus*, June 4, 2008. www.fpif.org/fpiftxt/5274 (accessed June 5, 2008).

Castle, Stephen. "China Emerges as Major Player in Global Trade Talks." *New York Times*, July 29, 2008.

Cattaneo, Claudia. "New Power Brokers Packing Lock, Stock, and $100 Barrels." *Financial Post* (Canada), January 4, 2008.

Cha, Adriana Eunjung. "As China's Losses Mount, Confidence Turns to Fear." *Washington Post*, November 4, 2008.

Cha, Ariana Eunjung. "Rising Grain Prices Panic Developing World." *Washington Post*, April 4, 2008.

Cha, Ariana Eunjung. "Telecom Firm in China Sets Sights on U.S. Market: Ownership, Tactics Raise Security Issues." *Washington Post*, January 6, 2008.

Chaker, Anne Marie. "The Vegetable Patch Takes Root." *Wall Street Journal*, June 5, 2008.

Chakrabortty, Aditya. "Secret Report: Biofuel Caused Food Crisis." *Guardian* (UK), July 4, 2008.

Champion, Marc. "Ahmadinejad Adviser Says Iran Could Supply Nuclear Fuel Bank." *Wall Street Journal*, January 27, 2008.

Champion, Marc, and Charles Forelle. "Europe in Turmoil after Irish Vote." *Wall Street Journal*, June 14, 2008.

Chao, Loretta. "China Food-Safety Chief Resigns in Dairy Scandal." *Wall Street Journal*, September 23, 2008.

Chapa, Jorge. "Paint on Solar Power!" *Inhabitat.com*, March 24, 2008. www.inhabitat.com/2008/03/24/solar-power-without-a-solar-panel/ (accessed March 26, 2008).

Chapman, David. "Looking Down the Road." *Safehaven*, June 25, 2006. www.safehaven.com/showarticle.cfm?id=5436&pv=1 (accessed June 26, 2006).

Chapman, James. "David Cameron: I'll Tear Up the EU Treaty Even If It Has Been Signed." *Daily Mail* (UK), December 30, 2007.

Charbonneau, Louis. "Inequality in Major U.S. Cities Rivals Africa: U.N." Reuters, October 23, 2008.

"Chavez: Pull Reserves from U.S." Associated Press, January 26, 2008.

"Chavez Threatens to Halt Oil Exports to Europe." *ABC News* (Australia), June 20, 2008.

"Chavez Threatens to Stop Shipping Oil to U.S." Associated Press, February 10, 2008.

"Chavez Wants Reserves Moved from US." *Press TV*, July 2, 2008.

Chazan, Guy. "Cold Comfort: Arctic Is Oil Hot Spot." *Wall Street Journal*, July 24, 2008.

Chazan, Guy, and Benoit Faucon. "War Threatens Key Pipeline for Crude Oil." *Wall Street Journal*, August 12, 2008.

Chazan, Guy, and Neil King Jr. "Russian Oil Slump Stirs Supply Jitters." *Wall Street Journal*, April 15, 2008.

Chen, Kathy. "Amid Tension with U.S., China Faces Protectionist Surge at Home." *Wall Street Journal*, March 31, 2006.

Chen, Shu-Ching Jean. "Consumers in China Deal with Inflation Their Own Way." *Forbes*, November 15, 2007.

Chen, Vivien lo, and Thomas Keene. "Economist Stiglitz Says Iraq War Costs May Reach $5 Trillion." *Bloomberg*, March 1, 2008.

"China Alone Increased Worldwide CO2 Pollution 2% Last Year." *Daily Green*, June 16, 2008.

"China Controlling More of U.S. Economy." Associated Press, December 21, 2007.

"China: Diversifying Its Markets." *Angry Bear*, April 24, 2007. http://angrybear.blogspot.com/2007/04/china-diversifying-its-markets.html (accessed February 17, 2008).

"China Holds Tons of U.S. Debt and They Have All the Vegetables." *Economic Disconnect*, May 29, 2008. http://economicdisconnect.blogspot.com/2008/05/china-holds-tons-of-us-debt-and-they.html (accessed May 30, 2008).

"China's Economic Muscle 'Shrinks.'" *BBC News*, December 17, 2007.

"China's Economy to Become World's Biggest in 2035: Study." *Agence France-Presse*, July 8, 2008.

"China's Forex Reserves Hit 1.8 Trillion Dollars: Report." *Agence France-Presse*, June 27, 2008.

"China Denouces Proposed US Arms Sales to Taiwan: State Media." *Agence France-Presse*, October 4, 2008.

"China May Cut Its Dollar Holdings—CICC." *China Daily*, September 12, 2008.

"China Surpasses U.S. as Top Carbon Polluter: Study." *Agence France-Presse*, April 16, 2008.

"China to Replace U.S. as No. 1 Japan Trading Partner." *Asia Times Online*, August 24, 2004. www.atimes.com/atimes/China/FH24Ad03.html (accessed August 24, 2004).

"China Warns of Countermeasures If U.S. Congress Passes Trade Bill." *Agence France-Presse*, June 12, 2007.

"China Warns U.S. May Set Off Arms Race." *China Daily*, May 6, 2007.

Chivers, C. J. "Russia Expands Support for Breakaway Regions in Georgia." *New York Times*, April 17, 2008.

"CIA: China's Military Could Get 'Adversarial.'" *World Tribune*, May 8, 2008.

Clendenning, Alan. "Brazil Oil Field May Hold 8B Barrels." Associated Press, November 8, 2007.

"Climate Change a New Factor in Global Tensions: EU." *Agence France-Presse*, March 7, 2008.

"Climate Skepticism: The Top 10." *BBC News*, November 12, 2007.

Clover, Charles. "Invasion's Idealogues: Ultra-Nationalists Join the Russian Mainstream." *Financial Times*, September 8, 2008.

Cohen, Ariel. "Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy." *Backgrounder*, November 19, 2007.

Cohen, Patricia. "Susan Jacoby: Bemoaning an America That Values Stupidity." *International Herald Tribune*, February 15, 2008.

Coker, Margaret. "U.N. Food Chief Warns on Buying Farms." *New York Times*, September 10, 2008.

Coleman, Nick. "Russia Abandons Key Cold War Arms Treaty." *Agence France-Presse*, November 16, 2007.

"Collapsing Cities." *EDRO*. N.d. http://edro.wordpress.com/collapsing-cities/ (accessed March 1, 2008).

Conason, Joe. "'Seven Countries in Five Years.'" *Salon*, October 12, 2007. www.salon.com/opinion/conason/2007/10/12/wesley_clark/print.html (accessed October 14, 2007).

"Conflicts by Region and Year 1946–2006." Uppsala Conflict Data Program, Uppsala University. N.d. www.pcr.uu.se/research/UCDP/graphs/reg_year46.pdf (accessed March 29, 2008).

Connor, Steve. "Exclusive: The Methane Time Bomb." *Independent* (UK), September 23, 2008.

Conway, Edmund. "Call to Relax Basel Banking Rules." *Telegraph* (UK), December 16, 2007.

Copeland, Larry. "Most State Workers in Utah Shifting to 4-Day Week." *USA Today*, June 30, 2008.

Cornwell, Rupert. "Whoever Wins the Presidency Will Most Likely Fail to Take on the Unholy Trinity of Arms Manufacturers, the Pentagon, and Congress." *Independent* (UK), February 10, 2008.

Cornwell, Susan. "Anti-Semitism on Rise Globally: State Department." Reuters, May 14, 2008.

Corsi, Jerome R. "Bush Pushes Controversial SPP agenda: Meeting with Mexican, Canadian Leaders at 4th Annual Summit." *WorldNetDaily*, April 22, 2008.

Corsi, Jerome R. "Iran Launches Its 1st Space Rocket." *WorldNetDaily*, February 4, 2008.

Corsi, Jerome R. "New Data: Maybe Oil Isn't from Dead Dinos; Saturn Moon Has More Hydrocarbons than All of Earth's Known Reserves." *WorldNetDaily*, February 15, 2008.

Corsi, Jerome R. "North American Union: The Dream 'Is Dead.'" *WorldNetDaily*, August 4, 2008.

Cosgrove, William J., and Frank R. Rijsberman. "World Water Vision." World Water Council, 2000. www.worldwatercouncil.org/index.php?id=961&L=0%22onfo (accessed January 7, 2008).

Coughlin, Con. "If Pakistan Goes Bust, the Taliban Will Rule the Roost There as Well." *Telegraph* (UK), October 10, 2008.

"Country Energy Profiles." Energy Information Administration. N.d. http://tonto.eia.doe.gov/country/index.cfm (accessed October 11, 2008).

Coy, Peter. "The Slump: It's a Guy Thing." *Business Week*, May 22, 2008.

"The Cracks Are Showing." *Economist*, June 26, 2008.

Crenson, Matt. "GAO Chief Warns Economic Disaster Looms." Associated Press, October 28, 2006.

Creswell, Julie, and Ben White. "Wall Street, R.I.P.: The End of an Era, Even at Goldman." *New York Times*, September 28, 2008.

Cribb, Julian. "Tackling the Global Food Challenge." *ScienceAlert*, September 4, 2008. www.sciencealert.com.au/opinions/20080309–17885.html (accessed September 4, 2008).

"Crime in the United States 2006." United States Department of Justice, Federal Bureau of Investigation, September 2007. www.fbi.gov/ucr/cius2006/ (accessed March 29, 2008).

Crook, Clive. "The End of the American Exception." *Atlantic*, March 5, 2008.

Cui, Carolyn, and James T. Areddy. "The World Melts for Gold." *Wall Street Journal*, January 19, 2008.

Cullotta, Karen Ann. "As Gas Prices Rise, Teenagers' Cruising Declines." *New York Times*, June 29, 2008.

Cummins, Chip, and Peter Lattman. "Mideast and China Return to Scene with Investments in Financial Firms." *Wall Street Journal*, October 17, 2008.

"Currency Unions." *Financial Times*, December 27, 2007.

"Current and Historical Sector Weightings of the S&P 500." *Bespoke Investment Group*, April 24, 2008.

Daily, Matt, and Alonso Soto. "Experts Ask Ecuador Court to Fine Chevron $7–$16 Bn." Reuters, April 2, 2008.

Dancy, Joseph. "Grain Markets Panic Buying, Export Controls, and Food Riots." *Market Oracle* (UK), May 18, 2008. www.marketoracle.co.uk/Article4743.html (accessed May 18, 2008).

Daniel, Frank Jack, and Arshad Mohammed. "US, Venezuela to Escalate Crisis." Reuters, September 12, 2008.

Das, Satyajit. "'We Interrupt Regular Programming to Announce That the United States of America Has Defaulted . . .' Part 2." *Eurointelligence*, July 24, 2007. www.eurointelligence.com/article.581+M563d02ed27c.0.html (accessed July 24, 2008).

Davidson, Paul. "Coal Plant Test Capturing Carbon Dioxide." *USA Today*, February 26, 2008.

Davis, Bob. "Financial Troubles Humble U.S." *Wall Street Journal*, September 29, 2008.

Davis, Bob. "IMF Fuels Critics of Globalization." *Wall Street Journal*, October 16, 2007.

Davis, Bob. "Rise of Nationalism Frays Global Ties." *Wall Street Journal*, April 28, 2008.

Davis, Bob. "Wanted: SWFs' Money Sans Politics." *Wall Street Journal*, December 20, 2007.

De Aenlle, Conrad. "Gold, Again, Becomes a Shield against the Unknown." *New York Times*, September 23, 2007.

"Deaths Reported in Tibet Protests." *BBC News*, March 15, 2008.

"Debt Facts." Concord Coalition, March 12, 2008. www.fiscalwakeuptour.com/issues/feddebt/debt-facts.html (accessed October 12, 2008).

Debusmann, Bernd. "Fading Superpower, Rising Rivals: Bernd Debusmann." Reuters, August 27, 2008.

"The Decline in America's Reputation: Why?" Subcommittee on International Organizations, Human Rights and Oversight of the House Committee on Foreign Affairs, June 11, 2008.

De Córdoba, José, and Jay Solomon. "Chávez Aided Colombia Rebels, Captured Computer Files Show." *Wall Street Journal*, May 9, 2008.

"The Decoupling Debate." *Economist*, March 6, 2008.

DeMoura, Helena. "Four Bolivian Regions Declare Autonomy from Government." CNN, December 15, 2007.

Dempsey, Judy. "Despite Crisis, Germany Sees Russia as Land of Opportunity." *New York Times*, October 25, 2008.

Dempsey, Judy. "Report Calls for a Radical Overhaul of NATO." *International Herald Tribune*, January 31, 2008.

Dempsey, Judy. "Russia Signs Central Asian Pipeline Deal." *International Herald Tribune*, December 20, 2007.

Deutsch, Claudia H. "A Threat So Big, Academics Try Collaboration." *New York Times*, December 25, 2007.

Diamond, Jared. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed*. New York: Viking, 2004.

Diamond, Jared. "What's Your Consumption Factor?" *New York Times*, January 2, 2008.

Dickie, Mure. "Beijing Defends Sovereign Funds." *Financial Times*, January 7, 2008.

Dillon, Sam. "Survey Finds Teenagers Ignorant on Basic History and Literature Questions." *New York Times*, February 27, 2008.

Dimbleby, Jonathan. "Russia: A Totalitarian Regime in Thrall to a Tsar Who's Creating the New Fascist Empire." *Daily Mail* (UK), May 17, 2008.

Dittrick, Paula. "OTC: Nuclear, Tidal Energy to Supplement Fossil Fuels." *Oil & Gas Journal*, May 9, 2008. www.ogj.com/articles/article_display.cfm?ARTICLE_ID=328358&p=7 (accessed May 12, 2008)

"Dollar Losing Clout around the World." Associated Press, March 13, 2008.

Dombey, Daniel. "America Faces a Diplomatic Penalty as the Dollar Dwindles." *Financial Times*, December 27, 2007.

Dombey, Daniel, and Stanley Pignal. "Europeans See U.S. as Threat to Peace." *Financial Times*, July 1, 2007.

"Doubts Grow on Russia's WTO Plans." *BBC News*, August 26, 2008.

Dougherty, Carter, and Katrin Bennhold. "For Europe's Middle-Class, Stagnant Wages Stunt Lifestyle." *New York Times*, May 1, 2008.

Dowd, Maureen. "Red, White and Blue Tag Sale." *New York Times*, January 20, 2008.

Downie, Andrew. "Is Latin America Heading for an Arms Race?" *Christian Science Monitor*, January 16, 2008.

"Downward Mobility." *New York Times*, August 30, 2006.

Dreazen, Yochi J. "Military Networks Increasingly Are Under Attack." *Wall Street Journal*, March 12, 2008.

Dreazen, Yochi J. "Russia-U.S. Shift in Power Balance May Mold Summit." *Wall Street Journal*, July 10, 2006.

Dreazen, Yochi J. "U.S. Says New Find Shows Iran Still Sends Arms to Iraq." *Wall Street Journal*, April 25, 2008.

Dreazen, Yochi J., and Philip Shishkin. "Growing Concern: Terrorist Havens in 'Failed States.'" *Wall Street Journal*, September 13, 2006.

Drew, Jill. "China Reports Military Budget of $59 Billion: Sharp Buildup Raises Concern in U.S. over Intentions, 'Opacity.'" *Washington Post*, March 5, 2008.

Drohan, Madelaine. "The Great Doha Trade Divide." *Globe and Mail* (Canada), July 25, 2008.

"Drug Cartels to Mexican Police: 'Join Us or Die.'" Associated Press, May 18, 2008.

Duchene, Lisa. "Are Water Wars in Our Future?" *Gantdaily.com*, June 8, 2008. www.gantdaily.com/print.php?a=2207 (accessed June 8, 2008).

Dugger, Ceilia W. "Toilets Underused to Fight Disease, U.N. Study Finds." *New York Times*, November 10, 2006.

Dujisin, Zoltán. "Europe: Going Nuclear Despite Warnings." *Inter Press Service News Agency*, May 24, 2008.

Dyer, Geoff. "China to Tighten Capital Controls in Clampdown on 'Hot Money.'" *Financial Times*, July 3, 2008.

Dyer, Geoff, and Andrew Balls. "China Signals Reserves Switch Away from Dollar." *Financial Times*, January 5, 2006.

Dyer, Gwynne. "The Real Reason for Vast U.S. Defense Bill." *New Zealand Herald*, February 13, 2008.

Dyer, Gwynne. "U.S. Dollar: No Longer the World's Currency?" *Gwynnedyer.com*, November 30, 2007. http://gwynnedyer.com/articles/Gwynne%20Dyer%20article_%20%20US%20Dollar.txt (accessed November 30, 2007).

Dyson, Tom. "Your Last Chance at the Secret African Supermarket." *Financial Sense*, July 12, 2006. www.financialsense.com/editorials/sjuggerud/2006/0712.html (accessed July 15, 2006).

"'East Asia Must Prepare for Possible Dollar Collapse.'" *Hindu*, March 29, 2006.

Eberstadt, Nicholas. "China's One-Child Mistake." *Wall Street Journal*, September 17, 2007.

Eckholm, Erik. "America's 'Near Poor' Are Increasingly at Economic Risk, Experts Say." *New York Times*, May 8, 2006.

Edlund, Lena, Hongbin Li, Junjian Yi, and Junsen Zhang. "More Men, More Crime: Evidence from China's One-Child Policy." *IZA*, December 2007. http://ftp.iza.org/dp3214.pdf.

"Eight Possibilities Heading into '08." *Investor's Business Daily*, January 2, 2008.

Eizenstat, Stuart E., and Michael C. Maibach. "Protect Our Heritage." *Wall Street Journal*, March 30, 2006.

ElBoghdady, Dina, and Allan Lengel. "Held Back by the House: Sinking Home Prices, Slow Sales Can Complicate Workers' Relocation Plans." *Washington Post*, June 14, 2008.

Elder, Miriam. "Russia Threatens to Seize Swathe of Arctic." *Telegraph* (UK), September 17, 2008.

Elliott, Michael. "China Takes on the World." *Time*, January 11, 2007.

Ellsworth, Brian. "Chavez Says Food Prices 'Massacre' of World's Poor." Reuters, April 23, 2008.

Emshwiller, John R. "Federal Law Enforcement Helps to Tackle Expanding Gang Problem." *Wall Street Journal*, October 16, 2008.

"The End of Arrogance: America Loses Its Dominant Economic Role." *Spiegel Online*, September 30, 2008. www.spiegel.de/international/world/0,1518,581502,00.html (accessed October 5, 2008).

"The End of Cheap Food." *Economist*, December 6, 2007.

"End of Cheap Labour Looms in China." Reuters, March 11, 2008.

"The End of Suburbia as We Know It?" *Bryant Park Project from NPR News*, June 19, 2008. www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=91681112 (accessed June 20, 2008).

"End of US Era—Now China Calls the Tune." *Sydney Morning Herald*, October 13, 2008.

"Energy Conservation." *Wikipedia*, June 21, 2008. http://en.wikipedia.org/wiki/Energy_conservation (accessed June 25, 2008).

"Energy Race between India and China." *AsiaNews*, March 31, 2008. www.asianews.it/index.php?l=en&art=11896&size=A (accessed March 31, 2008).

Engdahl, F. William. "Russia Georgia War—Washington Risks Nuclear War by Miscalculation." *Market Oracle*, August 11, 2008. www.marketoracle.co.uk/Article5834.html (accessed August 12, 2008).

England, Andrew. "Saudis to Launch $5.3bn Sovereign Fund." *Financial Times*, April 28, 2008.

Enrich, David, Randall Smith, and Damian Paletta. "Citigroup, Merrill Seek More Foreign Capital: Moves, Foreshadowing Further Write-Downs, Raise Regulatory Issues." *Wall Street Journal*, January 10, 2008.

Epstein, Rafael. "UN Chief Warns of Civil Unrest amid World Food Shortage." *ABC News* (Australia), April 30, 2008.

Espo, David. "McCain Calls for Building 45 New Nuclear Reactors." Associated Press, June 18, 2008.

"Ethnic Violence Intensifies in India's Assam State." *Wall Street Journal*, October 6, 2008.

"EU Leaders Sign Landmark Treaty." *BBC News*, December 13, 2007.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Asian Countries Begin to Burst the Oil Bubble." *Telegraph* (UK), May 30, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Authorities Lose Patience with Collapsing Dollar." *Telegraph* (UK), April 18, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "BIS Warns of Great Depression Dangers from Credit Spree." *Telegraph* (UK), June 25, 2007.

Evans-Pritchard, Ambrose. "China Threatens 'Nuclear Option' of Dollar Sales." *Telegraph* (UK), August 10, 2007.

Evans-Pritchard, Ambrose. "EMU Is More Unworkable Than Ever." *Telegraph* (UK), May 8, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Euro at Risk from Europe's Economic Storm." *Telegraph* (UK), January 1, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Europe's Deep Rift Exposed over ECB's Interest Rate Policy." *Telegraph* (UK), June 11, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Fatwa Against the Dollar?" *Telegraph* (UK), December 17, 2007.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Fears of a Commodity Crash Grow." *Telegraph* (UK), March 5, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Financial Crisis: Countries at Risk of Bankruptcy from Pakistan to Baltics." *Telegraph* (UK), October 10, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Financial Crisis: Who Is Going to Bail Out the Euro." *Telegraph* (UK), October 8, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Foreign Investors Veto Fed Rescue." *Telegraph* (UK), March 17, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Global Free Market for Food and Energy Faces Biggest Threat in Decades." *Telegraph* (UK), May 10, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Morgan Stanley Warns of 'Catastrophic Event' as ECB Fights Federal Reserve." *Telegraph* (UK), June 17, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Russia May Cut Off Oil Flow to the West." *Telegraph* (UK), August 29, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Water Crisis to Be Biggest World Risk." *Telegraph* (UK), June 5, 2008.

Evans-Pritchard, Ambrose. "Why Break-Up of Faltering Euro Could Be the Way Ahead." *Telegraph* (UK), September 18, 2006.

Evenett, Simon. "Trade Frictions with China: Do Western Policymakers Have an End Game?" *Vox*, December 17, 2007. www.voxeu.org/index.php?q=node/798 (accessed December 18, 2007).

"The Failed States Index 2007." *Foreign Policy*, July/August 2007.

Faiola, Anthony. "Dollar's Fall Is Felt around the Globe." *Washington Post*, December 24, 2007.

Faiola, Anthony. "The End of American Capitalism." *Washington Post*, October 10, 2008.

Fairclough, Gordon. "China-Product Scare Hits Home, Too." *Wall Street Journal*, July 20, 2007.

Fairclough, Gordon, and Loretta Chao. "Pentagon Feels Chill Set in with China as Beijing Reacts to U.S.-Taiwan Deal." *Wall Street Journal*, October 8, 2008.

Fallows, James. "The $1.4 Trillion Question." *Atlantic Monthly*, January/February 2008.

Fam, Mariam. "Food Prices Hit Subsidy Plans." *Wall Street Journal*, March 4, 2008.

Fan Jianqing. "Taking One's Own Road of Economic Development." *People's Daily Online*, February 18, 2008. http://english.peopledaily.com.cn/90001/6356066.html (accessed March 3, 2008).

Faries, Bill. "Bolivia Seizes Transredes Gas Pipeline from Sell, Ashmore." *Bloomberg*, June 2, 2008.

Farmani, Hiedeh. "Iran Warns on Nuclear Cooperation, Rattles Saber over Gulf." *Middle East Times*, September 17, 2008.

Farrar, Lara. "Is America's Suburban Dream Collapsing into a Nightmare?" *CNN*, June 16, 2008.

Faulconbridge, Guy. "Russia Says It Must Stake Claim to Arctic Resources." Reuters, September 12, 2008.

Faulconbridge, Guy. "Russia Signs Europe Arms Pact Suspension into Law." Reuters, November 30, 2007.

"FBI: Violent Crime Inches Higher in U.S." Associated Press, June 4, 2007.

"Fed-Up Families Turn to Barbed Wire, Shotguns to Police Neighborhood." *Local6.com*, July 1, 2008. www.local6.com/print/16756820/detail.html (accessed July 2, 2008).

Feffer, John. "Hidden Asia Pacific Arms Race: Six Countries Talk Peace While Preparing for War." *Japan Focus*, March 19, 2008. http://japanfocus.org/products/topdf/2704 (accessed April 3, 2008).

Felix, Robert. "U.S. Food Riots Much Closer Than You Think." *Rense.com*, October 23, 2007. www.rense.com/general78/riots.htm (accessed October 27, 2007).

Ferguson, Niall. "Empire Falls." *Vanity Fair*, October 2006.

Ferguson, Niall. "The Great Dying: A Memo to Market Dinosaurs." *Financial Times*, December 13, 2007.

Ferguson, Niall. "An Ottoman Warning for Indebted America." *Financial Times*, January 1, 2008.

Ferguson, Niall. "Trading on Commodities." *Wall Street Journal*, December 19, 2006.

Fialka, John. "Energy Independence: A Dry Hole?" *Wall Street Journal*, July 5, 2006.

Fields, Gary. "Murder Spike Poses Quandary." *Wall Street Journal*, May 6, 2008.

Findley, Paul. "The High Cost of Subservience to Israel." *Crimes and Corruption of the New World Order News*, June 8, 2007. http://mparent-2.blogspot.com/2007/06/high-cost-of-subservience-to-israel.html (accessed June 12, 2007).

Fireman, Ken. "Gates Says U.S., Russia 'Agree to Disagree' on Arms Sales." *Bloomberg*, October 13, 2007.

Fitzgerald, Alison, and Mark Drajem. "Free Trade in Food Is 'on the Ropes' amid Shortages, Price Rise." *Bloomberg*, June 19, 2008.

Flakus, Greg. "Mexico Wages Bloody War with Drug Cartels." *VOA News*, May 21, 2008.

Flandez, Raymund, and Kelly K. Spors. "Tackling the Energy Monster." *Wall Street Journal*, June 16, 2008.

Flint, Robert. "Asian Currencies Headed Up." *Barron's*, January 14, 2008.

"Food Prices on the Rise Worldwide." *CNN Money*, March 25, 2008.

"Food Safety Worries Change Buying Habits, Poll Finds." Associated Press, July 18, 2008.

"Food Shortages: Oil, Globalization, Mechanization." *Angry Bear*, July 9, 2008. http://angrybear.blogspot.com/2008/07/food-shortages-oil-globalization.html (accessed July 9, 2008).

Ford, Peter. "Behind Bad Baby Milk, an Ethical Gap in China's Business." *Christian Science Monitor*, September 17, 2008.

"Foreign Portfolio Holdings of U.S. Securities," Department of the Treasury, Federal Reserve Bank of New York, May 2007.

Forelle, Charles. "Irish Ire May Stall Treaty Overhauling How EU Works." *Wall Street Journal*, May 22, 2008.

"For Sale: West's Deadly Nuclear Secrets." *Sunday Times* (London), January 6, 2008.

"France's EU Presidency to Focus on Immigration." *Deutsche Presse-Agentur*, June 6, 2008.

Francis, David "Dependence on Russian Gas Worries Some—but Not All European Countries." *Christian Science Monitor*, March 6, 2008.

Freedman, Jennifer M. "U.S. May Face Penalty of $4 Billion over Cotton Trade." *Bloomberg*, June 2, 2008.

Freeland, Chrystia. "The New Age of Authoritarianism." *Financial Times*, August 11, 2008.

French, Howard W. "Wave of Mixed Signals as U.S. Ship Is Snubbed." *International Herald Tribune*, December 7, 2007.

Friedli, Douglas. "U.S. Woes Grow as Sudan Warns Bank to Stay Away from Weakening Dollar." *Scotsman* (UK), December 30, 2007.

Friedman, George. "The Medvedev Doctrine and American Strategy." *Stratfor*, September 2, 2008. www.stratfor.com/weekly/medvedev_doctrine_and_american_strategy (accessed September 5, 2008).

Friedman, George. "The Real World Order." *Stratfor*, August 18, 2008. http://www.stratfor.com/weekly/real_world_order (accessed August 19, 2008).

Friedman, George. "The Russo-Georgian War and the Balance of Power." *Stratfor*, August 12, 2008. www.stratfor.com/weekly/russo_georgian_war_and_balance_power (accessed August 13, 2008).

Friedman, George. "2008 and the Return of the Nation-State." Stratfor, Ovtober 27, 2008. www.stratfor.com/weekly/2008/027_2008_and_return_nation_state (accessed October 28, 2008).

Friedman, Thomas L. "Imbalances of Power." *New York Times*, May 21, 2008.

Friedman, Thomas L. "The New Cold War." *New York Times*, May 14, 2008.

Frolov, Vladimir. "The Coming Conflict in the Arctic: Russia and U.S. to Square Off over Arctic Energy Reserves." *Global Research*, July 17, 2007. www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=6344 (accessed July 17, 2007).

"Frontline: The Storm." *Public Broadcasting Service*, November 24, 2005. www.pbs.org/wgbh/pages/fiontline/storm/etc/script.html (accessed July 4, 2008).

Gaffen, David. "More Talk of Abandoning Dollar Pegs." *Market Beat*, March 12, 2008. http://blogs.wsj.com/marketbeat/2008/03/12/more-talk-of-abandoning-dollar-pegs/ (accessed March 12, 2008).

Gale, Jason. "Flu Pandemic May Cost World Economy Up to $3 Trillion." *Bloomberg*, October 17, 2008.

Gardner, Claire. "MTV Gen's 'Black Holes of History' Blamed on Hollywood." *Scotsman* (UK), December 11, 2003.

Garnham, Peter. "Russian Reserve Switch Boosts Yen." *Financial Times*, October 16, 2006.

"Gas Prices Encourage Telecommuting." Associated Press, June 6, 2008.

"Gates Warns of the Limits of US Military Power." *Agency France-Presse*, September 29, 2008.

Gaynor, Tim. "Illegal Immigrants 'Self Deport' as Woes Mount." Reuters, December 24, 2007.

"Georgia Pulls out of Air Defense Treaty with Russia." *RIA Novosti*, May 5, 2008.

Gerencher, Kristen. "Americans Down on the U.S. Health-Care System." *MarketWatch*, July 13, 2008.

Gertz, Bill. "Several Arrested in Chinese Spy Sweep." *Washington Times*, February 11, 2008.

"Getting to Know Islamic Banking." *International Political Economy Zone*, February 27, 2008. http://ipezone.blogspot.com/2008/02/getting-to-know-islamic-banking.html (accessed March 1, 2008).

Ghattas, Kim. "Poll Shows Arabs' Dislike for US." *BBC News*, April 15, 2008.

Ghosh, Pallab. "Climate Set for 'Sudden Shifts.'" *BBC News*, April 2, 2008.

Gibson, Eloise. "Homemade Power Banishes the Bills." *New Zealand Herald*, May 19, 2008.

Gilbert, Mark. "Italy Backslides to Pre-Euro Economic Malfeasance." *Bloomberg*, January 17, 2008.

Gilbert, Mark. "There's Nothing Sacrosanct about U.S. AAA Rating." *Bloomberg*, July 17, 2008.

Gioia, Dana. "The Impoverishment of American Culture." *Wall Street Journal*, July 19, 2007.

Girard, Keith. "On Energy, It's the Gulpers vs. the Sippers." *New York Times*, August 3, 2007.

"Give Up Now? Citi Sees 'Terminal Decline' for Banks' Modern Business Models." *FT Alphaville*, January 9, 2008. http://ftalphaville.ft.com/blog/2008/01/09/10032/give-up-now-citi-sees-terminal-decline-for-banks-modern-business-models/ (accessed January 9, 2008).

"Global Economy: GDP for 2004 and 2005 (Current US$)." *GeoHive*. www.xist.org/earth/ec_gdp1.aspx (accessed January 7, 2008).

"The Global Housing Boom: In Come the Waves." *Economist*, June 16, 2005.

"Globalization: Threat or Opportunity?" International Monetary Fund, April 12, 2000. www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/041200to.htm (accessed May 4, 2008).

"Global Population at a Glance: 2002 and Beyond." U.S. Department of Commerce, U.S. Census Bureau, March 2004.

Gold, Russell, and Ann Davis. "Oil Officials See Limit Looming on Production." *Wall Street Journal*, November 19, 2007.

Gongloff, Mark. "Tumult Tests Allure of U.S. to Foreigners." *Wall Street Journal*, September 19, 2008.

Gongloff, Mark. "Will Bailout Spur Inflation? Hedge That Bet." *Wall Street Journal*, September 23, 2008.

Goode, Erica, and Riyadh Mohammed. "Iraq Signs Oil Deal with China Worth Up to $3 Billion." *New York Times*, August 29, 2008.

Goodman, Peter S. "The Dollar's Dominance Called into Question." *International Herald Tribune*, May 11, 2008.

Goodman, Peter S. "Fuel Prices Shift Math for Life in Far Suburbs." *New York Times*, June 25, 2008.

Goodman, Peter S. "Is America Too Big to Fail?" *International Herald Tribune*, July 20, 2008.

Goodman, Peter S., and Louise Story. "Overseas Investors Buy Aggressively in U.S." *New York Times*, January 20, 2008.

Goodspeed, Peter. "Russia Maneuvers into U.S. Backyard." *National Post* (Canada), September 17, 2008.

"Gorbachev Says British Leadership Panders to the United States." *RIA Novosti*, July 27, 2007.

Gordon, Michael R., and Eric Schmitt. "U.S. Says Exercise by Israel Seemed Directed at Iran." *International Herald Tribune*, June 20, 2008.

Gorman, Siobhan. "Georgia States Computers Hit by Counterattack." *Wall Street Journal*, August 12, 2008.

Gourlay, Chris, Jonathan Calvert, and Joe Lauria. "FBI Denies File Exposing Nuclear Secrets Theft." *Sunday Times* (London), January 20, 2008.

Graham, Stephen. "Official: Pakistan Should Reconsider Its Ties to US." Associated Press, June 12, 2008.

Gray, John. "Power, Corruption and Lies." *Observer* (UK), September 28, 2008.

"(Greed & Fear) Flirting with Armageddon." *FT Alphaville*, January 18, 2008. http://ftalphaville.ft.com/blog/2008/01/18/10287/greed-fear-flirting-with-armageddon/ (accessed January 18, 2008).

Green, Matthew, and Catherine Belton. "Gazprom Plans Africa Gas Grab." *Financial Times*, January 4, 2008.

"Greenland's Ice Cap Melting Faster than Expected: Experts." *Agence France-Presse*, September 22, 2008.

"Greenpeace Founder Now Backs Nuclear Power." *Idaho Statesman*, April 24, 2008.

Greenwald, Glenn. "The Bipartisan Consensus on U.S. Military Spending." *Salon*, January 2, 2008.

Greenwald, Glenn. "Rice: Military Power Is 'Not the Way to Deal in the 21st Century." *Salon*, August 19, 2008.

Grice, Andrew. "China the Victor as Europe Fails to Secure Trade Deal with Africa." *Independent* (UK), December 10, 2007.

Grimmett, Richard F. "Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1997–2004." Library of Congress, Congressional Research Service, August 29, 2005.

Gronquist, Kristina M. "The Myth of U.S. Cultural, Religious, Political, and Social Superiority." *Information Clearing House*, April 25, 2005. www.information-clearinghouse.info/article8657.htm (accessed April 9, 2008).

Gros, Daniel. "Watch the Price of Carbon!" *Vox*, December 21, 2007. www.voxeu.org/index.php?q=taxonomy/term/620 (accessed December 22, 2007).

Grusky, Sara. "The Corporate Takeover of Water in Ecuador." *AlterNet*, November 9, 2007. www.alternet.org/environment/67451/ (accessed November 12, 2007).

Guerrera, Francesco. "Americans Lose Faith in Citi and Merrill." *Financial Times*, January 22, 2008.

"Guess What Iran's Nuclear Plans Have Sparked?" *WorldNetDaily*, May 27, 2008.

Gutterman, Steve. "Putin Says Ties with Latin America a Top Priority." Associated Press, September 25, 2008.

Gutterman, Steve. "Russia, Venezuela Sign Oil and Gas Deals." Associated Press, September 26, 2008.

Guha, Krishna. "The World's Currency Could Be a U.S. Problem." *Financial Times*, November 9, 2007.

Gulyas, Carol. "Seven Ways to Save Energy by Saving Water." *CleanTechnica*, June 15, 2008. http://cleantechnica.com/2008/06/15/seven-ways-to-save-energy-by-saving-water/ (accessed June 16, 2008).

Gupte, Pranay. "Singapore's Quiet Giant." *Portfolio*, December 26, 2007.

Haass, Richard N. "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance." *Foreign Affairs*, May/June 2008.

Habel, Janette. "Latin America Breaks Free of the U.S." *Le Monde Diplomatique*, January 2008. http://mondediplo.com/2008/01/05latinamerica (accessed January 7, 2008).

Hacker, Jacob S. *The Great Risk Shift*. New York: Oxford University Press, 2006.

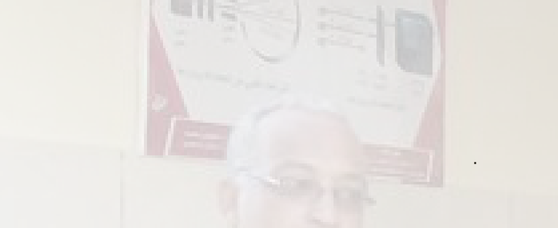
Hacker, Jacob S. "The Privatization of Risk and the Growing Economic Insecurity of Americans." *SSRC*, February 14, 2006. http://privatizationofrisk.ssrc.org/Hacker/pf/ (accessed September 10, 2006).

"Hackers Warn High Street Chains." *BBC News*, April 25, 2008.

Hafezi, Parisa. "Iran to 'Hit Tel Aviv, U.S. Ships' If Attacked." Reuters, July 8, 2008.

Hafezi, Parisa. "Iran, Venezuela in 'Axis of Unity' against U.S." Reuters, July 2, 2007.

Hagens, Nate. "Relocalization: A Strategic Response to Climate Change and Peak Oil." *Oil Drum*, June 6, 2007. www.theoildrum.com/node/2598 (accessed June 20, 2008).



Haider, Zeeshan. "Pakistan Troops Fire Turns Back U.S. Helicopters." Reuters, September 15, 2008.

Halliday, Fred. "The Mysteries of the American Empire." *ZNet*, December 9, 2007. www.zmag.org/content/print_article.cfm?itemID=14467&sectionID=72 (accessed December 29, 2007).

Halligan, Liam. "Bet Your Bottom Dollar Tensions Will Follow." *Telegraph* (UK), December 5, 2007.

Halligan, Liam. "Financial Crisis: Default by the US Government Is No Longer Unthinkable." *Telegraph* (UK), September 21, 2008.

Halpin, Tony. "Russia Approves Hike in Defense Spending." *Times* (London), September 19, 2008.

Halpin, Tony. "Russia Engages in 'Gangland' Diplomacy as It Sends Warships to the Caribbean." *Times* (London), September 23, 2008.

Halpin, Tony, and Alexi Mostrous. "Russia Ratchets Up Tensions with Arms Sales to Iran and Venezuela.'" *Times* (London), September 19, 2008.

Halpin, Tony. "Russia 'Will Match West in New Arms Race.'" *Times* (London), February 8, 2008.

Hamlin, Kevin. "China May Spend $58 Billion to Aid Growth, Gong Says." *Bloomberg*, August 19, 2008.

Harding, Luke. "Putin, the Kremlin Power Struggle and the $40bn. Fortune." *Guardian* (UK), December 21, 2007.

Harrabin, Roger. "Living in a World without Waste." *BBC News*, July 11, 2008.

Harris, Robert. "Pirates of the Mediterranean." *New York Times*, September 30, 2006.

Hattingh, Shawn. "Liberalizing Food Trade to Death." *Monthly Review*, June 2008.

Hayward, Tony. "Let the Markets Solve the Energy Crisis." *Financial Times*, June 11, 2008.

Hearn, Kelly. "For Peru's Indians, Lawsuit against Big Oil Reflects a New Era." *Washington Post*, January 31, 2008.

Hebert, Josef. "Wind Energy Expected to Grow Dramatically." *Agence France-Presse*, May 12, 2008.

Heffer, Simon. "The Union of England and Scotland Is Over." *Telegraph* (UK), November 14, 2007.

Heinberg, Richard. "Coal in the United States." *Oil Drum*, May 29, 2008. www.theoildrum.com/node/4061 (accessed May 29, 2008).

Heintz, Jim. "Russia: Poland Risks Attack Because of U.S. Missiles." Associated Press, August 15, 2008.

Hellasious. "About Decoupling." *Sudden Debt*, January 7, 2008. http://suddendebt.blogspot.com/2008/01/about-decoupling.html (accessed July 1, 2008).

Helman, Christopher. "Strange Behavior." *Forbes*, May 19, 2008.

Helprin, Mark. "The Challenge from China." *Wall Street Journal*, May 13, 2008.

Hendrickson, David C. "The Curious Case of American Hegemony: Imperial Aspirations and National Decline." *World Policy Journal*, July 1, 2005.

Herbert, Bob. "Here Come the Millennials." *Spiegel Online*, May 13, 2008. www.spiegel.de/international/0,1518,druck-552873,00.html (accessed May 13, 2008).

Herd, D., M. Ward, and B. Seeger. "Included by Design: A National Strategy for Accessible Housing for All." *Australian Network for Universal Housing Design*, November 2003.

Herman, Arthur. "Russia and the New Axis of Evil." *Wall Street Journal*, August 29, 2008.

Hersh, Seymour M. "A Strike in the Dark: What Did Israel Bomb in Syria?" *New Yorker*, February 11, 2008.

Herskovitz, Jon. "Famine Fears for North Korea." Reuters, April 30, 2008.

Hickley, Matthew. "The Uninvited Guest: Chinese Sub Pops Up in Middle of U.S. Navy Exercise, Leaving Military Chiefs Red-Faced." *Daily Mail* (UK), November 13, 2007.

Hider, James. "Dimitri Medvedev Raises Specter of New Cold War." *Times* (London), August 26, 2008.

Higgins, Alexander G. "Iran Rejects Nuclear Inspections Unless Israel Allows Them." Associated Press, May 5, 2008.

Higgins, Andrew. "In Europe, God Is (Not) Dead." *Wall Street Journal*, July 14, 2007.

Hiro, Dilip. "America on the Downward Slope." *TomDispatch.com*, August 20, 2007. www.tomdispatch.com/post/174830 (accessed August 3, 2008).

Hiro, Dilip. *Blood of the Earth: The Battle for the World's Vanishing Oil Resources*. New York: Nation Books, 2007.

Hiro, Dilip. "A Nuclear-Free Mirage." *Uruknet.info*, February 8, 2008. www.uruknet.de/?p=m40970&hd=&size=1&1=e (accessed February 9, 2008).

Hirschberg, Peter. "Netanyahu: It's 1938 and Iran Is Germany; Ahmadinejad Is Preparing Another Holocaust." *Haaretz Daily Newspaper* (Israel), November 14, 2006.

Hirsh, Michael. "Target: Iran?" *Newsweek*, May 8, 2008. www.newsweek.com/id/136065 (accessed May 16, 2008).

Hitt, Greg. "China Focus May Stall Bush's Trade Plans." *Wall Street Journal*, December 31, 2007.

Hitt, Greg. "Mood Shift Against Free Trade Puts Republicans on Defensive." *Wall Street Journal*, October 31, 2008.

"The Hobbled Hegemon." *Economist*, June 28, 2007.

Hodson, Peter. "Global Shortage of Metals Looming." *Financial Post* (Canada), February 25, 2008.

Hoguet, George. "Market Insight: Sovereign Funds Should Be Watched with Caution." *Financial Times*, December 12, 2007.

Holthouse, David, and Mark Potok. "The Year in Hate: Active U.S. Hate Groups Rise to 888 in 2007." Southern Poverty Law Center, Spring 2008.

"Home Page of Robert J. Shiller: Online Data." Yale Department of Economics. N.d. www.econ.yale.edu/~shiller/data.htm (accessed October 15, 2008).

Homer-Dixon, Thomas. *The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization*. Washington, DC: Island Press, 2006.

"Honda Rolls Out New Zero-Emission Car." Associated Press, June 16, 2008.

Hooker, Jane, and Walt Bogdanich. "China: Tainted Drugs Tied to Maker of Abortion Pill." *New York Times*, January 31, 2008.

Hosseinian, Zahra, and Fredrik Dahl. "Iran Tests Missiles, Vows to Hit Back If Attacked." Reuters, July 9, 2008.

Hosseinian, Zahra, and Parisa Hafezi. "Iran Sees Nuclear Power This Time Next Year." Reuters, January 30, 2008.

Hotter, Andrea, and Matt Whittaker. "Gold May Regain Luster for World's Central Banks." *Wall Street Journal*, September 28, 2008.

Hotz, Robert Lee. "Huge Dust Plumes from China Cause Changes in Climate." *Wall Street Journal*, July 20, 2007.

Howley, Victoria. "Chinese Companies Continue on U.K. Shopping Spree." *MarketWatch*, April 21, 2008.

"How the Spooks Took Over the News." *Independent* (UK), February 11, 2008.

"How to Deal with a Falling Population." *Economist*, July 26, 2007.

"Huawei, 3-Com: The Year the Rat Began to Swallow the Python." *Angry Bear*, January 6, 2008. http://angrybear.blogspot.com/2008/01/huawei-3-com-year-rat-began-to-swallow.html (accessed January 6, 2008).

Hughes, John. "Major Casting Changes Forthcoming for the World Stage." *Christian Science Monitor*, February 14, 2007.

Humber, Yuriy. "Putin Beats Soviet Sword into Atomic Weapon for Generator Sales." *Bloomberg*, March 14, 2008.

Humphries, Conor. "Russia Test-Fires New-Generation Strategic Missile." *Agence France-Presse*, September 18, 2008.

"Hunt Launched for 'Dirty Bomb' Ingredients." *WorldNetDaily*, January 31, 2008.

Hussain, Zahid. "Doubts on Pakistan Grow amid Disunity." *Wall Street Journal*, May 14, 2008.

Hutchinson, Martin. "The Bear's Lair: The New Cold War Era." *Prudent Bear*, August 18, 2008. www.prudentbear.com/index.php/bearlairarchivedisplay?art_id=10099 (accessed August 24, 2008).

Hutchinson, Martin. "Creating a Great Depression." *Prudent Bear*, September 26, 2008. www.prudentbear.com/index.php/bearlairarchivedisplay?art_id=10123 (accessed October 7, 2008).

Hutchinson, Martin. "The Enronization of America." *Prudent Bear*, April 2, 2007. www.prudentbear.com/articles/show/1951 (accessed April 3, 2007).

Hutchinson, Martin. "Eroding Western Living Standards." *Prudent Bear*, January 7, 2008. www.prudentbear.com/index.php?view=article&catid=33:BearLair&id=4902:eroding-western-living-standards&tmpl=component&print=1&page= (accessed July 1, 2008).

Hutchinson, Martin. "The Future Won't Resemble the Past." *Prudent Bear*, December 10, 2006. www.prudentbear.com/index.php/bearlairarchivedisplay?art_id=7964 (accessed December 11, 2006).

Hutchinson, Martin. "Is Japan's Past Our Future?" *Prudent Bear*, July 17, 2006. www.prudentbear.com/index.php/bearlairarchivedisplay?art_id=7930 (accessed July 18, 2006).

Hutchinson, Martin. "A New Model for Nastiness." *Prudent Bear*, June 23, 2008.www.prudentbear.com/index.php/archive_menu?art_id=5090(accessed June 27, 2008).

Hutton, Will. "Power, Corruption and Lies." *Guardian* (UK), January 8, 2007.

"IAEA: Iran to Upgrade Missile for Nuke Use." *CBS News*, September 16, 2008.

"IAEA: Tehran Is Withholding Information on Nuclear Arms." Associated Press, May 26, 2008.

Ikenberry, G. John. "The Rise of China and the Future of the West." *Foreign Affairs*, January/February 2008.

"Illiberal Capitalism." *Financial Times*, January 17, 2008.

"Individual Privacy under Threat in Europe and U.S., Report Says." Associated Press, December 20, 2007.

Institute for the Study of Labor. "More Men, More Crime: Evidence from China's One-Child Policy." *Docuticker*, December 26, 2007. www.docuticker.com/?p=18535 (accessed December 26, 2007).

"International Energy Agency Says 2050 Baseline Scenario Is for Oil Demand to Rise 70%—Equivalent to Five Times Today's Production of Saudi Arabia." *Finfacts*, June 6, 2008. www.finfacts.ie/irishfinancenews/International_4/article_1013826_printer.shtml (accessed June 6, 2008).

International Energy Outlook 2007; Chapter 5, "Coal." Energy Information Administration, May 2007. www.eia.doe.gov/oiaf/ieo/coal.html (accessed March 17, 2008).

"International Trade/Global Economy." *Polling Report*. www.pollingreport.com/trade.htm (accessed January 1, 2008).

"The Invasion of the Sovereign-Wealth Funds." *Economist*, January 17, 2008.

"Iran Declaring 'Economic Warfare.'" *WorldNetDaily*, November 16, 2006.

"Iran Dumps U.S. Dollar for Oil Trades." Associated Press, April 30, 2008.

"Iran in Talks with China to Store Strategic Reserves." *Gulf News*, June 11, 2007.

"Iran Not Seeking to Build Nuclear Weapons: Putin." *Agence France-Presse*, May 31, 2008.

"Iran Oil Bourse May Use Russian Ruble." *Press TV*, February 15, 2008.

"Iran Plans to Launch Two More Rockets into Space." *Agence France-Presse*, February 11, 2007.

"Iran, India to Sign Oil Deals." *Persian Journal*, March 20, 2008.

"Iran, Russia's Gazprom Sign Energy Cooperation Deal." *Agence France-Presse*, July 13, 2008.

"Iran Says Its Space Probe Sending Data to Earth." *Agence France-Presse*, February 17, 2008.

"Iran Says It Tests Advanced Centrifuges." Associated Press, April 8, 2008.

"Iran Starts Installing New Nuclear Centrifuges." *Agence France-Presse*, April 8, 2008.

"Iran to Seek Bids for 19 Atomic Power Plants: MP." Reuters, December 24, 2007.

"Iran Vows Not to Halt Its Nuclear Program Despite Pressure." Associated Press, May 4, 2008.

"Iran Withdraws $75 Billion from Europe: Report." Reuters, June 16, 2008.

Ironside, Kirsty. "Blame Both Sides in Russia-EU Energy Spat." *BusinessWeek*, November 9, 2007.

Irvine, Martha. "Wired-Weary Youth Seek Face Time." Associated Press, October 6, 2006.

Isachenkov, Vladimir. "China, Russia Condemn U.S. Missile Defense Plans." Associated Press, May 23, 2008.

"Is Mother Russia Nearing WTO Accession?" *International Political Economy Zone*, March 27, 2008. http://ipezone.blogspot.com/2008/03/is-mother-russia-nearing-wto-accession.html (accessed March 27, 2008).

"Israel Reaches Strategic Decision Not to Let Iran Go Nuclear." *Jerusalem Post*, August 29, 2008.

"Israeli Minister Says Alternatives to Attack on Iran Running Out." *Agence France-Presse*, June 6, 2008.

"Is the Party Over in China? Massive Unemployment Looms." *World Tribune*, February 15, 2008.

"Italy and Britain Eye Nuclear Power Potential." Reuters, July 13, 2008.

"It's All about Petrol." *Al-Ahram Weekly*, November 30, 2007.

"It's WWIII, and U.S. Is Out of Ideas." *New York Daily News*, July 9, 2006.

Jacobs, Karen. "New Focus on Customer Service as Economy Slows." Reuters, June 20, 2008.

Jacoby, Jeff. "The Coming Population Bust." *Boston Globe*, June 18, 2008.

Jacoby, Susan. "The Dumbing of America." *Washington Post*, February 17, 2008.

Jacques, Martin. "The Death of Doha Signals the Demise of Globalization." *Guardian* (UK), July 13, 2006.

Jahn, George. "Developing World's Role in Nuclear Renaissance Raises Safety Concerns." Associated Press, January 13, 2008.

Jahn, George. "Iran Says Any Attack Would Provoke Fierce Reaction." Associated Press, July 2, 2008.

James, Frank. "The 'Budget and Leadership Deficits.'" *Chicago Tribune*, August 21, 2006.

James, Harold. "The Euro's Success Could Also Be Its Downfall." *Financial Times*, May 18, 2008.

James, Ian. "Chavez Warns of War with Colombia." Associated Press, March 2, 2008.

Janardhan, Meena. "U.S. Could Trigger Deadly Middle East Arms Race." *AlterNet*, August 9, 2007. www.alternet.org/module/printversion/59218 (accessed April 3, 2008).

"Japan Accuses Russia in Airspace Row." *ABC News* (Australia), February 9, 2008.

"Japan Will Allow Military Use of Space." *Houston Chronicle*, May 24, 2008.

Jaques, Robert. "Boffins Turn Exhaust Fumes into Power." *VNUNet.com*, June 4, 2008. www.vnunet.com/vnunet/news/2218246/boffins-turn-exhaust-fumes (accessed June 7, 2008).

Jensen, Kristin, and Heidi Przybyla. "U.S. Race Begins in Search for 'Wise Policy' on Terror, Economy." *Bloomberg*, January 3, 2008.

Johnson, Chalmers. "How to Sink America." *TomDispatch.com*, January 22, 2008. www.tomdispatch.com/post/174884/chalmers_johnson_how_to_sink_america (accessed January 22, 2008).

Johnson, Chalmers. "A National Intelligence Estimate on the United States." *Information Clearing House*, January 17, 2007. www.informationclearinghouse.info/article16260.htm (accessed December 5, 2007).

Johnson, Chalmers. *Nemesis: The Last Days of the American Republic.* New York: Metropolitan Books, 2006.

Johnson, Keith. "Peak Oil: IEA Inches Toward Pessimists' Camp." *Wall Street Journal*; Environmental Capital, July 1, 2008. http://blogs.wsj.com/environmentalcapital/2008/07/01/peak-oil-iea-inches-toward-the-pessimists-camp/ (accessed July 2, 2008).

Johnson, Kevin. "FBI: Murder Drops 6.5% in Big Cities." *USA Today*, March 29, 2008.

Johnson, Steve. "Dollar Faces Punishment for U.S.'s Economic Imbalances." *Financial Times*, April 10, 2006.

"Join Nato and We'll Target Missiles at Kiev, Putin Warns Ukraine." *Guardian* (UK), February 12, 2008.

Jordan, Miriam. "Fewer Latino Migrants Send Money Home, Poll Says." *Wall Street Journal*, May 1, 2008.

Jordan, Miriam. "Now Boarding: Illegal Immigrants On One-Way Tickets Home." *Wall Street Journal*, October 17, 2008.

Jordan, Miriam, and Conor Dougherty. "Immigration Slows in Face of Economic Downturn." *Wall Street Journal*, September 23, 2008.

Jordan, Miriam. "In Immigrant Fight, Grass-Roots Groups Boost Their Clout." *Wall Street Journal*, September 28, 2006.

Jordan, Pav. "Bolivia's Richest Region Votes 'Yes' on Autonomy." Reuters, May 5, 2008.

Joshi, Jitendra. "'Benign Neglect' from U.S. as Dollar Dives." Associated Press, December 3, 2006.

Jung, Alexander, and Wieland Wagner. "Vietnam Is the New China: Globalization's Victors Hunt for the Next Low-Wage Country." *Spiegel Online*, May 14, 2008. www.spiegel.de/international/business/0,1518,druck-553301,00.html (accessed May 19, 2008).

"Just 47% Oppose Nationalizing Oil Industry." *Rasmussen Reports*, June 16, 2008. www.rasmussenreports.com/public_content/business/general_business/just_47_oppose_nationalizing_oil_industry (accessed June 17, 2008).

Kagan, Robert. "League of Dictators?" *Washington Post*, April 30, 2007.

Kagan, Robert. "Power Play." *Wall Street Journal*, August 30, 2008.

Kahn, Joseph. "China Courts Africa, Angling for Strategic Gains." *New York Times*, November 3, 2006.

Kahn, Joseph. "China Shows Assertiveness in Weapons Test." *New York Times*, January 20, 2007.

Kahn, Joseph, and Mark Landler. "China: China Grabs West's Smoke-Spewing Factories." *CorpWatch*, December 21, 2007. www.corpwatch.org/article.php?id=14862&printsafe=1 (accessed December 22, 2007).

Kanter, James. "Sweden Turning Sewage into a Gasoline Substitute." *International Herald Tribune*, May 27, 2008.

Karajan, Jason. "Dash for Cash." *CFO Europe*, July 8, 2008.

Karlin, Mark. "Is the American Empire on the Brink of Collapse?" *AlterNet*, March 24, 2007. www.alternet.org/module/printversion/49603 (accessed March 24, 2007).

Karoly, Lynn A., and Constantjin W.A. Panis. "The 21st Century at Work." Rand Corporation, 2004.

Kaufan, Jonathan, and Carol Hymowitz. "At the Barricades in the Gender Wars." *Wall Street Journal*, March 29, 2008.

Kaufman, Marc. "U.S. Finds It's Getting Crowded Out There." *Washington Post*, July 9, 2008.

Kaylan, Melik. "Welcome Back to the Great Game." *Wall Street Journal*, August 13, 2008.

Kedrosky, Paul. "Emerging Markets' Oil Appetite Exceeds U.S." *Infectious Greed*, April 22, 2008. http://paul.kedrosky.com/archives/2008/04/22/emerging_countr.html (accessed April 22, 2008).

Kedrosky, Paul. "Water, Oil and the Life and Death of Cities." *Infectious Greed*, July 2, 2008. http://paul.kedrosky.com/archives/2008/07/02/water_oil_and_t.html (accessed July 2, 2008).

Keeley, Graham. "After the Boomers, Meet the Children Dubbed 'Baby Losers.'" *Observer* (UK), May 11, 2008.

Keeling, Drew. "Why Legal Barriers Are Not Critical to Deterring Immigrants." *Vox*; May 12, 2008. www.voxeu.org/index.php?q=node/1129 (accessed May 13, 2008).

Kelleher, Elizabeth. "Trade Spurs Economic Growth among Poorest Countries." America.gov, January 10, 2008. www.america.gov/st/econ-english/2008/January/20080110172903berehellek0.8494684.html (accessed May 4, 2008).

Kempe, Frederick. "Thinking Global: Why Economists Worry about Who Holds Foreign Currency Reserves." *Wall Street Journal*, May 9, 2006.

Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Random House, 1987.

Kerr, Simeon. "Doha Considers Dropping Dollar Peg." *Financial Times*, January 30, 2008.

Khalaf, Rhoula. "UAE Set to Launch Nuclear Programme." *Financial Times*, January 20, 2008.

Khalid, Matein. "The Coming Gas Supply Shock in the Gulf." *Khaleej Times* (United Arab Emirates), July 24, 2008.

Khalilzad, Zalmay. "Iran's Nuclear Threat." *Wall Street Journal*, March 4, 2008.

Khanna, Parag. *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order.* New York: Random House, 2008.

Khanna, Parag. "These Are the New Middle Ages, Not a New Order." *Guardian* (UK), September 12, 2008.

Khanna, Parag. "Waving Goodbye to Hegemony." *New York Times*, January 27, 2008.

Khripunov, Igor. "Would-Be Nuclear Nations a Risk: Global Community Needs to Train, Follow Up on Countries That Are Novices in Generating Power from Atomic Fission." *Atlanta Journal Constitution*, March 31, 2008.

Kilbinger, Sara Seddon. "Investors, Seeking Roads to Riches, Turn to Infrastructure." *Wall Street Journal*, May 3, 2006.

Kim, Lucian, and Henry Meyer. "Putin Sees 'New Balance of Power' in World Economy." *Bloomberg*, June 10, 2007.

Kim, Kwang-Tae. "N Korea Vows to Boost 'War Deterrent.'" Associated Press, August 20, 2008.

Kinetz, Erika. "The Unexpected Winners in the Oil and Food Crunch." *Newsweek*, May 17, 2008.

King, Neil, Jr. "Anti-Americanism Is a Big Hit at U.N." *Wall Street Journal*, September 21, 2006.

King, Neil, Jr. "Global Oil-Supply Worries Fuel Debate in Saudi Arabia." *Wall Street Journal*, June 27, 2008.

King, Neil, Jr. "Senate Advances Foreign-Investment Legislation." *Wall Street Journal*, March 31, 2006.

King, Neil, Jr. "Stalled U.S.-India Talks Imperil Business Opening." *Wall Street Journal*, July 20, 2007.

King, Neil, Jr. "White House Sets Long View on Oil." *Wall Street Journal*, March 20, 2008.

King, Neil, Jr., and Peter Fritsch. "Energy Watchdog Warns of Oil-Production Crunch." *Wall Street Journal*, May 22, 2008.

Kissel, Mary. "Delhi Drama." *Wall Street Journal*, September 4, 2007.

"Kissinger Warns of Possible 'War of Civilizations.'" *Agence France-Presse*, September 13, 2006.

Klare, Michael T. *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependence on Imported Petroleum.* New York: Metropolitan Books, 2004.

Klare, Michael T. "An Oil-Addicted Ex-Superpower." *Asia Times Online*, May 10, 2008. www.atimes.com/atimes/Global_Economy/JE10Dj05.html (accessed May 11, 2008).

Klare, Michael T. "The Post-Abundance Era." *Foreign Policy in Focus*, November 30, 2006. www.fpif.org/fpiftxt/3744. *Asia Times Online*, December 7, 2006. www

.atimes.com/atimes/global_economy/hl07dj03.html (accessed December 11, 2006).

Klein, Aaron. "Syria 'Intensely' Arming Itself." *WorldNetDaily*, March 9, 2008.

Klein, Naomi. "China's All-Seeing Eye." *Rolling Stone*, May 29, 2008.

Kleinman, Mark. "Qataris Poised to Snap Up $3bn Stake in Credit Suisse." *Telegraph* (UK), January 1, 2008.

Kopecki, Dawn. "Fannie Mae, Freddie Mac Fall as Paulson Takes Control." *Bloomberg*, September 8, 2008.

Kosich, Dorothy. "China Still Only World's No. 2 Gold Producer—But Aiming for the Top Spot." *Mineweb*, January 30, 2008. www.mineweb.com/mineweb/view/mineweb/en/page34?oid=45514$sn=Detail (accessed February 2, 2008).

"Kosovo Independence: 'End of Europe.'" *RIA Novosti*, February 16, 2008.

Kotlikoff, Laurence J. "Is the United States Bankrupt?" Federal Reserve Bank of St. Louis *Review*, July/August 2006.

Kramer, Andrew E. "Putin Wants New Economic 'Architecture.'" *International Herald Tribune*, June 10, 2007.

Kramer, Andrew E. "Russia: As Gazprom Goes, So Goes Russia." *New York Times*, May 11, 2008.

Kramer, Andrew E. "Russia Creates a $32 Billion Sovereign Wealth Fund." *New York Times*, February 1, 2008.

Kramer, Andrew E. "Russia Quietly Prepares to Switch Some Oil Trading from Dollars to Rubles." *International Herald Tribune*, February 25, 2008.

Krauss, Clifford. "Oil Demand Will Grow, Despite Prices, Report Says." *New York Times*, July 2, 2008.

Krauss, Clifford. "Oil-Rich Nations Use More Energy, Cutting Exports." *New York Times*, December 9, 2007.

Krauss, Melvyn. "Myth of U.S.-EU Economic Decoupling." *Japan Times*, November 21, 2007.

Krebs, Brian. "Washington Prepares for Cyber War Games." *Washington Post*, March 7, 2008.

Krugman, Paul. "Dealing with the Dragon." *New York Times*, January 4, 2008.

Krugman, Paul. "Grains Gone Wild." *New York Times*, April 7, 2008.

Krugman, Paul. "The Great Illusion." *New York Times*, August 15, 2008.

Krugman, Paul. "Katrina All the Time." *New York Times*, August 31, 2007.

Krugman, Paul. "The Oil Nonbubble." *New York Times*, May 12, 2008.

Krugman, Paul. "Trouble with Trade." *New York Times*, December 28, 2007.

Kudrin, Alexei. "Era of Empires Is Over for Global Bodies." *Financial Times*, September 30, 2007.

Kunstler, James Howard. *The Long Emergency: Surviving the Converging Catastrophes of the Twenty-First Century*. New York: Atlantic Monthly Press, 2005.

Kunstler, Jim. "The Agenda Restated." *Clusterfuck Nation by Jim Kunstler*, February 5, 2007. http://jameshowardkunstler.typepad.com/clusterfuck_nation/2007/02/the_agenda_rest.html (accessed February 19, 2007).

Kupchinsky, Roman. "Russia: Gas Export Plans Dependent on Central Asia." *Radio Free Europe/Radio Liberty*, March 28, 2006.

Kurlantzick, Joshua. "Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World." Foreign Policy Research Institute, August 2007.

"Kuwait's KIA Looking at Asia Investment—Finmin." Reuters, July 17, 2008.

"Kyoto Will Be the Death of Them." *Angry Economist*, December 12, 2007. http://angry-economist.russnelson.com/kyoto.html (accessed December 14, 2007).

Ladd, Chris. "Algae Startups Confront Promise of Miracle Fuel with Big Summer." *Popular Mechanics*, May 29, 2008.

LaFranchi, Howard. "Iran's Pursuit of Nuclear Power Raises Alarms." *Christian Science Monitor*, February 27, 2007.

LaGesse, David. "Small Moves You Can Take at Home to Conserve: These Gadgets Save Power without Breaking the Bank." *U.S. News & World Report*, April 17, 2008.

Lague, David. "Russia and China Rethink Arms Deals." *International Herald Tribune*, March 2, 2008.

Lahart, Justin. "Businesses Scramble to Offset Rising Cost of Transportation." *Wall Street Journal*, June 30, 2008.

Lahart, Justin. "Fresh Capital Gives Economy a New Look." *Wall Street Journal*, December 27, 2007.

Lahart, Justin. "Maybe the Globe Isn't Immune to Slowing U.S.: Doubts Spread on View That Europe and Asia Will Pick Up the Slack." *Wall Street Journal*, November 28, 2007.

Lahart, Justin, Patrick Barta, and Andrew Batson. "New Limits to Growth Revive Malthusian Fears." *Wall Street Journal*, March 24, 2008.

Laing, Jonathan R. "What Could Go Wrong with China?" *Barron's*, July 31, 2006.

Laitner, Sarah, Ben Hall, and Jan Cienski. "Sarkozy Calls for EU Immigrant Crackdown." *Financial Times*, May 29, 2008.

Lancaster, Carol. "The Chinese Aid System." *Center for Global Development*, June 2007.

Landay, Jonathan S., and John Walcott. "Pentagon Institute Calls Iraq War 'a Major Debacle' with Outcome in Doubt." *McClatchy Washington Bureau*, April 17, 2008. www.mcclatchydc.com/100/story/34101.html (accessed April 18, 2008).

Landler, Mark. "Housing Woes in U.S. Spread Around Globe." *New York Times*, April 14, 2008.

Larsen, Peter Thai. "Payback Time." *Financial Times*, January 6, 2008.

"Latin Leftists Line Up Behind Politically Troubled Bolivia." *Agence France-Presse*, April 23, 2008.

Lauria, Joe. "The Coming War with Iran: It's About the Oil, Stupid." *Huffington Post*, April 14, 2008. www.huffingtonpost.com/joe-lauria/the-coming-war-with-iran_b_96428.html (accessed April 14, 2008).

Lavelle, Marianne. "Energy Costs Around Your House: Heating Is Still No. 1, but New Devices Add Electric Bills." *U.S. News & World Report*, April 17, 2008.

Lavelle, Marianne. "Putting Your Home on an Energy Diet." *U.S. News & World Report*, April 17, 2008.

Lavelle, Marianne. "Three Ways Businesses Can Save on Power." *U.S. News & World Report*, April 17, 2008.

Layton, Lyndsey. "Chemical Law Has Global Impact." *Washington Post*, June 12, 2008.

Ledeen, Michael. "Bush Paves Way for Martial Law." *NewsMax*, March 25, 2007.

Lee, Don. "China's Economic Boom Is Creating Growing Pains." *Los Angeles Times*, January 3, 2008.

Lee, Wee Sui. "Andy Xie Warns of China Crash." Reuters, April 30, 2007.

Lefèvre, Edwin. *Reminiscences of a Stock Operator*. Orig. pub. 1923; New York: John Wiley & Sons, 1994.

Leggett, Karby, Jay Solomon, and Neil King Jr. "Threat of Wider Mideast War Grows." *Wall Street Journal*, July 14, 2006.

Lendman, Stephen. "The War on Working Americans." Rense.com, August 29, 2007. http://rense.com/general78/neh.htm (accessed August 31, 2007).

Leonhardt, David. "A Diploma's Worth? Ask Her." *New York Times*, May 21, 2008.

Leow, Claire. "Indonesia Confirms Death of Boy from Bird Flu, 88th Fatality." *Bloomberg*, October 13, 2007.

Leppard, David. "U.S. Says It Has Right to Kidnap British Citizens." *Sunday Times* (London), December 2, 2007.

Leslie, Jacques. "China's Pollution Nightmare Is Now Everyone's Pollution Nightmare." *Christian Science Monitor*, March 19, 2008.

Lever, Rob. "China's Economy 40 Percent Smaller Than Estimated: Analyst." *Agence France-Presse*, November 15, 2007.

Lewis, Leo. "Japanese Treasure Hunters Race to Exploit Seabed Rocks for High-Tech Industries." *Times* (London), December 29, 2007.

Lim, Benjamin Kang. "Eye on Taiwan, Shanghai Plans Major Air Raid Drill." *Guardian* (UK), September 12, 2007.

Linn, Allison. "Business Trying to See into Future." *MSNBC*, June 8, 2007.

Liptak, Adam. "Unlike Others, U.S. Defends Freedom to Offend in Speech." *New York Times*, June 12, 2008.

"List of States with Nuclear Weapons." *Wikipedia*, March 19, 2008. http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_states_with_nuclear_weapons (accessed March 20, 2008).

Liu, Henry C.K. "The Coming Trade War and Global Depression." *Henry C.K. Liu: Independent Critical Analysis and Commentary*, June 18, 2005. http://henryckl.ipower.com/page5.html (accessed January 8, 2008).

Liu, Henry C.K. "Friedman's Misplaced Monument." *Asia Times*, September 5, 2008.

"Living Dangerously." *Economist*, January 22, 2004.

"Living Simply Provides Economic Shelter." Associated Press, August 9, 2008.

Li Yanping. "China to Cap Energy, Utility Prices to Cool Inflation." *Bloomberg*, January 9, 2008.

Lloyd, Carol. "Is Suburbia Turning into Slumburbia?" *San Francisco Chronicle*, March 14, 2008.

Lobe, Jim. "*Foreign Policy* Increasingly Flows Through Pentagon." Antiwar.com, March 7, 2008. www.antiwar.com/lobe/?articleid=12478 (accessed August 3, 2008).

"Local or Global." *Angry Bear*, May 1, 2008. http://angrybear.blogspot.com/2008/05/local-or-global.html (accessed May 2, 2008).

Lohr, Steve. "Energy Use Can Be Cut by Efficiency, Survey Says." *New York Times*, November 29, 2006.

Lohr, Steve. "U.S. Has History of Intervention." *International Herald Tribune*, October 13, 2008.

"Looking at America." *New York Times*, December 31, 2007.

Lopez, Octavio Rivera. "More Mexicans Leaving U.S. under Duress." *Dallas Morning News*, July 5, 2008.

"Losing the American Dream." *Phoenix.com*, July 19, 2007. http://bostonphoenix.com/boston/news_features/documents/01701323.htm (accessed July 19, 2007).

Lovasz, Agnes, and Stanley White. "Dollar Slumps to Record on China's Plans to Diversify Reserves." *Bloomberg*, November 7, 2007.

Love, Brian. "'Old World' Economics Run into Triple Trouble—OECD." Reuters, June 4, 2008.

Lowe, Christian. "NATO Risks Georgia Rebels' Secession: Russia." Reuters, March 11, 2008.

Lubold, Gordon. "Record U.S. Defense Spending, but Future Budgets May Decline." *Christian Science Monitor*, February 6, 2008.

Lucas, Ryan. "Russia Criticizes U.S. 'Imperial Thinking.'" Associated Press, February 7, 2008.

Luce, Edward, and Krishna Guha. "Summers and Rubin to Highlight Lagging Wages." *Financial Times*, July 25, 2006.

Luhby, Tami. "Fed in AIG Rescue—$85B Loan." CNNMoney.com, September 17, 2008.

Luhnow, David. "How Brazil Broke Its Oil Habit: Government's Central Role May Prove Unpalatable to U.S." *Wall Street Journal*, February 6, 2006.

Luhnow, David. "Mexico Tries to Save Big, Fading Oil Field." *Dow Jones Newswire*, April 5, 2007.

"Lula: United South America to Shake Global Balance of Power." *Earth Times*, May 23, 2008. www.earthtimes.org/articles/show/207594,lula-united-%20south-america-to-shake-global-balance-of-power.html (accessed May 24, 2008).

Lutz, Catherine. "Bases, Empire, and Global Response." *Fellowship of Reconciliation*, Winter 2007.

Lynch, David J. "Law Enforcement Struggles to Combat Chinese Spying." *USA Today*, July 22, 2007.

Lynch, David J. "Some Would Like to Build a Wall around U.S. Economy." *USA Today*, March 15, 2006.

Lyons, John. "Bolivia's Morales Restarts Overhaul." *Wall Street Journal*, August 12, 2008.

Lyons, John. "Colombia Says FARC Sought to Make 'Dirty Bomb.'" *Wall Street Journal*, March 5, 2008.

MacDonald, Alistair. "Scottish Party's Stronger Hand Further Tests Brown." *Wall Street Journal*, August 13, 2008.

MacDonald, Fiona, and Matthew Brown. "Gulf States May End Dollar Pegs, Kuwait Minister Says." *Bloomberg*, May 1, 2008.

"Major Sovereign Wealth Funds in Asia and the Gulf." *Times* (London), December 27, 2007.

Malone, Andrew. "How China's Taking Over Africa, and Why the West Should Be VERY Worried." *Daily Mail* (UK), July 18, 2008.

Mandel, Michael. "Multinationals: Are They Good for America?" *BusinessWeek*, February 28, 2008.

"Manufacturers Need Educated and Skilled Workforce to Compete in Global Economy." *Industry Week*, April 24, 2008.

"Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project." National Intelligence Council, December 2004. www.dni.gov/nic/NIC_2020_project.html (accessed November 17, 2007).

Maranjian, Selena. "Are Your Ready for Disaster?" *Motley Fool*, March 29, 2006.

Margolis, Eric. "Another 'Red Scare.'" *Crimes and Corruption of the New World Order News*, March 9, 2008. http://7777--2.blogspot.com/2008/03/another-red-scare.html (accessed October 3, 2008).

Marsh, Peter. "China to Overtake U.S. as Largest Manufacturer." *Financial Times*, August 10, 2008.

Marshall, Will. "Let's Pop the Deficit Bubble." *Wall Street Journal*, May 2, 2008.

Martin, Andrew. "The Mideast Facing a Choice between Crops and Water." *New York Times*, July 21, 2008.

Mauldin, John. "Do Trade Deficits Matter?" *Thoughts from the Frontline Weekly Newsletter*, May 12, 2006. www.frontlinethoughts.com/article.asp?id=mwo051206 (accessed May 13, 2006).

Mauldin, William, and Maria Kolesnikova. "Norilsk Rises as Russian Billionaires Propose Merger." *Bloomberg*, May 29, 2008.

Mayer, Isabelle Linden. "Iranian Budget Shift to Euros Causes Little Damage to Dollar." *Wall Street Journal*, December 19, 2006.

Mayerowitz, Scott, and Jennifer Parker. "Bush, Paulson: Financial Market Bailout Could Cost Taxpayers Hundreds of Billions." *ABC News*, September 19, 2008.

McCutcheon, Chuck. "Experts Warn U.S. Is Coming Apart at the Seams." *Seattle Times*, August 26, 2006.

McCutcheon, Chuck. "Internet Fuels Hunger for Information: Anti-Secrecy Activists Urge More Openness." *Newhouse News Service*, March 13, 2005.

McDonnell, Patrick J. "Bolivia Imposes Martial Law on Northern Province." *Los Angeles Times*, September 13, 2008.

McGreal, Chris. "Chinese Aid to Africa May Do More Harm than Good, Warns Benn." *Guardian* (UK), February 8, 2007.

McKeeby, David. "Terrorism Report Highlights Global Challenge." America.gov, April 30, 2007. www.america.gov/st/washfile-english/2007/April/20070425112825idybeekcm0.2628443.html (accessed April 1, 2008).

McKenna, Barrie. "Dead End for Free Trade." *Globe and Mail* (Canada), May 17, 2008.

McKibben, Bill. "Civilization's Last Chance." *Los Angeles Times*, May 11, 2008.

McKinnon, John D. "NATO Countries Endorse U.S. Missile-Defense System." *Wall Street Journal*, April 3, 2008.

McKinnon, Ronald, and Steve H. Hanke. "A Rescue Plan for the Dollar." *Wall Street Journal*, December 27, 2007.

McMullen, Alia. "Forget Oil, the New Global Crisis Is Food." *Financial Post* (Canada), January 4, 2008.

McNally, Terrence. "Is the Deadly Crash of Our Civilization Inevitable?" *AlterNet*, February 13, 2007. www.alternet.org/module/printversion/47963 (accessed February 15, 2007).

McSmith, Andy. "The Dollar's Decline: From Symbol of Hegemony to Shunned Currency." *Independent* (UK), November 17, 2007.

McWilliams, Gary, and David Kesmodel. "As Food Prices Rise, Shoppers Stock Up." *Wall Street Journal*, May 1, 2008.

Mead, Walter Russell. "The Great Fall of China." *Los Angeles Times*, December 30, 2007.

Mearns, Euan. "Why Oil Costs over $120 per Barrel." *Oil Drum*, May 20, 2008. www.theoildrum.com/node/4007 (accessed May 28, 2008).

"Medvedev Warns West against Applying Sanctions." Associated Press, September 15, 2008.

Mellor, William, and Le-Min Lim. "China Drills Where Others Dare Not Seek Oil." *International Herald Tribune*, October 2, 2006.

"Mexican Cartels 'Threaten State.'" *BBC News*, July 14, 2008.

"Mexican Company Predicts End of Oil." *Prensa Latina*, July 27, 2007.

"Mexican Oil Output Could Drop by One Third." *Daily Green*, January 2, 2008. www.thedailygreen.com/environmental-news/latest/mexico-oil-47010204 (accessed January 3, 2008).

Meyer, Henry, and Ryan Chilcote. "Putin Says 'War Has Started,' Georgia Claims Invasion." *Bloomberg*, August 8, 2008.

Michael, Clarence. "Greenback Vulnerable to Reshuffle of Gulf State Coffers." *Business Times* (Asia), April 7, 2006.

Milken, Michael. "A Boomer Bust?" *BusinessWeek*, April 26, 2006.

Millard, Peter, and David Luhnow. "Mexico's Plan to Open Oil Market May Not Solve Production Woes." *Wall Street Journal*, May 29, 2008.

Miller, John W. "Global Trade Talks Fail as New Giants Flex Muscle." *Wall Street Journal*, July 30, 2008.

Miller, Leslie. "Foreign Companies Buy U.S. Roads, Bridges." Associated Press, July 15, 2006.

Miller, Rich. "Crisis Exposes Flaws in U.S. Economy, Tarnishes Image." *Bloomberg*, September 18, 2008.

Miller, Rich. "World May Be Lucky to Get Worst Recession Since 1983." *Bloomberg*, October 13, 2008.

Milmo, Cahal. "2008: The Year a New Superpower Is Born." *Independent* (UK), January 1, 2008.

Milne, Seumas. "Georgie Is the Graveyard of America's Unipolar World." *Guardian* (UK), August 28, 2008.

Minyan, Peter. "The Courage to Choose." *Minyanville*, December 26, 2007. www.minyanville.com/articles/index/a/15340 (accessed December 28, 2007).

Mitra, Sramana. "The Coming Death of Indian Outsourcing." *Forbes*, February 29, 2008.

Moffett, Matt. "Brazil Joins Front Rank of New Economic Powers." *Wall Street Journal* Online, May 13, 2008. http://online.wsj.com/article_print/SB121063846832986909.html (accessed May 13, 2008).

Mollenkamp, Carrick, Susanne Craig, Serena Ng and Aaron Lucchetti. "Crisis on Wall street as Lehman Totters, Merrill Is Sold, AIG Seeks to Raise Cash." *Wall Street Journal*, September 15, 2008.

"The Monsters Are Due on Maple Street." *Wikipedia*. N.d. http://en.wikipedia.org/wiki/Monsters_Are_Due_on_Maple_Street (accessed May 22, 2008).

Morales, Alex. "Scientists Adjust 'Doomsday Clock' as Threat Grows." *Bloomberg*, January 17, 2008.

Morgenson, Gretchen. "The Peril That Trails an Oil Shock." *New York Times*, August 22, 2004.

Morley, Robert. "Sidebar: History Says Dollar Is Doomed." *Trumpet*, February 2007.

Mortished, Carl. "Already We Have Riots, Hoarding, Panic: The Sign of Things to Come?" *Times* (London), March 7, 2008.

Mortished, Carl. "Gulf States May Soon Need Coal Imports to Keep the Lights On." *Times* (London), May 19, 2008.

Mortished, Carl. "Oil Price Crisis Threatens to Reverse Globalization." *Times* (London), June 11, 2008.

"Moscow Sends Warning to Intl. Forces." *B92*, April 11, 2008. www.b92.net/eng/news/politics-article.php?yyyy=2008&mm=04&dd=11&nav_id=49297 (accessed April 11, 2008).

Moseley, Staff General Michael. "USAF Strategic Posture Unchanged after Russian Bomber Flights." *U.S. Air Force AIM Points*, February 21, 2008. http://aimpoints.hq.af.mil/display.cfm?id=24230&printer=yes (accessed March 1, 2008).

Moses, Abigail. "U.S. Treasuries Riskier than German Debt, Default Swaps Show." *Bloomberg*, March 11, 2008.

Mouawad, Jad. "Rising Demand for Oil Provokes New Energy Crisis." *New York Times*, November 9, 2007.

Moyers, Bill. "Bill Moyers Journal." *Public Broadcasting Service*, February 15, 2008. www.pbs.org/moyers/journal/02152008/watch2.html (accessed March 1, 2008).

Muenchau, Wolfgang. "Dollar's Last Lap as the Only Anchor Currency." *Eurointelligence*, November 27, 2007. www.eurointelligence.com/article.581+M534fefbd657.0.html (accessed November 27, 2007).

Mui, Ylan Q. "Grads Boomerang Back Home—Lessons Continue." *Houston Chronicle*, September 10, 2006.

Mukasey, Michael B. "Remarks Prepared for Delivery by Attorney General Michael B. Mukasey on International Organized Crime at the Center for Strategic and International Studies." April 23, 2008. www.usdoj.gov/ag/speeches/2008/ag_speech_080423.html (accessed April 25, 2008).

Mukherjee, Andy. "Water Threatens Urbanization, Prosperity." *Bloomberg*, December 4, 2007.

Murphy, Dan. "Middle East Racing to Nuclear Power." *Christian Science Monitor*, November 1, 2007.

Murray, Danielle. "Oil and Food: A Rising Security Challenge." *Mindfully.org*, May 9, 2005. www.mindfully.org/Food/2005/Oil-Food-Security9may05.htm (accessed March 21, 2008).

"Muslims More Numerous than Catholics:Vatican." Reuters, March 30, 2008.

"Muslims Tell Christians: Make Peace with Us or Survival of World Is at Stake." *Evening Standard* (UK), October 11, 2007.

"NAFTA at Fourteen: Historic Mexico–USA Showdown Looms." *Frontera NorteSur*, December 24, 2007. http://mexidata.info/id1662.html (accessed December 24, 2007).

Nakashima, Ellen, and Steven Mufson. "Hackers Have Attacked Foreign Utilities, CIA Analyst Says." *Washington Post*, January 19, 2008.

Nasseri, Ladane, and Thomas Penny. "Israel May Attack Iran This Year, Pentagon Official Tells ABC." *Bloomberg*, July 1, 2008.

Navarro, Peter. "Sovereign Wealth Funds: China's Potent Economic Weapon." *Christian Science Monitor*, February 8, 2008.

Neuger, James G. "Irish Referendum May Doom EU Dream for United States of Europe." *Bloomberg*, June 8, 2008.

Neuger, James G., and Simon Kennedy. "Taj Mahal Won't Accept Bush Dollars as India Laments Lost Value." *Bloomberg*, December 19, 2007.

Nery, Natuza. "Brazil Says It Won't Tolerate Overthrow in Bolivia." September 11, 2008.

"New Survey: 82 Percent of Americans Think Health Care System Needs Major Overhaul." Commonwealth Fund, August 7, 2008. www.commonwealthfund.org/newsroom/newsroom_show.htm?doc_id=698592 (accessed August 7, 2008).

"The Next Step for World Trade." *New York Times*, August 2, 2008.

Nimr, Suleiman, and Wissam Keyrouz. "Gulf Summit Opens with Warning of Regional Explosion." *Agence France-Presse*, December 9, 2006.

"Nitrogen Pollution Harming Ecosystems and Contributing to Global Warming." *Mongabay.com*, May 15, 2008. http://news.mongabay.com/2008/0515-nitrogen.html (accessed May 27, 2008).

Novak, Candice. "Can Wal-Mart Do 'Local'?" *U.S. News & World Report*, July 24, 2008.

"Nuclear Missiles Parade across Red Square." *Agence France-Presse*, May 9, 2008.

Nussbaum, Bruce. "What's Really on the Davos Agenda." *BusinessWeek*, January 18, 2008.

Nussbaum, Roger. "Stuff." *Random Roger's Big Picture*, November 26, 2007. http://randomroger.blogspot.com/2007/11/stuff.html (accessed November 27, 2007).

Nye, Joseph. "Day One at Davos and the Low Ebb of American Soft Power." *Huffington Post*, January 24, 2007. www.huffingtonpost.com/joseph-nye/day-one-at-davos-and-the-_b_39536.html (accessed March 1, 2008).

Nyquist, J. R. "The Advantage of the Nation State." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, December 28, 2007. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2007/1228.html (accessed December 28, 2007).

Nyquist, J. R. "Alien Minds." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, January 18, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/postanalysis/2008/0118.html (accessed January 19, 2008).

Nyquist, J. R. "Buchanan's Day of Reckoning, Part III." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, May 2, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0502.html (accessed May 2, 2008).

Nyquist, J. R. "The Cold War Never Ended." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, February 1, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0201.html (accessed February 2, 2008).

Nyquist, J. R. "The Danger Is Not Fully Appreciated." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, September 12, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0912.html (accessed September 12, 2008).

Nyquist, J. R. "A Dangerous Passage." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, May 16, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0516.html (accessed May 16, 2008).

Nyquist, J. R. "The Downward Trend Is Unstoppable." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, October 26, 2007. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2007/1026.html (accessed October 26, 2007).

Nyquist, J. R. "The Enemy's Scheme of Attack." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, June 27, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/analysis.html (accessed June 28, 2008).

Nyquist, J. R. "Russia's Concept for Dominating Europe." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, September 12, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0815.html (accessed August 18, 2008).

Nyquist, J. R. "Russia's Undeniable War Preparations." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, August 24, 2007. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2007/0824.html (accessed August 27, 2007).

Nyquist, J. R. "Strategic Relationships." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, March 7, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0307.html (accessed March 8, 2008).

Nyquist, J. R. "Years of Crisis Ahead." *Financial Sense; Global Analysis with J. R. Nyquist*, April 1, 2008. www.financialsense.com/stormwatch/geo/pastanalysis/2008/0104.html (accessed April 1, 2008).

"Obama's Image Slips, His Lead over Clinton Disappears; Public Support for Free Trade Declines." Pew Research Center, May 1, 2008.

O'Hehir, Andrew. "American Empire, Going, Going . . ." *Salon*, November 19, 2007.

Ohlemacher, Stephen. "World Population to Hit 7 Billion in 2012." Associated Press, June 19, 2008.

"Oil Crisis Triggers Fevered Scramble for the World's Seabed." *Telegraph* (UK), May 27, 2008.

O'Keefe, Brian. "Here Comes $500 Oil." *Fortune*, September 22, 2008.

Olive, David. "'Be the Change You Wish to See.'" *Toronto Star*, November 25, 2007.

Onaran, Yalman, and Chia-Peck Wong. "Merrill Lynch to Get $6.2 Billion from Temasek, Davis." *Bloomberg*, December 24, 2007.

Onstad, Eric. "Arabian Warren Buffett to Inject Billions into Africa." Reuters, December 19, 2007.

"OPEC Considers Dumping U.S. Dollar." *Press TV*, February 15, 2008.

"Open-Door Policy." *Wall Street Journal*, March 30, 2006.

"Operation Wetback." *Wikipedia*, April 21, 2008. http://en.wikipedia.org/wiki/Operation_Wetback (accessed May 13, 2008).

Orszag, Peter. "Issues in Climate Change." Congressional Budget Office, November 16, 2007.

Osborn, Andrew. "Russia Sets Pipeline Deal With China." *Wall Street Journal*, October 29, 2008.

"Overview of the Law Enforcement Strategy to Combat International Organized Crime." U.S. Department of Justice, April 17, 2008. www.justice.gov/ag/speeches/2008/ioc-strategy-public-overview.pdf (accessed April 18, 2008).

Pae, Peter. "Small-Town America: The New Bangalore?" *Los Angeles Times*, November 11, 2007.

Page, Jeremy. "Giants Meet to Counter U.S. Power." *Times* (London), February 15, 2007.

Pagnamenta, Robin. "Former President Bush Energy Adviser Says Oil Is Running Out." *Times* (London), July 2, 2008.

Painter, James. "Bolivia Poll Sparks Crisis Fears." *BBC News*, April 30, 2008.

Pan, Esther. "China, Africa, and Oil." Council on Foreign Relations, January 26, 2007.

Panzner, Michael J. *Financial Armageddon: Protecting Your Future from Four Impending Catastrophes*. New York: Kaplan Publishing, 2007.

Parussini, Gabriele, and Roman Kessler. "French, German Strikes Threaten Economic Plans." *Wall Street Journal*, November 15, 2007.

Passariello, Christina. "Logistics Are in Vogue with Designers." *Wall Street Journal*, June 27, 2008.

Pasztor, Andy. "Europeans Explore Expanding Their Space Efforts." *Wall Street Journal*, July 19, 2008.

Patton, Zach. "Tennessee and Georgia Put Up Their Dukes." *Governing.com*, February 27, 2008. http://governing.typepad.com/13thfloor/2008/02/tennessee-and-g.html (accessed March 1, 2008).

Pazarbaşioğlu, Ceyla, Mangal Goswami, and Jack Ree. "The Changing Face of Investors." International Monetary Fund, March 2007. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/03/pazar.htm (accessed January 7, 2008).

"Peak Oil." *Wikipedia*, March 10, 2008. http://en.wikipedia.org/wiki/Peak_oil (accessed March 10, 2008).

Pelton, Tom. "The Coming Black Plague?" *Baltimore Sun*, July 20, 2008.

"The Pension Era, R.I.P." *Wall Street Journal*, August 4, 2006.

Pentland, William. "The Water-Industrial Complex." *Forbes*, May 14, 2008.

Perry, Joellen. "Strong Euro Splits Europe." *Wall Street Journal*, July 19, 2007.

Perry, Joellen, and Liz Rappaport. "Investors Raise Their Bets on Defaults in EU Countries." *Wall Street Journal*, October 31, 2008.

"Peru Mine Protesters Seize Police." *AiVit News*, June 17, 2008. http://news.aivit.com/2008/06/17/Peru_mine_protesters_seize_police/ (accessed June 17, 2008).

Pesek, William. "Asia's 'Euro' Is Short on Trust, Political Will." *Bloomberg*, May 8, 2008.

Pesek, William. "Girl Power May Be Just the Thing for Asian GDP." *Bloomberg*, March 12, 2008.

Peterson, Jonathan. "Struggle Awaits Half of Retirees." *Chicago Tribune*, June 18, 2006.

Peterson, Scott. "How Iran Would Retaliate If It Comes to War." *Christian Science Monitor*, June 20, 2008.

Pettis, Michael. "Demographic Projections and Trade Implications." *Michael Pettis: My Blog*, May 13, 2008. http://piaohaoreport.sampasite.com/china-financial-markets/blog/Demographic-projections-and-trad.htm (accessed May 13, 2008).

"PISA 2006: Science Competencies for Tomorrow's World." Organization for Economic Cooperation and Development, December 2007. www.oecd.org/document/2/0,3343,en_32252351_32236191_39718850_1_1_1_1,00.html (accessed January 7, 2008).

Plender, John. "Insight: Credit Squeeze Could Be Harbinger of a Chinese Crash." *Financial Times*, October 23, 2007.

Plender, John. "Insight: The Pitfalls of Financial Globalization Grow Clearer." *Financial Times*, November 20, 2007.

"PNAC Founder Predicts US-China War." *Presscue*, January 17, 2008. http://presscue.com/node/41651 (accessed April 4, 2008).

"The Politics of Ports." *Wall Street Journal*, October 5, 2006.

Pollard, Dave. "In the Year 2045." *How to Save the World*, February 9, 2005. http://blogs.salon.com/0002007/2005/02/09.html (accessed July 2, 2006).

Pollard, Dave. "What to Expect When the Dollar Collapses." *How to Save the World*, May 15, 2006. http://blogs.salon.com/0002007/2006/05/15.html (accessed July 2, 2006).

Pomfret, James. "China Opens Hong Kong to U.S. Carrier." Reuters, November 22, 2007.

Poovey, Bill. "Secessionists Meeting in Tennessee." Associated Press, October 3, 2007.

Popkin, Joel, and Kathryn Kobe. "U.S. Manufacturing Innovation at Risk." Manufacturing Institute and Council of Manufacturing Associations, February 2006.

Porteous, Bruce. "A World without USA & Britain." *American Wars*, November 27, 2006. http://americanwars.blogspot.com/2006/11/world-without-usa-britain-by-bruce.html (accessed November 28, 2006).

Porter, Eduardo. "Study Finds Wealth Inequality Is Widening Worldwide." *New York Times*, December 6, 2006.

Postman, David. "Gingrich Says It's World War III." *Seattle Times*, July 15, 2006.

"A Post-Oil Future." *Reformer.com*, June 10, 2008. http://reformer.com/editorials/ci_9537173 (accessed June 10, 2008).

Pressley, James. "Bigg's Tips for Rich: Expect War, Study Blitz, Mind Markets." *Bloomberg*, January 30, 2008.

Pressley, James. "Zakaria Defies Doomsayers, Snags Obama in 'Post-American World.'" *Bloomberg*, May 23, 2008.

Preston, Julia. "Fewer Latino Immigrants in U.S. Sending Money Home." *International Herald Tribune*, April 30, 2008.

Price, David. "Energy and Human Evolution." *Energy Bulletin*, January 7, 2005. www.energybulletin.net/print.php?id=3917 (accessed August 10, 2007).

Price, Laura. "Morales Threatens to Nationalize Bolivia's Oil Fields, EFE Says." *Bloomberg*, May 19, 2008.

Primakov, Yeveny. "Russia to Independently Pursue Its National Interests." *RUVR, The Voice of Russia Broadcasting Company*, June 25, 2007. www.ruvr.ru/main.php?lng=eng&q=12868&cid=80&p=25.06.2007 (accessed June 28, 2007).

"Privacy and Human Rights 2006." *Privacy International*, December 18, 2007. www.privacyinternational.org/article.shtml?cmd[347]=x-347-559458 (accessed January 1, 2008).

"Profiting from Obscurity." *Economist*, May 5, 2005.

Pronina, Lyubov. "Chavez to Order $2 Billion of Russian Arms, Kommersant Reports." *Bloomberg*, May 12, 2008.

Pronina, Lyubov. "Medvedev Says Arctic Is Russian 'Resource Base' in 21st Century." *Bloomberg*, September 17, 2008.

"Protectionist U.S. Risks Losing Economic Leadership in Asia: Official." *Agence France-Presse*, July 8, 2008.

"Putin, Chavez Discuss Nuclear, Military Cooperation." *RIA Novosti*, September 26, 2008.

"Putin's Arctic Invasion: Russia Lays Claim to the North Pole—and All Its Gas, Oil, and Diamonds." *Daily Mail* (UK), June 29, 2007.

Rabinowitz, Gavin. "Indians, Chinese Jostling for Power." *NWA News*, June 8, 2008.

Racanelli, Vito J. "The Day of the Locust." *Barron's*, January 14, 2008.

Rachman, Gideon. "The Political Threats to Globalization." *Financial Times*, April 7, 2008.

Rachman, Gideon. "Q&A: Illiberal Capitalism." *Gideon Rachman's Blog*, January 22, 2008. http://blogs.ft.com/rachmanblog/2008/01/qa-illiberal-cahtml/ (accessed January 25, 2008).

Raids, Roma. "Italy Cracks Down on Illegal Immigrants." *Spiegel Online*, May 16, 2008. www.spiegel.de/international/europe/0,1518,druck-553753,00.html (accessed May 19, 2008).

Ramstad, Evan. "North Korea Backpedals on Nuclear Pact in Defiance of U.S." *Wall Street Journal*, August 27, 2008.

Randall, Maya Jackson. "U.S. May Clarify Scrutiny of Foreign Investments." *Wall Street Journal*, April 22, 2008.

Rauchway, Eric. "America's Hypocritical Impulse to Remake the World." *New Republic*, August 22, 2007.

"Realistic Rewards." *Economist*, August 19, 2004.

Redfern, Martin. "Antarctic Glaciers Surge to Ocean." *BBC News*, March 1, 2008.

Regalado, Antonio. "Brazilian Mining Titan Takes on Global Giants." *Wall Street Journal*, April 25, 2008.

Reid, Tim. "Arctic Cold War as U.S. Sends a Ship to Claim Riches under the Ocean." *Times* (London), August 13, 2008.

Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff. "Is the U.S. Sub-Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison." *NBER Working Paper* No. 13761, January 2008.

"Relative Size of U.S. Military Spending, 1940–2003." *Truth and Politics*. N.d. www.truthandpolitics.org/military-relative-size.php (accessed February 18, 2008).

"Relying on the Kindness of Strangers: Foreign Purchases of U.S. Treasury Debt." *U.S. Congress Joint Economic Committee—Economic Policy Brief*, November 2006.

Renton, Alex. "How the World's Oceans Are Running Out of Fish." *Guardian* (UK), May 11, 2008.

"Replace Capitalism with Islamic Financial System Cleric." *Agence France Presse*, October 12, 2008.

"Report: Muslim Leaders Want Mecca to Be Center of World Time Zones." *Fox News*, April 21, 2008.

"The Return of Nuclear Power." *Financial Times*, March 25, 2008.

Reynolds, James. "China's Elderly Care Conundrum." *BBC News*, August 23, 2007.

"Rich World's Consumerism May Cause African Famines, Experts Warn." *Agence France-Presse*, July 1, 2007.

Richter, Mathilde. "German Firms Pull Out as Chinese Fluff Teddy Production." *Agence France-Presse*, July 5, 2008.

Rieff, David. "Fading Superpower?" *Los Angeles Times*, September 9, 2007.

Rincon, Paul. "Nuclear's CO2 Cost 'Will Climb.'" *BBC News*, April 30, 2008.

"Riots, Instability Spread as Food Prices Skyrocket." *CNN*, April 14, 2008.

"The Rise of Nationalism." *Bangkok Post*, July 5, 2008.

"Rising Powers: The Changing Geopolitical Landscape." National Intelligence Council, December 2004.

Ritholtz, Barry L. "China on Course to Overtake U.S. Economy." *Big Picture*, February 11, 2005. http://bigpicture.typepad.com/comments/2005/02/china_on_course.html (accessed November 17, 2007).

Roach, Stephen S. "America's Inflated Asset Prices Must Fall." *Financial Times*, January 7, 2008.

Roach, Stephen S. "The Great Unraveling." Morgan Stanley, March 16, 2007.

Roach, Stephen S. "You Can Almost Hear It Pop." *New York Times*, December 16, 2007.

Robb, Greg. "Echoes of Iraq in Bush Handling of Mortgage Crisis." *MarketWatch*, September 23, 2008.

Roberts, Paul. "World Oil." *National Geographic*, May 16, 2008.

Roberts, Paul Craig. "American Hegemony Is Not Guaranteed." *Baltimore Chronicle & Sentinel*, April 14, 2008.

Roberts, Paul Craig. "How Empires Fall." *Counterpunch*, May 13, 2008. www.counterpunch.org/roberts05132008.html (accessed May 14, 2008).

Roberts, Paul Craig. "How Offsourcing Undermines America: Losing the Economy to Mythology." *Counterpunch*, June 11, 2007. www.counterpunch.org/roberts06112007.html (accessed June 12, 2007).

Roberts, Paul Craig. "Official Lies, Dogma and Unaccountable Power: The New Dark Age." *Counterpunch*, December 30, 2006. www.counterpunch.org/roberts12302006.html (accessed January 1, 2007).

Roberts, Paul Craig. "Offshoring Interests and Economic Dogma." *Counterpunch*, December 13, 2007. www.counterpunch.org/roberts12132007.html (accessed December 14, 2007).

Roberts, Paul Craig. "Supermodel Spurns the Dollar." *Counterpunch*, November 7, 2007. www.counterpunch.org/roberts11072007.html (accessed November 9, 2007).

Roberts, Paul Craig. "The Truth Comes Out about Offshoring." *V Dare*, June 12, 2007. www.vdare.com/roberts/070612_offshoring.htm (accessed August 23, 2007).

Roberts, Paul Craig. "Where Bush's New Cold War Is Headed: The Hegemony of the Cockroach." *Counterpunch*, August 13, 2007. www.counterpunch.org/roberts08132007.html (accessed August 15, 2007).

Roberts, Paul Craig. "Why No American President Will Stand Up to Israel." *Counterpunch*, November 14, 2007. www.counterpunch.org/roberts11142007.html (accessed November 14, 2007).

Robinson, Simon. "Notes on a Divided World." *Time*, April 26, 2007.

Roche, David. "The Global Money Machine." *Wall Street Journal*, December 14, 2007.

Roche, David. "Insight: Commodities Swamped in Rush to Safety." *Financial Times*, March 17, 2008.

Rodrik, Dani. "The *NYT* Doesn't Get It on Trade." *Dani Rodrik's Weblog*. December 23, 2007. http://rodrik.typepad.com/dani_rodriks_weblog/2007/12/the-nyt-doesnt.html (accessed December 23, 2007).

Roeder, Philip G. *Where Nation-States Come From: Institutional Change in the Age of Nationalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Rogers, David. "House Passes Border-Fence Bill, Changes to Rules on Earmarks." *Wall Street Journal*, September 15, 2006.

Rogers, Iain. "Banks Turned Markets into 'Monster': German President." Reuters, May 14, 2008.

Rogoff, Kenneth. "China May Yet Be Economy to Lose Sleep Over." *Financial Times*, February 4, 2008.

Rogoff, Kenneth. "Has the Moment Come to Replace the U.S. Dollar?" *Daily Star* (Lebanon), April 7, 2008.

Rogoff, Kenneth. "Turning a Blind Eye." *Guardian* (UK), December 4, 2006.

Rohter, Larry. "Shipping Costs Start to Crimp Globalization." *New York Times*, August 3, 2008.

Romero, Simon. "Venezuelan Leader Seizes Greater Economic Power." *New York Times*, May 18, 2008.

Rosenbloom, Stephanie. "Solution, or Mess? A Milk Jug for a Green Earth." *New York Times*, June 30, 2008.

Rosenkrantz, Holly. "Bush Urges Passage of Trade Accords with Latin American Nations." *Bloomberg*, October 13, 2007.

Rosenthal, Elisabeth. "In Spain, Water Is a New Battleground." *New York Times*, June 3, 2008.

Ross, John. "Return of the Gunboat." *Counterpunch*, July 29, 2008.

Roth, Alex. "After the Bubble, Ghost Towns across America." *Wall Street Journal*, August 2, 2008.

Roubini, Nouriel. "*Bloomberg*: Wealth Funds Are This Year's Davos 'It Girl' . . . But Next Year It May Be the Emerging Market Multinationals." *RGE Monitor; Nouriel Roubini's Global EconoMonitor*, February 4, 2008. www.rgemonitor.com/roubini-monitor/241828/bloomberg_wealth_funds_are_this_years_davos_it_girlbut_next_year_it_may_be_the_emerging_market_multinationals (accessed February 5, 2008).

Roubini, Nouriel. "Comrades Bush, Paulson and Bernanke Welcome You to the USSRA (United Socialist State Republic of America)." *RGE Monitor; Nouriel*

Roubini's Global EconoMonitor, September 9, 2008. www.rgemonitor.com/roubini-monitor/253529/comrades_bush_paulson_and_bernanke_welcome_you_to_the_ussra_united_socialist_state_republic_of_america (accessed September 10, 2008).

Roubini, Nouriel. "The Decline of the American Empire." *RGE Monitor; Nouriel Roubini's Global EconoMonitor*, August 13, 2008. www.rgemonitor.com/roubini-monitor/253323/the_decline_of_the_american_empire (accessed August 13, 2008).

Roubini, Nouriel. "Recoupling Rather than Decoupling: The Forthcoming Contagion to China, East Asia and Emerging Markets." *RGE Monitor; Nouriel Roubini's Global EconoMonitor*, November 23, 2007. www.rgemonitor.com/blog/roubini/228535 (accessed November 23, 2007).

Roubini, Nouriel. "The World Is at Risk of a Global Systemic Financial Meltdown and a Severe Global Depression." *RGE Monitor; Nouriel Roubini's Global EconoMonitor*, October 9, 2008. www.rgemonitor.com/roubini-monitor/253973/the_world_is_at_severe_risk_of_a_global_systemic_financial_meltdown_and_a_severe_global_depression (accessed October 10, 2008).

Rubin, Trudy. "U.S. Loses Its Status as Economic World Power." *Newsday*, January 31, 2008.

Rufus, Anneli. "Apocalypse in the Oceans." *AlterNet*, May 30, 2008. www.alternet.org/story/86789/ (accessed June 2, 2008).

Russell, Ben. "Water Will Be Source of War Unless World Acts Now, Warns Minister." *Independent* (UK), March 22, 2008.

Russell, Ben. "World Warned over Killer Flu Pandemic." *Independent* (UK), July 21, 2008.

"Russia & CIS: U.S.-Led Policy Complicating Situation Worldwide—Gorbachev." *Interfax*, July 27, 2007.

"Russia Cancels All Military Cooperation with NATO." *Aftenposten* (Norway), August 20, 2008.

"Russia Diversification Talk Hurts Dollar, Boosts Yen." *MarketWatch*, October 16, 2006.

"Russia Energy Deal Adds to Europe Fears." Associated Press, January 26, 2008.

"Russia, India to Join in Moon Mission; Increase Weapons, Energy Cooperation." *Forbes*, November 12, 2007.

"Russia, Kazakhstan and Turkmenistan Sign Caspian Gas Pipeline Deal." Associated Press, December 20, 2007.

"Russia May Dump Weakening U.S. Dollar in Its Energy Deals." *Pravda.Ru*, December 15, 2007.

"Russian Armed Forces More Mobile, Combat Ready—Putin." *RIA Novosti*, February 15, 2008.

"Russian Army Chief: We'll Use Nuclear Weapons Preemptively If Threatened." Associated Press, January 19, 2008.

"Russian Bombers in Venezuela amid Tension with U.S." *CNN*, September 11, 2008.

"Russian Bombers Patrol Caribbean." United Press International, September 16, 2008.

"Russia New Missile Base Response to U.S." *Press TV*, May 3, 2008.

"Russia Resurgent." *Economist*, August 14, 2008.

"Russian FM Warns Military Action on Iran 'Disastrous.'" *Agence France-Presse*, March 20, 2008.

"Russian Navy Boosts Combat Presence in Arctic." *Agence France-Presse*, July 14, 2008.

"Russian Navy Prioritizes Construction of Nuclear Submarines." *RIA Novosti*, July 25, 2008.

"Russia Promises Retaliation If Weapons Deployed in Space." *RIA Novosti*, September 27, 2007.

"Russia Says It Is Ahead in Race to Put Man on Mars." *Agence France-Presse*, January 8, 2007.

"Russia to Upgrade Nuclear Systems." *BBC News*, September 26, 2008.

"Russia's Gazprom to Halve Ukraine Supplies as Gas War Looms." *Agence France-Presse*, March 4, 2008.

"Russia's Medvedev Warns Kosovo's Independence Could Set Europe Ablaze." *International Herald Tribune*, February 27, 2008. www.iht.com/bin/printfriendly.php?id=10476844 (accessed March 1, 2008).

"Russia Successfully Tests New ICBM." Associated Press, December 25, 2007.

"Russia to Double Bushehr Personnel: Official." *Space War*, February 15, 2008. www.spacewar.com/2006/080215001003.ei53w7k8.html (accessed February 16, 2008).

"Russia to 'Neutralize' U.S. Missile Defense Threat: Report." *Agence France-Presse*, July 14, 2008.

"Russia to Rearrange Troops Due to U.S. Missile Shield." *RIA Novosti*, January 30, 2008.

"Russia Warns of Arms War in Space." Reuters, October 3, 2007.

"Russia Warns of U.S. Missile Shield Retaliation." *Agence France-Presse*, December 15, 2007.

"Russia Warns over US-Czech Shield." *BBC News*, July 8, 2008.

Saad, Lydia. "Americans See China Crowding Out U.S. as Economic Leader." Gallup Poll, February 21, 2008. www.gallup.com.

Sachs, Jeffrey D. "Are Malthus's Predicted 1798 Food Shortages Coming True?" *Scientific American*, August 25, 2008.

Sachs, Jeffrey D. "Land, Water and Conflict." *Newsweek*, June 28, 2008.

Saefong, Myra P. "Oil's Tense Trading Scene May Sway a Move to Dubai." *MarketWatch*, May 23, 2008.

Sale, Kirkpatrick. "Imperial Entropy: Collapse of the American Empire." *Energy Bulletin*, February 23, 2005. www.energybulletin.net/node/4474 (accessed May 4, 2006).

Saleri, Nansen G. "The World Has Plenty of Oil." *Wall Street Journal*, March 4, 2008.

Salkeld, Luke. "The Real Good Life: An Entire Village Turns Against Supermarkets and Grows Its Own Food." *Daily Mail* (UK), April 16, 2008.

Samuelson, Robert J. "The End of Free Trade." *Washington Post*, December 26, 2007.

Samuelson, Robert J. "Farewell to Pax Americana." *Washington Post*, December 14, 2006.

Sanderson, Henry. "Chinese Satellite Enters Orbit around Moon." *USA Today*, November 5, 2007.

"S&P 500 Historical Trailing 12-Month P/E Ratio." *Bespoke Investment Group*, May 14, 2008. http://bespokeinvest.typepad.com/bespoke/2008/05/sp-500-historic.html (accessed June 28, 2008).

Sands, Sarah. "We're All Doomed! 40 Years from Global Catastrophe—and There's NOTHING We Can Do About It, Says Climate Change Expert." *Daily Mail* (UK), March 22, 2008.

Sataline, Suzanne. "The Changing Faiths of America." *Wall Street Journal*, February 26, 2008.

"Saudis, Indonesia Buy Arms from Russia." *Naked Capitalism*, December 5, 2007. www.nakedcapitalism.com/2007/12/saudis-indonesia-buy-arms-from-russia.html (accessed December 6, 2007).

Schemm, Paul. "America's Opponents in the Mideast See Divine Retribution in US's Financial Meltdown." Associated Press, October 11, 2008.

Schifferes, Steve. "The End of the American Dream?" *BBC News*, September 4, 2006.

Schifferes, Steve. "World Poverty 'More Widespread.'" *BBC News*, August 27, 2008.

Schiller, Bill. "Pakistan in Grip of Chaos and Anarchy." *Toronto Star*, December 30, 2007.

Schmitt, Eric, and Mark Mazzetti. "Bush Said to Give Orders Allowing Raids in Pakistan." *New York Times*, September 11, 2008.

Schofield, Matthew. "Germany Considers Increased Spying on Muslims." *McClatchy Newspapers*, September 6, 2007.

Scholtes, Saskia. "Bank of China Flees Fannie-Freddie." *Financial Times*, August 28, 2008.

Scholtes, Saskia, and Gillian Tett. "'Shipwrecks and Casualties' Warning for Credit Markets." *Financial Times*, January 11, 2008.

Schor, Elana. "Democrats: White House Must Publish 'Chilling' Climate Change Document." *Guardian* (UK), July 25, 2008.

Schroeder, Robert. "House Panel Passes Bill to Look Closer at Foreign Investors." *Wall Street Journal*, June 15, 2006.

Schumacher, E. F. *Small Is Beautiful*. New York: Harper & Row, 1973.

Schumer, Charles, and Paul Craig Roberts. "Second Thoughts on Free Trade." *New York Times*, January 6, 2004.

Schwartz, Ariel. "BioTown, USA: Is Total Energy Self-Sufficiency Possible?" *EcoLocalizer*, June 19, 2008. http://ecolocalizer.com/2008/06/19/biotown-usa-is-total-energy-self-sufficency-possible/ (accessed June 20, 2008).

"Scientists Blame Global Warming for Antarctica Ice Shelf Collapse." *Earth Times*, March 26, 2008.

Scott, Mark. "In Europe, New Life for Nuclear." *BusinessWeek*, January 8, 2008.

Scott, Peter Dale. "Homeland Security Contracts for Vast New Detention Camps." *Pacific News Service*, February 8, 2006.

Scowcroft, Brent. "The Dispensable Nation?" *National Interest*, July 1, 2007. www.nationalinterest.org/Article.aspx?id=14778 (accessed March 1, 2008).

Seager, Ashley. "Development: U.S. Fails to Measure Up on 'Human Index.'" *Guardian* (UK), July 17, 2008.

Sekretarev, Ivan. "Russia, China Hold Joint War Games." Associated Press, August 17, 2007.

Sender, Henny. "China's Safe to Invest $2.5 Bn in TPG Fund." *Financial Times*, June 10, 2008.

Sender, Henny. "A Company's Road to Restructuring May Teem with Hedge-Fund Potholes." *Wall Street Journal*, March 30, 2006.

Sender, Henny. "Sovereign Funds Cut Exposure to Weak Dollar." *Financial Times*, July 17, 2008.

Sender, Henny, David Wighton, and Sundeep Tucker. "Saudis Plan Huge Sovereign Wealth Fund." *Financial Times*, December 21, 2007.

Sengupta, Somini. "In Fertile India, Growth Outstrips Agriculture." *New York Times*, June 22, 2008.

Sesit, Michael R. "Dollar Reserve Is Trade of Fading Glory." *Bloomberg*, May 2, 2008.

Sesit, Michael R. "Smithers Sees Earnings Worldwide Peaking, Undermining Stocks." *Bloomberg*, July 10, 2006.

Setser, Brad. "America's Achilles Heel?" *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, January 2, 2008. www.rgemonitor.com/blog/setser/235051 (accessed March 1, 2008).

Setser, Brad. "Are the Foreign Exchange Losses of Central Banks Real?" *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, February 1, 2008. www.rgemonitor.com/blog/setser/241669 (accessed February 2, 2008).

Setser, Brad. "Central Banks Still Buy Dollars When No One Else Wants To . . ." *Brad Setser's Blog*, July 1, 2008. http://blogs.cfr.org/setser/2008/07/01/central-banks-still-buy-dollars-when-no-one-else-wants-to/ (accessed July 1, 2008).

Setser, Brad. "The Changing Balance of Global Financial Power." *Brad Setser's Blog*, August 14, 2008. http://blogs.cfr.org/setser/2008/08/14/the-changing-balance-of-global-financial-power/ (accessed August 15, 2008).

Setser, Brad. "The December TIC Data Lifts the Curtain That Has Hidden How the U.S. Has Financed Its Deficit." *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, February 15, 2008. www.rgemonitor.com/blog/setser/244382 (accessed February 16, 2008).

Setser, Brad. "The End of the United States Exorbitant Privilege." *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, January 8, 2008. www.rgemonitor.com/blog/setser/234560 (accessed January 8, 2008).

Setser, Brad. "The Flight from Risky Assets." *Brad Setser's Blog*, September 16, 2008. http://blogs.cfr.org/setser/2008/09/16/the-flight-from-risky-us-assets-continues/ (accessed September 17, 2008).

Setser, Brad. "Maybe the CIC Isn't Motivated Entirely by Commercial Gain . . ." *Brad Setser's Blog*, June 15, 2008. http://blogs.cfr.org/setser/2008/06/15/maybe-the-cic-isn%E2%80%99t-motivated-entirely-by-commercial-gain-%E2%80%A6/ (accessed June 16, 2008).

Setser, Brad. "The New Financial Superpowers (Part 1)." *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, December 6, 2007. www.rgemonitor.com/blog/setser/230793 (accessed December 12, 2007).

Setser, Brad. "The New (Financial) World Order." *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, January 18, 2008. www.rgemonitor.com/blog/setser/238557 (accessed January 19, 2008).

Setser, Brad. "State-Led Globalization." *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, January 31, 2008. http://rs.rgemonitor.com/blog/setser/241125 (accessed February 2, 2008).

Setser, Brad. "There Is Now Little Doubt: The U.S. Relies on Central Banks and Sovereign Funds to Finance Its Deficit." *RGE Monitor; Brad Setser's Blog*, March 23, 2008. http://rs.rgemonitor.com/blog/setser/250370 (accessed March 24, 2008).

Setser, Brad. "Ut-oh! Is China Starting to Blame the U.S. for Its Currency Losses?" *Brad Setser's Blog*, April 22, 2008. http://blogs.cfr.org/setser/2008/04/22/

ut-oh-is-china-starting-to-blame-the-us-for-its-currency-losses/ (accessed April 23, 2008).

Sevastopulo, Demetri. "China Looks to Build Up Military, Says US." *Financial Times*, March 3, 2008.

Sevastopulo, Demetri. "Chinese Hacked into Pentagon." *Financial Times*, September 3, 2007.

Sevastopulo, Demetri. "U.S. to Impose Stricter Visa Rule." *Financial Times*, June 2, 2008.

Seyoon, Kim, and Kiko Ujikane. "Japan, S. Korea, China Mull $80 Billion Reserve Pool." *Bloomberg*, May 4, 2008.

Sezer, Seda. "Germany's Biggest Mosque Spurs Fear of 'Islamization' of Europe." *Bloomberg*, April 2, 2008.

Shah, Anup. "World Military Spending." *Global Issues*, February 25, 2007. www.globalissues.org/Geopolitics/ArmsTrade/Spending.asp (accessed February 18, 2008).

Shah, Saeed. "Pakistan 'Could Be Another Somalia,'" *Independent* (UK), January 1, 2008.

Shanker, Thom. "Missile Defense Future May Turn on Success of Mission to Destroy Satellite." *New York Times*, February 16, 2008.

Shanker, Thom. "Russia Is Striving to Modernize its Military." *New York Times*, October 20, 2008.

Shapiro, Debra. "The Condition of Education 2008: U.S. Science Literacy Scores Below International Average." *NSTA*, June 5, 2008. www.nsta.org/publications/news/story.aspx?id=54947 (accessed June 6, 2008).

"Shariah Investments Top $260 Bn." *Hedge Funds Review*, May 27, 2008.

Sharpe, Robert. "America's War on Drugs Fuels Crime." *Morning Call*, November 4, 2007.

Sharrock, David, and Philippe Naughton. "Ireland Votes No to Europe." *Times* (London), June 13, 2008.

Shedlock, Michael. "Currency Twilight Zone." *Mish's Global Economic Trend Analysis*, November 26, 2007. http://globaleconomicanalysis.blogspot.com/2007/11/currency-twilight-zone.html (accessed November 27, 2007).

Shedlock, Michael. "Monetary Shock Therapy." *Mish's Global Economic Trend Analysis*, December 21, 2006. http://globaleconomicanalysis.blogspot.com/2006/12/monetary-shock-therapy.html (accessed December 21, 2006).

Sheehan, Paul. "Why the West Is Riding for a Fall." *Sydney Morning Herald*, January 15, 2005.

Shelton, Judy. "The Weak-Dollar Threat to World Order." *Wall Street Journal*, June 9, 2008.

Shen, Pu. "The P/E Ratio and Stock Market Performance." *Economic Review*, Fourth Quarter, 2000. www.kc.frb.org.

Sherwell, Philip, and William Lowther. "Russia Threatens to Supply Iran with Top New Missile System as 'Cold War' Escalates." *Telegraph* (UK), August 31, 2008.

"The Shifting Power Equation: Economics." *Digitaleconomyinter*, January 25, 2007. http://digitaleconomyinter.blogspot.com/2007/01/economics.html (accessed January 26, 2007).

Shilling, A. Gary. "Sell Commodities." *Forbes*, March 10, 2008.

Shinkle, Kirk. "Q&A: Jim Rogers, Adventures in Chinese Capitalism." *U.S. News & World Report*, November 29, 2007.

Shlapentokh, Dmitry. "Wary of China, Russians Look West." *Asia Times Online*, July 24, 2008. www.atimes.com/atimes/Central_Asia/JG24Ag01.html (accessed July 27, 2008).

Shorrock, Tim. "Exposing Bush's Historic Abuse of Power." *Salon*, July 23, 2008.

Shulman, Robin. "Fed Up by Food Prices, Many Grow It Alone." *Washington Post*, August 3, 2008.

Sierra, Sandra. "Chavez Threatens U.S. Oil Cutoff." Associated Press, February 10, 2008.

"The Silent Tsunami." *Economist*, April 17, 2008.

Silverblatt, Howard. "America's Other Pension Problem." *BusinessWeek*, December 19, 2005.

Silverman, Rachel Emma. "A Fortress for Your Money: How to Guard against Lawsuits and Other Claims on Assets; The 'Equity Strip' Maneuver." *Wall Street Journal*, July 15, 2006.

Simmons, Matthew R. *Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy*. New York: John Wiley & Sons, 2005.

"Simmons, Oil … Just the Beginning." *Angry Bear*, January 8, 2008. http://angrybear.blogspot.com/2008/01/simmons-oiljust-beginning.html (accessed January 8, 2008).

Simons, Bright B., Evans Lartey, and Franklin Cudjoe. "Titans Make Africa Their Stomping Ground." *Asia Times Online*, May 13, 2007. www.atimes.com/atimes/printN.html (accessed July 1, 2008).

Slackman, Michael. "In Egypt, Muslim-Christian Divide Seems Wider." *International Herald Tribune*, August 2, 2008.

Slater, Joanna. "As Yen Slides, Fears Mount of a Shakeout." *Wall Street Journal*, January 31, 2007.

Slater, Joanna. "Investors Bet Persian Gulf Will Loosen Dollar Pegs." *Wall Street Journal*, May 27, 2008.

Slavin, Barbara. "Beijing Builds Ties with Latin Countries." *USA Today*, May 4, 2006.

Smith, Charles Hugh. "Generational War and Our Future Prosperity." *Of Two Minds*, March 20, 2008. http://charleshughsmith.blogspot.com/2008/03/generational-war-and-our-future.html (accessed March 21, 2008).

Smith, Charles Hugh. "Inflation/Deflation III: The Limits of Deflation." *Of Two Minds*, January 10, 2007. www.oftwominds.com/blog.html (accessed January 10, 2007).

Smith, Charles Hugh. "The U.S.A.: The Third World's First Superpower." *Of Two Minds*, April 16, 2008. www.oftwominds.com/blogapr08/USA-TW.html (accessed April 17, 2008).

Smith, Rebecca. "New Wave of Nuclear Plants Faces High Costs." *Wall Street Journal*, May 12, 2008.

Smith, Yves. "International Trade Seizing Up Due to Banking Crisis (Updated)." *Naked Capitalism*, October 10, 2008. www.nakedcapitalism.com/2008/10/international-trade-seizing-up-due-to.html (accessed October 10, 2008).

Smith, Yves. "Private Sector Cooling on the Dollar." *Naked Capitalism*, February 16, 2008. www.nakedcapitalism.com/2008/02/private-sector-cooling-on-dollar.html (accessed March 18, 2008).

Sniffen, Michael J. "FBI: Violent and Property Crime Dropped in 2007." Associated Press, June 9, 2008.

Solomon, Deborah, and Damian Paletta. "U.S. Drafts Sweeping Plan to Fight Crisis as Turmoil Worsens in Credit Markets." *Wall Street Journal*, September 19, 2008.

Solomon, Deborah, Damian Paletta, Jon Hilsenrath, and Aaron Lucchetti. "U.S. to Buy Stakes in Nation's Largest Banks." *Wall Street Journal*, October 14, 2008.

Solomon, Deborah, and David Enrich. "Devil Is in Bailout's Details." *Wall Street Journal*, October 15, 2008.

Solomon, Jay. "Bush's Waning Term Gives Adversaries Time to Maneuver." *Wall Street Journal*, August 11, 2008.

Solomon, Jay. "Pakistani May Have Delivered Advanced Nuclear Designs." *Wall Street Journal*, June 16, 2008.

Solomon, Jay, Neil King Jr., and Marc Champion. "Russia Agrees to Halt War." *Wall Street Journal*, August 13, 2008.

Solomon, Jay, and Cam Simpson. "U.S. Will Attempt to Bolster Lebanese Government." *Wall Street Journal*, May 14, 2008.

Solomon, Jay, Cam Simpson, and Farnaz Fassihi. "Mideast's Balance of Power Shifts Away from U.S." *Wall Street Journal*, July 21, 2008.

Solomon, Jay, and Peter Wonacott. "U.S.-India Nuclear Deal Faces Uncertain Future." *Wall Street Journal*, May 15, 2008.

Solomon, Jay, and Siobhan Gorman. "Financial Crisis May Diminish American Sway." *Wall Street Journal*, October 17, 2008.

"Soros: Market Turmoil Sign of Shifting Influence." *Bangkok Post*, January 23, 2008.

Sorrells, Niels C., and Andrew Peaple. "Germany Seeks EU Curbs on Some Foreign Takeovers." *Wall Street Journal*, July 19, 2007.

"South American Leaders Support Evo Morales Amid Boliva Crisis." Associated Press, September 17, 2008.

"South American Union Is Created." Associated Press, May 24, 2008.

"South Korean Companies Pull Out of China without Paying Salaries or Debts." *AsiaNews*, February 16, 2008. http://new.asianews.it/index.php?l=en&art=11539 (accessed February 19, 2008).

"Sovereign Impunity." *Wall Street Journal*, December 1, 2007.

"Sovereign Wealth Funds Grow to $3.3 Trillion—Report." *CNN Money*, March 31, 2008.

Spencer, Jane. "U.S. Joins Climate Change Pact Laying Out Emissions 'Road Map.'" *Wall Street Journal*, December 16, 2007.

Spencer, Richard. "North Korea Provokes U.S. with Missile Test." *Telegraph* (UK), March 29, 2008.

Spindle, Bill. "Desert Oasis: Boom in Investment Powers Mideast Growth." *Wall Street Journal*, June 19, 2007.

Spors, Kelly K. "Green Acres II: When Neighbors Become Farmers." *Wall Street Journal*, April 22, 2008.

Squatriglia, Chuck. "Plug-In Hybrid Leads Toyota's Drive Beyond Oil." *Wired*, June 11, 2008. http://blog.wired/cars/2008/06/plug-in-hybrid.html (accessed June 13, 2008).

Stack, Megan K., and Borzou Daragahi. "Nations with Vast Oil Wealth Gaining Clout." *Los Angeles Times*, July 17, 2008.

Stålenheim, Petter, Catalina Perdomo, and Elisabeth Sköns. "Military Expenditure." *SIPRI Yearbook 2007*, Chapter 8. Stockholm International Peace Research Institute, June 11, 2007. http://yearbook2007.sipri.org/chap8 (accessed March 1, 2008).

Stark, Betsy. "The Future of the Workplace: No Office, Headquarters in Cyberspace; Some Companies Don't Care Where Workers Are as Long as They Get the Job Done." *ABC News* (Australia), August 27, 2007.

"States in Armed Conflict." Uppsala University Department of Peace and Conflict Research, December 21, 2007. http://info.uu.se/press.nsf/pm/number.of.idF52.html (accessed December 22, 2007).

Stein, Jeff. "Can You Tell a Sunni from a Shiite?" *New York Times*, October 17, 2006.

Steingart, Gabor. "America and the Dollar Illusion." *Spiegel Online*, October 25, 2006. www.spiegel.de/international/0,1518,440054,00.html (accessed October 26, 2006).

Steingart, Gabor. "Is America Slouching Towards Protectionism?" *Spiegel Online*, January 8, 2008. www.spiegel.de/international/business/0,1518,druck-527289,00.html (accessed January 10, 2008).

Steinhaur, Jennifer. "Governor Declares Drought in California." *New York Times*, June 5, 2008.

Stephens, Philip. "Uncomfortable Truths for a New World of Them and Us." *Financial Times*, May 30, 2008.

Stewart, Gaither. "The Crowded Rightwing Life Rafts or the Great Social-Political Divide: Left or Right." *Crimes and Corruption of the New World Order News*, December 11, 2007. http://mparent7777–2.blogspot.com/2007/12/american-counter-revolution.html (accessed December 12, 2007).

Stewart, Heather. "U.S.-China Trade War Looms." *Observer* (UK), March 26, 2006.

Steyn, Mark. "It's the Demography, Stupid." *Wall Street Journal; Opinion Journal*, January 4, 2006.

Stiglitz, Joseph E. "Central Banks Need to Act Pre-Emptively, Not Reactively." *Gulf Times* (Qatar), February 3, 2008.

Stiglitz, Joseph E. "Falling Down." *New Republic*, September 10, 2008.

Stiglitz, Joseph E. "The End of Neo-Liberalism?" *Daily News Egypt*, July 7, 2008.

Stinson, Jeffrey. "Mosques Increasingly Not Welcome in Europe." *USA Today*, July 17, 2008.

Stobbe, Mike. "U.S. Expectancy Rate Rises." Associated Press, December 8, 2005.

Strahan, David. "Have We Reached the End of the Road for Oil?" *Telegraph* (UK), August 9, 2008.

Strahan, David. "Oil Is Expensive Because Oil Is Scarce." *Telegraph* (UK), May 3, 2008.

Strauss, Lawrence C. "Light-Years Ahead of the Crowd: Interview with James B. Rogers, Private Investor." *Barron's*, April 14, 2008.

Strohecker, Karin. "More Countries Could Develop Nuclear Bombs." Reuters, October 16, 2006.

Strohecker, Karin. "World Sea Levels Seen Rising 1.5 M by 2100." Reuters, April 15, 2008.

"The Struggle to Satisfy China and India's Hunger." *Spiegel Online*, April 28, 2008. www.spiegel.de/international/worl/0,1518,druck-550943,00.html (accessed May 2, 2008).

Subik, Jason. "Forum Sees Oil Peak as World Crisis." *Daily Gazette*, June 7, 2008.

"Suffolk Bird Flu Is H5N1 Strain." *BBC News*, November 13, 2007.

Summers, Lawrence H. "Different Money, Different Rules." *International Herald Tribune*, January 30, 2008.

Summers, Lawrence H. "The Global Consensus on Trade is Unraveling." *Financial Times*, August 24, 2008.

Sun, Yu-huay. "Taiwan's Ma May Scrap Fuel-Price Controls, Boost Nuclear Power." *Bloomberg*, March 20, 2008.

Surowiecki, James. "In Yuan We Trust." *New Yorker*, April 18, 2005.

Swann, Christopher, and Kevin Carmichael. "Dollar's Share of Currency Reserves Falls, IMF Says." *Bloomberg*, December 28, 2007.

"The Swedish Model." *Economist*, June 12, 2008.

"Syrian Official: We're Prepared for War." *Jerusalem Post*, April 8, 2008.

Tahmincioglu, Eve. "The Quiet Revolution: Telecommuting." *MSNBC*, August 23, 2007.

"Taiwan Says China Arms Buildup Having International Repercussions." *Asia Pacific News*, May 11, 2008.

Talton, Jon. "Anxiety Spreads over Decline in U.S. Job Quality." *Arizona Republic*, September 21, 2006.

Talvi, Silja J. A. "As the Violence Soars, Mexico Signals It's Had Enough of America's Stupid War on Drugs." *AlterNet*, October 14, 2008. www.alternet.org/drugreporter/102857/ (accessed October 14, 2008).

Tanzi, Alex. "U.S. First Quarter Assets Held by Foreign Investors." *Bloomberg*, June 5, 2008.

"Tarapore for Increasing Gold Component in Forex Reserves." *Financial Express* (India), November 28, 2006.

Taylor, Bryan. "Trade Also Serves the Cause of Peace." *Barron's*, October 22, 2007.

Taylor, Rob. "Canada Rated World's Soundest Bank System: Survey." Reuters, October 9, 2008.

"10 Year Window to Prepare for Water Shortages—Conference." Reuters, June 9, 2008.

"The Terrorism Index." Foreign Policy and the Center for American Progress, August 18, 2008. www.americanprogress.org/issues/2008/08/terrorism_index.html (accessed August 19, 2008).

Tett, Gillian. "The Era of Leverage Is Over." *Financial Times*, September 22, 2008.

Tett, Gillian. "Western Banks Face Backlash as They Hand Out Begging Bowl." *Financial Times*, February 8, 2008.

Tett, Gillian, and Paul J. Davies. "Out of the Shadows: How Banking's Secret System Broke Down." *Financial Times*, December 16, 2007.

Thirlwell, Mark. "Food and the Specter of Malthus." *Financial Times*, February 26, 2008.

Thoma, Mark. "Are We Headed for Collapse?" *Economist's View*, November 10, 2007. http://economistsview.typepad.com/economistsview/2007/11/are-we-headed-f.html (accessed November 11, 2007).

Thomas, Landon, Jr. "Cash-Rich, Publicity-Shy, Abu Dhabi Fund Draws Scrutiny." *New York Times*, February 28, 2008.

"Thomas Malthus." *Wikipedia*, March 9, 2008. http://en.wikipedia.org/wiki/Thomas_Malthus (accessed March 10, 2008).

Thompson, Christopher. "The Scramble for Africa's Oil." *New Statesman*, June 14, 2007. www.newstatesman.com.

Thornhill, John. "Poll Shows Wide Dislike of Wealth Gap." *Financial Times*, May 18, 2008.

Thornton, Emily, and Stanley Reed. "Who's Afraid of Mideast Money?" *BusinessWeek*, January 10, 2008.

Thornton, Philip. "IMF: Risk of Global Crash Is Increasing." *Independent* (UK), September 13, 2006.

"Thousands Demonstrate as Belgian Political Crisis Hits Pockets." *Agence France-Presse*, December 16, 2007.

Tickell, Oliver. "On a Planet 4C Hotter, All We Can Prepare for Is Extinction." *Guardian* (UK), August 11, 2008.

"'Time of Dominance of One Economy, One Currency Is Over.'" *Economic Times*, October 3, 2008.

Timmons, Heather. "Trouble at Fannie Mae and Freddie Mac Stirs Concern Abroad." *New York Times*, July 21, 2008.

Tiomkin, Avi. "The Demise of the Euro." *Forbes*, April 21, 2008.

Tisdall, Simon. "The Clock Is Ticking." *Guardian* (UK), May 14, 2007.

"Tomgram: Chalmers Johnson, How to Sink America." *TomDispatch.com*, January 22, 2008. www.tomdispatch.com/post/174884/chalmers_johnson_how_to_sink_america (accessed February 3, 2008).

"Tomgram: Chalmers Johnson, The Pentagon Bailout Fraud." *TomDispatch.com*, September 28, 2008. www.tomdispatch.com/post/174982 (accessed October 7, 2008).

"Tomgram: Living in the Ruins." *TomDispatch.com*, October 13, 2008. www.tomdispatch.com/post/174988/living_in_the_ruins (accessed October 14, 2008).

"Total Credit Market Debt as a % of GDP." Ned Davis Research, Inc. 2007. www.comstockfunds.com/files/NLPP00000%5C292.pdf (accessed March 15, 2008).

Traynor, Ian. "Blueprint for Nuclear Warhead Found on Smugglers' Computers." *Guardian* (UK), June 16, 2008.

Traynor, Ian. "Bush Orders Clampdown on Flights to U.S." *Guardian* (UK), February 11, 2008.

Traynor, Ian. "France Unveils Pact on EU-Wide Immigration." *Guardian* (UK), July 8, 2008.

Traynor, Ian. "Pre-Emptive Nuclear Strike a Key Option, NATO Told." *Guardian* (UK), January 22, 2008.

Trumbull, Mark. "Why Budget Fixes Can't Wait; Rising Longevity, Healthcare Costs, and Federal Obligations Will Force a Reckoning in the US, Experts Say." *Christian Science Monitor*, January 10, 2006.

Tsai, Ting-I. "U.S. Weapons Package for Taiwan Stalls as China Tensions Ease." *Wall Street Journal*, July 21, 2008.

Tschang, Chi-Chu. "China Looks to Coal Bed Methane." *BusinessWeek*, January 3, 2008.

"The Twilight Zone." *Wikipedia*, May 17, 2008. http://en.wikipedia.org/wiki/The_Twilight_Zone (accessed May 22, 2008).

"2007: Deadliest Year for U.S. in Iraq." Associated Press, December 31, 2007.

"Ukrainian Defense Minister Reaffirms Ambition to Join NATO Despite Domestic Tensions." Associated Press, February 7, 2008.

"Under Attack: America Is Being Blamed for the Impasse in Global Trade Talks." *Economist*, July 6, 2006.

"An Unlikely New Ally." *Newsweek*, December 12, 2007.

"UN Says 30 States Could Soon Make Nuclear Bomb." *Business Day*, October 17, 2006.

Uren, David. "Institutions Can't Cope with a Crisis." *Australian*, December 26, 2006.

"U.S. Air Force: Israel Has 400 Nukes, Building Naval Force." *World Tribune*, July 4, 2002.

"U.S. Arms Pacts to Counter Iran, Syria: Rice." *Agence France-Presse*, July 31, 2007.

"US, Czech Republic Sign Missile Shield Deal." *Agence France-Presse*, July 8, 2008.

"The U.S. Faces Serious Risks of Brownouts or Blackouts in 2009, Study Warns." NextGen Energy Council, October 1, 2008. www.nextgenenergy.org/nextgen+blackout+study.aspx (accessed October 7, 2008).

"U.S. Falls to 6th in World Competitiveness." *CNN Money*, September 26, 2006.

"U.S. Figures Show 25.6 Pct of Citizens Obese." Reuters, July 17, 2008.

"U.S. Military 'at Breaking Point.'" *BBC News*, January 26, 2006.

"The U.S. Military Index." *Foreign Policy*, March/April 2008.

"US, Russia, China in Fierce Battle to Sell Fighter Jets in Asia." *Agence France-Presse*, March 23, 2008.

"US Urged to Bolster Missile, Space Defenses against China: Paper." *Agence France-Presse*, October 1, 2008.

"U.S. Sovereign Ratings Could Be Undermined by L-T Age-Related Spending Trends, Says S&P Report." *PR Newswire*, June 6, 2006.

"U.S. Troops to Hold Exercises in Georgia, Ukraine." *Agence France-Presse*, July 14, 2008.

"US: Venezuela Purchases Four Times More Weapons Than It Needs." *El Universal*, February 27, 2008.

"U.S. War Spending 'Out of Control.'" *Agence France-Presse*, May 28, 2008.

Vause, John. "Chinese Hackers: No Site Is Safe." *CNN*, July 3, 2008.

"Venezuela Breaks Ties with Exxon." *BBC News*, February 13, 2008.

"Venezuela to Buy Chinese Combat Planes: Chavez." *Agence France-Presse*, September 21, 2008.

Vohra, Subhash. "U.S. Concerns over India-Iran Gas Pipeline." *VOA News*, June 18, 2008.

Waddington, Richard, and William Schomberg. "World Trade Talks Collapse." Reuters, July 24, 2006.

Walker, Richard W. "Infrastructure Security on GAO's High-Risk List." *Government Computer News*, January 31, 2007. www.gcn.com/online/vol1_no1/43029-1.html (accessed January 31, 2007).

Walsh, Bryan. "Finding Energy All Around Us." *Time*, March 6, 2008.

Walsh, Mary Williams. "More Companies Ending Promises for Retirement." *New York Times*, January 9, 2006.

Walter, Matthew. "Chavez Goes Weapons Shopping in Russia amid Arms Race." *Bloomberg*, July 21, 2008.

Ward, Sandra. "Yes, $8,000 an Ounce." *Barron's*, May 29, 2006.

"War Fears Put British Troops on Standby as Kosovo Declares 'Freedom.'" *Daily Mail* (UK), February 17, 2008.

Wasik, Bill. "Military Thinkers Discuss the Unthinkable." *Harper's*, April 2006.

"Water in the Works in December 07." *Angry Bear*, January 7, 2008. http://angrybear.blogspot.com/2008/01/water-in-works-in-december-07.html (accessed January 8, 2008).

Watson, Paul Joseph. "Popular CNN Host Attacks Bush Administration for 'Shameless' Destruction of Sovereignty." *Prison Planet*, March 7, 2008. www.prisonplanet.com/articles/march2008/030708_be_defeated.htm (accessed March 8, 2008).

Watts, William L. "South Korean Fund Said to Shun Treasurys." *MarketWatch*, March 27, 2008.

"Weapons of Mass Destruction in the Middle East." Center for Nonproliferation Studies at the Monterey Institute of International Studies, November 14, 2006. http://cns.miis.edu/research/wmdme/ (accessed February 17, 2008).

Webber, Jude. "Argentine Debt Surge Raises Specter of Default." *Financial Times*, June 13, 2008.

Webb-Vidal, Andy. "Bush Told to Plan for Chavez Oil Shock." *Financial Times*, July 24, 2006.

Wei, Tan. "China's CIC Likely to Diversify Away from Further U.S. Banking Sector Investments, Source Says." *Financial Times*, December 30, 2007.

Weinthal, Benjamin. "Switzerland to Sign Huge Iran Gas Deal." *Jerusalem Post*, March 16, 2008.

Weisman, Steven R. "Eased Rules on Tech Sales to China Questioned." *New York Times*, January 2, 2008.

Weisman, Steven R. "Trade Bills Now Face Tough Odds." *New York Times*, November 16, 2006.

Wessel, David. "Fishing Out Facts on the Wealth Gap." *Wall Street Journal*, February 15, 2007.

Wessel, David, and Bob Davis. "Pain from Free Trade Spurs Second Thoughts." *Wall Street Journal*, March 28, 2007.

Wessels, Vernon, and Nasreen Seria. "South African Immigrant Attacks Spread to Cape Town." *Bloomberg*, May 23, 2008.

"West Must Prepare for Chinese, Indian Dominance: Wolfensohn." *Agence France-Presse*, November 26, 2006.

Whalen, Jeanne, Alan Cullison, and Andrew Higgins. "For Putin, a Line in the Sand." *Wall Street Journal*, August 12, 2008.

"What Americans Don't Know (But Should) about the Middle East." *Palestine's Daily Voices*, September 27, 2007. http://desertpeace.blogspot.com/2007/09/what-americans-dont-know-but-should.html (accessed September 27, 2007).

"What Comes after Unipolarity?" *Financial Times*, April 15, 2008.

"What Does Iraq Cost? Even More Than You Think." *Washington Post*, November 18, 2007.

"What Is the Earth Worth?" *Automatic Earth*, May 27, 2008. http://theautomaticearth.blogspot.com/2008/05/what-is-earth-worth.html (accessed May 28, 2008).

"When World Powers Invest Like Hedge Funds." *News Journal*, December 24, 2007.

"Where to Live and Collapse Survival." *Survival Acres*, July 31, 2007. http://survivalacres.com/wordpress/?p=815 (accessed August 1, 2007).

White, Jeffrey. "Germany: Germans Sour on Capitalism amid Corporate Scandals." *CorpWatch*, March 25, 2008. www.corpwatch.org/article.php?id=14986&printsafe=1 (accessed March 25, 2008).

Whitehouse, Mark, and Jeanne Whalen. "Russia's Geopolitical Aims Trump Investors' Concerns." *Wall Street Journal*, August 11, 2008.

"Who Wants to Be a Trillionaire?" *Economist*, October 26, 2006.

"Why SWFs Will Not Fix the Western Financial Mess." *Financial Times*, December 16, 2007.

Wiggins, Jenny. "Nestle Chief Warns of Land Resources Clash." *Financial Times*, February 22, 2008.

Wilkinson, Isambard. "Pakistan Facing Bankruptcy." *Telegraph* (UK), October 6, 2008.

Williams, Alex. "Duck and Cover: It's the New Survivalism." *New York Times*, April 6, 2008.

Wills, Ken. "China's Shoreline Waters Seriously Polluted: Expert." Reuters, June 8, 2008.

Wilmot, Jonathan. "View of the Day: Lessons from Past Commodity Bubbles." *Financial Times*, March 18, 2008.

Wilson, Bee. "The Last Bite." *New Yorker*, May 19, 2008.

Wilson, Harry. "Sovereign Wealth Funds Start Flexing Their Financial Muscle." *Financial News*, January 7, 2008.

Windrem, Robert. "'Obliterate?' Israel Can Defend Itself." *MSNBC*, May 5, 2008.

Woellert, Lorraine. "WTO Online-Gambling Edict Prompts U.S. Resistance to Trade Rule." *Bloomberg*, December 16, 2007.

Wolf, Jim. "U.S. Shot Raises Tensions and Worries over Satellites." Reuters, February 21, 2008.

Wolf, Martin. "Challenge of Rescuing World Economy." *Financial Times*, September 11, 2007.

Wolf, Martin. "Challenges for the World's Divided Economy." *Financial Times*, January 8, 2008.

Wolf, Martin. "The Dangers of Living in a Zero-Sum World Economy." *Financial Times*, December 18, 2007.

Wolf, Martin. "Food Crisis Is a Chance to Reform Global Agriculture." *Financial Times*, April 29, 2008.

Wolf, Martin. "The Market Sets High Oil Prices to Tell Us What to Do." *Financial Times*, May 14, 2008.

Wolf, Martin. "The Rescue of Bear Stearns Marks Liberalization's Limit." *Financial Times*, March 25, 2008.

Wolf, Martin. "A Slowing U.S. Could Brake the World." *Financial Times*, September 26, 2006.

Wolf, Martin. "Welcome to a World of Runaway Energy Demand." *Financial Times*, November 13, 2007.

Wolf, Martin. "Why Banking Is an Accident Waiting to Happen." *Financial Times*, November 27, 2007.

Wolf, Martin. "Why Putin's Rule Threatens Both Russia and the West." *Financial Times*, February 12, 2008.

Wolf, Martin. "Why the Climate Change Wolf Is So Hard to Kill Off." *Financial Times*, December 4, 2007.

Wolf, Martin. "Why Washington's Rescue Cannot End Crisis Story." *Financial Times*, February 26, 2008.

Wolf, Naomi. "Fascist America, in 10 Easy Steps." *Guardian* (UK), April 24, 2007.

Wolfensberger, Marc. "Iran May Reduce Use of Dollar, Tehran Papers Say." *Bloomberg*, December 6, 2006.

Wolff, Max Fraad. "Bridging the Globalism-Nationalism Gap." *Asia Times Online*, July 20, 2007. www.atimes.com/atimes/Global_Economy/IG20Dj01.html (accessed July 20, 2007).

Wong, Edward. "Booming, China Faults U.S. Policy on the Economy." *New York Times*, June 17, 2008.

Woodall, Pam. "The Unfinished Recession." *Economist*, September 26, 2002.

Woods, Amanda. "The Plastic Killing Fields." *Sydney Morning Herald*, December 29, 2007.

"World Bank Study Says 12 Economies Account for More Than Two-Thirds of World's Output; Chinese Economy Cut by 40%; Ireland Is Fourth Most Expensive World Economy." *Finfacts*, December 19, 2007. www.finfacts.com/irishfinancenews/International_4/article_101258_printer.shtml (accessed March 17, 2008).

"World 1950–2050 by Region: Historic, Current and Future Population." *GeoHive*. N.d. www.xist.org/earth/his_proj_region.aspx (accessed January 7, 2008).

"World Poll Finds Global Leadership Vacuum." *World Public Opinion.org*, June 17, 2008. www.worldpublicopinion.org/incl/printable_version.php?pnt=488 (accessed June 17, 2008).

"World Population Ageing: 1950–2050." Population Division, Department of Economic and Social Affairs (DESA), United Nations, 2002. www.un.org/esa/population/publications/worldageing19502050/ (accessed December 16, 2007).

"World's Best Medical Care?" *New York Times*, August 12, 2007.

Wright, Robin, and Joby Warrick, "Purchases Linked N. Korean to Syria." *Washington Post*, May 11, 2008.

Wright, Tom. "Trade Focus Now Shifts to Regional Deals." *New York Times*, July 26, 2006.

Wright, Tom, and Steven R. Weisman. "Trade Talks Fail over an Impasse on Farm Tariffs." *New York Times*, July 25, 2006.

Wroughton, Lesley. "Higher Food Prices Here to Stay: World Bank." Reuters, April 9, 2008.

"WTO: Developing, Transition Economies Cushion Trade Slowdown." World Trade Organization, April 17, 2008. www.wto.org/english/news_e/pres08_e/pr520_e.htm (accessed April 18, 2008).

Wynn, Gerard. "Water Shapes Up as New Investment Class." Reuters, March 19, 2008.

Wynne-Jones, Jonathan. "Britain Has Become a 'Catholic Country.'" *Telegraph* (UK), December 23, 2007.

Wysocki, Bernard, Jr., and Aaron Lucchetti. "Global Exchanges Pose a Quandary for Securities Cops." *Wall Street Journal*, June 5, 2006.

Yao, Kevin, and Benjamin Kang Lim. "Senior Official Urges Cut in U.S. Debt Holding." Reuters, April 4, 2006.

Yardley, Jim. "Though Water Is Drying Up, a Chinese Metropolis Booms." *International Herald Tribune*, September 27, 2007.

Yidi, Zhao, and Kevin Hamlin. "China Shuns Paulson's Free Market Push as Meltdown Burns U.S." *Bloomberg*, September 23, 2008.

Ying, Wang. "China Shuts More Coal Power Plants; Warns on Shortage." *Bloomberg*, July 8, 2008.

Youngquist, Walter. "Alternative Energy Sources." *Minnesotans for Sustainability*, October 2000. www.mnforsustain.org/youngquist_w_alternative_energy_sources.htm (accessed June 21, 2008).

Yuan, Helen. "China to Introduce, Raise Steel, Iron Export Tariffs." *Bloomberg*, December 26, 2007.

Zakaria, Fareed. *The Post-American World*. New York: W.W. Norton, 2008.

Zakaria, Fareed. "The Rise of the Rest." *Newsweek*, May 3, 2008.

Zarakhovich, Yuri. "Why the Russia-Georgia Spat Could Become a U.S. Headache." *Time*, October 3, 2006.

Zaslow, Jeff. "Dealing with Hatred: How the Torrent of Anti-Americanism Affects Teenagers." *Wall Street Journal*, October 5, 2006.

"Zogby Poll: 67 Percent View Traditional Journalism as 'Out of Touch.'" Zogby International, February 27, 2008. www.zogby.com/news/ReadNews.dbm?ID=1454 (accessed March 1, 2008).

Zweig, Jason. "What History Tells Us About the Market." *Wall Street Journal*, October 11, 2008.


محمد خطاب



مسرد المصطلحات

Abundance Economy	اقتصاد الفورة
Appreciation	تقييم
Broker	سمسار
Bankruptcy	إفلاس
Budget	ميزانية
Balance of Trade	ميزان تجارى
Balance of payments	ميزان المدفوعات
Biofuel	وقود حيوى
Boom	طفرة أو ازدهار اقتصادى
Bubble Economy	اقتصاد الفقاعات؛ اقتصاد خادع
Bull Market	سوق أسعاره متجهة للصعود
Business Enterprise	منشأة أو مؤسسة تجارية
Capital Assets	أصول رأسمالية
Capitalism	رأسمالية
Chamber of Commerce	غرفة تجارية
Capital Flows	تدفقات رأس المال
Credit	ائتمان
Credit Crisis	أزمة ائتمانية
Credit Facilities	تسهيلات ائتمانية

Cash Surplus	فائض نقدى
Cost of Living	تكلفة المعيشة
Consumption	استهلاك
Currency Basket	سلة العملات
Declaration of Bankruptcy	إشهار إفلاس
Deflation	انكماش (مالى أو اقتصادى)
Derivative	مشتقات
Devaluation	تخفيض قيمة
Deposition	إيداع
Depreciation	إهلاك (أصول ثابتة)
Devaluate	يخفض قيمة العملة
Developed Countries	دول متقدمة
Developing Countries	دول نامية
Disbursement	إنفاق
Economic Indicator	مؤشر اقتصادى
Economic Stability	استقرار اقتصادى
Economic Crisis	أزمة اقتصادية
Economic Reforms	إصلاحات اقتصادية
Economic Collapse	انهيار اقتصادى
Economic Independence	استقلال اقتصادى
Economic Goals	أهداف اقتصادية
Economic Program	برنامج اقتصادى
Economic Planning	تخطيط اقتصادى
Economic Structure	بنية اقتصادية
Economic Disparity	تفاوت اقتصادى

Expenditure	إنفاق
European Union	الاتحاد الأوروبى
Economic Decline	تدهور اقتصادى
Economic Expansion	توسع اقتصادى
Economic Hegemony	هيمنة اقتصادية
Economic Difficulties	صعوبات اقتصادية
Economic Changes	التغيرات الاقتصادية
Economic development	تنمية اقتصادية
Economic Assistance	مساعدة اقتصادية
Economic Slump	تدهور اقتصادى
Economic Reform	إصلاح اقتصادى
Economic Development	تطور اقتصادى
Economic Integration	تكامل اقتصادى
Economic Modernization	تحديث اقتصادى
Economic Returns	عوائد اقتصادية
Emerging Markets	الأسواق الناشئة
Economic Plight	مأزق اقتصادى
Economic Exposure	التعرض للمخاطر الاقتصادية
Economic Problems	مشاكل اقتصادية
Economic Recession	كساد اقتصادى
Economic Influence	نفوذ اقتصادى
Embargo	حظر تجارى
Emerging Market	سوق ناشئة
Emissions Reduction	تقليل الانبعاثات
Exchange Rate	سعر صرف العملة

Exchange Fluctuations	تقلبات أسعار الصرف
Exchange Rate Risk	مخاطرة سعر الصرف
Economic Aid	معونة اقتصادية
Feasibility Study	دراسة الجدوى
Financial Pressures	ضغوط مالية
Financial Reports	تقارير مالية
Financial Statements	قوائم مالية
Financial Institution	مؤسسة مالية
Financial Director	مدير مالى
Financial Burdens	أعباء مالية
Financial Liabilities	خصوم مالية
Financial Forecasting	التنبوءات المالية
Financial Guarantees	الضمانات المالية
Financial Allocations	مخصصات مالية
Financial Obligations	التزامات مالية
Financial Statistics	الإحصاءات المالية
Financial Performance	الأداء المالى
Financial Expert	خبير مالى
Financial Counselor,advisor	مستشار مالى
Fiscal Policy	سياسة مالية
Food Security	أمن غذائى
Financial Resources	موارد مالية
Gross Domestic Product	إجمالى الناتج المحلى
Governance	حوكمة
Globalization	العولمة

Holding Company	شركة قابضة
Inflation	تضخم
Incentive	حافز
Insolvency	إفلاس
Inflation Rate	معدل التضخم
Interest Rate	معدل الفائدة
Isolationism	انعزالية
Jobless	عاطل
Liquidity	سيولة
Large-scale Industries	صناعات كبيرة
Loan	قرض
Logistics	لوجستيات
Local Investments	استثمارات محلية
Jobless, Unemployed	عاطل
Macroeconomics	الاقتصاد الكلى
Money Laundry	غسيل أموال
Means of Production	وسائل الإنتاج
Marketing	تسويق
Market Economy	اقتصاد السوق
Monopolize	يحتكر
Monetary Policy	سياسة نقدية
Mega Project	مشروع ضخم
Microeconomics	اقتصاد جزئى
Monetary Policy	سياسة نقدية
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

Nuclear Option	خيار نووى
National Income	دخل قومى
Natural Disasters	كوارث طبيعية
Narrow Budget Deficit	يقلص عجز الميزانية
New World Order	النظام العالمى الجديد
Nuclear Power	طاقة نووية
Oil-rich Country	بلد غنى بالبترول
Open Economy	اقتصاد مفتوح
Output	ناتج
Peg the currency, to	ربط العملة بـ، ثبت سعر العملة
Population Density	كثافة سكانية
Political Risk	المخاطرة السياسية
Progress	تقدم
Prosperity	ازدهار اقتصادى
Privatization	خصخصة
Price Increase	زيادة السعر
Protectionism	الحمائية
Public Utilities	مرافق عامة
Purchasing Power	قوة شرائية
Rationalize Public Spending	يرشد الإنفاق العام
Recession	ركود
Returns	عوائد
Revaluation	إعادة تقييم
Risk Management	إدارة المخاطر
Reschedule Debts	يعيد جدولة الديون

Rise in Price	ارتفاع الأسعار
Stock Exchange	بورصة
Stagnant Economy	اقتصاد راكد
Sound Economy	اقتصاد سليم
Stagflation	تضخم انكماشى
Sustainability	الاستدامة
Social Unrest	اضطرابات اجتماعية
Socialism	الاشتراكية
Supply and Demand	العرض والطلب
Sanitation	التصحاح
Shares and Bonds	أسهم وسندات
Stable Economy	اقتصاد مستقر
Subsidy	دعم مالى حكومى
Stagnation	ركود
Stock	أسهم فى شركة
Stockholder	مالك أو حامل السهم
Shipment	شحن
Stock Company	شركة مساهمة
Skyrocketing Prices	الأسعار المرتفعة بسرعة
Subsidiary	شركة تابعة
Standard of Living	مستوى المعيشة
Speculation	مضاربة
Structural Disequilibrium	اختلال هيكلى
Sovereign Wealth Fuds (SWFs)	صناديق الثروة السيادية
Social Stability	استقرار اجتماعى

Trade Exchange	تبادل تجارى
Tax Payer	دافع الضريبة
The Collapse of the Dollar	انهيار الدولار
Trade Partner	شريك تجارى
Taxation	فرض الضرائب
Trade Deficit	عجز تجارى
Tax Ratio	معدل الضرائب
Technical analysis	تحليل فنى
Transaction	معاملة، صفقة
Thriving Business	عمل مزدهر
Unemployment	بطالة
Unemployed	عاطل
Volatility	تقلب السوق
Wealth Distribution	توزيع الثروة
Well-being, Welfare	رفاهية
World Bank	البنك الدولى
World Economy	الاقتصاد العالمى
World Market	سوق عالمية
Xenophobia	رهاب أو الخوف من الأجانب



المؤلف فى سطور :

مايكل جيه بانزنر

رجل محنك ذو خبرة فى مجال الأسهم العالمية والسندات وأسواق العملات تمتد خمسة وعشرين عامًا. وقد عمل خلال حياته المهنية لدى شركات كبرى فى نيويورك ولندن، مثل إتش إس بى سى HSBC، و سوروز فاندز Soros Funds، و إيه بى إن أمور ABN Amor، وبنك درسدنر Dresdner، و جيه بى مورجان تشايز JPMorgan Chase.

بانزنر هو مؤلف كتاب: "معركة هرمجدون المالية: احم مستقبلك من الكوارث الوشيكة الأربع والقوانين الجديدة لغابة سوق الأسهم: دليل من الداخل للاستثمار الناجح فى عالم متغير" Financial Armageddon: Protecting Your Future from Four Impending Catastrophes and The New Laws of Stock Market Jungle : An Insider Guide to Successful Investing in a Changing World. بانزنر كاتب عمود فى خدمة "ريال مونى" التابعة لموقع "ستريت كوم" The Street.com's RealMoney service، وكاتب مساهم فى موقع BloggingStocks.com.

وهو عضو هيئة تدريس بمعهد الدراسات المالية بنيويورك New York Institute of Finance، وخريج جامعة كولومبيا.



المترجم فى سطور:

طارق راشد عليان

- ليسانس الترجمة الفورية باللغة الإنجليزية - جامعة الأزهر - القاهرة - ١٩٩٨.
- محرر ومترجم بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبى.
- كاتب ومحرر علمى فى مجلة "العربى"، ومجلة "العربى العلمى" الكويتية.
- محرر ومترجم أول بمشروع كلمة فى أبو ظبى، والمركز القومى للترجمة بالقاهرة.
- مترجم بمجلة "الثقافة العالمية" الكويتية.
- ترجم وراجع عدداً من الكتب لدى مشروع "كلمة" فى أبو ظبى. من بين الأعمال المترجمة المنشورة: "الاضطراب المناخى"، و"عندما يضل العلم الطريق"، و"بستان غير منظور: التاريخ الطبيعى للبذور".
- له تحت الطبع "الضرورة القصوى"، و"فشل التواصل بين الأطفال والكمبيوتر"، و"الجسر"، و"على خطى الصين يسير العالم".
- عمل محرراً فى مجال العلوم وتكنولوجيا المعلومات فى عدد من الصحف والمجلات العربية.
- عمل محرراً صحفيًا ومترجمًا لدى العديد من الصحف العربية والدولية والمواقع الإلكترونية، منها: "صحيفة الاقتصادية" السعودية، و"صحيفة الجزيرة" السعودية، و"صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، ومجلة "المجلة" اللندنية، وموقع "العربية نت".



التصحيح اللغـوى: محمد المصرى

الإشـراف الفنـى: حسـن كامل


محمد خطاب